



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم تجارية

فرع: مالية وتجارة دولية

بعنوان :

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر معايير الإختيار

من تقديم الطالبة:

- قداري وهيبة

تحت إشراف:

أ. د. لبيق محمد البشير

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	جميل عبد الجليل
مشرفا و مقررا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	لبيق محمد البشير
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	صوار يوسف
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	الصغير ميسم
مناقشا	المركز الجامعي البيض	أستاذ محاضر "أ"	حمزة علي

السنة الجامعية 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله فائق الأنوار، وجاعل الليل والنهار على ما يسر لي لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم.

عرفانا بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المحترم لبيق محمد البشير لقبوله الإشراف على تأطير هذه الأطروحة، وعلى النصائح والإرشادات التي إستترت بها، ولجميل صبره وحسن معاملته وطيبه نفسه، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل الأساتذة الأجلاء الذين تكبدوا مشقة تقييم ومناقشة هذا العمل، وكل أساتذة وعمال كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وأخص بالذكر الأستاذ بن سعيد محمد، الأستاذة لبيض نعيمة و الأستاذة عدلة هوارية ليليا.

كل الشكر والعرفان لأهلي لأنهم لم يتركوني يوما، وعلى رأسهم حبيبي أمي التي طالما قدمت لي الدعم والأمل...

ما قدمته لي محفور في قلبي وليس فقط في ذاكرتي، ومن دونك ما كنت وصلت لأي مكان.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو بعيد.

نسأل الله أن يزيدنا علما وأن ينفعنا بما علمنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	المختصرات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	الملخص
	المقدمة العامة
19	الفصل الأول: واقع الإستثمار في الجزائر
20	تمهيد
21	المبحث الأول: الإستثمار المحلي في الجزائر
21	المطلب الأول: الإستثمار العام
31	المطلب الثاني: الإستثمار المحلي الخاص
39	المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
40	المطلب الأول: تدفقات ال IDE في الجزائر
50	المطلب الثاني: الدول المستثمرة في الجزائر
57	المبحث الثالث: اتجاهات ال IDE في المنطقة، وتأثره بكوفيد-19
57	المطلب الأول: مواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر
62	المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري عامة وال IDE خاصة
67	خلاصة
68	الفصل الثاني: بيئة الإستثمار في الجزائر: تحليل حسب المؤشرات العالمية
69	تمهيد
70	المبحث الأول: تحليل بيئة الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الكمية
70	المطلب الأول: النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر

73	المطلب الثاني: التوازن الخارجي والبنية التحتية
78	المبحث الثاني: تحليل بيئة IDE حسب المؤشرات النوعية
78	المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي
89	المطلب الثاني: تقييم الجزائر حسب المؤشر المركب والحرية الاقتصادية
92	المطلب الثالث: تقييم الجزائر حسب المؤشر الشفافية وسهولة أداء الأعمال
94	المبحث الثالث: مقارنة لتدفقات وأرصدة الـ IDE لدول المغرب العربي
94	المطلب الأول: حجم تدفقات الـ IDE الوارد إلى دول المغرب العربي وبعض دول البحر الأبيض المتوسط
96	المطلب الثاني: تطور تدفقات الـ IDE في المغرب وتونس
104	خلاصة
105	الفصل الثالث: دراسة بيئة الإستثمار في الجزائر اعتمادا على نموذج SWOT
106	تمهيد
107	المبحث الأول: ماهية نموذج SWOT
107	المطلب الأول: تعريف وعناصر نموذج SWOT
109	المطلب الثاني: أهمية نموذج SWOT
110	المبحث الثاني: تحليل نقاط القوة لمناخ الإستثمار في الجزائر والفرص المتاحة حسب نموذج SWOT
111	المطلب الأول: نقاط القوة لبيئة الإستثمار في الجزائر
123	المطلب الثاني: الفرص المتاحة حسب القطاعات
136	المبحث الثالث: مواطن ضعف بيئة الإستثمار في الجزائر والتهديدات حسب نموذج SWOT
137	المطلب الأول: مواطن ضعف الإقتصاد الجزائري
149	المطلب الثاني: التهديدات
152	خلاصة
153	الفصل الرابع: مناقشة معايير إختيار الـ IDE في الجزائر
154	تمهيد
155	المبحث الأول: المعايير الاقتصادية

155	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME
163	المطلب الثاني: واقع الـ PME في الجزائر
169	المبحث الثاني: المعايير الإجتماعية
169	المطلب الأول: التشغيل
182	المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية IDH
190	المبحث الثالث: نقل التكنولوجيا و المعرفة
190	المطلب الأول: نقل التكنولوجيا
198	المطلب الثاني: تجربة الجزائر في نقل التكنولوجيا
203	خلاصة
205	الخاتمة العامة
210	قائمة المراجع

قائمة المختصرات

IDE	Investissement Direct Etranger
VALHYD	Plan de Valorisation des Hydrocarbures
FMN	Firme Multinationale
CNC	Chambre Nationale du commerce
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
CNI	Conseil National de l'Investissement
FSI	Fonds de Soutien à l'Investissement
PME	Petite et Moyenne Entreprise
PIB	Produit d'Intérieur Brut
PSRE	Programme de Soutien et de Relance Economique
PNDA	Programme National de Développement de l'Agriculture
PCSC	Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance
PCCE	Programme de Consolidation de la Croissance Economique
DGE	Direction des grandes entreprises
FGAR	Fonds de Garantie pour les PME/PMI.
CGCI-PME	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement PME
UNDP	Programme des Nations Unies pour le développement
ONUDI	Organisation des Nations-Unies pour le Développement Industriel
EDPME	Programme Euro Développement PME.
NTIC	Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication
ZAI	Zones d'Activité Industrielles Intégrées
BASTP	Bourse Algérienne de Sous-Traitance et de Partenariat
ARPT	Autorité de Régulation de la Poste et des Télécommunications
SLC	Smart Link Communication
ARTS	Algeria Real Time Settlements
SFI	Société Financière Internationale, filiale Banque Mondiale
ANIREF	Agence National d'Intermédiation et de Régulation Foncière.
CPI	Indice de Perception de Corruption
MPPI	Ministère Participations et de la Promotion des Investissements.
PEP-MENA	Partenariat pour l'Entreprise Privée « Middle East and North Africa »
ISO	International Organization for Standardization.
IDH	Indice de Développement Humain
MPI	Multidimensional Poverty Index

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل مؤشر التنافسية العالمية	79
02	تطور معدل الوفيات في الجزائر الفترة 2011-2015	85
03	تدفقات صافي ال IDE في تونس خلال الفترة 2000-2020	101
04	تطور نسب البطالة في الجزائر	177
05	أبعاد مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 1990-2019	189
06	التعلم عن طريقة البيئة	197

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع إستثمارات المخطط الثلاثي الأول على القطاعات	22
02	تطور الإستثمار العمومي السنوي 1963-1973	23
03	الإستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة خلال الفترة 1967-1977	27
04	تطور الإنتاج الزراعي 1970-1977	29
05	تطور قطاع التجارة 1963-1980	30
06	تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي بالمليار خلال الفترة 1967-1978	37
07	تطور تدفقات ال IDE خلال الفترة 1992-2000 بالمليون دولار	41
08	تطور تدفقات ال IDE خلال الفترة 2001-2009 بالمليون دولار	44
09	تطور تدفقات ال IDE خلال الفترة 2010-2018 بالمليون دولار	47
10	PIB في الجزائر خلال الفترة 2009-2018	71
11	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2014-2019	72
12	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	74
13	توزيع مشترك الانترنت في الجزائر 2013-2017	78
14	تصنيف الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي 2017-2018	81
15	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010-2019	91
16	تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الشفافية 2009-2018	92
17	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال	93
18	تدفقات ال IDE إلى المغرب خلال الفترة 2001-2008 بالمليار دولار	96
19	تدفقات ال IDE إلى المغرب في الفترة 2009-2018 بالمليار دولار	99
20	منطق تحليل SWOT	107
21	المنافع والتكاليف الإجتماعية المترتبة عن IDE	151
22	إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021	163
23	توزيع ال PME العمومية حسب قطاع النشاط سنة 2021	165
24	توزيع ال PME الخاصة حسب قطاع النشاط سنة 2021	166

166	مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية	25
167	مناصب الشغل المستحدثة من ال PME في الجزائر	26
173	تأثير ال IDE و سعر البترول على تطور PIB في الجزائر بالمليون دولار	27
178	توجهات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الفترة 2002-2016	28
179	توجهات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سنة 2018	29
180	عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الاستثمار المحلي والأجنبي	30
190	مؤشر MPI بالنسبة للجزائر	31

الملخص:

تعتمد سياسات التنمية على موارد البلد والتي غالباً ما تكون غير كافية؛ كما أنها تستند إلى التقدم التكنولوجي الذي تم إحرازه في البلدان المتقدمة. لقد مرت الجزائر بعدة مراحل في هذا المجال ووجدت نفسها في مواجهة العديد من الصعوبات في سياستها الاقتصادية؛ فقد حاولت تنويع دخلها وفك إقتصادها على قطاع المحروقات المتقلب، وخاصة بعد الأزمات الأخيرة التي شهدتها العالم وعلى رأسها الأزمة الصحية كوفيد-19؛ ولكن إلى حد الآن ورغم الجهود المبذولة لا يبدو أن تدفقات ال IDE تتوافق مع طموحات الدولة المعلنة، خاصة بمقارنتها مع الإمكانيات الإقتصادية المثيرة للاهتمام التي تتمتع بها الجزائر. في إطار هذا العمل أردنا مناقشة بعض المعايير التي قد تسمح للجزائر بحسن المفاضلة بين ال IDE الواردة والتي تتماشى مع طبيعة إقتصادها. لهذا الغرض إستعملنا المنهج الوصفي التحليلي، وإستخدمنا نموذج SWOT لتحديد نقاط القوة والضعف لبيئة الإستثمار وتحديد الفرص المتاحة للبلد. توصلت الدراسة إلى أن أهم معيار وجب على السلطات الإهتمام به في عملية جذب ال IDE هو رأس مال البشري بإعتباره أهم عنصر في حلقة نقل التكنولوجيا، والذي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في إقتصاديات الدول.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبي المباشر، بيئة الإستثمار، المؤشرات النوعية، المؤشرات الكمية، كوفيد-19، التضخم، SWOT، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نقل التكنولوجيا، التشغيل، مؤشر التنمية البشرية

Résumé:

Les politiques de développement dépendent des ressources du pays, qui sont généralement insuffisantes. Ces politiques dépendent aussi des avancées technologiques concrétisées par les pays développés. L'Algérie est passée par plusieurs dans ce domaine et elle s'est trouvée confronter à de nombreuses difficultés en termes de politiques économiques. L'Algérie a tenté de diversifier ses revenus et de dissocier son économie du secteur volatil des hydrocarbures, surtout après la récente crise dont le monde a été témoin, la crise sanitaire du Covid-19. Jusqu'à présent, malgré les efforts fournis par l'Algérie, les flux IDE ne semblent pas à la hauteur des ambitions du pays, malgré le potentiel économique intéressant de l'Algérie. Dans le cadre de cette thèse, nous tentons de discuter certains critères de choix qui pourraient permettre à l'Algérie de bien faire l'arbitrage entre l'IDE entrants, et qui pourraient être en adéquation avec la nature de son économie. A cet effet, nous avons utilisé une approche analytique descriptive, basée principalement sur le modèle SWOT pour déterminer les forces et les faiblesses de l'environnement d'investissement et d'identifier les opportunités éventuelles d'investissement. L'étude a conclu que le critère le plus important devrait être pris en considération par les autorités publiques dans le processus d'attraction des IDE, est bien le capital humain qui constitue le noyau du transfert de technologie, qui permettra de générer un changement qualitatif dans le pays.

Les mots clés : IDE, Environnement d'Investissement, Indicateurs Qualitatifs, Indicateurs Quantitatifs, Covid-19, Inflation, SWOT, PME, Transfère de Technologie, Emploi, IDH.

المقدمة العامة

الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) هو بلا شك أحد أكثر الاستثمارات الدولية المرغوبة. ويرجع ذلك أساسًا إلى إحدى خصائصه، وهي كونه طويل الأمد. نشأ أول تعريف مرجعي لل IDE في عام 1983، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يلعب بالفعل دورا مهما في الاقتصاد العالمي منذ ذلك الوقت، نظريا، كما أنه يحدث تكاملا دوليا من حيث: التحركات الدولية للسلع والخدمات (أو الحركات التجارية) والحركات الدولية لعوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال). ويمكن أن تتم تحركات رأس المال إما من خلال الإقراض الدولي، أو من خلال الاستثمار المباشر في الخارج، والذي ينتج عنه شركات متعددة الجنسيات¹. و من أهم الأسباب التي تجعل المستثمرين يرغبون في عبور الحدود على الرغم من ارتفاع تكاليف المعاملات سعي هذه الشركات إلى الإنتاج في البلدان التي يكون فيها الإنتاج غير مكلف. فوفقا للإقتصادي الفرنسي Michalet، ونتيجة لتباطؤ الإقتصادي في البلدان المتقدمة في السبعينات اضطرت الشركات إلى إدخال إستراتيجيات جديدة سميت باستراتيجيات الترشيد، والتي تمثلت في إنشاء مصانع تابعة للشركات الأجنبية في البلدان ذات الأجور المنخفضة بهدف خفض تكاليف الإنتاج. خاصة للشركات ذات التكنولوجيا المتطورة، والتي يكون من الأفضل لها إنشاء شركة تابعة في الخارج بدلا من بيع هذه التقنيات إلى شركة في البلد الأجنبي، وأيضا الشركات التي تسعى لتطبيق إستراتيجية التكامل الرأسي أين تستخدم الشركة في البلد المضيف في إنتاجها منتجات شركة أخرى غالبا ما تكون الشركة الأم (المنبع). و من هنا نستنتج أنه رغم تعدد تعاريف ال IDE تظل الحقيقة أن جميعها تتفق على فكرة المصلحة الدائمة للشركة المستثمرة².

كما أن البلدان المضيضة هي الأخرى يمكن أن تحقق التنمية بفضل ال IDE، في حالة ما إذا تم تنفيذ سياسات مناسبة، فإن تدفق ال IDE له فوائد هائلة للبلدان المضيضة مثل تعزيز تطوير أساليب الإنتاج الجديدة، وتحسين الاقتصاد، وفرص العمل، ونقل التكنولوجيا، والمنافسة بين الشركات المحلية و الشركات الأجنبية، والتحسين في مهارات السكان المحليين، والمساهمة في تكوين رأس المال البشري. وبالتالي كل هذه العوامل لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي الذي تحدده. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لل IDE أن يساعد في تحسين الظروف البيئية والاجتماعية في البلدان المضيضة. كل هذه الآثار الإيجابية المغرية أدت إلى ازدهار ال IDE على مدى الفترة الماضية بشكل واضح، حيث كانت مخزونات هذا الأخير في نهاية القرن أكبر بـ 22 مرة مما كان عليه قبل ثلاثين عاما .

¹ - Krugman P., Obstfeld M., International Economic, New-York, 2001.

² - Michalet CH. A., la Séduction des Nations, Economica, 1999.

ولكن، يمكن لل IDE أن يولد بعض الآثار السلبية فيما يتعلق بالتكاليف التي تتحملها البلدان المضيفة؛ وتشمل المشاكل المحتملة كتهور ميزان المدفوعات بسبب إعادة الأرباح إلى الوطن (والتي يمكن أن تقابلها كذلك تدفقات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر)، والاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن التسويق التجاري المتسارع وتأثيرات المنافسة على مستوى الأسواق الوطنية...إلخ. وبما أن نصيب البلدان النامية من IDE متباين من دولة إلى أخرى. إذن كيف يمكن للبلدان النامية أن تحقق أقصى منفعة من ال IDE ؟ وكيف يمكن لل IDE أن يحقق آثار إيجابية على إقتصاديات بعض البلدان النامية؟ في حين أنه قد يحدث آثارا كارثية على إقتصاديات بلدان أخرى؟

وتعتمد سياسة تشجيع الاستثمار في الدول حسب Michalet على أربعة عناصر ضرورية وهي بناء صورة الإقليم، توفير الخدمات للمستثمرين المحتملين، إستهداف المستثمرين المحتملين، والحوافز المالية³. تركز السلطات العامة في الكثير من الأحيان على كل العناصر خاصة العنصر الأخير، وتهمل أهم عنصر الذي يمكن أن يحدث الفارق في إقتصادياتها ألا وهو إستهداف الإستثمارات الواردة إليها. فكما تسعى الشركات المتعددة الجنسيات لإختيار وجهتها على أساس تحكيم الفوائد وعوامل الجاذبية والمخاطر المتوقعة، وجب على البلدان المضيفة أن يكون لها نفس الإستراتيجية لتعظيم منافعتها وجعل ال IDE أحد العوامل التي تدفع بإقتصادياتها نحو التنمية.

إن جاذبية البلدان تشكل الآن عنصرا هاما في السياسة الاقتصادية، حيث أصبحت الدول مروجة لأراضيها من أجل إغواء الشركات المتعددة الجنسيات، ناهيك عن أن عدد المشاريع الاستثمارية محدود وقائمة الأقاليم المرشحة لاستقبالها في إزدياد مستمر. ودول المغرب العربي كغيرها من الدول النامية، تسعى لتوفير أكبر قدر من الحوافز لإجتذاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب، والجزائر ليست استثناء من هذا الواقع فمنذ أن بدأت عملية الإصلاحات الكبيرة في الثمانينات من أجل فتح اقتصادها أمام السوق؛ بذلت الجزائر جهود كبيرة لكن لا يزال ذلك غير كاف مع تزايد المنافسة من الدول النامية و الدول الغنية، مما يجعل من الضروري ترقية نظامها إلى المعايير الإقليمية والدولية لاستقبال ال IDE.

إستندت استراتيجية الجزائر الإنمائية بعد الاستقلال إلى التركيز على "الصناعات التحويلية". كان الهدف هو كسر الاعتماد التكنولوجي على البلدان المتقدمة من خلال تشجيع تطوير الصناعات الثقيلة (الصلب والبتروكيماويات). غير أن الفجوة بين النموذج النظري والواقع في الجزائر أدى إلى كسر عملية التصنيع.

³ - Idem.

زيادة على ذلك عدم بذل الدولة جهود لتنويع الصادرات غير النفطية (الذي يتطلب عكس كامل للاستراتيجية المتبعة آنذاك). وبالتالي تعريض البلد لخطر الاعتماد على مداخل النفط المتذبذبة وفقا للطلب العالمي. بعد ذلك صممت الحكومة الجزائرية على تحويل الاقتصاد المخطط القديم إلى اقتصاد سوق مفتوح.

ومع توقيع اتفاقية الارتباط مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات المتعلقة بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، هدفت الجزائر إلى تحرير اقتصادها وإدماجه في الاقتصاد الدولي؛ وينطوي هذا التحرير على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتكمن مصلحة الجزائر في الآثار الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يحدثها هذا الأخير على اقتصادها. وتحقيقا لهذه الغاية ، قدمت الجزائر عددا من النصوص والقوانين التي تنظم أسس سياستها الاستثمارية التي توفر بعض الضمانات والمزايا للمستثمرين. وتتجلى هذه السياسة في قانون الاستثمار الجديد، المحدد في المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ 5 أكتوبر 1993 بشأن تشجيع الاستثمار والنصوص الأخرى التي تلت ذلك (الأمر المتعلق بالمنافسة لعام 1995 ، والأمر الصادر في أوت 2001 ، والأمر الصادر في 15 جويلية 2006 ، وما إلى ذلك). و تولت عدة وكالات تنظيم ال IDE على عدة مستويات، سواء على مستوى الوزارات أو الإدارات التابعة لهذه الوزارات مثل مجلس الاستثمار الوطني CNI، ووكالة تنمية الاستثمار الوطنية ANDI .

كخطوة أولى، شرعت الجزائر في إصلاحات الجيل الأول، والتي تمثلت في سياسة إصلاحات هيكلية مكنتها من استعادة توازنات الاقتصاد الكلي، وتحرير الاقتصاد بهدف تحسين الأداء من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية القطاع الخاص وزيادة تدفقات ال IDE، وذلك لتحكم في ظروف الاستقرار الاقتصادي. وإتخذت الدولة استراتيجية جديدة للتصنيع لتدخل بذلك مرحلة جديدة تسعى من خلالها تحقيق أهداف مسطرة بالتعاون مع المتعهدين الاقتصاديين. وقد بدأت عملية فتح الاقتصاد أمام ال IDE كجزء من إصلاحات الجيل الثاني. وهكذا، فإن الجزائر شرعت في بناء هيكلها الانتاجي، والذي يسعى إلى التعبير عن عناصر القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة العامة للأعمال التجارية، والإطار المؤسسي، ونوعية الموارد البشرية، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا. و يؤكد محتوى قانون الاستثمار الصادر عام 1993، الذي يهدف إلى إصلاح الإطار القانوني للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وعي السلطات العامة تجاه الانفصال التام عن النظام المتبع سابقا ، وإعطاء الاستثمار الخاص والأجنبي على وجه الخصوص مكانهم في الاقتصاد.

وقد أتاحَت هذه الإصلاحات ، تحسين أداء معين من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطوير القطاع الخاص الذي أصبح أكثر ديناميكية؛ مما أدى إلى زيادة تدفق ال IDE. وبالفعل في عام 2002، كانت الجزائر أول بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي والثالث في إفريقيا، واعتبارًا من عام 2003 ، كانت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المجتذبة ثابتة؛ حيث سجلت ال IDE تقدمًا إيجابيًا نحو الأعلى، وسجل 260 مليون دولار في عام 1997 ، تم جذب حوالي 1.795 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2006.

وبنفس الطريقة، يمكن رؤية التطور على مستوى قطاعات الاستثمار الأخرى. بعد هيمنة قطاع النفط، كان هناك تنوع مرئي بشكل متزايد من حيث عدد المشاريع ، حيث لوحظ في عام 2006 أن الخدمات المصرفية، التجارية، التأمين والإعلام كانت القطاعات المفضلة للمستثمرين الأجانب في الجزائر التي سجلت 24 مشروعًا مقابل 16 مشروعًا للطاقة. وفي عام 2007، أطلقت الحكومة استراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى تحديد استراتيجية للنمو تستمد ديناميكيته من داخل النظام الصناعي الوطني، التي تسعى إلى تحديث الشركات الوطنية وتحسينها وتشجيع الفروع الصناعية الواعدة .

وبالتالي يمكن القول أن صناعة السياسات أمر بالغ الأهمية للعمل على تحسين عوامل الجذب والحد من العجز في الاستثمار، فمثلا يمكن اعتبار منطقة ما مرضية لنوع معين من المشاريع، وقد لا تكون كذلك بالنسبة لنوع آخر، وقد تكون جذابة لنشاط واحد وأقل بالنسبة للآخرين، لأن أهمية كل عامل جاذبية قد تختلف من استثمار إلى آخر. ومع ذلك، لا يكفي فقط جذب الاستثمار، بل يجب الإهتمام إلى حد كبير على الجودة وكمية الاستثمار الواردة، وبالتالي يقع على عاتق صانعي السياسات العامة مسؤولية تحقيق أقصى استفادة من الاستثمارات الواردة للوصول إلى أقصى قدر من الآثار الإيجابية فيما يتعلق بالتنمية، من خلال تعزيز العمالة، ونقل التكنولوجيا، والقدرة التنافسية، ونمو الأعمال والصناعات في البلد دون إهمال الجانب الاجتماعي.

ولكن في الحقيقة، إن التنفيذ الفعال للإصلاحات متوقف في معظم المجالات رغم الجهود الكبيرة المبذولة، فمجال مثل السوق المالية، والقطاع المصرفي، والخصخصة، وسوق العقارات تتطلب إصلاحات حقيقية وتعبئة موارد كبيرة. ولا يمكن للمستثمرين الأجانب أن يغامروا في الاقتصاد الجزائري وأن يتمكنوا من أداء دورهم في التنمية وتوسع في المشاريع إلا بتوفير إطار ملائم للأعمال التجارية يتسم بالوضوح والشفافية، الاستقرار السياسي، واستقرار النظام المالي الكلي، والمناخ الاجتماعي، وبيئة الأعمال التجارية المواتية. فالمستثمر

الأجنبي مهتم في المقام الأول بضمان إمكانية التنبؤ بمستقبل البلد بما فيه الكفاية، حتى لا يتعرض مشروعه الاستثماري للخطر سواء بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الإقتصادي أو المشاكل الاجتماعية. وفي هذا السياق سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي:

في ظل تجربة الجزائر مع IDE ماهو واقع معايير الإختيار التي تضمن إرتقاء الإقتصاد الوطني والتي يمكن لها أن تخلق التنوع ؟

نحن نقدر تماما مدى صعوبة محاولة إجراء تشخيص واقع تأثير الـ IDE على التنوع الإقتصادي للوصول إلى معايير إختيار تضمن هذه الأخيرة. نقترح في الواقع هنا مساهمة أولى في هذا الاتجاه، على أساس العناصر المتاحة، دون لمس جميع جوانب التنمية، ولكن فقط تلك التي نعتبرها أكثر إثارة للاهتمام والتي تتماشى مع طبيعة الإقتصاد الوطني، لتقييم جدوى الشركات الأجنبية وتأثيراتها المحتملة على اقتصاد الجزائر. على وجه الخصوص، سنتناول الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الإصلاحات المتبعة في الجزائر لتشجيع الاستثمار؟ و ماهي آثارها على تدفقات الـ IDE ؟
- هل كانت هذه الإصلاحات كافية لجذب المستثمرين الأجانب؟
- ماهي الإصلاحات الواجب القيام بها والتي تسمح بجذب IDE يدفع التنمية في البلد؟
- ماهو واقع معايير الإختيار لـ IDE التي تضمن الوصول إلى التنوع الإقتصادي في ظل الظروف التي يعيشها الإقتصاد الجزائري؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا لا بد من صياغة بعض الفرضيات وهي كالتالي:

الفرضية الأولى: إن محددات الـ IDE أو عوامل الجاذبية للبلد المضيف تتمثل في حجم سوق البلد المضيف، القرب الجغرافي والثقافي بين بلد المنشأ والبلد المضيف، كثافة شبكات الاتصالات، معدل الأجور، مؤهلات وإنتاجية القوى العاملة، العائد النسبي على الاستثمار، والبيئة التكنولوجية للبلد المضيف. لذلك، يجب على الجزائر كأولوية محاولة تحسين هذه العوامل الاقتصادية الكلية، والجزئية لبيئة الاستثمار لجذب الشركات الأجنبية.

الفرضية الثانية: الحوافز المالية يمكن أن تثير إهتمام المستثمر الأجنبي ولكنها نادرا ما تكون كافية للتعويض عن غياب عوامل مثل الاستقرار السياسي أو جودة البنية التحتية أو قوة العمل، التي تعتبر أكثر جوهرية. وبالتالي الحوافز الضريبية لا يمكن أن تعوض بيئة الأعمال أو المناخ غير المواتي، أو الأساسيات الضعيفة في الاقتصاد.

الفرضية الثالثة: القضاء على بعض الممارسات في الجزائر، مثل البيروقراطية والتأخيرات الإدارية، والفساد من شأنها جعل البلد أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب .

الفرضية الرابعة: يجب على الجزائر توجيه ال IDE نحو بعض القطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في عوامل الإنتاج (القطاعات كثيفة العمالة) من شأنه أن يحدث الفارق في الإقتصاد الوطني، هذا ما سيساهم في تطوير هذه الأخيرة وبالتالي زيادة جاذبية البلد للإستثمارات الخارجية، لأن الفترة الحالية تغذي أغلب الإستثمارات الواردة نقاط الضعف، ولا تستجيب لمتطلبات التنمية في البلاد.

أهمية الدراسة وأهداف الدراسة:

ركزت جل الأبحاث السابقة التي تناولت ال IDE في الجزائر على دراسة بيئة الإستثمار وكيفية تهيئتها لجلب الإستثمارات الخارجية، دون تسليط الضوء على طبيعة هذه الإستثمارات الواردة التي قد لا تتناسب مع طبيعة هيكل الإقتصاد الجزائري، والتي قد تؤثر عليه سلبا.

أهمية الموضوع تتجلى أيضا من خلال الظروف التي يشهدها الإقتصاد الجزائري من تحولات للإندماج في الإقتصاد العالمي. خاصة وأن دخله أصبح مربوطا بأسعار النفط المتذبذبة عالميا. ال IDE يعتبر عاملا أساسيا لتعويض النقص في المدخرات المحلية، و دفع الإستثمار المحلي و نقل التكنولوجيا، وبالتالي جلب ال IDE المناسب للبلد يمكن من الوصول إلى تنويع الإقتصاد الجزائري.

تعتبر مؤشرات المفاضلة بين الإستثمارات الأجنبية جد مهمة لجميع الدول عامة، وللدول النامية خاصة و ذلك من أجل رفع مستوى معيشة أفرادها، ففي حالة حسن إختيار هذه الأخيرة سوف تؤدي حتما إلى تغيير جذري في الهيكل الإقتصادي، والإجتماعي للدول، وفي نوعية المنتجات و الخدمات، و يصاحب ذلك النمو الإقتصادي الذي يعبر عن الزيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الوطني .

أما أهداف الدراسة فتتمثل في:

- تحليل و تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر.
- معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في الإقتصاد الجزائري من أجل تحديد الفرص التي تتماشى مع هذه الأخيرة.

- تحديد بعض المعايير التي يمكن أن تساعد في صنع سياسة تحفيزية لجذب الإستثمارات الأجنبية بما يتماشى مع خصوصية الإقتصاد الوطني.

أسباب إختيار الدراسة:

- يعتبر الموضوع حديث الساعة مما يكتسبه أهمية خاصة ونحن نعيش اليوم عدة أزمات سواء بالإقتصاد العالمي بسبب آخر التطورات، أو الإقتصاد الوطني الذي أصبح عرضة للأزمات بسبب تبعيته لقطاع الطاقة.
- محاولة التمعن وإدراك مختلف جوانب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الذي طالما تكلم عنه الكتاب والمحللون والذي اعتبروه مصطلح له عدة أوجه والذي يأتي بالتنمية بكل أبعادها وفي نفس الوقت يعيقها فهذا التناقض جعلنا نعطي أهمية لهذا الموضوع ونقوم بدراسته.
- التوجيه الخاطئ للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عامة والجزائر خاصة وتقديم حوافز لإستثمارات تضر بإقتصادها.

منهج الدراسة:

حتى نتمكن من دراسة إشكالية بحثنا واختبار مدى صحة الفرضيات إرتأينا أن نتبع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لأن موضوعنا يدخل ضمن إطار الإقتصاد الكلي، وإستخدام تحليل SWOT لتفحص شامل ودقيق لمختلف المتغيرات التي لها علاقة ببحثنا ومن ثم وصفها وتحليلها وجعلها في الإطار المحدد للأطروحة، وهذا بهدف التقليل أو تفادي كل من التحيزات المعرفية حتى نحقق لموضوعنا المصدقية والموضوعية الدقيقة.

خطة الدراسة

لدراسة الموضوع المتعلق بالإستثمارات الأجنبية المباشرة و معايير إختيارها في الجزائر إرتأينا تقسيم هذه الأطروحة إلى بأربعة فصول، حيث يختص الفصل الاول بواقع الإستثمار في الجزائر، أما الفصل الثاني فيهتم بتحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المؤشرات العالمية، وهذا كي نمهد الطريق للتطرق لتحليل SWOT لبيئة الإستثمار في الجزائر بغرض الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف في هذا الأخير لنتمكن من تحديد الفرص التي من شأنها أن تحدث الإرتقاء و التنوع في الإقتصاد الجزائري، لنختم في آخر فصل بمناقشة معايير الإختيار للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: واقع الإستثمار في الجزائر

تمهيد

ساهمت الظروف التاريخية التي مرت بها البلاد في تسطير الخطوط العريضة لرسم السياسة التنموية المنتهجة ابتداء من سنوات الاستقلال، بحيث عملت على الإسراع في تطبيق سياسات تنموية مستوردة من المعسكر الاشتراكي والقائمة على مبدأ القضاء على التبعية للمعسكر الرأسمالي الذي كان السبب في استعمار وتخلّف المجتمعات النامية. فبسبب نقص في التمويل لجأت البلدان النامية ومن بينها الجزائر إلى عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي تعد إحدى السمات الرئيسة لظاهرة العولمة المالية ، إضافة إلى كونها من مصادر التمويل الخارجي اللازم لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

ستحدث في هذا الفصل عن واقع الإستثمارات المحلية في الجزائر بعد فترة الإستقلال، لنتمكن من تحديد أوجه القصور في هذه السياسة، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى فتح إقتصادها أمام المستثمر الأجنبي وكيف تطورت تدفقات هذا الأخير عبر السنوات.

المبحث الأول: الإستثمار المحلي في الجزائر

المطلب الأول: الإستثمار العام

بعد الإستقلال خرجت الجزائر بإقتصاد موجه ومهيكل لخدمة الخارج، الأمر الذي ترتب عليه ظهور ظواهر اجتماعية و اقتصادية كالنمو السكاني، الفقر، الأمية، البطالة، وضع صحي مزري، وخدمات شبه منعدمة. هذا ما دفع الجزائر إلى تبني النهج الاشتراكي القائم على التخطيط و التوجيه المركزي بهدف الوصول إلى نظام إقتصادي فعال يحقق العدالة الاجتماعية. ويجدر الإشارة هنا أن الفترة بين 1962-1965 سميت بفترة إنتظار قامت الدولة خلالها بإعادة بناء نفسها بما يتماشى مع خططها التنموية، وكخطوة أولى لغرض السيطرة على الإقتصاد قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات أهمها عمليات التأميم والتي مست الأراضي الزراعية (خصت جميع أراضي المعمرين سنة 1963)، تأميم المطاحن سنة 1964، تأميم المناجم في سنة 1966، كذلك قامت الدولة بتأميم البنوك الأجنبية في نفس السنة السابقة. من جهة أخرى قامت الدولة بإنشاء مؤسسات و شركات تخضع ملكيتها للدولة، كما قامت بإحتكار التجارة الخارجية لمراقبة عمليات الصرف الأجنبي وتجارة العملة من أجل التحكم في الموارد الوطنية¹.

لجأت الجزائر في هذه الفترة إلى الإستعانة بسياسة التخطيط الذي إعتبره M.Ecrement طريقة لبناء إقتصاد وطني مستقل عن الهيمنة الأجنبية². إعتبره أصحاب القرار الإقتصادي في تلك الفترة أفضل حل لتلبية إحتياجات السكان، وإحتياجات المؤسسات الوطنية وباقي القطاعات. تمثلت أهداف السياسة المتبعة في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي عن طريق التصنيع و سياسة إحلال الواردات إنطلاقا من قاعدة الإستثمار المادي للنمو³. وإنطلقت الجزائر بأربعة مخططات في هذه الفترة المخطط الثلاثي الأول، الرباعي الأول والثاني، وأخيرا المخطط التكميلي.

1. المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

أول تجربة نحو التخطيط للتنمية في الجزائر، قدر المبلغ المخصص له تسعة مليار دينار جزائري، ذهب جل المبلغ إلى الصناعة، رأى صانعي القرار أنها ستساعد في النهوض بالعديد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات

¹ - بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 335.

² - M.Ecrement, Indépendance politique et libération économique. Un quart de siècle du développement de l'Algérie, 1962-1985, Politique étrangère, 1987, pp 773-774.

³ - مصطفى يوسف كافي، الحسابات الإقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، ج1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2014، ص28.

الأخرى، وهذا لأن المخطط كان هدفه الرئيسي تهيئة قاعدة ومحيط لإطلاق النظام المركزي المخطط، وإستكمال الإستقلال عن المستعمر وآثاره السلبية.

الجدول 01: توزيع إستثمارات المخطط الثلاثي الأول على القطاعات

القطاعات	% من المبلغ	القطاعات	% من المبلغ
الصناعة	49	التكوين	1.1
الزراعة	17	السياحة	2.5
القاعدة الهيكلية	15	القطاع الإجتماعي	2.6
السكن	4.9	القطاع الإداري	4
التربية	8.2	إستثمارات مختلفة	1.9

Source : Bessaha Abdelghani , Développement de l'Algérie et problème de financement de l'industrie, thèse de doctorat, université d'Alger, Institut des sciences économiques, p121

نلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة أعطت الأولوية للمشاريع الصناعية والتي حازت على نسبة 49%، يليها قطاع الزراعة والذي أخذ نسبة 17 %، كذلك التربية ادرجت ضمن الأولويات لأن العنصر البشري هو الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع الصناعي، وبالتالي تحريك التنمية في البلد. ولكن الجانب الإجتماعي أهمل في هذه الفترة ولم يكن ضمن أولويات السياسات العامة.

2. المخطط الرباعي الأول 1970-1973⁴:

وجهت أغلب مشاريعه إلى تقوية الإقتصاد الوطني من أجل التغلب على كافة أشكال التخلف و الفقر، من أجل إرساء سياسة وطنية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن الجزائري عن طريق تلبية حاجياته الأساسية في جميع الميادين سواء في ميدان الخدمات الإجتماعية، أو السكن و الصحة العمومية. وفرت الجزائر خلال هذه الفترة الإمكانيات المالية و المادية لوضع سياسة استثمارية ناجحة وفق برامج طموحة. وهدف المخطط إلى إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد على غرار فرع المحروقات و فرع الصناعات الميكانيكية التي من شأنها وضع قواعد الصناعة الثقيلة.

⁴- Rabah Tadjer, la Planification du Développement en Algérie : Structure, méthodes et problème , Africa Spectrum, vol 16 (1), 1981, p 109.

ركز المخطط على موضوع التشغيل خاصة إثر المشاريع الصناعية التي قامت بها الدولة والعمل على القضاء نهائيا على البطالة. كما تمثلت غايات هذا المخطط في تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل يرمي إلى تحويل الموارد الزراعية المنتجة إلى موارد التصنيع بشكل متكامل. تم فيه تحديد نسبة النمو السنوي بـ 09%. مما جعل الحكومة تقوم باستثمارات عمومية ضخمة قدرت بحوالي 28 مليار دج، إعتمدت الدولة أساسا على الموارد الوطنية للتمويل، لتوفير نسب فوائد للتنمية، و ذلك برفع مستوى الإستثمارات الإقتصادية للوفاء بالحاجيات المادية و الثقافية للسكان. لكن الجهود المبذولة من طرف الدولة في استراتيجياتها التنموية كانت غير كافية .

الجدول 02: تطور الإستثمار العمومي السنوي 1963-1973

السنة	1963	1964	1965	1966	1967	1968
الإستثمار العمومي	645	1001	830	1452	1693	3174
السنة	1969	1970	1971	1972	1973	-
الإستثمار العمومي	4257	6218	7375	9253	12000	-

Source : M.Ecrement ,op cite. P101.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإستثمار العمومي أخذ منحى تصاعدي في هذه الفترة، حيث سعت الجزائر في هذه الفترة إلى وضع قاعدة صلبة لتحقيق الإنعاش الإقتصادي، ولكن السياسة الغير مدروسة في بعض الجوانب، أدت إلى الإضرار ببعض القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي الذي أهمل من طرف الدولة والتي كانت نسب التمويل الموجهة إليه جد صغيرة، بعدما كان محورا رئيسيا في تحقيق الرخاء الإقتصادي في سياسة المستعمر، وهذا ما أدى إلى إختلال قطاعي كبير بين الصناعة (49% من التمويل) والقطاع الزراعي. تميزت هذه المرحلة كذلك بضعف اليد العاملة المؤهلة والتي تساهم في تطوير القطاع الصناعي مما أدى إلى أن هذه المرحلة لم تكن صلبة ولم تستطع الجزائر من خلالها الوصول إلى الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المرجوة.

3. المخطط الرباعي الثاني 1974-1977⁵ :

المخطط الرباعي الثاني هو إستمرار للمخطط الرباعي الأول، يندرج ضمن نظام التخطيط للتنمية على المدى المتوسط، الغرض منه هو استكمال تحقيق أهداف المخطط السابق، ووضع بعد التعديلات والأهداف الجديدة بناء على نتائج المخطط السابق وتصحيح مسار السياسة الإقتصادية المتبعة. بناء على رؤية السياسات التنموية

⁵ - Idem.

التي تعتمد على الإقتصاد لتغيير واقع المجتمع، أعطية الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف انتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات من جهة، والإهتمام بترقية القوى الإجتماعية من جهة أخرى. من أهم القضايا التي إهتم بها المخطط القضاء على البطالة الجد مرتفعة آنذاك والتركيز على التوظيف الأمثل لكل الطاقات و القدرات والثروات الوطنية و المادية و البشرية، بغرض النهوض بالجوانب الإقتصادية و المادية لزيادة الدخل الفردي والقومي. ويكون ذلك من خلال إنشاء مؤسسات تستقبل إنتاج نصف المصنع الذي تنتجه المؤسسات أخرى وإعادة تشكيله، من أجل توسيع النسيج الإنتاجي وفتح مناصب شغل جديدة⁶.

4. المخطط التكميلي 1978-1979:

هو عبارة عن برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات التنموية الملحة، حيث اعتبر هذا المخطط استكمال للبرامج الإستثمارية التي لم يتم تنفيذها في المخطط الرابعي الثاني والتي ضخم لها مبلغ مالي مقدّر بـ 190.07 مليار دينار، وبما أن المخطط التكميلي هو عبارة عن تكملة للمخطط الرابعي الثاني الذي أعطى الأولوية للجانب الإجتماعي، لم يكن لهذا الأخير تركيز على هذا الجانب⁷.

في الفترة الموالية 1980-1989 توجهت الجزائر إلى اعتماد أسلوب التخطيط اللامركزي، من أجل إعادة هيكلة القطاع الصناعي العمومي والدخول في مرحلة الإقتصاد الموجه التي يليها فيما بعد الإنفتاح على السوق العالمية. أصبح الإقتصاد الوطني في هذه المرحلة أكثر مرونة، حيث حاولت الدولة أن تتخلى على مركزية القرار عن طريق التعدد في مراكز اتخاذ القرارات العمومية، وكان هذا من أجل تشجيع الإنتاج المحلي و الخروج من مأزق التبعية.

5. المخطط الخماسي الأول 1980 إلى 1984:

بدأت الدولة في هذه الفترة بهيكلية الشركات العمومية الكبرى، وكان ذلك بالعمل على تجزئة هذه الأخيرة إلى وحدات صغيرة من أجل التخصيص الذي يضمن لها مواجهة المشاكل و الصعوبات، ضخامة حجم الشركات العمومية نجم عنه صعوبة التسيير و ظروف عمل غير ملائمة خاصة فيما يخص الرقابة، كما أن تعدد مهام الشركات العمومية أدى إلى نقص فعاليتها وضعف معدلات إنتاجيتها⁸. وهذا ما دفع الدولة إلى تبني مبدأ إعادة الهيكلة للمؤسسات و تحريرها من الضغوطات التي كانت تحد من نشاطها، لتحقيق معيار الفعالية

⁶ - Hichem Larbi, Options sur l'Economie Algérienne , SNED, Algérie, 1973, p 13

⁷ - بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سابق، ص 337.

⁸ - اسماعيل عرباجي، إقتصاد المؤسسة : أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

الإقتصادية والربحية⁹. كما أن ضخامة الإستثمارات و طول فترة انجازها جعل من الصعب تحديد الوحدات الناجحة عن غيرها من الوحدات ذات المردود الأقل أو الضعيفة، وهنا ظهر مبدأ تحويل المؤسسات الكبيرة الحجم إلى المؤسسات الصغيرة أو متوسطة يسهل التحكم بها¹⁰. ولكن هذا القرار الإقتصادي خلف انعكاسات سلبية خاصة على الأوضاع الإجتماعية، ظهرت العمالة الزائدة نتيجة سياسة التوظيف المتبعة من قبل الدولة، إضافة إلى سوء الأوضاع في مجال الصحة و التعليم و الخدمات، السكن... إلخ، فالسياسات التنموية جاءت كحتميات اجتماعية لقيام التنمية الصناعية واحداث تغيير جذري لعناصر النظام الإجتماعي.

6. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

هو مخطط تكميلي للمخطط السابق، يهدف إلى الإستقلال الإقتصادي وإستكمال متطلبات التنمية. جاءت محاور هذا المخطط تدور حول ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين بالإعتماد على الإنتاج الوطني. هدفه تدعيم الإستقلال الإقتصادي للبلد من خلال تطوير النشاطات الإقتصادية المتكاملة التي تساعد على تكوين سوق داخلية. وتعبئة الطاقات و المهارات الوطنية في قطاع الفلاحة والري، بهدف التقليل التدريجي للإعتماد على الخارج. كل هذا لتحكم في توازنات الإقتصاد والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية التي تخلق ظروف ملائمة للرفي الإجتماعي.

ولكن مع تزامن هذا المخطط مع أزمة النفط 1986 والتي أدت إلى إنخفاض قوي في أسعار البترول. أهملت المشاريع الإجتماعية. ونتيجة لنقص المداخيل عجزت الدولة عن تنفيذ المشاريع التنموية المسطرة خلال المخطط الخماسي الأول، مما فرض على صانعي القرار التوجه نحو إصلاح ذاتي شامل لكل القطاعات.

7. تأثير السياسة الإقتصادية على القطاعات الإقتصادية 1971-1980:

كما سبق وذكرنا أن هذه الفترة كانت بداية الإنطلاق نحو التنمية في الجزائر، أستخدم التخطيط فيها لمتابعة الأهداف و للوصول إلى إقتصاد قوي مستقل عن الخارج. وستتطرق فيمايلي كيف أثرت هذه السياسة التنموية على مختلف القطاعات.

⁹ - أحمد طرطار، "الترشيد الاقتصادي للطاقت الانتاجية في المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

¹⁰ - Rabah Abdoun , "L'économie algérienne à l'épreuve de l'ajustement structurel", NAQD , vol 01 (04), 1993.

1.7. القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي ذو أولوية في الإستراتيجية المتبعة. سعت السياسة المتخذة في هذا القطاع، إلى تعزيز القطاع الصناعي من خلال إنشاء فروع مشتركة نموذجية، منسقة ومتكاملة مع بعضها البعض. فمثلا تطور القطاع الزراعي لا يتم إلا بمساهمة القطاع الصناعي. و تحسين الشروط المعيشية لسكان يتطلب تحقيق نتائج إيجابية في قطاع الصناعة ويكون ذلك من خلال توزيع المداخل.

لم يعد تمويل قطاع الصناعة بالشئ الصعب في هذه الفترة لأن مداخل قطاع المحروقات بعد عملية التأميم التي قامت بها الدولة سنة 1971 تكفي لذلك، وما على الحكومة إلى أخذ القرارات الصائبة والإدارة الجيدة.

صمم برنامج تطوير قطاع الصناعة في الجزائر وفق نموذج الصناعات المصنعة للإقتصادي الفرنسي G.D.Debornis وقسم إلى قسمين¹¹:

القسم الأول: يهتم بتصنيع كل وسائل الإنتاج التي تحتاجها القطاعات الأخرى مثل الآلات والتجهيزات، السلع الصناعية...

القسم الثاني: يعتمد القسم الثاني على السلع المنتج في القسم الأول ويهتم بإنتاج السلع الاستهلاكية كالجلود والنسيج...

وفي القسمين أخذت الشركات العمومية حصة الأسد وإستبعدت الشركات الخاصة رغم الإعتراف بها في القانون التجاري سنة 1966 مثلما وضع الجيلالي اليابس¹².

من شروط نجاح النموذج المتبع من طرف الجزائر أن تكون الدولة هي الراعي الوحيد من خلال برامج التخطيط، كما يجب توفير الموارد المالية بدون إنقطاع (لذلك قامت الجزائر بعمليات التأميم قبل الشروع في البرنامج)، كذلك وجب خلق علاقة تكاملية بين القطاعات خاصة الزراعي والصناعي والعمل على الرقي بكلتا القطاعين دون إهمال أحدهما. ويتضح أن هذه السياسة التي إتبعتها الدولة أنذاك لتنمية القطاع الصناعي، كان الهدف منها

¹¹- Debornis G., la Prospective Dans le Tiers-Monde : Un Mythe, revu tier-monde, Paris, N°47, 1971.

¹²- Liabes D., Etude sur l'Industrie Privée Actualité du Secteur Privé Industriel, 1969-1979 , MPAT-INEAP, Alger, 1980.

هو الوصول إلى أعلى حد من النمو ومن ثمة العمل على النهوض بباقي القطاعات الأخرى لترتقي إلى نفس مستوى النمو، وهذا ما سيؤدي إلى ترقية كامل الإقتصاد الوطني¹³.

ولهذا أخذت الصناعة أكبر حصة من مبالغ المخططات، ففي المخطط الثلاثي خصص للصناعة مبلغ 5.4 مليار دينار من إجمالي المبلغ الذي قدر بـ 9.06 مليار دينار. أما في المخطط الرباعي الأول فأخذت الصناعة مبلغ 12.40 مليار دينار من قيمة المخطط التي بلغت 27.74 مليار دينار، نفس الشيء بالنسبة للمخطط الرباعي الثاني الذي بلغ مجموع الإستثمارات به 110.22 مليار دينار وجه منها 48 مليار دينار لقطاع الصناعة. الهدف من هذه الإستراتيجية هو بناء قطاع صناعي بإمكانه أن يساهم في حل مشكلة عدم التوازن الداخلي وتبعية الإقتصاد الوطني للخارج¹⁴.

الجدول 03: الإستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة خلال الفترة 1967-1977

1974-1977		1970-1973		1967-1969		الفترة
النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	
43.54	48	44.70	12.40	59.60	5.40	الصناعة

Source : Benachenchou A., l'Expériences Algérienne de Planification et de développement 1962-1982 », OPU, Alger, 1982, p48.

للأسف لم تنجح السياسة التصنيعية التي إعتمدتها الجزائر منذ 1967 والتي كانت مبنية على التخطيط ومركزية القرار. وهذا لما نتج عن هذه السياسة من نتائج سلبية كالبطالة وتذبذب في الإنتاج، وغياب السلع الإستهلاكية في السوق الداخلي. ولهذا قامت الجزائر بطرح المخططين الخماسي الأول والخماسي الثاني، لغرض تصحيح مسار الإقتصاد الجزائري. سعت الجزائر خلال هذين المخططين إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي، من خلال تشجيع الأنشطة المنتجة والتي تحدث تكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما تم التخلي عن سياسة الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، وهذا لعجز المؤسسات العمومية عن التحكم في الإدارة لكبر حجمها، إضافة إلى عدم قدرتها على رفع إنتاجية العمال والآلات بما يتماشى وحجمها وهذا

¹³- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر: مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2018، ص 104.

¹⁴- بلقاسم حسن بهلول، "تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، مرجع سابق، ص 199-275.

لقلة خبرتها. ولذلك كان الهدف من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية هو العمل على حسن التسيير والرقابة والقضاء على البيروقراطية، والعمل على الرفع من روح المبادرة والإبداع¹⁵.

كما عملت الدولة في هذه الفترة على إشراك القطاع الخاص الذي كان مهماً طوال الفترة السابقة، ولكن أزمة النفط سنة 1986 والتي أدت إلى انخفاض أسعار الطاقة لإنخفاض الطلب العالمي عليها، أثرت على خطط التنمية في البلاد نتيجة انخفاض المداخيل، مما أدى إلى التخلي عن بعض الإستثمارات، وتراجع المساعدات الدولية للشركات الوطنية¹⁶. هذا ما نتج عنه تدني فرص العمل المعروضة في القطاع الصناعي، فبعدما وصلت هذه الأخيرة إلى ما يعادل 105700 منصب جديد خلال الفترة 1980-1985 هبطت إلى ما يعادل 28000 منصب جديد فقط خلال الفترة 1986-1990، كما أن الإنتاج خارج قطاع المحروقات لم يتعدى 3%، أما الواردات فكانت جلها عبارة عن واردات غذائية محتلة المرتبة الثالثة، بعد المنتجات النهائية والمنتجات الوسيطة.

أما في فترة التسعينات سجل قطاع الصناعة نتائج سلبية وشهد تدهوراً كبيراً، خاصة بعد الإصلاحات المتتالية على المؤسسات العمومية والتي من جهة كلفت الدولة مبالغ مالية كبيرة، ومن جهة أخرى لم تستطع الدولة بما تحقيق النتائج المرجوة منها، وهذا ما جعل الشركات العمومية غير قادرة على الإستمرار والمنافسة الخارجية خاصة بعد الإنفتاح التدريجي للإقتصاد الوطني، والتقدم التكنولوجي وتغيير أساليب الإنتاج في هذه الفترة.

2.7. القطاع الزراعي:

بعد إختيار صانعي السياسة في الجزائر الإعتماد على القطاع الصناعي للنهوض بالإقتصاد الوطني بعد الإستقلال وبالتحديد منذ سنة 1971، همش القطاع الزراعي بعدما كان القطاع الأول والذي ليس لديه منافس في أول فترة بعد الإستقلال. إستغلت الجزائر فقط مساحة 8 ملايين هكتار من الجزء الشمالي للبلاد، وهي مساحة ضئيلة جداً مقارنة مع إجمالي المساحة الزراعية في البلد. إستحوذ القطاع الخاص على ما يعادل 60% من هذه المساحة، أما القطاع العمومي فقد أخذ ما يعادل 12%، والباقي ما نسبته 28% خصصتها الدولة للثروة الزراعية. وقد كانت الأهداف المرجوة من هذا القطاع تتمثل في عدة نقاط¹⁷:

¹⁵- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر: مقارنة ببعض الدول العربية، ص 106.

¹⁶- Mekideche M, Problématique de la Restructuration Industrielle Pour l'Entreprise Publique, Chambre de Commerce Algérienne, Alger, mutations n°07,1994, p29.

¹⁷- Benhouria T. et Benamrane J., Agriculture et Développement en Algérie SNED », Alger, 1980.

- رفع الإنتاج بما يتماشى والنمو الديمغرافي آنذاك.
 - مشاركة القطاع الزراعي في توفير بعض مناصب الشغل للقضاء على البطالة المرتفعة في تلك الفترة.
 - إحداث تكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، من خلال تحقيق فائض في الإنتاج لإستعماله في القطاعات الأخرى.
 - تنشيط المعاملات التجارية من خلال الفوائض المحققة في الإنتاج.
- وتمحور أهم هدف في السياسة المتخذة من طرف الدولة في القطاع الزراعي لتخفيف من الواردات الغذائية التي كانت تحتل في تلك الفترة المكانة الثالثة من أجل القضاء على مشكلة التبعية الغذائية، والتقليل من الميزانية المخصصة للإستيراد وتحويلها للإستثمار في الإنتاج الداخلي خاصة إنتاج الحبوب¹⁸.

الجدول 04: تطور الإنتاج الزراعي 1970-1977

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
الإنتاج النباتي	100	102	110	92	98	133	115	81
الإنتاج الحيواني	100	110	103	114	125	127	134	143

Source : Mutin G., Agriculture et Dépendance Alimentaire, revue maghreb-Machrek, N°90, 1983.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج النباتي كان متذبذباً ويمكن أن يفسر ذلك من خلال التوزيع الغير العادل للوسائل سواء البشرية أو التجهيزات، عكس الإنتاج الحيواني الذي حقق نتائج مرضية سواء في تربية المواشي أو إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، وتجدر الإشارة هنا أن الإنتاج الحيواني كان من إختصاص القطاع الخاص. ورغم أن نسبة القروض الموجه لهذا الأخير لم تكن متكافئة. إذ تحصل القطاع الخاص على أقل نسبة منها والتي حددت بـ 100 مليون دينار طيلة الفترة 1970-1977، وتحصل القطاع الإشتراكي على ما يعادل 210 إلى 420 مليون دينار خلال نفس الفترة المذكورة.

ويجدر التأكيد هنا على أن سياسة التفضيل في التمويل التي إتبعها الجزائر من خلال المخططات لم تكن صائبة، حيث أخذت الإستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي منحى تنازلي من 26% في المخطط الثلاثي إلى 14% في المخطط الرباعي الأول و 11% في الرباعي الثاني، هذا ما شل حركة تطور هذا القطاع والإرتقاء به، إذ كان

¹⁸ - Karsenty, J.C., la Politique Agricole Algérienne, revu maghreb-machrek, N°77, 1977, p 88.

يمكن للقطاع الزراعي أن يكون الفرصة الذهبية لإحداث توازن في الإقتصاد الجزائري وعدم إعتداد البلاد فقط على قطاع الطاقة وهذا لأن هذا البلد كان ومنذ زمن بعيد أول مصدر للقمح و الحمضيات في السوق الدولية.

إضافة إلى أن الإختلالات والإخفاقات التي تعرض لها القطاع الصناعي جعلت أن أغلب المعونات الحكومية على شكل قروض تم توجيهها إلى القطاع الصناعي، وترك نصيب قليل للقطاع الزراعي و لم تكن هذه المبالغ كافية للدولة من أجل تطوير القطاع ، هذا ما نتج عنه عدم التسيير الجيد لهذا القطاع، وصعب الإستغلال الكفئ للأراضي الزراعية مما جعل أغلبها عبارة عن مستغلات عائلية، تستعمل وسائل إنتاج أقل كفاءة وآداء. وهذا ما يفسر تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام للبلاد. إذ تدهور من 31% سنة 1963 إلى 17% سنة 1967 ليصل في السبعينات إلى 13%.

ترتب عن كل هذا عدة نتائج سلبية على الإقتصاد الوطني وعلى المؤشرات الإجتماعية أولها إرتفاع التبعية الغذائية إلى الخارج، إرتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المناطق الصناعية من أجل البحث عن وظائف، بعدما أحس الشباب أن هذه الحرفة مهملة ومهمشة من طرف الدولة، وكذلك إرتفاع معدلات البطالة.

3.7. قطاع التجارة الخارجية:

منذ عملية التأميم التي قامت بها الجزائر لقطاع المحروقات سنة 1971، إستعملت التجارة الخارجية كوسيلة تكميلة لتصدير أكبر قدر ممكن من المحروقات وفضلت هذه الأخيرة على المنتجات الأخرى كالمنتجات الزراعية، والمنتجات غير المصنعة لإرتفاع قيمت المحروقات في السوق الدولية، وهذا ما يسمح للبلد من تكوين إحتياطي مالي من أجل تمويل المشاريع التنموية المسطرة.

الجدول 05: تطور قطاع التجارة 1963-1980

السنوات	1966/1963	1969/1967	1973/1970	1977/1974	1980/1978
الصادرات	13.5	12.3	22.6	86	114.1
الواردات	13.4	12.2	27.8	93.2	110.3
PIB	48.9	47.8	96.3	231.8	342.5

Source : Ecrement M., indépendance politique et libération économique, op.cit.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية إرتفعت في السبعينات ويرجع ذلك لتأميم قطاع المحروقات، حيث هيمنة المحروقات على الصادرات الجزائرية، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال إرتفاع نسبت المحروقات في الميزان التجاري من 71% إلى 83% ثم 98% خلال السنوات 1969، 1973، 1980 على التوالي وبقيت تمثل نفس النسبة الأخيرة إلى يومنا هذا. أما بالنسبة للواردات الجزائرية فتركزت على ثلاث منتجات أساسية في هذه الفترة وهي سلع التجهيز، المنتجات النصف مصنعة و المنتجات الغذائية بمعدل متوسط إستيراد تراوح بين 38%، 32%، 30% على التوالي.

جل المعاملات التجارية كانت مع البلدان الأوربية بنسبة 70%، 20% لدول آسيا وأمريكا واليابان، 7% فقط من التبادلات مع البلدان الإشتراكية، أما باقي النسبة والتي تقدر بـ 3% كانت مع الدول العربية والأفريقية.

إنه من الضروري توسيع آفاق التبادلات التجارية مع الشركاء بغرض إحداث توازن إقليمي، بالنسبة لسياسة التجارية في البلاد لم تكن متنوعة لا جغرافيا ولا سلعيا، فأما بخصوص الأولى فيرجع ذلك إلى مخلفات الحقبة الإستعمارية كالتبعية التكنولوجية للبلد مع الإقتصاد الفرنسي، إضافة إلى صعوبة التخلص من التبعية الأجنبية سواء من ناحية المنتجات أو الأسعار. أما عدم التنوع في السلع فيرجع ذلك لإحتكار الدولة لعمليات الإستيراد والتصدير، وعدم إشراك القطاع الخاص في هذا المجال.

المطلب الثاني: الإستثمار المحلي الخاص

يعتبر القانون رقم 63.277 الصادر في جويلية 1963 أول قانون استثمار يعترف بحرية الاستثمار وتأسيس الأعمال التجارية وفقا لمعايير شديدة التقييد. حدد هذا القانون الضمانات والمزايا التي يجب منحها لرأس المال الخاص¹⁹. ولكن ، يبدو أن هذا القانون قد اهتم أكثر برأس المال الأجنبي ، متجاهلاً القطاع الخاص الوطني²⁰. ترك القطاع الخاص الوطني في هذه الفترة في أقصى درجات الغموض والاعتماد على مزاج القادة السياسيين في ذلك الوقت، بين الإنكار التدريجي للقطاع الخاص الوطني من جهة واعتباره مكمل ودافع حقيقي للقطاع العام من جهة أخرى²¹. ويمكن أن نقسم تطور القطاع الخاص في الجزائر إلى عدة مراحل.

¹⁹- القانون الصادر 277/63 المؤرخ في 1963/07/26 المتعلق بالإستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 53 سنة 1963

²⁰- Boudjema R., Sadoudi M . La Mondialisation, Un Processus Historique Inachevé , vol 3(2), SD, p 141.

²¹- WEISS, F., Doctrine et Actions Syndicales en Algérie, Paris, Ed. CUJAS, 1970.

ما بين 1966 و1980. شهدت هذه الفترة عملية إعادة هيكلة اقتصادية كبيرة. أولاً ، في السبعينات، بدأ التخلي التدريجي عن الإدارة الذاتية وتأسيس نظام إنتاجي جديد في إطار "الصناعات التحويلية". ولتطبيق ذلك نفذت الدولة سلسلة من خطط التنمية لتحسين مركزية الأنشطة الاقتصادية والتحكم فيها. قامت بتأميم القطاعات الإستراتيجية ، وبشكل أكثر تحديداً قطاع الطاقة (والذي يمثل وحده 98% من الصادرات) ، وهذا ما سمح لها بتنفيذ خطط التنمية المبرمجة للحصول على نمو مستدام. كما سيطرت على معظم قنوات التوزيع والتسويق، فضلاً عن السيطرة على التجارة الخارجية في الفترة 1973-1974.

بالنسبة لمكانة القطاع الخاص الوطني في هذه الاستراتيجية التنموية الجديدة ، فيمكننا القول أنه حصل على مكانة متناقضة، حيث حثت الدولة على ضرورة تشجيعه ولكن تحت سيطرة مؤسسات الدولة. وتحقيقاً لهذه الغاية ، ولاستعادة ثقة الخواص الجزائريين ، أصدرت الحكومة قانون استثمار جديد سنة 1966²². أعطى هذا القانون للقطاع الخاص الوطني دوراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال منحه ضمانات وتسهيلات. كما ربط رأس المال الخاص بأهداف تعبئة المدخرات، والحد من البطالة²³. حدد محتوى هذا القانون الشروط والوسائل الموضوعية للسماح بتشغيل وتنمية القطاع الخاص الوطني وكذلك الضمانات المشروعة لرأس المال. كما حدد القطاعات التي لا يمكن أن يستثمر فيها القطاع الخاص المحلي وشملت الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والحيوية، ويمكن لهذا الأخير التخصيص في الفروع "غير الإستراتيجية" مثل الصناعات الخفيفة والخدمات . كذلك الالتزام بعدم التنافس مع الدولة. في المقابل تلتزم الدولة بعدم تأميم الشركات الخاصة، إلا في حالة الأسباب الإستثنائية.

أسفرت هذه السياسة عن عدد من النتائج الإيجابية والتي تمثلت في خلق مليون فرصة عمل جديدة بين 1969-1978 ، تحسين القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية المتوسطة والتي تمثل الغالبية الكبيرة لسكان. بفضل دعم الدولة للمنتجات الضرورية والرعاية والتعليم المجانيين. وقد أدى ذلك إلى ظهور طلب قوي على الاحتياجات الاستهلاكية للسكان العاملين ، والتي لم تستطع الدولة ولا القطاع الخاص تلبيتها، مما تسبب في حدوث نقص متكرر وظهور المضاربات وبداية تكوين قطاع غير رسمي.

²²- الأمر 284/66 المؤرخ في 1966/09/15 يتضمن قانون الإستثمار ، الجريدة الرسمية عدد 80 سنة 1966

²³- Boudjema R., Sadoudi M ., La Mondialisation, Un Processus Historique Inachevé , op cit, p 143.

من ناحية أخرى ، أسفرت هذه السياسة عن ظهور إختلالات في الهيكل الاستثماري لخطط التنمية²⁴. الحصة الكبيرة حصل عليها قطاع الصناعات البتروكيمياوية والمعدات تتراوح بين 50% و 74% من الاستثمارات المخصصة لخطط التنمية المختلفة على حساب القطاع الزراعي وخاصة قطاع السلع الاستهلاكية والذي لم يتجاوز 6%.

في ظل هذه الظروف من إعادة الهيكلة الاقتصادية، وعدم الدقة في إدارة وتنظيم الوحدات الإنتاجية والاستثمارات، وضعف الطاقات الإنتاجية، والتأخيرات التراكمية في تنفيذ المشاريع، نمى القطاع الخاص الوطني تدريجيا في ظل القطاع العام المسيطر، ومر بمرحلتين أساسيتين في هذه الفترة.

المرحلة الأولى 1966-1971: إصدار قانون الاستثمار لعام 1966 ، والذي تضمن الضمانات والمزايا الضريبية والقروض المصرفية. شهد القطاع الخاص في هذه الفترة زيادة واضحة في عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها من قبل هيئات الاستثمار، إذ تمت الموافقة على 688 مشروعا أو 77.3% من إجمالي الإستثمارات. فمثلا بالنسبة لقطاع النسيج قبل حوالي 318 مشروعا ، أما قطاع الأغذية الزراعية 96 مشروعا. وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن كافيا، يمكن القول أن القطاع الخاص نما بشكل كبير في هذه الفترة.

المرحلة الثانية: 1971-1979: أخذ القطاع الخاص في هذه الفترة منحى تنازلي في أعقاب العديد من التدابير التنظيمية التي اتخذتها الدولة، والتي تمثلت في إلغاء "حرية التأسيس" (على عكس قانون 1966 الذي لم يتطلب الموافقة المسبقة للاستثمارات فقط طلب مساعدة الدولة). هبط عدد المشاريع المعتمدة في هذه الفترة إلى 200. ما عدا قطاع البناء والأشغال العامة الذي أصبح يتنافس مع القطاع العام، لا سيما من حيث التوظيف (حوالي 100000 وظيفة منذ 1975). ويرجع هذا الهبوط إلى العديد من التفسيرات، أولها قانون المالية 1971 الذي نص على نهاية مساعدات الدولة والمزايا المخصصة للقطاع الخاص. كما أدت الإصلاحات والتأمينات المختلفة التي تم تنفيذها في ذلك الوقت ، إلى دفع الشركات المصنعة إلى اللجوء إلى استراتيجية الانتظار ووقف أي استثمار مغامر. زد على ذلك قرار الدولة لوضع حد نهائي لحرية عمل القطاع الخاص في مسائل الاستيراد والتجارة الخارجية، وأدخل هذا القرار حيز التنفيذ سنة 1974.

ومن هنا نلاحظ أنه في الوقت الذي كان يتوجب على الدولة إشراك القطاع الخاص لتحقيق البرامج التنموية المسطرة، ودعمه لسد فجوة الطلب المتزايد للاحتياجات الاستهلاكية للسكان، إتخذت الدولة خطوات لوقف

²⁴ - Benchenhou A., Planification et Développement en Algérie 1962/1980 », Alger, Ed. INIC, 1980.

أو إبطاء تنمية القطاع الخاص الوطني. بعد إختيار الدولة التنمية الغير الرأسمالية لأن البلد اختار تطبيق مبادئ الاقتصاد المركزي والمخطط.

رغم كل هذه العراقيل تمكن القطاع الخاص من إيجاد مكانه في الإقتصاد الوطني بجانب القطاع العام، حتى أنه أخذ الحصة الكبيرة في إنتاج بعض المنتجات و ولد منها أرباحا كبيرة، مثل النسيج والبناء والأشغال العامة وفروع المواد الكيميائية والبلاستيك. على سبيل المثال، في صناعة النسيج سنة 1974، كانت هناك 84 شركة نسيج تغطي 13.8% من الصناعة ، وتوظف وحدها 50.2% من إجمالي القوى العاملة. وكان هذا التركيز أكثر في فروع الجوارب والملابس ، والتي كانت تشغل وحدها 59% من القوى العاملة²⁵. نفس الشيء في صناعات أخرى مثل الأحذية والجلود والخشب والأثاث وتجهيز الأغذية.

بعد 1980، وبعد النجاح الذي حققه القطاع الخاص رغم القيود المفروضة عليه آنذاك، أقرت الدولة عن إمكانيات هذا الأخير وأصبحت تدرك أنه قوة اقتصادية واجتماعية لا غنى عنها ولا مفر منها، ولذلك أدخل القطاع الخاص في منطق الإصلاحات الاقتصادية الجديدة للدولة، وسعت الدولة في هذه الفترة إلى دمج وجعله ضمن أهداف مخططاتها القادمة، بغرض السيطرة والإشراف عليه، بوضع آليات رقابية وقيود شديدة لإجباره على أن يصبح مكمل للقطاع العام ويكون ذلك بتوجيهه نحو القطاعات التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها المستمرة.

من بين القيود التي وضعت قانون الاستثمار رقم 82.11²⁶، والذي نص على حظر تعدد الاستثمارات المتراكمة من قبل نفس صاحب العمل، أصبحت المشاريع الاستثمارية الخاصة كلها (بدون أي استثناء) خاضعة لموافقة مسبقة ويجب ألا يتجاوز مبلغ أي مشروع سقف 30 مليون دينار جزائري، وتختص هيئة رسمية بدراسة المشاريع الجديدة وفقاً للأهداف التي تخطط لها الدولة وأولويات خطط التنمية. في المقابل ، يستفيد القطاع الخاص الوطني المعترف به والمعتمد من مزايا ضريبية كبيرة تتمثل في إعفاء من الضرائب لمدة 5 سنوات ، تسهيل منح القروض المصرفية ومزايا أخرى. رغم أن هذا القانون لم يكن كافياً إلا أنه سمح بإستعادة الثقة بين الدولة والقطاع الخاص الوطني. نمت وحدات الإنتاج بسرعة كبيرة و ارتفع عدد الشركات من 9.387 سنة 1980 إلى 14.154 سنة 1984²⁷.

²⁵ - Idem.

²⁶ - Loi n° 82-11 du 21 août 1982 relative à l'investissement économique privé national.

²⁷ - ONS.

سنة 1986 شهدت هذه السنة صدمة نفطية، تسببت في إنخفاض أسعار النفط إلى أدنى حد ووصلت إلى ما يقارب \$10 للبرميل²⁸. اهتزت جميع الفروع الاقتصادية لا سيما الفروع التي تعتمد بشكل كبير على الخارج، وهي المنسوجات والجلود والأحذية وكذلك صناعة المواد الغذائية. واجهت العديد من الشركات، خاصة بعد عام 1986، جميع أنواع الصعوبات، بدءًا من ضعف القروض المصرفية، عدم انتظام إمدادات المواد الخام ونقص قطع الغيار، هذا ما أدى إلى إغلاق العديد من الشركات خاصة الصغيرة منها.

إن عمليات التخطيط التي قامت بها الدولة خلال الفترة الماضية جعلت من الاستثمار الوطني الخاص يواجه عدة صعوبات، لا سيما فيما يتعلق بشراء الأراضي لتأسيس الشركات (كانت المعاملات على الأراضي العامة مع القطاع الخاص غير مصرح به من قبل إنشاء وكالات الأراضي عام 1990)، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي، واللجوء إلى السوق الموازية لتمويل الواردات من قطع الغيار والمواد الخام التي تحتاجها الشركات. هذا ماجعل هذا القطاع هش وغير مستعد لمواجهة الأزمات.

بعد سنة 1988، وبصدور قانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية و 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلقان على التوالي بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة والنقود والائتمان دخل الإقتصاد الجزائري المراحل الحقيقية الأولى لتحرير الاستثمار.

حل القانون رقم 88-25 الـ OSCIP²⁹ الذي اعتبر بيروقراطيا للغاية وألغى سقف الاستثمار الخاص الوطني. لم يعد المستثمر الخاص مطالبًا بالحصول على موافقة مسبقة وقد أصبحت غرفة التجارة الوطنية CNC هي المحاور له لمنح دعم الدولة. يُمنح هذا الدعم وفقا لقائمة الأنشطة ذات الأولوية المحددة مسبقًا التي تنوي الدولة تشجيع الاستثمار بها. ومن أجل ذلك خصصت الدولة مبلغا ماليا بالعملة الصعبة لإتاحته للمستثمرين لتلبية احتياجاتهم من الواردات. ولتسيير الفعال لـ "ميزانية العملة الصعبة" تم تشكيل لجنة تحقيق لهذا الغرض. اعتمدت الدولة في هذه الفترة على ما يعرف بالمؤسسات العمومية الاقتصادية استخلافا للمؤسسات الاشتراكية، تماشيا مع سياسة المنافسة التي يقوم عليها نظام اقتصاد السوق، فمنحت المؤسسات العمومية استقلالية بإبعادها عن الوصاية الوزارية وإخضاعها لقواعد القانون التجاري، ومع ذلك استمر القانون 88-25 بتكريس احتكار

²⁸- بحيج عبد القادر، تحديات الإقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015، مجلة إقتصاديات المال

والأعمال، 2018، ص 395-407.

²⁹- عام 1983 تم إنشاء ديوان للتوجيه (OSCIP) لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت وكان من مهامه الأساسية: توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي وتأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.

الدولة لأغلبية مجالات النشاط الاقتصادي وتهميش القطاع الخاص الوطني والأجنبي، عن طريق منعه من الاستثمار في النشاطات الاقتصادية التي تعتبرها الحكومة إستراتيجية (المادة 05 من هذا القانون).

قررت الدولة بعد ذلك إعادة النظر في إدخال رأس المال الأجنبي ضمن الإطار الأوسع لسياسة الدولة الاقتصادية التي تميزت بشكل خاص في ذلك الوقت إلى الحاجة الملحة لإعادة إطلاق النمو الذي توقف بسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط إثر الصدمة النفطية 1986. القانون 90-10 لم يعد يميز الاستثمار بمعيار "الجنسية" بل بمعيار "الإقامة".

يمكن للمستثمر غير المقيم أن يستثمر في الجزائر في جميع فروع النشاط غير تلك المخصصة للدولة، سمح هذا القانون بإعادة تحويل رؤوس الأموال والأرباح الناتجة عنها والفوائد وسواها وكلما يتعلق بالأموال المستثمرة في الجزائر، وهو ما يعد ضمانا مهما للمستثمرين الأجانب في الجزائر. كما كسر المرسوم التشريعي 93-12³⁰ المتعلق بتشجيع الاستثمار بشكل نهائي العزلة وفصل فيما يتعلق بالاستثمار الخاص من خلال إلغاء التشريعات السابقة المتعلقة بالقطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي، ولا سيما الشركات المختلطة. وألغى بشكل نهائي التمييز بين المستثمر الخاص والمستثمر العام من جهة، وبين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي من جهة أخرى.

وبالتالي يمكن القول بعد دراسة تطور القطاع الخاص في الجزائر، أن هذا الأخير حُقق لفترة طويلة بسبب النظام الاشتراكي، وعلى الرغم من وجود بعض الحوافز على المستوى القانوني والتنظيمي، فإن حجم الاستثمار الخاص ظل ضعيفا مقارنة بالإحتياجات الاقتصادية. شهدت بعض القطاعات ديناميكية ملحوظة، لا سيما في صناعات النسيج والملابس والجلود والصناعات الغذائية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم سنة 1973، ولكن رغم ذلك لم تستطع هذه الصناعات الخروج من خصوصية كونها صغيرة، تتكون في الغالب من وحدات مصنعة صغيرة، وتستخدم تقنيات قديمة تجاوزها الزمن، وتخصص في المعالجة الصغيرة وتعبئة المنتجات، إضافة إلى أنها غير منظمة في إدارتها ونشاطها اليومي.

في الثمانينيات، رسخ القطاع الخاص الصناعي موقعه في الإقتصاد ونمى وتطور تدريجياً، حيث أصبح مضموناً ويشجعه القانون. أصبحت الشركات الخاصة هي العامل الاقتصادي الرئيسي، مع تقلص القطاع العام تدريجياً. وهذا إثر الإصلاح الليبرالي وفرضه مع تزايد عولمة الاقتصاد.

³⁰ - المرسوم التشريعي رقم 93-12، مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، متعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 صادرة في 1993/10/10.

جاء بعد ذلك التحرر بطريقة فوضوية سنة 1990، حيث كان القطاع الخاص لا يزال يخطو خطواته الأولى عبر التطور، ولم يكن مستعدا لقانون المنافسة القاسي مع فتح الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي . الأمر الذي أدى إلى أن جزء كبير من الشركات الصغيرة حكم عليها بالإفلاس. ودفع الجزء الآخر من وحدات الإنتاج ، خاصة في المنسوجات والجلود والأغذية الزراعية ، التوجه إلى التخصص في الواردات. كما أدركت الشركات المتبقية والتي لديها الوسائل أنه يتعين عليها تحديث أعمالها من أجل فرض منتجاتهم في السوق الوطنية. لأن فقط هؤلاء هم الذين يمكنهم تحديث وإنشاء قطاع خاص وطني حقيقي قادر على مواجهة الصناعيين الأجانب في السنوات القادمة.

- تحليل فترة ما قبل فتح الإقتصاد الجزائري:

سعت الجزائر في هذه المرحلة إلى إنشاء نظام إقتصادي مستقل، ولذلك أطلقت مشاريع صناعية كبرى مكنتها من إنشاء قاعدة اقتصادية قابلة لإحياء الإقتصاد الوطني، إتمدت الجزائر على نظام التخطيط المركزي لتكون الحكومة هي المقرر والموجه الوحيد للإقتصاد بهدف بلوغ مستوى إقتصادي مزدهر تترجم مؤشرات في الوصول إلى توازن وإستقرار إقتصادي وإجتماعي.

الجدول 06: تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الكلي بالمليار خلال الفترة 1967-1978

السنوات	1967	1969	1973	1978
الناتج الداخلي الخام	14.6	18.4	30.5	89.5
إستهلاك العائلات	20.2	23.7	30.1	47.8
القوى العاملة	2.3	2.5	2.8	2.5
متوسط مؤشر الأجور	100	121.6	180.5	308.5

Source :ONS

من خلال المعطيات أعلى الجدول يتضح لنا أن السياسة المتبعة للدولة في هذه الفترة حققت نتائج إيجابية نوعا ما خاصة على الصعيد الإجتماعي، حيث سعت الدولة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، من خلال دعم أسعار المنتجات الأكثر إقبالا من المواطن الجزائري، إضافة إلى مجانية التعليم والعلاج والحماية الإجتماعية ، ولكن يمكن القول أن هذه السياسات أثرت على القطاعات الأخرى وحدثت من تطورها. فمثلا سعي الدولة إلى إمتصاص البطالة جعلها تقوم بإستحداث مناصب شغل وهمية داخل المؤسسات الصناعية الكبيرة، الأمر

الذي نتج عنه ضعف التسيير وتحمل تكاليف زائدة للمؤسسات وإنعكس ذلك على ضعف إنتاجيتها وعدم تنافسية أسعارها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا القطاع الصناعي بلغ أهدافه المسطرة (رغم الدعم الكبير من الدولة) ولا القطاع الزراعي الذي ظل طوال الفترة مهمشا وفي حالة من الركود منذ إستقلال الجزائر.

أول ما يمكن التحدث عنه هو إهتمام الحكومة المبالغ فيه بقطاع المحروقات و إهمال القطاعات الأخرى. أعيد استثمار ريع النفط إلى حد كبير في مشاريع التنمية. ما نتج عنه التبعية الإقتصادية للبلد إتجاه هذا المورد الذي يحكمه الطلب العالمي، والتي تكون فيه الأسعار غير مستقرة ما يجعله معرض للإضطرابات والأزمات. هذا ما جعل الإقتصاد الجزائري هشاً ومعرض للصدمات الخارجية. ففي منتصف الثمانينيات، واجه الإقتصاد صعوبات خطيرة. وكان لصدمة النفط المضادة عام 1986 تأثير سلبي على اقتصاد البلد. حيث جاءت الأزمة في فترة جد حرجة للإقتصاد الجزائري كانت تسعى الدولة فيها إلى مكافحة النقص ومحاولات الاستقرار.

من جهة أخرى لم تستغل الجزائر العامل التكنولوجي إستغلالاً كاملاً ولم تولي الدولة في الإستثمارات المنفذة أهمية كبيرة لنقل التكنولوجيا، بالرغم من أن النموذج المتبع (الصناعات المصنعة) كان يتطلب ذلك³¹. كما أن السلطات وبغرض منها لتحقيق المتطلبات الإجتماعية، أخذت قرارات تتعارض مع الآليات المعروفة لتسيير المؤسسات، فبرامج الإستثمار في المؤسسات كانت موضوعة لخدمة الدولة وليس لتطوير المؤسسة، مثل تطبيق سياسة أسعار لا تستجيب لأهداف المؤسسة ومتعارضة مع التكاليف المسجلة في عمليات الإنتاج، كذلك التوظيف على مستوى المؤسسات العمومية كان يفوق إمكانياتها وقدراتها. وإذا تحدثنا عن المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة فإن الإمدادات كانت تتم بطريقة عشوائية في مصب المؤسسات العمومية خاصة قطاع المحروقات.

ولم يكن تطوير البنية التحتية أولوية خلال الفترة من 1970 وحتى 2000. وكانت المبالغ المخصصة لها أقل من 25% من الميزانية الرأسمالية. أما بالنسبة للاستثمارات المهمة للنمو الاقتصادي، فكلها كانت منخفضة نسبياً في إجمالي الإنفاق (الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والإداري)، وظل معدلها في حدود 15 إلى 33 % خلال الفترة من 1970 وحتى 1998.

³¹ - Djeflat A., Industrialisation and Technology Acquisition: Issues And Processes in The Steel Industry in Algeria 1967-1980, Louvain-la-Neuve Belgique, CERMAT, 1985.

من عام 1980 إلى عام 1985 ، شهد القطاع خارج المحروقات نموا سريعا بنسبة 5.1 % سنويا في المتوسط، بسبب الاستقرار السياسي النسبي ، وارتفاع أسعار النفط والزيادات السريعة في الإنفاق العام. ولكن انعكس هذا الاتجاه من 1986 إلى 1994 نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات والركود ، وهذا ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في المتوسط بنحو 1% سنويا بين عامي 1986 و1994.

كل هذا ما أدى إلى توجه الجزائر إلى مؤسسات بریتون وودز في التسعينيات ، من أجل إبرام اتفاق تعديل هيكلي، أجرت الدولة بموجبه إصلاحات هيكلية، تجسيدا للانتقال إلى اقتصاد السوق، في سياق التجارة الحرة والعملة. وبالتالي يمكن القول أن توجه الجزائر إلى فتح إقتصادها كان عبارة عن حتمية إقتصادية، نتيجة النتائج السلبية التي وصل إليها الإقتصاد الجزائري بعد تبنيه التخطيط و التسيير المركزي والتي تمثلت أهم سلبياته في:

- الإهتمام بقطاع واحد (قطاع المحروقات)، وإعتباره القطاع الوحيد الذي يعزز النمو، ومصدر التمويل الوحيد للقيام بمشاريع التنمية.
- الإستعمال الغير عادل للموارد المتاحة سواءا تقنية، بشرية أو مادية (تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص)
- الإهتمام بالجانب الإجتماعي و إهمال الجانب الإقتصادي، والقيام بحلول ضرفية لا تساهم في تطوير المؤسسات.
- التسيير المركزي وآثاره السلبية على المؤسسات الإقتصادية، في محيط دولي تحكمه المنافسة الشرسة والسرعة في التنفيذ.
- غياب التناسق والتكامل بين القطاعات الإقتصادية (مثل القطاع الصناعي والزراعي)، وأحيانا داخل القطاع الواحد (القطاع العام والقطاع الخاص).

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بحسب مركز سياسات الاستثمار التابع CNUCED، فقد صادقت الجزائر على اتفاقية استثمار ثنائية مع 46 دولة دخلت حيز التنفيذ مع 29 دولة من بينها أوروبا، الدول العربية، الصين، كوريا، إثيوبيا

وموزمبيق. كما أن الجزائر دخلت في مرحلة تفاوض لإتفاقية الإستثمار مع اليابان، عقد اجتماع التفاوض الأول في أكتوبر 2011 والثاني في أكتوبر 2017.³²

المطلب الأول: تدفقات ال IDE في الجزائر

الجزائر من أواخر الستينات وحتى أوائل الثمانينات منعت تدخل الاستثمارات الأجنبية بشكل مباشر في القطاع الخاص، وجاءت جل القوانين في هذه الفترة في هذا السياق. فقد جاء القانون رقم 63-277 الصادر في 1963/07/26 الذي نظم الضمانات العامة الممنوحة للاستثمارات ولا سيما الاستثمارات الإنتاجية. والذي حدد الالتزامات والمنافع المرتبطة بالاستثمار. فعند قراءة المادة 23 من هذا القانون، نلاحظ أنها نصت على أن "الدولة تتدخل عن طريق الاستثمارات العامة، من خلال إنشاء شركات وطنية، أو شركات اقتصادية مختلطة بمشاركة رأس مال أجنبي أو وطني، وتوفير الظروف اللازمة لتحقيق اقتصاد وطني".³³

أقر المشرع بحرية الاستثمار بموجب أحكام القانون رقم 277/63 الذي كان متوافقاً مع دستور عام 1963. إلا أن الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد خلال هذه الفترة لم يكن مشجعاً للاستثمارات، خاصة مع البداية. الحركة التأميم المخالفة لأهداف هذا القانون. لذلك فإن نتائج تطبيق هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية محدودة للغاية. ولقد تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط.³⁴

ثم أصدرت الحكومة المرسوم رقم 66-284 بتاريخ 1966/09/15. الذي يهدف إلى سد الثغرات في القانون رقم 63-277 من خلال تحديد الضمانات والمزايا الممنوحة لرأس المال الخاص، سواء كان أجنبياً أو وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، روعيت الحاجة إلى تمديد إجراءات الترخيص. ويحدد هذا القانون شروط تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي. كما يحدد إجراءات عمل قانون الاستثمار، والضمانات والمزايا الممنوحة لرأس المال الخاص الوطني والأجنبي. ومن أهم المبادئ التي تناولها هذا القانون: - عدم حرية الاستثمار الخاص، تعود مبادرة الاستثمار في القطاعات الحيوية إلى الدولة أو أجهزتها الفرعية (المادة 2). - وقد يكون لدى الدولة مبادرة استثمارية إما من خلال شركات الاقتصاد المختلط أو من خلال دعوات لتقديم مناقصة لإنشاء مشروع معين (المادة 5). - منح الامتيازات والضمانات مخصص فقط للاستثمارات الأجنبية. -

³² - Agence japonaise de coopération internationale (JICA), Etude de JICA Relative à la Situation du Climat Des Investissements en Algérie, février 2018, p39.

³³ - Article 23, loi n°63_277, du 26/07/1963 portant code des investissements, journal officiel n°53, P775 (Annexe 1)

³⁴ - Benmahammed S., Etude de La Législation de L'investissement Etranger en Algerie : La Regle 51/49 , journal of international management, educational and economics perspectives, vol 7 (1) , 2019, 31-43.

ضمانات التأمين المقدرة بنص قانوني يترتب عليها تعويض خلال تسعة أشهر بما يعادل صافي قيمة الأموال المحولة إلى الدولة. - لم ينص المشرع على تحويل أجور العمال الأجانب ولم يتم تحديد موعد نهائي للتأمين. الامتيازات المالية المزعومة هي في الواقع ضريبية (المادة 14)³⁵

- وأخيراً يمكن منح امتيازات خاصة تكون في الواقع ذات طبيعة مالية وهي ضمانات وتخفيضات على القروض المتوسطة والطويلة الأجل (المادة 16) تمنح بقرار وزاري مشترك.³⁶

عملت الحكومة على تنفيذ المشاريع الصناعية في إطار الشراكة المختلطة حيث تم انشاء ما يقارب 20 شركة معظمها في قطاع المحروقات ما يعكس اهتمام المستثمرين الأجانب بهذا المورد الطبيعي منذ البداية و الذي يعبر عن الميزة النسبية للبلاد في اقتصادها. ولعل أهم مشروع في هذا السياق يمكن التحدث عليه هو مشروع VALHYD الذي تم تحضيره في منتصف السبعينات (خلال الفترة 1976-2005) من طرف شركة سونطراك والشركة الأمريكية BECHTEL³⁷. إضافة الى هذا ، فإن انخفاض إيرادات النفط في عام 1986 والذي سببه تدني سعر المحروقات آنذاك والركود في الإنتاج أرغما الجزائر الى تغيير سياساتها نحو الاتفاقيات المشتركة لتعويض الموارد المالية لغرض تطوير هذا القطاع بالاعتماد على رأس المال الأجنبي.³⁸

1. المرحلة الأولى:

الجدول 07: تطور تدفقات الـ IDE خلال الفترة 1992-2000 بالمليون دولار

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
IDE	30	0	0	0	270	260	607	292	280

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات UNCTADstat

أول ما يمكن أن نلاحظه في الجدول هو التدفقات المتدنية من IDE الواردة الى الجزائر، ويفسر ذلك جزئياً الى حقيقة أن الجزائر كانت آخر دولة في المنطقة المغربية التي رفعت القيود المفروضة على IDE، وجاء ذلك جراء صدمة النفط سنة 1986 والتي تترتب عليها نقص في الموارد المالية اللازمة لعمليات التنقيب وتمويل

³⁵ -Ordonnance n°66_284, du 15/09/1966 portant code des investissements, journal officiel n°80

³⁶ - Idem.

³⁷ - يهدف هذا المخطط إلى إنجاز برنامج إستثماري ضخم، المتمثل في حفر 2000 بئر، وبناء 7 مصانع لتجميع الغاز الطبيعي بالإضافة إلى 7 مصافي عملاقة، وقدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 4.36 مليار دولار أمريكي كان من المفترض أن نصف هذا المبلغ يجمع عن طريق القروض الخارجية

³⁸ - Ouguennoune H, La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie , Thèse de Doctorat, Economies et finances. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, France, 2014, p 299.

الاستثمارات الأخرى في البلاد. في هذه الفترة أصدر القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 المكمل بالقانون رقم 86/13 المؤرخ في 19/08/1986. ويستند هذا القانون إلى إرادة السلطات العامة لإشراك القطاع الخاص في إنشاء الاستثمارات ، بشرط أن يتم تنفيذ هذه الأخيرة في أنشطة ذات منفعة اقتصادية. يحدد الأهداف المخصصة للاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة . كما يحدد المزايا المالية والضريبية المتعلقة بالاستثمارات الخاصة.

- تم تعديل هذا الأخير بالقانون رقم 13 لسنة 86 تاريخ 19/08/1986 . لكن على الرغم من أن القانون رقم 86-13 عالج الشركات المختلطة بموجب القانون الجزائري من خلال تقديم شروط التأسيس والتشغيل بها ، إلا أن هذه التغييرات التي تم إجراؤها لم تثير اهتمام المستثمرين الأجانب. لأنه أولاً وقبل كل شيء، تضمنت المادة 49/51 والتي جاءت لصالح القطاع العام، وبذلك أوكلت إدارة مجلس الإدارة إلى الجانب الجزائري. تلاه القانون رقم 88-25 الصادر في 12/07/1988 الذي حدد طرق توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة. تم تطويره خصيصاً للاستثمار الأجنبي. الهدف النهائي من إصدار هذا القانون هو مواءمة القواعد الوطنية المختلفة مع التوجهات الاقتصادية الجديدة، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي والملكية الخاصة لرأس المال. ولكن البداية الحقيقية جاءت بإصدار الجزائر لقانون النقد والقرض 10/90 سنة 1990 الذي بموجبه كان للبنك المركزي السلطة وتنفيذ سياسات النقد والعملات الأجنبية، إضافة إلى أن هذا القانون سمح بالملكية الكاملة للمشروعات الأجنبية، وعمل على تشجيع الإستثمارات المشتركة بين الجزائر والمستثمرين الأجانب³⁹ ثم تلاه قانون آخر يفتح الباب أمام ال IDE سنة 1991 وكان يخص مجال المحروقات والذي فرض على سوناطراك التعاون مع المستثمرين الأجانب والدخول في مشاريع مشتركة لغرض الاستفادة من أساليب التكنولوجيا الحديثة والتي تسهل عمليات الحفر والتنقيب⁴⁰، بعد ذلك جاء قانون الاستثمارات وتحرير سياسات الاستثمار سنة 1993 (المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05/11/1993) والهدف الرئيسي منه هو ترقية الاستثمارات⁴¹.

³⁹ - Midoun S., Zairi B., The Determinants of Foreign Direct Investments Attractiveness to Host Countries: Case studied Algeria, European Journal of Business and Management, vol 6 (22), 2014, p 106.

⁴⁰ - Reiffers J. L. et Blanc F., Profil Pays Algérie , Institut de la méditerranée France et Economic research Egypt, 2006 , p137.

⁴¹ - الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات.

في الحقيقة، إن التوجه الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي للجزائر جعل الأحكام التي تم وضعها منذ قانون 1966 غير مناسبة وغير مشجعة للإستثمارات الأجنبية، هذا ما سمح بإصدار قانون عام 1993 والذي سمح بوضع قواعد جديدة ، وفقاً للأهداف الجديدة التي حددتها السياسة الاقتصادية للبلاد.

يعد هذا المرسوم جزءاً من نهج اقتصاد السوق، وقد حدد في المادتين 1 و 2 نطاق القانون من خلال تحديد أنه ينطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تتم في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات غير المحفوظة صراحة ل شخص عام ويتم القيام به في شكل مساهمة في رأس المال أو عينية من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري، في إستثمارات للإنشاء ، وتوسيع القدرات ، وإعادة التأهيل ، وإعادة الهيكلة. هنا أيضاً ، كان الإشارة إلى مفهوم رأس المال واضحاً.

- تحدد المادة رقم 1 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية التي تتم في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها. ينص هذا المرسوم على حرية الاستثمار للمستثمرين الوطنيين والأجانب ، وعدم التمايز بين رأس المال الشخصي الجزائري والأجنبي وإنشاء شبك واحد يعتبر هيئة وحيدة لدعم المستثمرين ومساعدتهم. يحدد طبيعة النظام العام والنظام الخاص ويفرض الفوائد ذات الصلة.

الجزائر في هذه الفترة اقامة واحد من أكبر المشروعات الدولية والمتمثل في خط أنابيب الغاز بين المغرب العربي وأوروبا يعرف باسم Pedro Duran Farell Pipeline والذي تم بناءه سنة 1996 بدلا من 1980⁴². وبالتالي فإن جل ال IDE توجهت الى قطاع المحروقات ما عدا بعض الإستثمارات التي شملت قطاعات أخرى في إطار الشراكة عندما استقرت Henkel في الجزائر من خلال مشروع مشترك مع ENAD سنة 2000 لمواد التنظيف. أما الفترة التي سبقت 1996 فقد كان ال IDE شبه منعدم في الجزائر وهذا جراء الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر آنذاك اثر تدهور الوضع السياسي وارتفاع المديونية الخارجية الأمر الذي أدى إلى لجوء الجزائر إلى IDE في إطار برامج التعديل الهيكلي، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى غياب IDE في هذه المرحلة⁴³. ما عدا بعض الإصلاحات في الاقتصاد الكلي آنذاك لصالح الانفصال التدريجي للدولة لبعض

⁴² - Hayes M., Algerian Gas to Europe: The Transmed Pipeline and Early Spanish Gas Import Projects , institute for public policy energy frum, University and the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, California, 2004, p36.

⁴³ - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص ص 198-199

القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني ، مما سمح بظهور قطاع خاص في الاقتصاد لا يزال ينمو والذي قد يسمح بظهور شركات أو استثمارات فيما بعد.

2. المرحلة الثانية:

الجدول 08: تطور تدفقات ال IDE خلال الفترة 2001-2009 بالمليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
IDE	1113	1065	638	882	1145	1888	1743	2632	2754

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات UNCTADstat

يتبين لنا من خلال الجدول أن 2001 و 2002 ارتفعت تدفقات ال IDE الى مايقارب الخمس أضعاف مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود السبب في ذلك الى قانون الاستثمار الصادر سنة 2001. شكل إصدار المرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنمية الاستثمار تطورا معياريا نوعيا من حيث التشريع الخاص بالاستثمارات في الجزائر. على عكس قانون الاستثمار لعام 1993، تحسنت المؤشرات المالية الكلية بشكل ملحوظ، وفقًا للقراءة الرسمية لها. أدت الإجراءات المتخذة من حيث الاستقرار والإصلاحات الهيكلية إلى اضطراب كبير في ظروف تشغيل الاقتصاد الجزائري. وقد كان لها أثر في تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية على حد سواء ، بهدف تحسين حالة الاقتصاد الكلي واستعادة التوازنات الأساسية.⁴⁴

اقترح القانون رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار سلسلة من المزايا الضريبية ، مثل تطبيق معدل الرسوم الجمركية المخفض على المعدات المستوردة والواقعة في نطاق تحقيق الاستثمار ، الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات أو الإعفاء من ضريبة التحويل مقابل جميع عمليات الاستحواذ على العقارات التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

تنص المادة 4 من القانون رقم 03-01 المؤرخ 20 أوت 2001 على أن "الاستثمارات تتم بحرية مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالأنشطة المنظمة واحترام البيئة. تستفيد هذه الاستثمارات من الحماية والضمانات

⁴⁴-Zouiten Abderrezak, L'investissement en droit AlgerienThèse de Doctorat, Droit de l'Entreprise. Université des Frères Mentouri Constantine, 2015, p 204.

المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المعمول بها. وتخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الضريبية لهذا الأمر ، قبل تنفيذها ، ويكون ذلك بعد حصولها على بيان إستثماري لإعلان الاستثمار المقدم من وكالة ANDI.⁴⁵

في إطار هذا المرسوم ، قررت السلطات العامة الجزائرية إنشاء الهيئات التالية:

- إنشاء وإسناد وتشغيل الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) بموجب المادة 21؛

- إنشاء وتشكيل وتمويل المجلس القومي للاستثمار (CNI) بموجب المادة 18؛

- الشباك الوحيد الذي تم إنشاؤه بموجب المادة 23؛

- إنشاء صندوق دعم الاستثمار (FSI) بموجب المادة 28.

وبالتالي جاء قانون 2001 بالمبادئ الأساسية لحرية الاستثمار وحماية المستثمرين الأجانب وعدم التمييز بينهم وبين المستثمرين المحليين، كما تضمن هذا القانون امكانية اعادة تحويل الأرباح الى وطن الاستثمار، وكان الدافع وراء هذا القانون هو دعم خصخصة بعض القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري، وخاصة أن ذلك جاء بالتزامن مع برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي كانت محاوره الأساسية تتمثل في دعم التنمية المحلية والبشرية وكذلك التركيز على البنية التحتية. وبالتالي سهل قانون الاستثمار 2001 السماح بمشاركة المستثمرين الأجانب في رأس مال الشركات العامة، أو عمليات الاستحواذ التام في بعض الحالات باستثناء قطاع المحروقات حيث يكون للمستثمرين حق المشاركة فقط مع شركة Sonatrach ، ونتج عن ذلك توقيع أكثر من 20 عقدًا للتنقيب والإنتاج مع مستثمرين أمريكيين وأوروبيين كما أن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات ارتفعت في هذه الفترة ولكن بنسبة ضئيلة واقتصرت على القطاعات المحمية مثل الخدمات العامة مثل تراخيص الاتصالات السلكية واللاسلكية (مصر والكويت) ، وعقود الأشغال العامة، أو في الصناعات الزراعية (الأوروبية)، والصناعات الكيماوية (الألمانية) وصناعات الصلب (إيطاليا والهند)⁴⁶. كما أنه وفي هذه الفترة تم انشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI⁴⁷ والتي اعتمدت نموذج Guichet Unique والذي يعنى بتأسيس و تسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء، المزايا

⁴⁵ - Ordonnance n°01-03 la 20/08/2001 relative au développement de l'investissement, journal officiel n°47 du 22/08/2001.

⁴⁶ - Iván Martín, The Euro-Mediterranean Partnership and Inward FDI in Maghreb Countries, new york university , Spain, p 137.

⁴⁷ - أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات والمكلفة بالاستثمار تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

المتعلقة بالاستثمارات⁴⁸. وكان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو تقصير فترة الاجراءات التي حددت اجراءات تسجيل الاستثمار بـ 30 يوما والتي تصل في الغالب حسب تقرير الأونكتاد الى 121 يوما. كذلك تم انشاء الوكالة الوطنية للوساطة وضبط العقار⁴⁹ ANIREF، و المجلس الوطني للاستثمار⁵⁰ CNI في هذه الفترة. رغم ذلك بقي الـ IDE محدودا الى غاية سنة 2006 حيث ارتفع الى 1888 مليون دولار. أيضا جاء المرسوم رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 امتداد للمرسوم رقم 01-03. ويهدف إلى تقليل الوقت المستغرق لدراسة ملفات الإستثمار وتبسيط الإجراءات الواجب القيام بها من طرف المستثمرين الأجانب.

في الواقع ، كتب هذا المرسوم في المادة 5 ما يلي: لدى وكالة ANDI ، من تاريخ تقديم طلب الحصول على ميزة، مدة قصوى تقدر بـ :

- اثنتان وسبعون (72) ساعة لإصدار القرار المتعلق بالمزايا المقدمة للإنجاز.

- عشرة (10) أيام لصدور القرار بشأن المزايا المقدمة للتشغيل.

يجوز لوكالة ANDI ، مقابل رسوم المعالجة ، تحصيل رسوم يدفعها المستثمرون. يتم تحديد مبلغ الإتاوة وطرق تحصيلها عن طريق التنظيم."

نلاحظ أيضا انخفاض IDE سنة 2007 وهذا جراء الأزمة العالمية، حيث أن بعض الدول مثل الخليج تخلت عن بعض المشروعات في المنطقة، ومثل هذه المشاريع خلال الخمس سنوات التي سبقت 2007 وفرت ما يقارب 250.000 منصب شغل أما الارتفاع الذي شهدته سنة 2009 والذي قدر بـ 2754 مليون دولار والذي يعتبر الأكبر خلال طول الفترة فيرجع سببه الى ارتفاع الاستثمارات في قطاع الطاقة التي مثلت 9 من أصل 10 مشاريع خلال نفس السنة⁵¹، والتي أعتبرت أعلى نسبة خلال 30 عاما الأخير. وما يمكن ملاحظته

⁴⁸ - ANDI

⁴⁹ - أنشأت الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119-07 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي أسندت لها عدة مهام تمثلت في: الوساطة العقارية، انشاء بنك للمعلومات، الضبط العقاري، الترقية العقارية.

⁵⁰ - المجلس الوطني للإستثمار المرسوم التنفيذي رقم 281 - 01 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 هيئة أنشأت من طرف الوزير المسؤول عن ترقية الإستثمار و وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته. و يقوم بوظيفة الإقتراح و الدراسة و يمنح له سلطة فعلية في إتخاذ القرار.

⁵¹ - Hind Ouguenoune, « La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie », Thèse de Doctorat, Economies et finances. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, France, 2014, p 302.

هنا أن أكبر نسب الاستثمار في الجزائر كانت مع تداعيات الأزمة العالمية 2008 وهذا انما يدل على محدودية الاندماج بين النظام المالي في الجزائر والنظام المالي العالمي.⁵²

3. المرحلة الثالثة:

الجدول 09: تطور تدفقات ال IDE خلال الفترة 2010-2018 بالمليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
IDE	2301	2580	1499	1697	1507	584-	1637	1232	1506

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات UNCTADstat

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي بدت متذبذبة الى مستقرة خلال الفترة الأولى (2010-2013) ولكن الجزائر لم تستطع البقاء في نفس المرتبة التي حققتها سنة 2009 والتي اعتبرت أعلى نسبة وهذا بسبب إدخال قاعدة 51/49. ويرجع سبب التقدم بصفة أساسية إلى الفرص الكبيرة التي خلقتها الجزائر، وإضفاء المزيد من الأطر التشريعية خاصة في مجالات الخدمات المالية والعقارية والاتصالات وخصخصتها، حيث تم الانتهاء في الجزائر من خصخصة بنك الائتمان الشعبي الجزائري خلال العام، كما كان لغزو بنك HSBC البريطاني و البنك الألماني السوق الجزائري المحلي للخدمات المالية، واستحواذ مجموعة Linde الألمانية على حصة في رأس مال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكة للحكومة⁵³. تميزت نتائج الاقتصاد الكلي بالاستقرار والأداء الجيد خلال نفس الفترة، حيث سجل الناتج المحلي الاجمالي 3.3% و 3.1% خلال السنوات 2010، 2012 على التوالي⁵⁴. وكان سبب ذلك ارتفاع أسعار البترول واستقرارها الأمر الذي يؤدي الى استقرار الوضع المالي في البلاد وبالتالي استقرار في بيئة العمل، ولكن هذا الأمر ينعكس سلبي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل عدم التنوع في مصادر الدخل مثل التضخم الذي بلغ 8.9% في عام 2012 وما يمكن أن يصاحبه من مخاطر على الاقتصاد وعلى سياسات اجتذاب IDE، حيث يتأثر هذا الأخير بسبب هذه العوامل مثل ارتفاع معدلات البطالة، أنظمة

⁵²- ريجان الشريف وهوام لمياء، " تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، 2014، ص 347.

⁵³- أسماء بن طراد وشريف عابد، آليات تهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 72-73، ص 198.

⁵⁴- Midoun S., Zairi B., "The Determinants of Foreign Direct Investments Attractiveness to Host Countries:Case studied Algeria", Op.cit, p 106.

العمل المعقدة، ارتفاع تكاليف الاجراءات... وهذا ما يؤدي الى انخفاضه⁵⁵، هذا من جهة ولكن من جهة أخرى فان احتياطات النقد الاجنبي التي حصدها الجزائر خلال هذه الفترة 181.5 مليار دولار أدى بطبيعة الحال الى زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية وكذلك زيادة احتياجات البنية التحتية هذه العوامل ساعدت على جذب المستثمرين الأجانب نحو البلاد وهذا مايفسر التذبذب المستمر في تدفقات ال IDE نحو المنطقة⁵⁶. لم تتجاوز ال IDE الملياري دولار في أفضل حالاتها في الجزائر حيث أنه وبعد سنة 2013 انخفض تدفق الاستثمارات نسبيا من 1697 مليون دولار الى 1507 مليون دولار وهذا راجع الى انخفاض أسعار النفط والتي تتحكم بشكل كبير في استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وفي سنة 2015 سجل تدفق IDE معدلا سالبا -584 مليون دولار (استحواذ الدولة على شركة⁵⁷ Djezzy) وسجل رصيد حساب رأس المال عجزا قدره 27 مليار دينار لنفس السنة وهذا بسبب بيع الغير المقيمين لحصصهم في شركة الهاتف النقال⁵⁸.

بالنظر الى الفترات الثلاث خلال ال 30 سنة الماضية لتدفقات ال IDE الى الجزائر نلاحظ أن معدلات التدفق ضئيلة خاصة بمقارنتها مع الموارد التي تزخر بها البلاد اضافة الى الطاقة البشرية التي تتوفر عليها، ورغم التسهيلات التي قامت بها الجزائر لجذب الاستثمارات الاجنبية بغرض الحصول على تقنيات جديدة متطورة وقدرات إدارية، سجلت أدنى التدفقات سواء في منطقة الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، وان هذه النسب في الحقيقة غير كافية لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى أن جل ال IDE متوجه الى قطاع المحروقات ولهذا لم يساهم هذا الأخير في رفع التحدي لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري و معالجة المشاكل الهيكلية للقطاع الصناعي الجزائري الذي لايزال مهمشا رغم الامكانيات التي يزخر بها، كما أن ال IDE الوارد الى الجزائر لم يساهم في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية كوسيلة لنقل التقنيات الحديثة وخلق وظائف جديدة. على الرغم من الالتزامات المعلنة من طرف للحكومة، ولو قارنا الجزائر بالمغرب مثلا للاحظنا أن هذا الأخير استطاع جذب 3.3 مليار دولار سنة 2009 دون طاقة، ويعود السبب الرئيسي حسب الاحصائيات الى المادة 51/49 التي يمكن في حال نزعها أن تستفيد الجزائر من 5 الى 6 مليار دولار سنويا وهذا ماسوف يرفع معدلات النمو الى نسبة 5% زد على ذلك التغير المستمر في القوانين. وبهذا جاءت

⁵⁵ - Bounoua C. et Matallah S., The Impact of Institutional Quality in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria, topics in Middle Eastern and North African, electronic journal, vol 16 (02), Chicago, 2014, p 149.

⁵⁶ - Midoun Sissani, Zairi Belkacem, Op.cit, p 106.

⁵⁷ - Anima, 10 ans d'Investissements Etranger et Partenariats d'Affaires en Méditerranée 2006-20015 , novembre 2016, p16.

⁵⁸ -United Nations, Economic Commission for Africa, Country Profile Algeria, 2016, p14.

الجزائر في مؤخرة البلدان الأكثر استقطابا لـ IDE في دول شمال أفريقيا. وهذا ما جعل الحكومة الجزائرية تتخلى عن هذه المادة سنة 2020.

- تعديل قانون المالية لعام 2020:

إن التطور الأخير للاقتصاد الوطني ، وخاصة في السياق العالمي الحالي ، فرض مراجعة سياسة الاستثمار في الجزائر، نتج هذا، التخلي عن الإلتزام بقاعدة 51/49 المفروضة على الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة أو الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري. المادة 109 من قانون المالية لسنة 2020.

في الواقع ، أعلنت الحكومة الجزائرية، من خلال هذا الإجراء نيتها في الانفتاح على الـ IDE من خلال الرفع الجزئي لهذا القيد، حيث لم تعد ملكية رأس المال من قبل المساهمين الأجانب في سياق القطاعات غير الإستراتيجية مقتصرة على حد أقصى قدره 49%. أي لم تعد القاعدة 51/49 سارية إلا على القطاعات التي تعتبر استراتيجية للبلاد. وبموجب نفس المادة 109 من قانون المالية لعام 2020 ، حددت الدولة لائحة أنشطة إنتاج السلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

جاء هذا لأن المصنعون الأجانب يولون أهمية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية، حيث لا ترغب الشركات الأجنبية في التنازل عن السيطرة على تصميماتها وبراءات الاختراع الخاصة بها. وقد صرحت العديد من الشركات الأمريكية أن لديها سياسات تمنعها من الاستثمار في الخارج دون الاحتفاظ بحصة الأغلبية، بسبب مخاوف تتعلق بكل من حقوق الملكية الفكرية والرقابة المالية على المشروع المحلي ، مما يمنعها بالتالي من تأسيس أعمال في الجزائر.

دافع مسؤول الحكومة الجزائرية عن مطلب 49/51 باعتباره ضرورياً لمنع هروب رؤوس الأموال وحماية الشركات الجزائرية والخبرات المحلية. بالنسبة للقطاعات التي لا يزال فيها هذا الشرط قائماً ، يؤكد المسؤولون أن مجموعة من التدابير المصممة خصيصاً يمكن أن تخفف من تأثير قاعدة 49/51 وتسمح للمساهمين الأجانب الأقلية بممارسة طرق أخرى للسيطرة. حيث يستخدم بعض المستثمرين الأجانب شركاء محليين متعددين في نفس المشروع ، مما يقلل بشكل فعال ملكية كل شريك محلي فردي لتمكين الشريك الأجنبي من امتلاك أكبر حصة.

وبالتالي للكيانات الخاصة الأجنبية والمحلية الحق في إنشاء وامتلاك مؤسسات تجارية ومزاولة جميع أشكال النشاط المدفوع الأجر. لكن، جميع المشاريع التي تنطوي على استثمارات أجنبية في "القطاعات الاستراتيجية" للطاقة

والتعدين والدفاع والبنية التحتية للنقل والأدوية (باستثناء المنتجات المبتكرة) ، وكذلك لمستوردي بضائع للبيع في الجزائر.⁵⁹ تطبق القاعدة 49/51 التي تفرض ملكية جزائرية للأغلبية رأس المال.

بالإضافة إلى الإصلاح الخاص بمشاركة المستثمرين الأجانب في رأس المال، نظر قانون المالية لعام 2020 أيضًا إلى استخدام التمويل من الشركات الأجنبية، من خلال الموافقة على استخدام الدين الخارجي للمشاريع الإستراتيجية والهادفة، بالنسبة للاقتصاد الوطني. في السابق، كانت الاستثمارات تقتصر على التمويل المحلي. لكن منذ إصلاح هذا العام، أصبح يسمح للمشاريع بالاستفادة من التمويل والاقتراض من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية التي الجزائر عضو فيها. وكانت الدولة قد رفضت ذلك منذ خطة التكيف الهيكلي خلال سنوات التسعينيات. ومع ذلك يمكن أن يطرح نزع قاعدة الاستثمار 49/51 تحديات لأنواع مختلفة من المستثمرين. على سبيل المثال، قد يعيق هذا المطلب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم PME، والتي لا تمتلك في الكثير من الأحيان الموارد البشرية أو رأس المال الكافي لمنافسة الاستثمارات الأجنبية.

أيضا وافقت الحكومة على قانون جديد بشأن المحروقات، وتحسين الظروف المالية ومرونة العقود من أجل جذب مستثمرين دوليين جدد. وبعد صدور هذا القانون وقعت كبرى شركات النفط العالمية مذكرات تفاهم مع شركة المحروقات الوطنية سوناطراك. احتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 الصادر عن البنك الدولي، محتلة نفس المكان مثل العام السابق.⁶⁰

المطلب الثاني: الدول المستثمرة في الجزائر

تعتبر الجزائر غنية بالموارد الطبيعية ومستقرة نسبيا اقتصاديا، وقد اجتذبت مستوى لائق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2006 و 2011. ومع ذلك، كان هناك مؤخرا انخفاض حاد في الاستثمار الأوروبي. وفقا للبيانات الصادرة عن الأونكتاد في تقرير الاستثمار العالمي 2020، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بشكل طفيف في عام 2019، لتصل إلى 1.38 مليار دولار أمريكي، أي أقل بقليل من 1.46 مليار دولار أمريكي سنة 2018. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى عمليات تصفية الاستثمارات في قطاعي الغاز والنفط. من ناحية أخرى، ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ووصل إلى 31.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019 (زيادة قدرها أكثر من 10 مليار دولار أمريكي

⁵⁹ - U.S. Department of state, "2021 investment climate statements: Algeria", date de visit: 22/05/2021, lien: <https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria/>

⁶⁰ BNP PARIBAS. 2022. *Algerie: Les Investissements*. [online] Available at: <https://www.tradesolutions.bnpparibas.com/fr/implanter/algerie/investir> [Accessed 12 April 2022].

مقارنة بعام 2010). على مدى السنوات العشر الماضية ، لاحظنا إعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو السوق المحلية، وذلك بفضل انتشار مشاريع التنمية في النقل والبنية التحتية. استثمرت الصين وتركيا بكثافة في الجزائر، متجاوزة بذلك فرنسا، التي احتلت تاريخياً مكانة المستثمر الرائد في البلاد. وهذا ما أعلن عنه في منتدى الأعمال التركي الجزائري، الذي عُقد في فبراير 2018. أحد المستثمرين الرئيسيين هو شركة BAIC (الصين)، باستثمار قدره 100 مليون دولار في مصنع تصنيع. ومن كبار المستثمرين الآخرين شركة Ford و Hyundai، وعلى الصعيد الوطني، إعتبرت الصين وسنغافورة وإسبانيا وتركيا هم المستثمرين الرئيسيين. في حين أن الصناعة والسياحة والبناء والزراعة هي القطاعات التي تتلقى معظم الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. الصين:

تعتبر الاستثمارات الآسيوية في الجزائر محدودة نسبياً فقد مثلت في الفترة الممتدة ما بين 2003-2006 نسبة 5.4 % من مجموع الـ IDE التي تلقتها الجزائر، وتأتي الصين في مقدمة البلدان الآسيوية بحصة تقارب 70%.

منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، فازت الشركات الصينية بجزء كبير من العقود العامة والخاصة. في عام 2018، اتفق البلدان على مشروع خطة تعاون جديدة مدتها خمس سنوات 2019-2023 ووقعوا اتفاقية لتنفيذ مشروع تعدين الفوسفات والغاز الطبيعي بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي. كما سلمت الشركات الصينية مشروع المطار الجديد و أكبر مسجد في أفريقيا في مدينة الجزائر العاصمة في أوائل 2019. كما أن مشروع بناء ميناء كبير غربي الجزائر العاصمة بقيمة 3 مليارات دولار في مرحلة التقييم. زيادة على هذا فقد أدى إنتشار فيروس كوفيد-19 في جانفي 2019 إلى تسريع عضوية الجزائر رسمياً وبشكل غير متوقع إلى مبادرة "طريق الحرير الجديد". أيضاً في نفس الشهر ومن نفس العام ، تم افتتاح مركز ابتكار بين الشركة الصينية ZTE والوكالة الوطنية لتعزيز وتطوير المجمعات التكنولوجية (ANPT). ولهذا أصبحت الصين المورد التجاري الرائد للجزائر منذ 2013 ، حيث صدرت في 2019 ما يعادل 7.6 مليار دولار أمريكي ، أي 18.25% من إجمالي الواردات الجزائرية.

2. تركيا:

يتنوع التعاون تقليدياً بين البلدين بموجب الاتفاقيات في قطاعات النسيج والصلب والطاقة والنقل البحري والبناء. وقعت سوناطراك في نهاية عام 2019 ، كجزء من استراتيجيتها للتدويل ، عقدا استثماريا بالشراكة مع شركة تركية بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي في بناء مجمع بتروكيماويات في تركيا.

وقع البلدان اتفاقية في أوائل عام 2020 في الجزائر العاصمة لتجديد عقد توريد الغاز الطبيعي المسال للسنوات الخمس المقبلة. تركيا، مع 800 شركة توظف أكثر من 28000 شخص ، هي العميل الخامس والمورد التجاري السادس بحجم تجارة إجمالي بلغ حوالي 4.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وفي بداية 2020 بلغت الاستثمارات التركية في الجزائر 3.5 مليار دولار.

3. الولايات المتحدة الأمريكية:

تتركز الاستثمارات الأمريكية منذ فترة طويلة في قطاع الطاقة والذي يعتبر أهم قطاع في المنطقة حيث تعتبر الجزائر المنتج العالمي الثامن عشر للنفط والمصدر الثامن للغاز الطبيعي⁶¹. مثلت الإستثمارات الأمريكية في المنطقة نسبة 14.5% من مجموع الإستثمارات الواردة، ومثلت الشركات الأمريكية خلال الفترة 1999-2003 نسبة 35% من مجموع الشركات البترولية في الصحراء الجزائرية. ولكن في الآونة الأخيرة بدءنا نلاحظ بعض التنوع في قطاعي الكيماويات والأدوية (Faizer)، وحتى في قطاع الزراعة مثل المجموعة الأمريكية الدولية للزراعة AIAG الولايات المتحدة شركة الهندسة الزراعية التي قامت سنة 2015 بإنشاء شركة El Firma، بالمشاركة مع Lacheb الجزائرية، من أجل إطلاق مزرعة تجريبية تبلغ مساحتها 6000 هكتار وقد قدر الإستثمار 44.2 مليون يورو، كذلك المجموعة الأمريكية الدولية للزراعة (الولايات المتحدة) بالإشتراك مع Tifra Lait، سنة 2017 التي وكل لها إستغلال 25000 هكتار في منطقة أدرار للقيام بإستثمار قدرت قيمته 120 مليون يورو. ورغم ذلك يظل إستثمار الولايات المتحدة في المنطقة طفيفا في ضوء إمكانات الإستثمار لدى الولايات المتحدة. أيضا من الإستثمارات المهمة والتي تخدم البيئة في المنطقة الإستثمار التي قامت به Enki Technologies (الولايات المتحدة) سنة 2014، حيث قامت الشركة الناشئة بتعاون مع الشركة كوندور للإلكترونيات المحلية لإنتاج وحدات الفولطاضوئية (photovoltaïques) في الجزائر مُحسنة لمناخ البحر الأبيض المتوسط.

4. فرنسا:

بالنسبة لفرنسا فقد تزايدت استثماراتها في المنطقة خلال الفترة 1998 و 2006 ، حيث تضاعفت تدفقات استثماراتها الى ما يقارب الأربعة أضعاف، ارتفعت من 77 إلى 294 مليون دولار. في عام 2007 ، على الرغم من التباطؤ الطفيف (229 مليون دولار أمريكي)، بقيت فرنسا ثاني أكبر مورد للجزائر بعد الولايات المتحدة وقبل الإمارات العربية المتحدة ، ثم إسبانيا ومصر، والتي تعد مصادر تقليدية لـ IDE في

⁶¹ - Zoé Luçon, Inmaculada Ruiz, Charles Viellard Rostand et Cécile Alimi, Business guide opportunités de croissance en méditerranée , 2017, p28.

المنطقة باستثناء المواد الطاقوية، احتلت فرنسا المرتبة الأولى في عام 2007 بإجمالي 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، أي 205 مليون دولار أمريكي. ثم انخفضت تدفقات الـ IDE الفرنسية إلى الجزائر في عام 2010 لتصل إلى 32 مليون يورو على الرغم من الاتجاه التصاعدي منذ عام 2008 (320 مليون يورو في المتوسط على مدار الفترة 2008-2010 مقابل 360 مليون يورو خلال الفترة 2000-2007) مع العلم أن الشركات الفرنسية تقوم بإعادة استثمار أرباحها بنسبة تصل إلى 80% لأكثر الشركات. في نهاية عام 2010، تم الاحتفاظ بنسبة 71% من أسهم الـ IDE الفرنسي في المغرب، 15% في الجزائر، و 7% في ليبيا وتونس⁶². وقد قدر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الفرنسي في الجزائر بنهاية عام 2010 بحوالي 1.9 مليار يورو، 34% في القطاع المالي و 9% في مجال الطاقة. الخدمات المالية، الأغذية الزراعية، الأدوية، الطاقة والصناعة هي الوجهات المفضلة الأخرى لـ IDE من طرف فرنسا.

تشير التقديرات إلى وجود حوالي 450 شركة فرنسية في الجزائر، توظف حوالي 40 ألف شخص وتوفر أكثر من 100 ألف وظيفة غير مباشرة. لا تزال فرنسا، بحجم 9.3 مليار دولار أمريكي، أي المورد الثاني (بعد الصين) والزبون الأول في عام 2019 بنسب 14.11% و 10.2% من الإجمالي. تتكون الصادرات الفرنسية بشكل أساسي من الحبوب والأدوية والسيارات والوقود، بينما تتركز الاستثمارات في نفس القطاعات المذكورة مسبقا. بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية و بعد النمو السريع الذي شهده خلال السنوات الأخيرة تلقي ضربة قاسية في نهاية عام 2019، عندما منعت الجزائر شركة Total من الاستحواذ على أصول شركة Anadarko، بسبب "عدم توافق" هذه الصفقة مع التشريع الجزائري. وقد عززت Total وسوناطراك تعاونهما في جانفي 2020 باتفاق يحدد شراكتهما ويسمح بتمديد توريد الغاز الطبيعي المسال للسوق الفرنسي لمدة ثلاث سنوات أخرى. وقد عقد اجتماع للجنة الاقتصادية الجزائرية الفرنسية المشتركة في الجزائر في مارس 2020.

5. الإستثمارات الأوروبية:

تستند العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005. لا تقتصر هذه الإتفاقية على إنشاء منطقة تجارة حرة فحسب، بل يدمج أيضا الجوانب الاقتصادية كالتجارة والتعاون الاقتصادي والمالي وتدفقات الاستثمار. ولكن على الرغم من أنه كان من المتوقع

⁶²- Ouguennoune H., La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie », Op cit, pp 303-304.

أن تدخل اتفاقية التجارة الحرة بموجب اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2020، فإن الجزائر لازالت تدافع عن "أدوات جديدة" لنقل الاستثمار المباشر وعدم قصر التعاون على التجارة.

في الفترة ما بين 2003-2006 مثلت الإستثمارات الأوربية نسبة تفوق 51% (مع فرنسا) من مجموع ال IDE الواردة للجزائر⁶³. واحدة من أهم الشركاء إسبانيا التي إحتلت في هذه الفترة المرتبة الأولى ضمن المجموعة الأوربية بنسبة 58 % من مجموع الإستثمارات ذهب معظمها إلى الطاقة، الأشغال العمومية، وصناعة الأسمدة. وقد بلغ عدد الشركات الإسبانية في نفس الفترة 110 شركة. اليوم مع 7 مليارات دولار أمريكي من التجارة في عام 2019، وضعت إسبانيا نفسها في المرتبة الثالثة كعميل ومورد رابع مع حوالي 250 شركة تعمل في الجزائر. بالنسبة لقطاع الغاز، تعمل سوناطراك في مواقع الإنتاج التي تشارك فيها Cespsa و Repsol في نهاية 2019، وقعت Cespsa اتفاقية لبيع أسهمها في خط أنابيب الغاز الرابط بين المرافق الجزائرية من بني صاف حتى ميناء المرية في إسبانيا تحت البحر الأبيض المتوسط (Medgaz) لصالح سوناطراك التي أصبحت المساهم الأكبر. وفي عام 2020، تم التعاقد مع Técnicas Reunidas مقابل 3.7 مليار دولار أمريكي لإنهاء مشروع إنجاز مصفاة النفط.

بعد أن كانت الجزائر ولفترة طويلة المورد الرئيسي للغاز الطبيعي، فإن الجزائر وبسبب إنخفاض سعر الغاز الطبيعي المسال في العالم، تفوقت عليها الولايات المتحدة وروسيا خلال عام 2019.⁶⁴ وخلال النصف الأول من عام 2020 أعلنت شركة Repsol انخفاض صاف الإنتاج في الجزائر.

تعد إيطاليا أيضا مستثمرا رئيسيا في البناء وتصنيع الأسمنت وكذلك في السكك الحديدية و الطاقة. يوجد حوالي 180 شركة إيطالية في المنطقة. إحتلت إيطاليا مرتبة المورد الثالث للجزائر متعددة إسبانيا والعميل الثاني بعد فرنسا ووصل حجم التجارة بين البلدين إلى 8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مقابل 9.7 مليار دولار أمريكي سنة 2018، ومع ذلك فقد إنخفضت الواردات الإيطالية سنة 2019 بنسبة 8.13% مقارنة بسنة 2018 لتصل إلى 3.41 مليار دولار، وحتى الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا شهدت تراجعا نسبيا بقطاع الغاز خلال 2019 بنسبة 23.4% مقارنة بسنة 2018، واستمر هذا الانخفاض خلال النصف الأول من عام 2020 بنسبة -32% مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2019. ويرجع ذلك إلى خفض كل من Eni

⁶³ - Pierre Jaquemot, La Firme Multinationale- une Introduction Economique- », édition economica, 1990, p 97.

⁶⁴ - انخفضت الواردات الجزائرية إلى إسبانيا بنسبة 38.4% في عام 2019.

و Enel و Edison التزاماتها التعاقدية إلى النصف مع سوناطراك في العديد من الاتفاقيات الموقعة أو الممددة في 2019 و 2020 .

ألمانيا وبجوالي أكثر من 200 شركة. وضعت نفسها في مرتبة المورد الخامس بقيمة 2.83 مليار دولار أمريكي بينما لم تتجاوز الصادرات الجزائرية 100 مليون دولار أمريكي سنة 2019. وقد سجلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ديناميكية ملحوظة على مدى الستة سنوات الماضية، من خلال حوالي خمسة عشر مشروعاً صناعياً مقابل 220 مليون دولار أمريكي وشملت الإستثمارات مجالات مختلفة لا سيما في الصناعة الميكانيكية التي أتت في المركز الأول من خلال الشراكة بين VW ، وسوفاك (فرضت الحكومة الجزائرية سنة 2020 التوقف الكامل لهذه الشراكة) ، بالإضافة إلى MAN، Mercedes، ZF Friedrichshafen، Ferrostaal، Rheinmetall.

في مجال الطاقات المتجددة ، تنشط شركات الطاقة والأدوية مثل الشراكة بين شركة Henkel الألمانية والفرع القديم للمؤسسة الوطنية للمنظفات ومواد الصيانة Enad والتي تشغل حوالي 1300 عامل⁶⁵ ، إضافة إلى Linde Gas، Messer، BASF، Bayer، Merck و Boehringer Ingelheim التي قامت بتوسيع استثماراتها بتحويل 70% من محفظتها إلى الإنتاج المحلي.

احتلت الجزائر المرتبة الثانية بين عملاء الأسلحة الألمان بعد المجر. مع شراء معدات عسكرية في عام 2019 مقابل 843 مليون يورو، هذا ما دفع شركة Siemens إلى شراكة طويلة الأمد بإنشاء مركز التدريب الإقليمي الخاص بها في المنطقة.

6. الإستثمارات الخليجية:

توجهت الإستثمارات الخليجية إلى الإستثمار إلى الدول العربية بعد موجة إرتفاع أسعار البترول 2001، خلال الفترة من 2003-2009، تصدرت الإمارات قائمة المستثمرين من الخليج إلى المغرب العربي (9.3 مليار أورو) ، تليها الكويت (3.5 مليار أورو)، السعودية (1617 مليون أورو)، البحرين (1585 مليون أورو)، قطر (1083 مليون أورو)، وتأتي عمان في آخر مرتبة بـ 365 مليون أورو.⁶⁶ بالنسبة للجزائر مثلت الإستثمارات الكويتية ثلثي الإستثمارات الخليجية التي قدرت خلال الفترة 2003-2006 بـ 12.4%، وتركزت معظم الإستثمارات الكويتية في الإتصالات ففي 2005 جاءت الكويت في مقدمة الدول العربية

⁶⁵ - ميطوش العجلة، دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، 2014، ص 144.

⁶⁶ -Anima, Les investissements du Golfe au Maghreb : coup d'arrêt ou simple pause? , Marseille, janvier 2010, p1.

المستثمرة في الجزائر، والتي إستثمرت حوالي مليار دولار في شبكة الهاتف النقال (421 مليون مقابل الرخصة والمبلغ المتبقي إستثمر في التجهيزات). بالنسبة للسعودية إتجه إستثمارها إلى قطاع السياحة، الأدوية (المصنع الكندي)، صناعة الأسمدة. أما الإمارات العربية السعودية فقد قدرت استثمارات بنحو 10 مليارات دولار أمريكي، لا سيما في مجال البتروكيماويات (خططت شركة نفط الإمارات الوطنية لاستثمار 500 مليون دولار أمريكي في عام 2019) ، والميكانيك، المشتقات البترولية، العقارات، تصنيع الصلب، إنتاج التبغ، وإدارة الموانئ من خلال مجموعة ميناء دبي العالمي. بالإضافة إلى ذلك ، تم توقيع 40 اتفاقية ومذكرة تفاهم تغطي إدارة المناطق الصناعية والشركات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والازدواج الضريبي والزراعة والنقل. وأكدت هذه البلدان مطلع 2020 ، رغبتهما في تعزيز الشراكة من أجل زيادة قيمة استثماراتهما إلى ما يقرب من 20 مليار دولار على المدى المتوسط.

7. الإستثمارات من دول المغرب العربي:

على عكس دول الخليج، لم تشهد دول المغرب العربي نفس التطور من حيث الاستثمار في الجزائر. عدة أسباب يمكن أن تفسر هذا الغياب. لعل أهمها أن هذه البلدان ، باستثناء ليبيا ، تحتاج إلى رؤوس أموالها لتتطور. قدراتها التكنولوجية محدودة، باستثناء السلع الاستهلاكية وصناعات الخدمات المالية، زيادة على ذلك الصعوبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذه البلدان. هذا ما جعل حركة رأس المال داخل المنطقة أقل بكثير من الإمكانيات التي تتوفر عليها. هذا ما ظهر من دراسة الأمم المتحدة⁶⁷ التي أظهرت أن المنطقة تشهد مستوى منخفض من تدفقات رأس المال، على الرغم من النمو المتزايد بها. ولكن هذه التدفقات ليست على مستوى يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي في شمال أفريقيا. نفس النتيجة توصلت إليها مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للبنك الدولي⁶⁸ التي أظهرت أن مستوى التجارة من السلع والاستثمار الحقيقي وحتى المحتمل منخفض في المغرب العربي .

هذا ما جعل الوجود المغاربي في الجزائر منخفض للغاية. ففي الفترة ما بين 2003-2006 مثلت الإستثمارات البينية المغاربية نسبة متواضعة قدرت بـ 0.3% من مجموع نسبة الإستثمارات التي تلقتها الجزائر. بالنسبة لليبيا حول الليبيون ودائعهم إلى استثمارات في المنطقة، كما استحوزت الشركة الليبية القابضة

⁶⁷ - Nations-Unies : Commission Economique pour l'Afrique : Bureau de la CEA pour l'Afrique du Nord: La mobilité des capitaux en Afrique du nord : Etude régionale. O Draft 25 décembre 2007.

⁶⁸ - Banque mondiale : Groupe Développement Economique et Social Région Moyen-Orient et Afrique du Nord : Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb? Volume 1: Rapport principal. Novembre 2006.

LAFICO على حصة في الشركات المختلطة المسؤولة عن إنشاء فنادق شيراتون الثلاثة (الجزائر ووهرا ووحاسي مسعود) ، بمعدل 70% و 30% من رأس المال. أما تونس فمن جهتها استثمرت حوالي 85 مليون يورو بين 2003 و 2008. وهي موجودة في بعض المشاريع العقارية في شرق البلاد. هذه هي أهم التمثيلات التونسية في الجزائر، إضافة إلى إنشاء شركة تونس بروفيليس للألمنيوم، التابعة لمجموعة بياحي التونسية، مصنعا للألمنيوم قرب الجزائر العاصمة بمبلغ 31 مليون أورو .

إضافة إلى ذلك فقد وقع البلدان الاتفاقية الثنائية التفضيلية، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2014، مع 2000 منتج فقط خاضع للتجارة الحرة. لأنه لم يتم بعد التوقيع على اتفاق للاعتراف بالامتثال للمعايير الجزائرية بين البلدين. و مع ما يقرب من 3.77% من الصادرات الجزائرية في عام 2019 ، كانت تونس زبون الجزائر الأول في إفريقيا والعالم العربي . وفي فبراير 2020 ، وبعد أول زيارة لرئيس التونسي إلى الجزائر. أعلنت الجزائر عن إيداع 150 مليون دولار في البنك المركزي التونسي كدعم وتعهدت بتسهيل دفع إمدادات المحروقات حتى خروج تونس من المرحلة الصعبة التي تمر بها. وفي شهر جوان من نفس السنة، تم تحديد عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي حتى عام 2027، مما سيسمح لسوناطراك بتعزيز موقعها كمورد رئيسي لتونس. و أكد وزير الاقتصاد التونسي أنه سيُعاد قريباً إطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة بين البلدين .

المبحث الثالث: اتجاهات الـ IDE في المنطقة، وتأثره بكوفيد-19

المطلب الأول: مواقع تدفقات IDE وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر

من حيث عدد المشاريع، سجلت الجزائر تطوراً مذهلاً في الفترة الممتدة بين 2003 و 2008. زاد عدد المشاريع بنحو 4 أضعاف، حيث انتقل من 27 إلى 102 مشروعاً. إلا أن عام 2008 شهد انخفاضاً طفيفاً. فيما يتعلق بموقع الاستثمارات، يمكننا أن نؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقع بشكل رئيسي في جنوب البلاد. حاسي مسعود هي المدينة الأكثر جاذبية للاستثمار في الصناعة النفطية.

باستثناء المحروقات، تستضيف المدن الكبيرة غالبية الشركات الأجنبية. استضافت العاصمة أكثر من نصف المشاريع بين عامي 2002 و 2008 (369 مشروعاً)، ثم تأتي وهران التي استقبلت 64 مشروعاً (9.3%) وعنابة 33 مشروعاً (4.8%) والبليدة 20 مشروعاً (2.9%) وتيبازة 18 مشروعاً (2.6%) بالمبالغ المستثمرة نجد نفس المناطق ، مع تفضيل البليدة التي حصلت على 426.913 مليار دج بين 2002 و 2008 (25.9%) ، قبل الجزائر 399.910 مليار دج (24.3%) ، وهران بـ 357.094 مليار دج

(21.7%)، تبيّازة 91.163 مليار دينار جزائري (5.5%) وعنابة 27.917 مليار دينار جزائري (1.7%). يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن الجزائر العاصمة هي أكبر مركز حضري في البلاد. ترجع جاذبيتها إلى توافر وسائل الراحة المتعلقة باستقبال الأجانب وسهولة الاستقرار في هذه المدينة، إضافة إلى توفرها على البنية التحتية الأساسية التي تعد أقوى مبرر لهذا التدفق الهائل إلى العاصمة. المركزان الحضريان الكبيران الآخرين (وهران وعنابة) لهما خصائص متشابهة ولا يزالان وجهات مميزة. تستفيد البلدية وتبيّازة من قربهما الجغرافي من العاصمة. ومع ذلك، فإن مواقع الاستثمار تخضع للمنطق الذي يعتمد بشدة أيضًا على قطاعات النشاط المستهدفة، خاصة وأن السلطات العامة قد أصدرت نوايا تخصيصية، من خلال مجموعات تنافسية.

1. المحروقات:

في الواقع، تتركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة للمحروقات والطاقة والمناجم في المناطق الجنوبية والشرقية، ولا سيما حاسي مسعود (النفط)، حاسي الرمل (الغاز)، ويعتبر الإستثمار في هذا المجال الأفضل في البلاد، وتنشط به العديد من الشركات المتعددة الجنسيات. نذكر على سبيل المثال: الشركة الأمريكية Anadarko+Conoco Philips والتي قدرت قيمة إستثماراتها في المنطقة بما يعادل 743 مليار أورو، الشركة الدنماركية A.P Moller Maersk/Maersk Oil والتي قدرت قيمة إستثمارها 190 مليار أورو، شركة BG Group البريطانية التي إستثمرت حوالي 69.4 مليار أورو في منطقة أدرار، كذلك الشركة الصينية Cnooc و الشركة التيلاندية Ptter بالشراكة مع سوناطراك حصلت الشركة على رخصة للتنقيب والإنتاج في منطقة حاسي بير الركاز، ثم أوقف التنقيب بالمنطقة وكان آخر بئر تم حفره في الحقل نهاية أفريل 2016، والذي أدى إلى إنتاج حوالي 2406 برميل/اليوم. كما إستثمرت شركة ENI/Eni Oil Algeria حوالي 190 مليار أورو في المركب البترولي والغازي. كان للشركات الروسية نصيب في المجال الطاقوي، وذلك بحصولها على رخصة إستغلال شرق البلاد من طرف الشركة الغازية Gazprom. الشركة المكونة من Rosneft و Stroytransgaz بالشراكة مع سوناطراك قدر إستثمارها بـ 934.9 مليار أورو. ووكل مشروع إنشاء خط أنابيب نقل الغاز الطبيعي بين الجزائر وسردينيا إلى الشركة الإيطالية Sardinia/Sfirs. كما إستثمرت الشركة الكندية Talism ما قيمته 190 مليار أورو، أما الشركات الفرنسية فقد حازت شركة Total+Cepsa

بالتعاون مع سوناطراك على مشروع الغاز بتيميمون، ونفس الشركة Total مع Partex وسوناطراك بنسب 47%، 2%، 51% على التوالي حصلت هي الأخرى على رخصة إستغلال منجم غازي.⁶⁹

2. الطاقات المتجددة:

بالنسبة لطاقات المتجددة فقد قامت الشركة النفطية الإيطالية ENI وبالتعاون مع سوناطراك سنة 2016 ببناء محطة للطاقة الكهروضوئية بقدرة 10 ميجاوات لتزويد منشآت حقل بئر رباحه شرق البلاد. قبلها الشركة الفرنسية Vincent Industrie إستثمرت في مشروع مشترك 51/49 مع شركة جزائرية خاصة لبناء مصنع ألواح كهروضوئية مخصص للتصدير في باتنة بقيمة 4.9 مليون يورو. أيضا المجموعة الإسبانية Abengoa/Abener التي قامت بتبني مشروع محطة الطاقة الشمسية والغازية الهجينة في حاسي الرمل سنة 2011.

3. البتروكيماويات والأسمدة:

تميل البتروكيماويات والأسمدة إلى التواجد في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وعنابة، وبوغزول، وغرداية، وحاسي مسعود، ورقلة، سكيكدة وذلك استجابة لخطط الحكومة لتكتلات القدرة التنافسية. ومن بين الشركات التي تنشط في هذا المجال عدة شركات نذكر منها شركة PlasteXel الفرنسية التي قامت بإفتتاح فرع لها بالعاصمة من أجل إنتاج القطع البلاستيكية، المصنع العماني الجزائري للسماح بالمنطقة الصناعية لارزيو بمدينة وهران الجزائرية بتكلفة قدرها 3 مليارات دولار امريكي، وكذلك تنشط في نفس المنطقة الشركة الهولندية Ocee بالشراكة مع شركة سوناطراك. و بفضل هذين المصنعين بلغت طاقة إنتاج اليوريا بالجزائر 3.448.500 طن سنويا. ولهذا قررت الحكومة الحد من استيراد هذه المادة التي تنتج بكميات كافية تغطي احتياجات السوق الوطنية ويمكن تصديرها.

4. المعادن والحديد والصلب ومواد البناء:

يتم توطين المعادن والحديد والصلب ومواد البناء في عنابة، الجزائر، سكيكدة، قسنطينة، وهران، أرزيو، جيجل. من الشركات الناشطة في المجال أكبر شركة حديد و صلب Arcelor Mittal/ Arcelor Mittal Algeria والتي تنشط في مصنع الحجار بإستثمار قدر بـ 8.9 مليار أورو، نفس الشركة وبالإشتراك مع مؤسسة

⁶⁹ - مداني بن شهرة، دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت، تيارت، 2014، ص ص 138-139.

محلية "سوميفار" وأخرى تونسية Loukil المجموعة حصلت على رخصة من أجل بناء مصنع للمعادن في عنابة، وقدر الإستثمار بـ 8 مليار أورو.

بالنسبة لصناعة الإسمنت تستثمر الشركة الفرنسية Lafarge بطاقة إستيعابية تقدر بـ 2.5 مليون طن بأم البواقي، الشركتين الأمريكيتين IFC مع الشركة المصرية والتي تستثمر في الجلفة، وفي نفس المنطقة أخذ البنك العالمي جزء من مشروع الإسمنت الذي أطلق سنة 2007 والذي قدر إستثماره بـ 17.2 مليار أورو.

5. البنية التحتية:

أما بالنسبة للبنى التحتية نذكر الشركة الأمريكية Emerging Capital Patners والتي يكمن مقرها بالعاصمة (باب الزوار) والشركة الإماراتية Emiral التي قدر إستثمارها بـ 429.3 مليار أورو.

شركة APRC الفرنسية وبتعاون مع الشركة الوطنية الجزائرية للنقل البري قاما بإنشاء مشروع مشترك SNTR-Logistics لضمان توزيع البضائع في جميع أنحاء البلاد سنة 2015، في نفس السنة قامت أكاديمية أكسفورد للطيران لمملكة المتحدة بالمساهمة بنسبة 49% في إنشاء مدرسة وطنية للطيارين الجزائريين. أيضا وقعت مجموعة SNCF عقد شراكة مع SNTF في مجالات التدريب وهندسة السكك الحديدية والخدمات اللوجستية. وقامت نفس الشركة الجزائرية SNTF بالتعاقد مع الشركة النمساوية Kapsch سنة 2015 لإنشاء مشروع مشترك لتزويد شبكة السكك الحديدية بنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية. الشركة الاماراتية أبراج كابيتال هي الأخرى إستثمرت في هذا المجال بالتعاقد مع الشركة الجزائرية FBA (السهم الأزرق الجزائري) سنة 2014 في مجال النقل والخدمات اللوجستية ويقع مقر الشركة في سكيكدة.

6. الزراعة والأغذية الزراعية:

يفضل العاملون في الزراعة والأغذية الزراعية مدناً مثل الجزائر العاصمة، سيدي عبد الله ، برج بوعريرج، بجاية ، سطيف ، قسنطينة ، وهران ، المسيلة ، المدية. أعربت السلطات العامة عن نيتها إقامة 10 أعمدة زراعية متكاملة بالإضافة إلى أقطاب تنافسية حول الزراعة والأغذية الزراعية فيالجزائر (سيدي عبد الله، بوينان) سطيف، بجاية و برج بوعريرج. تستثمر في هذا المجال الشركة Cargill والتي أنشأت فرع تجاري في حيدرة، للإستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية.

سنة 2017 قامت المجموعة الأمريكية الدولية للزراعة (الولايات المتحدة) وبالشراكة مع Tifra Lait بإستغلال متنوع لما يقارب 25000 هكتار في منطقة أدرار بإستثمار قدر بـ 120 مليون يورو، وفي سنة 2015، قامت شركة الغرير للإستثمار (الإمارات العربية المتحدة) بالإستثمار في مخازن الحبوب في المنطقة القادرة على استيعاب 165.000 طن متري بقيمة 35.6 مليون يورو. المجموعة الأمريكية الدولية للزراعة (AIAG) الولايات المتحدة، سنة 2015 قامت بإنشاء شركة "الفيرمة" مع شركة Lacheb الجزائرية، من أجل إطلاق مزرعة تجريبية تبلغ مساحتها 6000 هكتار بما قدر بـ 44.2 مليون يورو. أما بالنسبة لفرنسا ففي سنة 2015 افتتحت شركة Sim Sander بالشراكة مع شركة SIM الجزائرية، أول مصنع لتغذية المواشي في عين الدفلة (قدر الإستثمار بـ 5.7 مليون يورو). وفي نفس السنة قامت شركة Danone عن طريق فرعها DDA في الجزائر، بشراء خطوط إنتاج الزبادي لشركة Laiterie Trèfle الجزائرية في البلدية، بهدف أن تستثمر في تطويرها بما قيمته 18.6 مليون يورو.

7. مجال الأدوية:

تقع المشاريع في مجال الأدوية بشكل خاص في بوغزول والمدينة والأغواط حيث تم التخطيط لمجموعة تنافسية مخصصة لصناعة الأدوية في وهران ومستغانم وسيدي بلعباس، حيث من المتوقع وجود كتلة تنافسية للكيمياء العضوية. تنشط في هذا المجال الشركة الكوبية Heper Biotic، بالمشاركة مع صيدال ومعهد باستور.

8. الصناعة الكهربائية والإلكترونية:

تأسست الصناعة الكهربائية والإلكترونية في الجزائر العاصمة، الشارقة، عين الدفلة، سطيف، سيدي بلعباس. وستستضيف هذه الأخيرة أيضًا مشروع مخصص للإلكترونيات. تستثمر في هذا المجال عدة شركات نذكر منها الشركة الكندية Smart Technologies والشركة الفرنسية I-Win والتي مكتب كلاهما في الجزائر، إضافة إلى الشركة الصينية China Great Wall Computer Schenzhen Co والتي دخلت بالشراكة مع الشركة الجزائرية EEPAD حيث قدر هذا الإستثمار بـ 14.4 مليار أورو، شمل هذا الإستثمار كل من روية، البلدية وعنابة.

تختار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) مدناً مثل الجزائر وسيدى عبد الله وبوينان. في الواقع، تم إطلاق التكنولوجيا المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع المجمع الإلكتروني في سيدى عبد الله وهذا تمهيدا بالمجموعة التنافسية المستقبلية للتكنولوجيات المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخطط لها في الجزائر. من الشركات المستثمرة في المجال الشركة الألمانية PC-Ware Informatique Technologies التي فتحت فرعاً لها لمعالجة المعطيات في الجزائر العاصمة. يغطي عرض الشركة في الجزائر جميع مجالات نشاطها ، وتحديدًا مركز البيانات وترخيص البرمجيات والخدمات. الشركة الفرنسية Jet Multimédia Group وكذلك الشركة المغربية IB Maroc. أما بالنسبة لآلات الإتصال والأنترنت فتتشاط الشركة المصرية Orascom Télécom والمسمى فرعها في الجزائر Djazzy وقدر الإستثمار بـ 28.7 مليار أورو.

المطلب الثاني: تأثير فيروس كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري عامة والـ IDE خاصة

1. تأثير فيروس كوفيد-19 على التجارة الخارجية وأسعار البترول:

على عكس سنة 2019، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.9% في الربع الأول من سنة 2020. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خارج المحروقات بنسبة 1.5% لنفس الفترة مع أن العام الماضي شهد زيادة بنسبة 3.6%⁷⁰. ومع اتخاذ الحكومة إجراءات الإغلاق للوقائية من انتشار الفيروس، تعرض ما يقارب 52367 تاجرًا لإغلاق مؤقت لأنشطتهم، وفق وزارة العمل الجزائرية. وبالنسبة للشركات أدى انخفاض المبيعات ونقص الموظفين وقضايا التوريد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاحتواء إلى أن 74.43% من الشركات خسرت أكثر من 25% من مبيعاتها. والأسوء من ذلك ، فقد أكثر من 57% منها أكثر من 50% من مصدر دخلهم المالي. وهذا ما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة من 11.4% إلى 15% مقارنة بـ 2019⁷¹.

تتمتع الجزائر باقتصاد مفتوح حيث تمثل التجارة الخارجية 52% من الناتج المحلي الإجمالي⁷². يمثل الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية جميع الصادرات تقريبًا، 96% من إجمالي حجم الصادرات، وقدرت نسبتها خلال

⁷⁰ - ONS

⁷¹ - Remouche, K. , Quotidien national d'information, sur Résultats d'une enquête réalisée par le ministère du Travail : Salariat, la lourde facture de la Covid-19, 2020, date de visite: 20/06/2020 lien: <https://www.reporters.dz/resultats-dune-enquete-realisee-par-le-ministere-du-travailsalariat-la-lourde-facture-de-la-covid-19>.

⁷² - Banque mondiale, Perspectives économiques mondiales - Janvier 2020 : Croissance au ralenti et défis pour l'action publique, 2020, date de visite : 23/10/2020, lien

2019 ما يقارب 35.82 مليار دولار. أما الواردات الرئيسية للجزائر هي القمح والسيارات والمنتجات البترولية ومنتجات الألبان والأدوية. وشكل حجمها إجماليا 41.93 مليار دولار، واستحوذت الصين على نسبة 18.25% من واردات الجزائر وأصبحت المورد الرئيسي لها خلال نفس السنة ، تلتها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وألمانيا بحصة 10.20%، 8.13%، 6.99%، 6.76%. وبالنسبة للصادرات بقية فرنسا أفضل زابون للجزائر بحصة 14.11%.

تأثر حجم صادرات السلع والخدمات الجزائرية سلبيا، بسبب انخفاض أسعار النفط أعقاب تفشي وباء كوفيد-19. ففي الربع الأول من 2020، سجلت التجارة الخارجية الجزائرية تراجعاً بنسبة 19.52% وتراجع الصادرات إلى نحو 24.89% مقارنة بالربع الأول من 2019. مما دفع الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى الحفاظ على مخزون المنتجات الأساسية، من خلال إنشاء قائمة بـ 30 منتج ممنوع من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد. تأثرت الواردات الجزائرية كذلك بسبب تباطؤ الإقتصاد الصيني الذي يعد أول مورد للبلد، وسجلت واردات السلع التي منشؤها الصين انخفاضا بنحو 32.33% في الربع الأول من عام 2020، ووصل إجمالي التجارة (واردات / صادرات) في عام 2020 إلى 58 مليار دولار.

منذ بداية أزمة كوفيد-19 وانتشار الوباء، تعطلت سلسلة التوريد العالمية، وهذا لأن جل الشركات تعتمد في نشاطها على المدخلات الصينية⁷³. كما أدى الإغلاق في جميع أنحاء العالم إلى خلل في سلاسل التوريد واقتصرت التجارة الدولية بين البلدان على السلع والخدمات الأساسية فقط⁷⁴.

ومدام أن الجزائر تعتمد بصفة كبيرة على التجارة الخارجية فإن تأثر كل من التجارة الصينية والدول الأوروبية سيؤثر حتما على الاقتصاد الجزائري من خلال الآثار الاقتصادية لـ كوفيد-19. تتوقف قوة وضعف هذه القنوات التجارية على طول فترة الانسداد والقرارات التي تتخذها الصين والدول الأوروبية. وبما أن الوباء مس وبصفة كبيرة (لكن بنسب متفاوتة) أكبر خمسة شركاء تجاريين للجزائر (الاستيراد والتصدير) ، فإن القيود التجارية التي فرضها هؤلاء الشركاء التجاريون ستؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

<https://www.banquemoniale.org/fr/news/feature/2020/01/08/january-2020-global-economic-prospects-slow-growth-policy-challenges>

⁷³- McKibbin W. and Fernando, R., The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios, Retrieved, April 06 2020, date de visit: 20/07/2020, lien:

https://www.brookings.edu/wpcontent/uploads/2020/03/20200302_COVID19.pdf

⁷⁴- Julius E., Nuugulu S., Julius L., Estimating the Economic Impact of COVID-19: A Case Study of Namibia, MPRA Paper N° 99641, date de visit: 17/10/2020, lien: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99641/>

توصلت عدة دراسات إلى أن العلاقة بين انتشار جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير على الاقتصاد الجزائري ، وهذا للاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على عائدات المحروقات⁷⁵ ، ويرجع سبب انخيار أسعار النفط بتلك القوة إلى ضرب الوباء لأول مصنع عالمي ألا وهو الصين و التي اضطرت للحد من أنشطتها الاقتصادية . الأمر الذي كان أحد الأسباب لانخفاض سعر البرميل من 64 دولار (57 يورو) في يناير إلى 18.5 دولار (17 يورو) في أبريل⁷⁶ ، ليستقر بعدها حول 40 دولار (34 يورو). وللإشارة ، في أكتوبر 2019 ، كان من المتوقع أنه طوال سنة 2020 سيستقر سعر البرميل عند 60 دولار⁷⁷ . ولكن بسبب الحجر الصحي الذي قامت به جل الدول والانخفاض الهائل في استهلاك المنتجات والخدمات (النقل الجوي، النقل البحري والسكك الحديدية) وركود عدد كبير من مشاريع البناء، تراجع الطلب العالمي على النفط بشكل سريع في منحنى سالب بسبب الزيادة الهائلة في حالات كوفيد-19 خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا⁷⁸ ، الأمر الذي أدى إلى تهاوي أسعار النفط بطريقة خيالية.

هذه القضية كان له عواقب سلبية على اقتصاد البلدان بما في ذلك الجزائر، بصفتها دولة مصدرة للنفط والغاز وتشكل من إجمالي صادراتها 92.8% ، عانت من خسارة الإيرادات الضريبية بنسبة 50% نتيجة هذا الانخيار والضغط الشديد على العملات. وهذا ما أثر وبشكل مباشر في الاتجاه السلبي على عائد الصادرات.

من جهة أخرى أدى انخفاض أسعار النفط إلى إجبار منظمة أوبك على اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق استقرار أسعار النفط من أجل الحفاظ على الاستقرار النسبي في الاقتصاد العالمي⁷⁹. لأنه سيظل تطور أسعار النفط بطيئا في المستقبل القريب بسبب عدم التوازن بين إنتاج النفط العالمي (80 مليون برميل في اليوم) والطلب (50 مليون برميل في اليوم)، بالإضافة لفجوات الإنتاج السلبية بسبب قرارات الإغلاق، وارتفاع الأسعار وضعت اتفاقية خفض إنتاج النفط بنحو 10 ملايين برميل في اليوم للسماح لسعر البرميل بالاستقرار عند حوالي 30 دولارًا. وتماشيا مع هذا القرار ستخفيض الجزائر إنتاجها بمقدار 433 ألف برميل في اليوم خلال عام 2020،

⁷⁵ - Kaci, S. , L'effet de la pandémie de COVID-19 sur l'activité économique en Algérie. Les Cahiers du Cread, vol 36(03), 2020.

⁷⁶ - OPEP, 2020.

⁷⁷ - Herey et Hubert P., L'impact de la baisse du prix pétrole liée à la crise de la covid-19 sur entreprises et ménages français, 2020.

⁷⁸ - Estrada M. A., The Impact of COVID-19 on the World Oil Prices. Social Security Research Centre (SSRC), University of Malaya (UM), Malaysia, 2020, date de visit: 24/11/2020, lien:

<https://www.researchgate.net/publication/340863394>

⁷⁹ - Idem.

مما سيولد خسائر في عائدات تصدير النفط ما قيمته 16 مليار دولار. وسيستمر هذا الوضع حتى تتوقف سياسات الإغلاق ويتم إيجاد التلقيح ومن تم رجوع النشاط في الاقتصادات الرئيسية حول العالم.

2. تأثير الكوفيد-19 على الإستثمارات الأجنبية في الجزائر:

وفقا لتقرير الاستثمار في العالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2019 UNCTAD، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بنسبة 22% في عام 2018 لتصل إلى 1.5 مليار دولار مقارنة بـ 1.2 مليار دولار في عام 2017، وقد شملت هذه الاستثمارات قطاعي النفط والغاز زد على ذلك قطاع السيارات خاصة بعد دخول الخدمة المصنع الصيني (BAIC) لتركيب السيارات، شركة Hyundai الكورية الجنوبية وشركة Ford الأمريكية. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام 2019 ما يقدر بـ 1.4 مليار دولار أمريكي، مع مخزون من IDE بلغ 32 مليار دولار أمريكي، مما يعكس زيادة طفيفة بنسبة 4% مقارنة بعام 2018. في السنوات الأخيرة، استثمرت الصين وتركيا الكثير في الجزائر، متخطية بذلك فرنسا التي احتلت تاريخيا مكانة المستثمر الأول في البلاد.

أشار تقرير UNCTAD⁸⁰ أن IDE العالمي قد ينخفض بنسبة 5% إلى 15% في عام 2020 بسبب وباء فيروس كوفيد-19. قد يكون التأثير المحتمل لها على الاستثمار في الجزائر هائلاً، وسيكون ناجماً عن آثار الانخفاض المتوقع في IDE، و يجب الإشارة هنا أن معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر هم أيضا مصادرها الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإن تأثر هذه البلدان بالوباء، من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه البلدان نحو الجزائر. زد على ذلك حالة عدم اليقين التي تصاحب الأزمة الصحية والاختناقات المرتبطة بها والتي ستؤدي إلى زيادة المخاطر على الصعيد العالمي، وهو ما سيؤدي بدوره إلى انخفاض التحويلات الدولية إلى الاقتصادات النامية، بما في ذلك الجزائر. سوف ينخفض الاستثمار في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة ومن المرجح أن يكون هناك انعكاسات في رأس المال حيث يسعى المستثمرون إلى توفير السيولة لتمكينهم من مواجهة الانكماش الاقتصادي في بلدانهم. لذلك، من المتوقع أن يعاني الاقتصاد الجزائري من بعض الانخفاضات في التدفقات الوافدة.

⁸⁰- CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (2019), les zones économiques spéciales, Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, 2019.

رغم كل الجهود والمبالغ المخصصة لمكافحة وباء كوفيد-19 والتي قدرت قيمتها 3.7 مليار دينار، كان على الجزائر أن تواجه صدمة أخرى ألا وهي الهبوط الحاد في أسعار النفط، الأمر الذي زاد من تعقيد الوضع بالنسبة للحكومة الجزائرية. هذه الظروف أدت إلى تفاقم الأزمة على الإقتصاد الوطني خاصة على مستوى العمل والنمو.

وإثر أزمة وباء كوفيد-19 كان على الجزائر أن تواجه ليس فقط إدارة الأزمة الصحية في حد ذاتها، ولكن كان عليها أيضًا محاولة الحد من تأثيرها على جميع المستويات، خاصة مع انكماش النشاط الاقتصادي العالمي بنسبة 3.9% في الربع الأول من عام 2020.

وبالتالي لم يأتي وباء كوفيد-19 إلا ليزر مرة أخرى مواطن الضعف في الإقتصاد الجزائري والذي أصبحت تشكل مصدر قلق كبير لمستقبل البلاد، الأمر الذي يتطلب تسريع الإصلاحات الهيكلية وتغيير السياسات الإقتصادية لاستعادة أرصدة الميزانية الكلية طويلة الأجل وتشجيع تنمية القطاع الخاص، لا سيما من خلال تغيير النصوص القانونية، ووضع خطة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي. خاصة بعد تراجع الإنتاج في مختلف القطاعات وخاصة المحروقات بنسبة -13.4% وذلك على الرغم من زيادة الإنفاق في الموازنة.

اتخذت السلطات خطوة كبيرة نحو الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. بعد إلغاء القاعدة 49/51 باستثناء القطاعات الاستراتيجية المحددة بطريقة محدودة نوعًا ما. وبالتالي ، فإن السقف الذي حدد مشاركة المستثمرين الأجانب في رأس مال شركة جزائرية بنسبة 49% لم يعد ساريا، باستثناء إنتاج السلع والخدمات التي تعتبر استراتيجية للاقتصاد كالمعادن والطاقة والبنية التحتية للنقل والأدوية. وجميع الأنشطة الأخرى مفتوحة للاستثمار الأجنبي دون أي التزام بإنشاء شراكة مع شريك محلي. ألغى القانون أيضا الأمرين المتعلق بسيولة الاستثمار الأجنبي والتزام التمويل المحلي (الإذن باستخدام التمويل الأجنبي من مؤسسات تمويل التنمية). كل هذا يمكن أن يساعد في إصلاحات هيكلية عميقة، من شأنها أن تضع الجزائر في المسار الصحيح للخروج من أزمة التبعية لقطاع المحروقات والاندماج في الإقتصاد العالمي بما يخدم مصالح التنمية في البلد.

خلاصة

في ظل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، قامت هذه الأخيرة بسن وتعديل مختلف المراسيم والقوانين المتعلقة بالإستثمار الأجنبي والتي من شأنها جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الثقة والطمأنينة التي تلعب بدورها كعامل جذب لهذا النوع من الإستثمارات، كما وفرت الجزائر مختلف المؤسسات والشبائيك المركزية لتسهيل الإجراءات، ناهيك عن مختلف الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب. فمن خلال قانون المالية 2020 أكدت الجزائر عزمها واستعدادها لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وتدعيمه، من خلال إقرارها لسياسة الإنفتاح باعتباره المحرك الأساسي للدعم الرئيسي لبناء الإقتصاد الوطني، وتجسيد مبدأ التعاون مع الخارج فالقيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية بل هي تخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر في مسارها، وهناك عدة عناصر أساسية تعتبر عوامل جذب لهذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والجزائر بدورها تمتاز بالعديد من المقومات التي تجعلها مركز جذب للعديد من المشاريع الإستثمارية الأجنبية لكن وفي الجهة المقابلة نجد العديد من العوائق الطاردة للإستثمارات الأجنبية، وهذا ما سنراه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

بيئة الإستثمار في الجزائر: تحليل حسب المؤشرات العالمية

تمهيد

يقاس نجاح التنمية الاقتصادية بما تستند عليه من البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية التي تلعب دورا هاما في عمليات التخطيط والمراقبة والتحليل للتطورات الاقتصادية، وتعتبر هذه المؤشرات ركائز أساسية لاتخاذ القرارات وعاملا أساسيا لمعرفة مدى التطور الحاصل على مستوى المؤسسات والقطاعات والبلدان. لقد تخصصت منظمات دولية في تنقيط دول العالم وفق مؤشرات إحصائية اقتصادية معينة حسب طبيعة كل منظمة، تصدر تبعا لذلك تقارير دورية شهرية أو فصلية أو سنوية، وبناء عليها يتم إجراء مقارنات بين دول العالم في إطار التعاون الدولي، ولذلك أردنا في هذا الفصل أن نبين مكانة الجزائر في هذه المؤشرات لتحديد مكانتها الدولية.

المبحث الأول: تحليل بيئة الاستثمار في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الكمية

المطلب الأول: النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر

1. حجم السوق و النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بتلك الزيادة المحققة في اجمالي الناتج المحلي بما يحقق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي¹ وليس النقدي² لأفراد المجتمع،³ وهذه الزيادة تؤدي في المدى المتوسط الى رفع المستوى المعيشي داخل القطر. وغالبا ما يؤثر الأداء المتدني للنمو الاقتصادي على توسيع وجذب ال IDE الى المنطقة، ويؤثر هذا الأخير ايجابيا على مستويات النمو الاقتصادي، حيث أنه وحسب Wacziarg الزيادة في الاستثمارات الأجنبية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الخام الفردي بنسبة تتراوح بين 0.3 و 0.4 %⁴، ولكن شرط أن يكون جذب ال IDE مدروسا، اذ لا ينبغي النظر إلى جذب IDE فقط كغاية في حد ذاتها، بل يجب النظر إليها أيضاً كوسيلة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلد، مع رسم الحكومة لسياسات شاملة، والتي تهتم بالتوزيع العادل للدخل ، وخلق فرص عمل مستدامة وتقليل مستويات الفقر⁵.

كما أن للنمو الاقتصادي دورا في اختيار السوق المستهدف من طرف ال IDE، وهذا لأن حجم السوق ليس بالمفهوم الثابت ولا يقاس فقط باتساع رقعته الجغرافية ، بل ان احتمالات النمو تعد أكبر من الحجم المطلق للسوق، وحتى أكثر من ذلك، حيث أظهرت العديد من الدراسات الإحصائية حول محددات ال IDE أن حجم السوق في البلدان المضيفة (مقاسا بإجمالي الناتج المحلي للفرد) ونموه المحتمل (مقاسا بمعدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي) ، هي عناصر مهمة في اختيار الموقع، تعتبر الشركات متعددة الجنسيات الحجم الكبير للسوق وآفاق نموه ميزة طويلة الأجل على عكس المزايا الموجودة تقليدياً في الاقتصادات النامية مثل: انخفاض

¹ - الدخل الحقيقي يعبر عن كمية السلع والخدمات التي يتلقاها الفرد عند انفاق دخله النقدي خلال مدة زمنية معينة.

² - الدخل النقدي الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية محددة مقابل المجهود الذي يقدمه في العملية الانتاجية.

³ - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي – النظرية والمفهوم ، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 11.

⁴ - Esso loesse J., L' Investissements Directs Etrangers : Déterminants et influence sur la Croissance Economiques », revue de politique économique et développement, N117, cellule d'analyse de politiques économiques du CIRES, 2005, p11.

⁵ - Tshepo S. Masipa, The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Growth in South Africa: Vector Error Correction Analysis , Independent Research Journal in the Management Sciences, 2018, p7.

تكلفة العمالة ، والموارد الرخيصة وحوافز الاستثمار ، على الرغم من أنها خيار للمستثمر، إلا أنها تعتبر عوامل قصيرة الأجل⁶.

بالنسبة للجزائر تعد سوقا مهمة في المنطقة وهذا لعدة عناصر أولها المساحة اذ تعد الأولى افريقيا، اضافة الى أنها غنية بالموارد الطبيعية، وتحتوي على ساحل يقدر بـ 1200 كلم، وبلغ عدد السكان 41,657,488 نسمة⁷ في جويلية 2018، وحتى موقعها مميز اذ أنها تتوسط بلدان شمال أفريقيا يفصلها عن القارة الأوروبية البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى كل ذلك، تعد السوق الجزائرية أكثر إثارة للاهتمام لأنها تساعد الدول الأوروبية في إختراق السوق الأفريقية ككل بإعتبارها بوابة القارة، كل هذا يمكن أن يخدم الجزائر كمحفز لجذب المستثمرين الأجانب.

الجدول 10: نمو PIB في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
PIB مليار د	137.21	161.20	200.01	209.06	209.75
% PIB	1.63	3.63	2.89	3.37	2.77
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
PIB مليار د	213.81	165.97	160.13	167.56	180.68
% PIB	3.79	3.76	3.30	1.60	2.10

Source : Ecole de Politique Appliquée, Perspective Monde , faculté des lettres et sciences humaines, université de sherbrooke, Québec, Canada. Visiter : 26-09-2019,

lien : <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePay=s=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=2&codeStat2=NY.GDP.MKTP.CD&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNumeros&langue=fr>

سجل الناتج المحلي الإجمالي PIB إرتفاعا ملحوظا منذ عام 2003، ليرجع وينخفض في عامي 2008 و2009 بسبب آثار الأزمة المالية التي أثرت سلبا على الطلب وأسعار الطاقة. أما الفترة 2011-2014، فقد شهد PIB نقلة كبيرة مدعوما بشكل أساسي بإيرادات الطاقة وكذلك الاستثمارات العامة⁸.

⁶ - Ouguenoune H., La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie , Op.cit., p 90.

⁷ - CIA, The fact book, Algeria fact sheet. Seen 28-09-2019 at 19:40, Link: <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ag.html>

⁸ - KPMG, Guide Investir en Algérie ,Edition 2015. p23.

كما نلاحظ من خلال الجدول تباطؤ النمو الاقتصادي في الجزائر في عام 2017 بسبب الانخفاض الطفيف في إنتاج النفط واستمرار النمو المتواضع خارج الصناعة النفطية، حيث قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 1.6% في عام 2017 ، وبذلك يكون قد تراجع من 3.3% لسنة 2016. ويفسر هذا الانخفاض بتباطؤ في إنتاج النفط ، والذي انخفض بنسبة 1.4% في عام 2017، وللأسف لا يزال النمو خارج قطاع المحروقات متواضعا ، حيث أظهر ارتفاعا طفيفا من 2.3% في عام 2016 إلى 2.5% في عام 2017.

2. معدل التضخم:

يعتبر التضخم مؤشر للسياسة النقدية وأحد مؤشرات التوازن الداخلي، ويؤدي ارتفاع معدلات التضخم الى تدني الثقة بالعملة الوطنية، كما يؤدي الى تشويه النمط الاستثماري وهذا لما يترتب على ارتفاع معدل التضخم من ارتفاع في تكاليف الانتاج التي تؤثر بدورها في سياسة التسعير، وتؤثر كذلك على الأرباح ورأس المال، أما في حالة انخفاض معدل التضخم واستقراره⁹ وحسب معادلة فيشر ، عندما يكون التضخم منخفضا ، يكون معدل الفائدة الاسمي منخفضا أيضا. لذلك ، التكلفة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة ، ومعدل العائد على الاستثمار مرتفع. لذلك ، يؤثر التضخم سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول 11: تطور معدل التضخم خلال الفترة 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي و وزارة المالية

انخفض التضخم في السنوات ما بين 2009-2010 من 5.7% إلى 3.9%¹⁰. وزاد بعد ذلك بسبب زيادات الأجور بأثر رجعي، لا سيما على أسعار المنتجات الغذائية الطازجة ، لتصل إلى 5.5% خلال النصف الثاني من عام 2011. شهد عام 2012 ارتفاعا حادا في معدل التضخم قدر بـ 8.9 والتي تعتبر أكبر نسبة في 10 سنوات الأخيرة، وتعزى هذه الزيادة الكبيرة مرة أخرى إلى الزيادة الحادة التي قدرت بأكثر من 21% في أسعار المنتجات الزراعية الطازجة. لينخفض هذا المعدل مرة أخرى في عام 2015 إلى 4.8% وفقا لبنك الجزائر بعد تجميد زيادات الرواتب بشكل خاص.

⁹ - ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 217.

¹⁰ - KPMG, Guide Investir en Algérie ,Edition, 2015, p24.

ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدلات التضخم ولكنها ورغم ذلك تبقى منخفضة نسبيا مقارنة بتوقعات الخبراء والهيئات المالية التي حذرت الجزائر من ارتفاع حاد في التضخم بعد سياسة التمويل الغير التقليدي (طباعة النقود) في أكتوبر 2017، ولكن هذا الارتفاع في التضخم انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد، وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة لجذب ال IDE في المنطقة، واعتبارها سوقا غير مميزة لنفس الأسباب التي ذكرت سابقا.

المطلب الثاني: التوازن الخارجي والبنية التحتية

1. سياسة التوازن الخارجي:

يقاس هذا المؤشر باحتساب نسبة العجز أو الفائض في الميزان الجاري من ميزان المدفوعات الى الناتج المحلي الاجمالي، والذي يحتوي على المعاملات الخارجية للصادرات والواردات الملموسة والغير ملموسة، وكذلك يحتوي على التحويلات، الفوائد، الأرباح والتوزيعات. وتعد هذه النسبة أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، واتجاهها نحو الانخفاض يشير الى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. وبالتالي هو المؤشر الذي يعكس الوضعية الاقتصادية للبلد ، وأي خلل فيه يمكن أن يجبر الدولة على القيام بإجراءات تقييدية صارمة (قيود جمركية عالية، مراقبة الصرف..) التي من شأنها إعاقه نشاط ال IDE .

يحسب هذا المؤشر بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي وفق الدرجات التالية¹¹:

انخفاض العجز بأكثر من 4%	3+ درجات
انخفاض العجز من 2 % إلى أقل من 4 %	2+ درجات
انخفاض العجز من 1 إلى أقل من نقطتين مئويتين	1+ درجة
انخفاض العجز بأقل من 1 إلى ارتفاع بنقطتين مئويتين	0+ درجة
ارتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5 %	1- درجة
ارتفاع العجز بأكثر من 5 الى أقل من 10%	2- درجات
ارتفاع العجز بأكثر من 10 %	3- درجات

¹¹ - عبد الكريم بعدادش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، الجزائر، 2008، ص 69.

بالنسبة للجزائر تمت أهم مبادلاتها مع دول أوروبا خلال سنة 2019. مسجلة نسبة 58.14% من الحجم الكلي للمبادلات، وقدر حجم هذه الأخيرة 45.21 مليار دولار مسجلة بذلك إنخفاضا بـ 13% مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 51.96 مليار دولار. ومع ذلك تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63.69% من الصادرات الجزائرية مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الأوروبي، تبقى كل من فرنسا وإيطاليا و إسبانيا و بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا. و تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23.92% من القيمة الاجمالية لتبلغ 18.60 مليار دولار، و حسب معطيات الجمارك الجزائرية فان الصين و الهند والسعودية و كوريا تعد من اهم شركاء الجزائر في منطقة آسيا. واحتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26.51% من القيمة الاجمالية للمبادلات التجارية للجزائر لتبلغ 9.52 مليار دولار، تعتبر الأرجنتين و الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكوبا من اهم شركاء الجزائر في المنطقة الأمريكية. أما بالنسبة للمبادلات التجارية الأفريقية الجزائرية فقد شهدت تحسنا طفيفا، على الرغم من أنها لا تزال ضعيفة مسجلة تحسنا بـ 1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. وقد بلغ مجموع المبادلات 3,51 مليار دولار مقابل 3,46 مليار على التوالي. وقد شكلت كل من مصر و تونس اهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.¹²

الجدول 12: ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	0.3	7.9	10.0	5.9	0.4
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	-4.3	-15.7	-17.1	-12.3	-9.3

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2011-2018.

¹² - وزارة التجارة وترقية الصادرات.

نلاحظ من خلال الجدول تدهورا في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بداية من 2014 حيث أنه خلال الفترة 2014-2016 شهد العالم انخفاض في أسعار النفط بنسبة 70%¹³، وصل سعر البرميل في أوائل 2014 الى 112 دولار الأمر الذي أدى الى الرفع في مستويات الانتاج، وبالتالي ارتفاع العرض وفي نفس الفترة انخفض الاستهلاك بسبب نشاط انتاج الغاز الصخري، الأمر الذي أدى الى تهاوي الأسعار حتى وصولها الى أدنى مستوياتها في أوائل 2016 حيث وصل سعر البرميل الى 27 دولار والذي مثل أدنى مستوى منذ 12 سنة. وفي منتصف 2016 بدأت الأسعار بالتعافي فسجلت 55 ، 65 ، 80 دولارا خلال السنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي وهذا مايفسر التحسن في المؤشر، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على ارتباط الاقتصاد الجزائري بصادرات المحروقات، والى يومنا هذا لم تستطع الحكومة انعاش الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تتعدى 1899 مليون دولار لسنة 2018¹⁴. وهذا كله لا يصب في صالح وضعية مناخ الاستثمار في المنطقة.

2. البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية الأرضية الصلبة لأي دولة حيث "يساهم زيادة الانفاق الحكومي الرأسمالي على المشاريع التنموية والبنية التحتية كالطرق، والجسور، وتطوير الموانئ وخطوط النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وإجراء التحسينات والانشاءات على البنية التحتية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تحريك عجلة الانتاج وخلق فرص العمل التي تحقق معدلات النمو المرجوة"¹⁵.

وهذا لأن البنية التحتية تعتبر عاملا مهما لجذب الشركات الأجنبية في اختيار مكان استيطانها، وهذا لما توفره من ربط بين مختلف جهات السوق من خلال وجود طرق برية، بحرية، وجوية سريعة، رخيصة، وموثوقة، بالإضافة الى شبكة اتصالات تواكب التطورات التي يشهدها العالم، كل هذا من شأنه أن يساهم في خفض تكاليف الانتاج سواء للمستثمر المحلي أو الأجنبي.

و تنبع الأهمية التي يعطيها المستثمرون لوسائل النقل وشبكة الاتصالات في تقييم المنطقة، الى سياسات التنظيم التي تعمل بها الشركات المتعددة الجنسيات في طبيعة عملها، حيث يتم تداول المعلومات والمنتجات بين

¹³ - Banque Mondiale

¹⁴ - ANDI

¹⁵ - صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017، ص 22.

وحدات موجودة في بلدان مختلفة، ونشر اجراءات التصنيع وفقا لمبدأ ¹⁶ Just in Time ما يجعل وجود البنية التحتية أكثر ضرورة في هذه الحالات ¹⁷.

1.2. شبكة المواصلات:

- **شبكة النقل البري:** 112696 كلم هو طول شبكة الطرق الجزائرية التي تعتبر الأكبر في أفريقيا، يمثل الطريق الوطني منها 29280 كلم و أكثر من 4910 هيكل، وتم تقوية هذه الشبكة بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة بالطريق السيار شرق غرب الذي يربط مدينة عنابة من أقصى الشرق مع مدينة تلمسان أقصى الغرب والذي يبلغ طوله 1216 كلم، اضافة الى مشروع الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم الذي يعتبر المشروع القادم بعد الطريق السيار شرق غرب ¹⁸، مشروع رئيسي آخر هو إنشاء طريق سريع عبر الصحراء في عام 2019 بطول 2400 كم يمتد من الجزائر إلى النيجر، والذي اكتمل بنسبة 90 %. تقدر تكلفة المشروع تقريبا بـ 3 مليار دولار. ويشمل الجزائر، المالي، النيجر، نيجيريا، تشاد وتونس والذي يعتبر عاملا مهما في زيادة التبادل بين الستة دول.

السكة الحديدية: بالنسبة لشبكة السكة الحديدية فقد قدرت بـ 5000 كلم، وأغلبها يرجع الى الحقة الاستعمارية، واذا قارناها بالدول المجاورة فنلاحظ أن الجزائر جدا متأخرة في هذا العنصر فزيادة على قدمها فهي تحتوي على 200 محطة تغطي في الغالب شمال البلاد ¹⁹. تم تخصيص 37 مليار دولار للمشاريع المتعلقة بخدمات السكك الحديدية بغرض تطويرها اذ تعد أولوية بالنسبة للحكومة بموجب الخطة الاستثمارية الحالية ومدتها خمس سنوات.

- **شبكة النقل الجوي والبحري:** سعت الجزائر الى تطوير قطاع النقل الجوي اذ قامت الحكومة خلال الفترة 2013-2017 بانفاق ميزانية تقدر بـ 60 مليار دينار بغرض تجديد وتحديث الأسطول الجوي، ومن بين المشاريع المنجزة المطار الدولي الجديد الذي أنشئ من قبل شركة صينية، وقدرت ميزانية المشروع 877 مليون دولار.

¹⁶ - هي طريقة يابانية الأصل، ظهرت في أواخر الخمسينات في مصنع TOYOTA لصناعة السيارات، ويعني نظام الانتاج في الوقت المناسب، أي أن الانتاج لا يكون الا عند الطلب، والهدف منها خفض حجم المخزونات وبالتالي خفض التكاليف الأمر الذي يؤدي في الأخير الى خفض سعر المنتج، ويكون ذلك بشرط احترام المواعيد وتوفير الجودة العالية.

¹⁷ - Ouguenoune H., « La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie », op.cit, p 95.

¹⁸ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

¹⁹ - نفس المرجع السابق.

النقل البحري²⁰: تعتبر شبكة النقل البحري أهم شبكة نقل على المستوى الوطني، وذلك لانتقال الغالبية العظمى من التجارة ومع جميع أنحاء العالم عبر خطوطها كما أن 95 % من واردات القطر تصل عن طريق البحر، وهذا عبر 11 ميناء تجاري، وقد بلغ الانفاق الحكومي لتطوير مشاريع الموانئ المخطط له خلال الفترة 2015-2019 حوالي 5.3 مليار دولار.

2.2. تكنولوجيا الاعلام والاتصال:

تزايدت أهمية هذا القطاع بعد التطور التكنولوجي والعولمة التي أرجعت العالم عبارة عن قرية صغيرة، حيث أصبح عاملا أساسيا في دعم النمو وتطور الاقتصاديات، وخاصة حين نتحدث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأساليب عملها عبر فروعها الموجودة في دولتين على الأقل وبالتالي، ولهذا يمثل عامل تكنولوجيا الاعلام والاتصال عاملا أساسيا في جذب ال IDE.

وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فقد جاء متوسط الأداء العربي في المرتبة الرابعة بمعدل 35.5 نقطة سنة 2019، وبالنسبة لدول المغرب العربي فقد تحسن أداء المجموعة مقارنة بسنة 2018، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 71 عالميا في المؤشر²¹، وهذا يدل على أن الجزائر لا تزال متأخرة نسبيا في استخدام هذه التكنولوجيات. فمثلا بالنسبة لتغطية السكان بشبكة الهاتف المحمول فقد تجاوزت 98% سنة 2016، والجدول التالي يبين لنا توزيع مستخدمي الأنترنت وعددهم التصاعدي كل سنة.

²⁰ - Zine Mosbahi, Algeria- public works, infrastructure development, and water resources, export.gov. seen: 02-10-2019 at 17:30. Link: <https://www.export.gov/article?id=Algeria-Public-Works-Infrastructure-Development-and-Water-Resources>

²¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 39.

الجدول 13 : توزيع مشترك الانترنت في الجزائر 2013-2017²²

2017	2016	2015	2014	2013	مشتركي الانترنت
3166907	2859567	2262005	1599538	1283420	مجموع مشترك الهاتف الثابت
34669518	26679543	18021881	8509053	308019	مجموع مشترك الهاتف النقال
37836425	29539110	20283886	10108591	1591439	مجموع مشترك الهاتف الثابت والنقال

المراجع: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة استخدام الانترنت في الجزائر بلغ عدد مستخدميها 37.83 مليون في نهاية 2017 من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال²³، كما بلغ عدد مستخدمي الجيل الثالث 3G نسبة 62.64% سنة 2017 أما بالنسبة لاستخدام 4G فقد بلغت النسبة 28.99% لنفس السنة رغم أن إطلاقها لا يزال حديثا (سنة 2016).²⁴

المبحث الثاني: تحليل بيئة IDE حسب المؤشرات النوعية

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي

يعتبر تقرير التنافسية العالمي من أهم التقارير التي تهدف لتقييم بيئة الأعمال لتحديد قدرتها التنافسية، وتعيين نقاط القوة ونقاط الضعف، وقد كان أول اصدار له سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي مقره في جنيف في سويسرا²⁵، ويتتبع أداء ما يقارب 140 دولة من خلال 12 محور يضم كل محور عددا من المؤشرات الفرعية و قد وصل عددها سنة 2018 الى 98 مؤشرا (34 من هذه المؤشرات كان ضمن تقرير التنافسية للعام 2017)، 54 من هذه المؤشرات مبني على البيانات الاحصائية، و ماتبقى من المؤشرات مبني

²²- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة

²³- المرجع السابق.

²⁴- بوجحيش خالدية والبشير عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مخرجات الابتكار-دراسة مقارنة بين الجزائر

وتونس-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، 2017، ص 172.

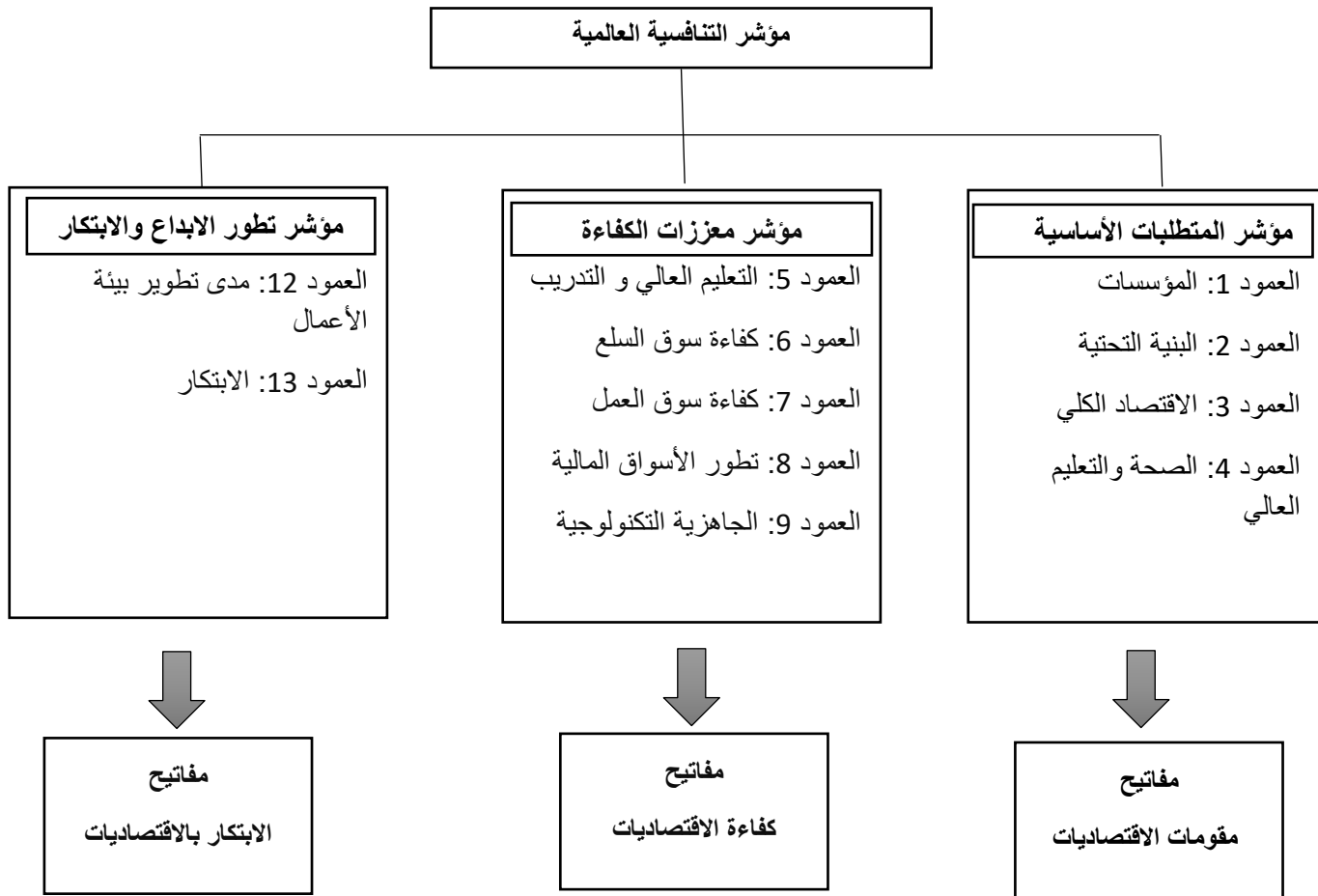
²⁵- ريجان الشريف و هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، 2014، ص357.

على استبيانات. ويجدر بالذكر هنا أنه منذ سنة 2007 تم استحداث المنهجية المستخدمة لتقييم التنافسية ويكون هذا من خلال وضعها في مراحل النمو و التطور الاقتصادي المختلفة، حيث أن كل مرحلة من مراحل نمو الدولة لها أعمدة أساسية تؤدي الى تنافسية مناخ الاستثمار لديها²⁶:

- أول مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية؛
- ثاني مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية؛
- ثالث مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة والابتكار.

و لكل مرحلة من المراحل الثلاث أعمدة أساسية تبين أداء الدولة في المرحلة المراد دراستها، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 01: هيكل مؤشر التنافسية العالمية²⁷



²⁶ - المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية، الكويت، 2016، ص 17.

²⁷ - Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Reports 2017-2018", World Economic Forum, 2017, Switzerland, p12.

وعلى حسب تقرير التنافسية ولتحسين محددات القدرة التنافسية لدى الدول و لتحقيق نتائج ايجابية وطويلة الأمد يجب عمل ومشاركة جميع فئات المجتمع بداية من الدولة الى مجتمع الأعمال وصولا الى المجتمع المدني، وكذلك وضع مؤشر التنافسية العالمي في تقرير 2018 ثلاث تحديات وصفها أنها رئيسية للتقدم الاقتصادي ، أولا التعاون بين القطاعين العام والخاص ، ووضع سياسات مالية محكمة لتمويل الابتكار و التبنّي التكنولوجي، ثانيا بالنسبة للاقتصاديات الناشئة فأشار أنها قد بدأت تهتم بجانب الابتكار وهذا يحسب لها ولكن لا زال هناك الكثير للوصول الى المستوى المطلوب، وثالثا مرونة سوق العمل والحاجة لحماية العمال من أجل القدرة التنافسية.

بالنسبة للجزائر فحسب تقرير التنافسية العالمي فان تنافسية مناخ الجزائر سجلت تقدما بمرتبة واحدة لسنة 2018 مقارنة بالسنة الماضية، حيث كان ترتيب الجزائر لسنة 2017 في المؤشر 87 من مجموع 138 دولة بمجموع نقاط قدر بـ 3.98 من أصل 7 نقاط وتقدمت تنافسية الجزائر سنة 2018 الى المرتبة 86 من أصل 137 دولة، بمعدل 4.07 نقطة، متخطية بذلك تونس التي تحصلت على مرتبة 95 بمعدل 3.93²⁸، ورغم ذلك لازالت الجزائر تدرج ضمن قائمة الدول التي لا تتمتع بجل المزايا التنافسية سواءا على مستوى المؤسسات أو كفاءة الأسواق أو البنية التحتية أو حتى على مستوى الخدمات الصحية و التعليمية، وهذا ما جعل بيئة الأعمال غير مهمة و خاصة للمستثمرين الأجانب الباحثين عن اقامة استثمارات خارج بلدهم الأم.

وفيما يلي سوف نتطرق الى تنافسية المناخ الاستثماري في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي والذي يعتمد على 12 مؤشر يبين مدى قدرة البلد على توفير مزايا تنافسية لغرض جلب الشركات الأجنبية.

²⁸ - Klaus Schwab, op,cit, p 13.

الجدول 14: تصنيف الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي 2017-2018²⁹

الحوار الرئيسية	تقرير 2017-2016		تقرير 2018-2017		فرق الأداء
	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	
تقرير التنافسية الاجمالي	87	3.98	86	4.07	1 ↑
المتطلبات الأساسية	88	4.33	82	4.4	6 ↑
1. مؤشر المؤسسات	99	3.50	88	3.6	10 ↑
2. مؤشر البنية التحتية	100	3.28	93	3.6	7 ↑
3. مؤشر الاقتصاد الكلي	63	4.83	71	4.6	8 ↓
4. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي	73	5.71	71	5.8	2 ↑
معززات الكفاءة	110	3.55	102	3.7	8 ↑
5. مؤشر التعليم العالي والتدريب	96	3.87	92	4.0	4 ↑
6. مؤشر كفاءة سوق السلع	133	3.52	129	3.6	4 ↑
7. مؤشر كفاءة سوق العمل	132	3.25	133	3.3	1 ↓
8. مؤشر تطور الاسواق المالية	132	2.89	125	3.1	7 ↑
9. مؤشر الجاهزية التكنولوجية	108	3.08	98	3.4	10 ↑
10. مؤشر حجم السوق	36	4.73	36	4.8	--
عوامل تطور الابداع و الابتكار	119	3.12	118	3.1	1 ↑
11. مؤشر مدى تطوير بيئة الأعمال	121	3.31	122	3.3	1 ↓
12. مؤشر الابتكار	112	2.93	104	2.9	8 ↑

Source: Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports , world economic forum, Switzerland, 2016-2017,pp 46-50 and 2017-2018, p 13 et 45.

29- Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports 2017-2018, world economic forum, Switzerland, 2016-2017,pp 46-50 and 2017-2018, p 13 et 45.

1. الجزائر حسب مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية:

يستعمل هذا المؤشر لمعرفة تنافسية الدولة في أول مرحلة من مراحل التنمية، ويحتوي هذا الأخير على الأعمدة الأساسية لأي اقتصاد والتي لا يمكن العمل من دونها، حيث أنه في هذه المرحلة يعتمد اقتصاد الدولة على الموارد الطبيعية و اليد العاملة الغير مؤهلة، كما تعتمد المؤسسات على التنافسية السعرية.

يحتوي مؤشر المتطلبات الأساسية على أربعة محاور أساسية و هي المؤسسات وتشمل 21 معيار، البنية التحتية تشمل تسعة معايير، مؤشر الاقتصاد الكلي ويشمل خمسة معايير، و أخيرا مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ويشمل 10 معايير. ليغطي في الأصل مؤشر المتطلبات الأساسية 45 معيار.

بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 82 في تقرير 2017-2018، أما بالنسبة لتقرير 2016-2017 فقد احتلت المرتبة 88 و بالتالي نلاحظ تقدمها بستة مراتب، و هذا راجع للتقدم الذي حققته في جل محاور هذا المؤشر ما عدا محور الاقتصاد الكلي، وهذا ما سوف نستعرضه فيمايلي:

1.1. مؤشر المؤسسات:

تعتمد بيئة المؤسسات في أي دولة على الاطار القانوني و الاداري، الذي يحدد مدى سلوك وكفاءة أصحاب المصلحة في كلى القطاعين العام و الخاص، حيث أن جودة المؤسسات العامة تؤثر تأثيرا مباشر وقويا على القدرة التنافسية و النمو داخل الدولة و هذا لما تعبر عنه من القدرة على الانتاج، والطرق التي توزع بها الفوائد داخل هذه المجتمعات، كما تأثر كذلك على قرارات الاستثمارات للوصول الى تنمية سليمة ومستدامة، ولقد ابرزت الأزمة المالية لسنة 2007-2008 وفضائح الشركات أهمية الابلاغ والشفافية لمنع الاحتيال وسوء الادارة، وضمان الحكم الرشيد، للحفاظ على ثقة المستثمرين والمستهلكين.³⁰

بالنسبة للجزائر نلاحظ أن آداءها في هذا المؤشر سجل ارتفاعا قدر بستة مراكز من المركز 88 سنة 2017 الى المركز 82 سنة 2018، وهذا انما يدل عل تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر.

بالنسبة للمؤسسات تنقسم الى مؤسسات عامة وخاصة يتم قياس أدائه من خلال 21 معيار، 16 منها موجهة الى المؤسسات العامة و خمسة الى المؤسسات الخاصة. ويدخل ضمنها عدة معايير نذكر منها Diversion of Public Funds والذي يهتم بكيفية تحويل المال العام هل يكون بطرق أخلاقية أم يتم بفساد ولقد سجلت

³⁰ - Mahmoudian M., Analysis of Canada's Global Competitiveness: A Way to Meliorate, university of Tehran, 2017, p 5.

الجزائر في هذا المؤشر مرتبة 83 من أصل 137، Public trust in politicians، يعني هذا المؤشر بقياس ثقة العامة بالسياسيين في الدولة المعنية وحازت الجزائر على المرتبة 80، Irregular payments and bribes، يعتبر هذا الأخير مؤشر جد مهم وهذا لأنه يخص مدى تفشي الرشوة والاكراميات في الدولة وقد تحصلت الجزائر على مرتبة 92 من أصل 137 وهي مرتبة غير مرضية، وفي نفس السياق اعتبر الفساد ثاني عامل بعد البيروقراطية من مجموعة العوامل التي تحول دون ورود الاستثمارات الى المنطقة.

2.1. البنية التحتية:

تعتبر البنية التحتية من أهم الأعمدة التي تضمن الأداء الفعال في الاقتصاد، وذلك لأنها تسهل عمليات التجارة سواء في الداخل أو الخارج، من خلال ضمان وصول السلع والخدمات الى الاسواق في الوقت المحدد، كما تضمن انتقال عوامل الانتاج من بلد الى بلد آخر، اضافة الى جودة الامداد بالطاقة (مثلا الامدادات الكهربائية الخالية من الانقطاعات والنقص)، الاتصالات السلكية ولاسلكية التي تسهل عملية الانتقال المجاني و السريع للمعلومات والذي يؤثر على اتخاذ القرارات³¹.

سجلت تنافسية الجزائر في هذا المؤشر تقدما باحتلالها المرتبة 93 بمجموع 3.6 نقطة سنة 2018 بعد احتلالها المرتبة 100 بمجموع 3.28 نقطة وهذا راجع للمبالغ الضخمة التي وضفتها الدولة في السنوات الماضية للنهوض بهذا العنصر الحساس، ولكن رغم ذلك تبقى الجزائر متخلفة بالنسبة لتونس التي تحسلة على المرتبة 82 برصيد 3.8، وتأتي المغرب متقدمة على كلتي الدولتين في المرتبة 54 برصيد 4.4 نقطة.

3.1. مؤشر الاقتصاد الكلي:

يركز التحليل الاقتصادي الكلي على دراسة الظروف العامة للمجتمع كالدخل الكلي، الاستثمار الكلي، الاستهلاك الكلي... دون الخوض في دراسة تلك الوحدات الاقتصادية المكونة لها كدراسة السلوك الاستهلاكي للفرد مثلا، وبالتالي فهو يدرس تلك العوامل المؤثرة في اقتصاد البلد³². وهذا لأن استقرار البيئة الكلية للاقتصاد يعد أمرا مهما لتحقيق تنافسية البلد فمثلا اذا كان على الحكومة مدفوعات مرتفعة الفائدة على ديونها هذا سوف يؤدي الى تدهور كفاءة الخدمات المقدمة من طرفها، وهذا العجز في الميزانية العامة يحد

³¹ - Mahmoudian M., op,cit, p6.

³² - محمد صلاح، الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016، ص2.

من قدرة الدولة على الاستجابة لدورات العمل، هنا يقل أداء الشركات وهذا لارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي نستنتج أن عدم استقرار البيئة الكلية يعطل نمو اقتصاد الدولة بطريقة مستدامة.

ولهذا يختص هذا المؤشر بقياس خمسة معايير رصيد الموازنة الحكومية والتي حصلت فيه الجزائر على المرتبة 127، اجمالي الادخار القومي تحصلت على المرتبة 18، التضخم المرتبة 108، الدين الحكومي المرتبة 10، وأخيرا الترتيب الائتماني للدولة تحصلت فيه الجزائر على المرتبة 70. أما بالنسبة

لترتيب الجزائر في المؤشر ككل فقد تحصلت على مجموع نقاط 4.6 ما جعلها تحتل المرتبة 71 من 137 دولة بعد أن كانت تحصلت على مرتبة 63³³ في السنة الماضية.

4.1. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي³⁴:

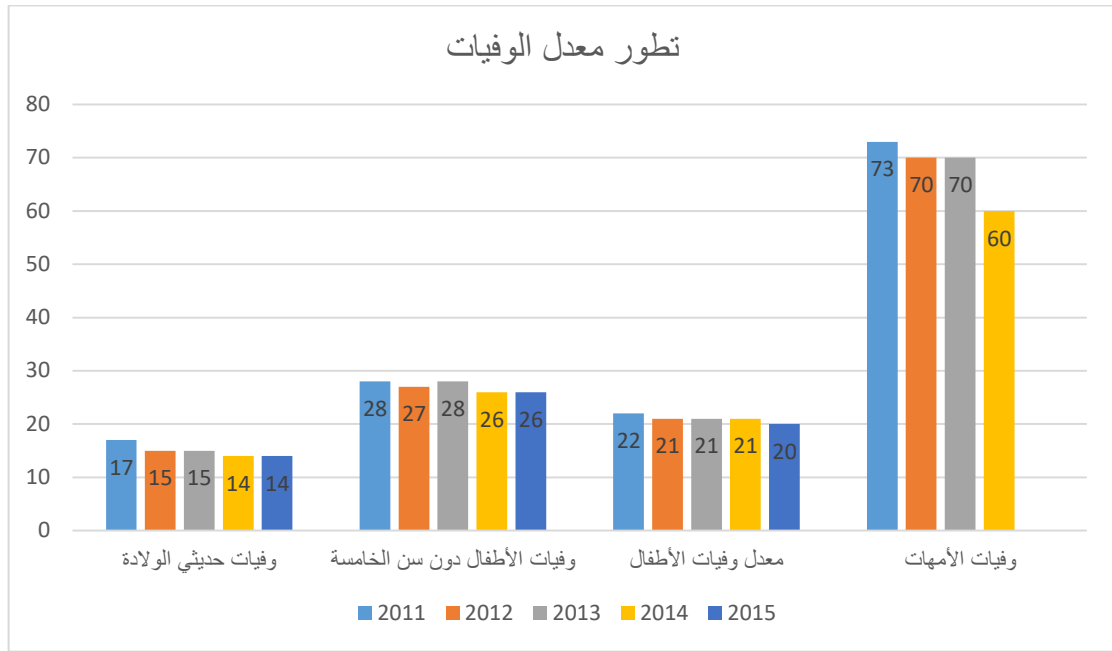
حققت الجزائر في هذا المؤشر تقدما طفيفا حيث احتلت السنة الماضية المرتبة 73 وتقدمت في 2018 الى المرتبة 71، ويقاس التقدم في هذا المؤشر بمعاييرين الأول يختص بجودة التعليم وتحصلت الجزائر فيه على مرتبة 95 و الثاني بارتفاع نسبة الالتحاق الى التعليم الابتدائي، ولقد حققت الجزائر تقدما في ذلك في الفترة الأخيرة حيث ارتفعت النسبة الى 98.5 في 2013-2014، وارتفعت كذلك نسبة التحاق البنات في السنة السادسة من العمر لنفس الفترة الى 98.9، يرصد هذا المؤشر أيضا التسرب المدرسي ونسبه و هنا تواجه الجزائر بعض المشاكل سواء في شكل اعادة السنة لدى الأطفال أو الانسحاب بشكل كلي والتي قدرة نسبتهم بـ 6% ، وتحصلت الجزائر على مرتبة 51.

أما بالنسبة للصحة فيتم قياسها بثمانية معايير تشمل التأثير الاقتصادي للملاريا ، ونسبة الربو أو حساسية الصدر، انتشار مرض الايدز، وفاة حديثي الولادة ، متوسط العمر

³³ - Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports 2016-2017, World Economic Forum, 2016, Switzerland, p47.

³⁴ - United Nation, Economic Commission For Africa- country profile Algeria, 2016 ,pp22-23

الشكل 02 : تطور معدل الوفيات في الجزائر الفترة 2011-2015³⁵



Source: United Nation, Economic Commission For Africa- country profile Algeria, 2016
..p23

يوضح الشكل تطور معدلات وفيات الأطفال والذي تناقص الى 22.7 وفاة لكل ألف مولود في عام 2015 بعد أن كان سنة 1990 الوفيات الى 46.8 لكل ألف وهذا راجع لعدة عوامل نذكر منها تغطية التطعيم والتي وصلت الى 90% (83.1% في المناطق الحضرية و81.8% في المناطق الريفية). كما نلاحظ من خلال الشكل تدني معدل الوفيات لدى الأطفال حديثي الولادة من 16.7 حالة وفاة لكل ألف مولود في عام 2011 إلى 13.9 حالة وفاة في عام 2015. ولكن ورغم أن ميزانية القطاع الصحي تبلغ 6 % من الناتج المحلي إلا أن بعض المؤشرات لاتزال دون المستوى كمعدل وفيات الأمهات الذي سجل 60 حالة لكل 100.000 ولادة حية، وكذلك وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي وصلت الى 25.7 حالة وفاة لكل ألف. كذلك زيادة الأشخاص الذين يعانون من زيادة الوزن والتي قدرت نسبهم بـ 24.3% من النساء، 10% للرجال، 13% أطفال دون سن الخامسة. كذلك تواجه البلاد ارتفاع رهيب في الأمراض المتعلقة بالعمر مثل السرطان وارتفاع ضغط الدم ومرض السكري .

³⁵ - United Nation, op.cit, p 23.

2. الجزائر حسب مؤشر معززات الكفاءة:

يضم هذا المؤشر مجموع الدول التي تكون منتجاتها ذات جودة مقارنة بمنتجات مجموعة الدول في المؤشر السابق، حيث تكون عمليات الانتاج في هذه الدول أكثر كفاءة وفعالية وبالتالي تصبح هذه الدول أكثر تنافسية، وتقاس تنافسيتها طبقا لهذا المؤشر بستة أعمدة فرعية.

بالنسبة لهذا المؤشر فقد تحصلت على ترتيب 102 سنة 2017-2018 بعد أن كانت في السنة الماضية في ترتيب 110 متقدمة بذلك بثمانية مراتب وهذا يعود الى التقدم الذي حققته في أغلب المؤشرات الفرعية.

1.2. مؤشر التعليم العالي والتدريب:

يعد التعليم العالي والتدريب خطوة أولى وأساسية للانتقال من انتاج المنتجات البسيطة الى أخرى أكثر جودة وهذا يتطلب تطوير عمليات الانتاج، ولهذا وجب على الدول الاهتمام بالتعليم العالي والذي ينشأ عنه عمال ذات مهارات عالية لهم القدرة على التأقلم مع التغيرات المعقدة والاحتياجات الناتجة عن التطورات المستمرة في نظم الانتاج³⁶، ويقيس هذا المؤشر حجم التعليم وجودته اضافة الى مؤشر يهتم بقياس تدريب العمال المستمر أثناء العمل لضمان التكيف المستمر للعمال مع التطورات الخارجية، وللأسف يتم اهمال هذا العنصر في العديد من الاقتصاديات. وهنا تجدر الاشارة الى أن جل الاقتصاديات في العالم اهتمت بالتعليم للنهوض ببلادها ولعل الهند أحد الأمثلة البارزة والتي تعتبر سابع قوة اقتصادية بالعالم بنتاج اجمالي قدر بـ 7.5% حسب احصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2019³⁷. أما بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 92 متقدمة بأربع مراتب حيث حازت في تقرير 2016-2017 على المرتبة 96³⁸ ويبقى هذا التقدم محدودا مقارنة بالامكانيات التي تمتلكها الجزائر.

³⁶ - Appendix A., Methodology and Computation of the Global Competitiveness Index 2017–2018, p 318.

³⁷ - FMI.

³⁸ - Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports , World Economic Forum, Switzerland, 2016-2017,p 48 and 2017-2018, p 44.

2.2. مؤشر كفاءة سوق السلع:

يدرس هذا المؤشر أسواق تلك البلدان التي تستطيع انتاج المزيح المناسب من السلع و الخدمات حسب ظروف العرض والطلب حيث يؤدي ذلك الى خلق منافسة محلية و أجنبية على حد سواء³⁹. ينقسم هذا المؤشر الى فرعين أساسيين الاول يعنى بدراسة المنافسة المحلية والأجنبية والثاني يهتم بدراسة جودة ظروف الطلب، وتشمل أعمدة هذين الفرعين كافة المناحي الاقتصادية، بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 129 في هذا المؤشر وهذا راجع الى تدني ترتيب الجزائر في جل أعمدة المؤشر التي كانت تتجاوز الـ 100⁴⁰، وهذا ما هو الى تأكيد على عدم فاعلية السياسات المتبعة التي أدت الى عدم فعالية السوق الجزائرية ويمثل هذا أحد أهم العوامل المنفرة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة.

3.2. مؤشر كفاءة سوق العمل:

تعد كفاءة و مرونة سوق العمل الأكثر أهمية لضمان أفضل علاقة بين الجودة والسعر، وتمثل مرونة سوق العمل امكانية نقل القوى العاملة سواء من قطاع الى قطاع آخر أو من مكان الى مكان آخر، كما يقصد بها كذلك إعادة تأهيل اليد العاملة حسب متطلبات الأسواق، كل هذه العوامل لها تأثير ايجابي على أداء البلد و قدرته على جذب المواهب⁴¹ (تحصلت الجزائر في هذا المؤشر الفرعي على مرتبة 127)، وكذلك قدرته على الاحتفاظ بها (مرتبة 123) ، بالنسبة للجزائر ومع تدهور الأعمدة الفرعية لهذا المؤشر منذ سنة 2013 والسبب الرئيسي كان الارتفاعات في الأجور والغير المبرر بزيادة الانتاجية، احتلت الجزائر المرتبة 133 متراجعة بمرتبة واحدة مقارنة بسنة 2017 متواجدة بذلك في آخر مراتب المؤشر الذي يحتوي على 137 دولة.

4.2. مؤشر تطور الأسواق المالية:

ينقسم هذا المؤشر الى عمودين أساسيين أولهما كفاءة السوق أما الثاني فيهتم بثقة ومصدقية السوق فأما العمود الأول فيتم قياسه بخمسة مؤشرات فرعية تهتم بملائمة الخدمات المالية تكاليفها وسهولة الوصول

³⁹ - Hamed Vares, Yahya Parvandi, Rohollah Ghasemi, Behzad Abdullahi, Transition from an Efficiency-Driven Economy to InnovationDriven: A Secondary Analysis of Countries Global Competitiveness, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences · April 2011, p 131.

⁴⁰ - Klaus Schwab, " The Global Competitiveness Reports 2017-2018", World Economic Forum, 2017, Switzerland, p 45.

⁴¹ - APPENDIX A, op.cit, p 318.

اليها، والعمود الثاني يشمل ثلاث مؤشرات فرعية تشمل سلامة النظام البنكي والقواعد المنظمة للبورصة⁴²، وبالتحدث عن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر فقد احرزت تقدما قدر بستة مراتب مقارنة بالسنة الماضية حائزة بذلك على المرتبة 125، ولكن رغم ذلك يبقى هذا التصنيف غير مرضي ويعود ذلك لغياب سوق مالي حقيقي وفعال يتولى تمويل مجموعة المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الوطني هذا من جهة من جهة ثانية ضعف السوق النقدي في الجزائر والذي يخص تمويل البنوك للنشاطات الاستثمارية وخاصة تلك القروض الموجهة للقطاع الخاص.

5.2. مؤشر الجاهزية التكنولوجية:

تعد التكنولوجيا في العصر الحديث أهم عناصر التطور سواء كانت هذه التكنولوجيا محلية أو مستوردة، المهم هو قدرة البلد على توظيفها داخل اقتصاده ومن ثم تحقيق تلك المستويات المرغوبة في النمو الاقتصادي⁴³. حققت الجزائر في هذا المؤشر ترتيب 98 بعدما كانت السنة الماضية في ترتيب 108 متقدمة بعشرة مراكز وهذا راجع خصوصا الى تقدم الجزائر في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر والتي تخص الاتصالات على مستوى البلد. من جهة أخرى لاتزال الجزائر متأخرة في المؤشرات الفرعية الأخرى لهذا المؤشر والتي تعتبر جد أساسية للنهوض بالمؤسسات ومن ثم الاقتصاد ككل مثل مؤشر امتصاص التكنولوجيا على مستوى الشركة والتي احتلت فيه المرتبة 121، وكذلك المؤشر الذي يعنى بنقل التكنولوجيا والذي حصلت فيه الجزائر على المرتبة 114.

6.2. مؤشر حجم السوق:

يعد هذا المؤشر أحد العوامل المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا لأن كبر حجم السوق يساعد على التقليل من التكاليف خاصة باستعمال بعض التقنيات مثل اقتصاديات الحجم والتي تتيح وصول المنتج الى المستهلك بأقل تكلفة وأفضل جودة، بالنسبة للجزائر يبقى ترتيبها مستقرا في هذا المؤشر حيث احتلت لستين متتاليتين ترتيب 36 ورغم أن هذا المؤشر يعتبر ايجابيا ومحفزا للمستثمرين الى أنه ومقارنة بمساحة السوق والامكانيات المتاحة لا تزال الجزائر متأخرة نوعا ما.

⁴² - منصور لطيف، مؤشرات التنافسية العالمية وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط السياحة المصرية، مجلة المدير الناجح،

2017، ص5.

⁴³ - المعهد العربي للتخطيط، "تحليل تقرير التنافسية، الكويت، 2015-2016، ص23.

3. عوامل تطور الابداع و الابتكار:

من المهم أن نشير الى أن المؤشرات التنافسية الـ 12 هذه ليست مستقلة عن بعضها، بل ما هي الى أجزاء تميل إلى تعزيز بعضها البعض، وبالتالي فان ضعف البلد في أحد المجالات له تأثير سلبي على المجالات الأخرى. على سبيل المثال ، سيكون الابتكار (الركن 12) صعباً للغاية بدون وجود قوة عاملة متعلمة ومدرّبة تدريباً جيداً (العمودان 4 و 5) والتي تتمتع بمهارة في استيعاب التكنولوجيات الجديدة (الركن 9) وبدون تمويل كافٍ (الركن 8) للبحث والتطوير أو سوق سلع فعال يصبح من الغير الممكن طرح ابتكارات جديدة في السوق (الركن 6)⁴⁴، ولهذا تعتبر الدول التي تصل الى هذه المرحلة هي الدول الأكثر تنافسية⁴⁵. وهنا نستطيع القول أن احتلال الجزائر لمراتب متأخر في هذا المؤشر 118 يفسر بعدم تمكنها من الارتقاء بالمؤشرات السابقة ولهذا لازالت الجزائر تكتفي باستقطاب الاستثمارات الأجنبية غير كثيفة التكنولوجيا نسبيا.

المطلب الثاني: تقييم الجزائر حسب المؤشر المركب والحرية الاقتصادية

1. حسب المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

غالبًا ما يستخدم مصطلح "مخاطرة البلد" فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وتحليلها من وجهة نظر المستثمر الأجنبي حيث أنها يعتبر تلك المخاطر التي يمكن أن يواجهها هذا الأخير عند الاستثمار في البلد المضيف مقارنة ببديل الاستثمار في بلدان أخرى. ومن الشائع تحليل مخاطر البلد من خلال وضع مجموعات ذات درجات متصاعدة من المخاطر، ومن بين التقسيمات الشائعة لمخاطر البلد هي تقسيمها الى ثلاثة مجموعات أساسية المخاطر الاقتصادية والتي تعني بالمخاطر التي لها علاقة بتنمية الاقتصاد الكلي مثل أسعار الصرف (تؤثر على ربحية الاستثمار) أو التغير في أسعار الفائدة، المخاطر التجارية هي المخاطر المتعلقة بالاستثمار المحدد ، مثل المخاطر المتعلقة بتنفيذ العقود مع الشركات الخاصة والشركاء المحليين. وأخيرا المخاطر السياسية والتي تعتبر الأهم من وجهة نظر العديد من المستثمرين الأجانب وهذا لأنها تجسد القواعد واللوائح المنظمة للاستثمار داخل البلد المضيف وبالتالي أي تغيير في القوانين من طرف الحكومة سيشكل مصدر خطر على الاستثمار وقد عرف جوديس (1985) الخطر السياسي بأنه:

⁴⁴ Hamed Vares, Yahya Parvandi, Rohollah Ghasemi, Behzad Abdullahi, "Transition from an Efficiency-Driven Economy to InnovationDriven: A Secondary Analysis of Countries Global Competitiveness", op,cit,p125

⁴⁵ - Klaus Schwab, " The Global Competitiveness Reports 2010-2011", World Economic Forum, 2010, Switzerland,pp9-10.

"التغيرات في ظروف التشغيل للمؤسسات الأجنبية التي تنشأ عن العملية السياسية ، إما مباشرة من خلال الحرب أو التمرد أو العنف السياسي ، أو من خلال التغيرات في السياسات الحكومية التي تؤثر على ملكية وسلوك الشركة. يمكن تصور المخاطر السياسية على أنها أحداث ، أو سلسلة من الأحداث، في البيئات الوطنية والدولية التي يمكن أن تؤثر على الأصول المادية والموظفين وتشغيل الشركات الأجنبية"⁴⁶.

ينقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية الى خمسة فئات رئيسية حيث أنه كلما ارتفعت قيمة المؤشر انخفضت درجة الخطر في البلد، عالية جدا (<49)، عالية (50-59)، معتدلة (59-69)، منخفضة (70-79)، منخفضة جدا (80-100).

جاءت الجزائر في هذا المؤشر في مستوى درجة عالية من الخطر برصيد قدر بـ 49.3 بعدما كانت تحتل مراتب متقدمة في نفس المؤشر (درجة منخفضة من الخطر برصيد يتراوح بين 70-79) وهذا راجع الى تذبذب الوضع السياسي في الجزائر بشكل كبير، بعد خروج الجماهير في مظاهرات سلمية طالبة تغيير المنظومة السياسية الفاسدة في البلد.

2. حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

الحرية الاقتصادية هي عنصر يحاول وصف درجة حرية السوق في بلد ما، ويشمل عدة عناصر من بينها سهولة إبرام العقود في ظل القوانين الادارية السائدة، كما يحدد نسبة التدخل الحكومي في الملكية، اللوائح، الضرائب... وتعني الحرية الاقتصادية أيضا إنشاء شعور متبادل بالحرية لجميع أفراد المجتمع. ويترتب عليهم مسؤولية احترام الحقوق والحریات الاقتصادية للآخرين في ظل سيادة القانون.

وتشمل الحرية الاقتصادية ثلاثة مبادئ أساسية وهي: تمكين الفرد ، وعدم التمييز ، والمنافسة المفتوحة.⁴⁷

بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية هو مؤشر سنوي وضعته Wall Street و Heritage Foundation Journal عام 1995 لقياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.⁴⁸ ويهدف المؤشر الى تقديم صورة عامة حول بيئة الاستثمار في الدول آخذا بعين الاعتبار العوائق الادارية والبيروقراطية، الحواجز المفروضة على التجارة،

⁴⁶ - Kjell B. Nordal, op.cit, p 4.

⁴⁷ - Zoran Borovic, Does Economic Freedom impact Economic growth: Decomposing the Effects for Bosnia and Herzegovina, acta economica, Vol XII (21) ,p11.

⁴⁸ -Necati Alp Erilli , Economic Freedom Index Calculation Using FCM, alphanumeric journal The Journal of Operations Research, Statistics, Econometrics and Management Information Systems Vol 6(1), Turkey 2018, p 95.

ودرجة تطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع. ولهذا يعتبر هذا الأخير أداة هامة للمستثمرين في تحديد المناطق الملائمة لتوطين استثماراتهم، ويكون التصنيف على النحو التالي:

- 100-80 يعني حرية اقتصادية تامة.
- 79.9-90 يعني حرية اقتصادية شبه تامة.
- 69.9-60 يعني حرية اقتصادية متوسطة.
- 59.9-50 يعني حرية اقتصادية ضعيفة.
- 49.9-0 يعني حرية اقتصادية جد ضعيفة (repressed)

الجدول 15: ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب/الدول	179/105	179/132	179/140	178/145	178/146
التنقيط	56.90	52.40	51.00	49.6	50.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	178/157	178/154	180/172	180/172	180/171
التنقيط	48.9	50.01	46.05	44.7	46.02

Source : Heritage Foundation and Wall Street Journal, index of economic freedom, 2010-2019, seen :21-09-2019 at 22.03 link : https://www.heritage.org/index/pdf/2019/book/index_2019.pdf

جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة من مؤشر الحرية الاقتصادية كما يبين الجدول، حيث نلاحظ تدهور ترتيبها 105 الى 171 من سنة 2010 الى 2019 على التوالي من أصل 180 دولة، وهذا راجع الى ادارة الحكم، الفساد، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، اضافة الى الملكية الفكرية... وتعد هذه التشوهات في بيئة الاستثمار من الأسباب التي تؤدي الى نفور المستثمرين.

المطلب الثالث: تقييم الجزائر حسب المؤشر الشفافية وسهولة أداء الأعمال

1. حسب مؤشر الشفافية:

تقوم منظمة الشفافية العالمية International Transparency بإصدار هذا المؤشر سنويا منذ 1995، يرصد المؤشر نسبة الفساد في ممارسات الادارة الحكومية، وبين الموظفين والشركات العالمية لهدف محاولة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تقوم سبعة مؤسسات دولية مستقلة بمتابعة وجمع آراء المستثمرين سواءا محليين أو أجانب أثناء معاملاتهم مع الادارات المسؤولة عن الاستثمار وما هي المشكلات أو العراقيل التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر، كما يختص المؤشر أيضا برصد مدى تفشي الرشوة والفساد في تلك المعاملات بغرض تحقيق مكاسب شخصية من قبل موظفي القطاع العام⁴⁹.

الجدول 16 : تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الشفافية 2009-2018

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الترتيب/الدول	180/111	178/105	182/112	174/105	175/94
التنقيط	28	29	28	34	36
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الترتيب/الدول	174/100	167/88	176/108	180/112	180/105
التنقيط	36	36	34	33	35

Corruption Perception Index 2016, Transparencency "Source : José Ugaz, 2009-2018, seen 23-29-2019 at 09:01 link: "International <https://www.transparency.org/files/content/pages/2018 CPI Executive Summary.pdf>

كما نلاحظ في الجدول تحسنت الجزائر على مراتب متدنية في مؤشر الشفافية حيث أنها في أغلب السنوات تحسنت على ترتيب يفوق 100 وهذا انما يدل على تفشي ظاهرة الفساد التي اعتبرت حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2011-2012 كثال عامل يحد من استقطاب ال IDE بعد مشكل التمويل، والبيروقراطية على التوالي⁵⁰، وجاءت الجزائر بعد المغرب الذي حازت على المراتب 80، 88، 90، 81، 73 من 2014 حتى 2018، أما تونس فهي تبلي بلاءا حسنا حيث تصاعد ترتيبها في نفس المدة على النحو التالي 79، 76،

⁴⁹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2004، ص 104.

⁵⁰ -: Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports , world economic forum, Switzerland, 2011-2012, p 94.

75، 74، 73⁵¹ ورغم ذلك تبقى الدول العربية عامة متأخرة في هذا المؤشر ولكي تتحسن يجب عليها ضمان وجود أنظمة شفافة فعالة تسمح بالمساءلة. حيث أنه يجب على الحكومات حماية حرية التعبير والتوقف عن مقاضاة الناشطين ومناهضي الفساد ومؤسسات المجتمع المدني ، كما يجب احترام استقلال القضاء لضمان محاكمة الفاسدين وإعادة الأصول المسروقة. ولا يمكن تحقيق كل هذا دون إرادة سياسية حقيقية وجادة من الحكومات للوفاء بالتزاماتها⁵².

2. حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال Doing Business كل سنة من طرف البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية، ويتم إعداد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ سنة 2003 من قبل فريق بقيادة Simeon Djankov⁵³، ويهتم بقياس مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية على النشاط الاقتصادي، وهذا لأن تردي بيئة الأعمال تنشئ عن التعقيدات في الاجراءات الحكومية التي تواجه المستثمرين وغياب المعلومات يؤدي بالضرورة الى ارتفاع التكاليف ومن هنا تغذى ظاهرة البيروقراطية والرشوة وتوسع أنشطة السوق السوداء، وهذا كله يؤثر على بيئة الاستثمار داخل البلد والتي تؤدي بدورها إلى خفض جاذبية الدولة لل IDE⁵⁴.

الجدول 17: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال

السنوات	2010	2011	\$2012	2013	2014
الترتيب/الدول	183/134	183/136	183/143	185/152	189/153
التنقيط	-	-	-	-	-
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب/الدول	189/154	189/163	190/156	190/166	190/157
التنقيط	50.69	45.72	47.76	46.71	49.65

Source : Banque Mondiale, "doing business", 2010-2019

51- José Ugaz, Corruption Perception Index 2016, Transsparency International, 2014-2018, seen 23-29-2019 at 09:01 link: https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_Executive_Summary.pdf

52- José Ugaz, Corruption Perception Index 2016, transsparency international", 2016, p10, seen 23-09-2019 at 09 : 27 link : <https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2016-/FILE/ey-transparency-international-corruption-perception-index-2016.pdf>

53- World Bank, International Finance Corporation, and Oxford University Press, "Doing business in 2004", 2004, p7. Seen 25-09-2019 at 12.26 link: <https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB04-FullReport.pdf>

54- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص233.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحصلت على مراتب متدنية في هذا المؤشر طول الفترة المدروسة وسجلت سنة 2019 ترتيب 157، وهذا انما يدل على تردي بيئة الأعمال في القطر، ويرجع الترتيب المتأخر للجزائر في هذا المؤشر الى تراجع المؤشرات الفرعية لهذا الاخير فقد سجلت ترتيب 150 في مؤشر بدء النشاط التجاري، مرتبة 129 في استخراج تراخيص البناء، بالنسبة لتسجيل الملكية سجلت الجزائر ترتيب 165، أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الحصول على الائتمان تحصلت على 178 ونفس الشيء بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية⁵⁵، وهذا يدل على عدم وجود اصلاحات جدية في الجزائر الأمر الذي جعلها وجهة غير محبذة للمستثمرين الأجانب الذين يعتبرون الكفاءة والتنظيم هي الأكثر أهمية بالنسبة للأداء الجيد في سهولة القيام بالأعمال.

المبحث الثالث: مقارنة لتدفقات وأرصدة ال IDE لدول المغرب العربي

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة شمال إفريقيا نموا كبيرا في السنوات الأخيرة .سواء كانت تدفقات أو مخزونات، كان الشعور بالازدهار قويا ، ولكن بشكل مختلف من بلد إلى آخر .

المطلب الأول: حجم تدفقات ال IDE الوارد إلى دول البحر الأبيض المتوسط العربية

في الماضي ، تميزت تونس بمخزون أكبر بكثير من المغرب والجزائر بسبب تبني تونس لسياسة الإنفتاح منذ القديم. ومع ذلك ، في السنوات الأخيرة ، شهد المغرب زيادة كبيرة في مخزونه ، مما أدى إلى اللحاق بتونس. وعلى الرغم من أن الجزائر تمكنت من تحسين وضعها من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ، إلا أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر فيها لا يزال منخفضا للغاية مقارنة بجيرانها .

في الأعوام 1988-1990، صنفت المغرب في فئة الدول الغير جاذبة (إمكانيات ضعيفة ، تدفقات ضعيفة) أما تونس فصنفت في فئة أولئك الذين أدركوا أكثر أهمية ال IDE للرفع من مستوى إقتصاد بلادهم. سنة 2002 ووفقا لنفس المؤشرات المركبة ، صنفت تونس في فئة البلدان الجاذبة لل IDE عكس المغرب الذي صنف في فئة البلدان التي لم تفعل شيئا للتحسين من مستوى إمكاناتها. تلقت بلدان البحر الأبيض المتوسط ما معدله 8 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية في هذه الفترة، أي بالكاد أكثر مما تلقتة بولندا وحدها من ال IDE. هيمن على هذه الاستثمارات قطاع الطاقة، والاتصالات، وبيع تراخيص GSM ، وتوجهت بعض الإستثمارات إلى السياحة (الفنادق) ، وعدد قليل من الشركات المنتجة للمشروبات والألبان. وكانت نسبة

⁵⁵ - the world bank, "Doing business report " , 2019. Seen :10-06-2019 at 05:03 link: <https://www.doingbusiness.org/en/rankings>

الاستثمارات في "الحقول الخضراء" جد هامشية. حتى في أكثر البلدان ديناميكية في هذا المجال كالمغرب وتونس، حيث لا تزال هذه القطاعات محمية إلى حد كبير من المنافسة الدولية .

في الواقع ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتلقاها دول البحر الأبيض المتوسط منخفضة بشكل عام وتستهدف مجالات نشاط محددة. سجلت 12 مليار دولار في عام 2001. في هذه السنة كان هناك انخفاض في IDE الأوروبي الموجه إتحاء الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي (حيث انخفضت حصتهم من التدفقات الإضافية لل IDE في الاتحاد الأوروبي من 6.2% إلى 4.5%)، بالمقابل لوحظ تسارع طفيف في التدفقات نحو دول البحر الأبيض المتوسط بين عامي 2002 و 2003 (ارتفعت حصتها من 1.4 إلى 2.8%) ، ولكن مع ذلك بقي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الشرق يمثل ضعف التدفق إلى بلدان البحر المتوسط . فقط عدد قليل من البلدان مثل مصر والمغرب وتونس تجتذب حجماً كبيراً من الاستثمار. فبالنسبة لسنة 2003 كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي 19% لمصر، أقل من 17% لتركيا و 15% لتونس، و 10% للمغرب.

شهدت تدفقات ال IDE إلى المغرب تطورا غير منتظم للغاية منذ عام 1996، وهو ما يشكل في الواقع عودة إلى مستوى التطور الطبيعي⁵⁶ ، وكان السبب الرئيسي لهذا الصعود هو عمليات الخصخصة. وصل IDE إلى مستويات عالية عامي 2001 و 2003، نتيجة لتنامي عمليات الخصخصة في المغرب.

في نفس الفترة إرتفعت تدفقات IDE في الجزائر إلى ما يقارب خمس أضعاف مقارنة بالسنوات السابقة ووصلت إلى ما يعادل 1113 مليون دولار متخطية المغرب لما يقارب نصف المبلغ. ويعود ذلك لإصدار القانون 01-03 الصادر سنة 2001 المتعلق بتنمية الإستثمار .

سنة 2003 سمح مرة أخرى للمغرب، بفضل عمليات الاندماج والاستحواذ الكبرى ، باستعادة مستوى من الاستثمار الأجنبي المباشر يكاد يعادل عام 2001 ، بقيمة استثمار أجنبي مباشر يبلغ 2.3 مليار دولار، الأمر الذي جعلها في مقدمة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا، متقدمة حتى على جنوب إفريقيا. في نفس الفترة ، وجدت تونس نفسها في المرتبة العاشرة ، بينما اجتذبت منذ الثمانينيات ، في المتوسط، استثمارات أجنبية مباشرة أكثر من المغرب. ومع ذلك ، لم يعد من الممكن ملاحظة هذا الاتجاه. ففي

⁵⁶ - UNCTAD.

الوقت الذي سمح فيه المغرب بعمليات الاندماج والشراء، بقيمة أكثر من 1.6 مليار دولار سنة 2003 ، نفذت تونس في الوقت نفسه عمليات الاندماج بقيمة 300 مليون دولار فقط.

يعتبر تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في تونس أكثر استقراراً بشكل عام ، حيث يركز هذا الاستثمار الأجنبي المباشر على استراتيجيات الشركات المتوسطة أو طويلة الأجل بمتوسط مستويات أعلى بشكل عام مما هو عليه في المغرب، باستثناء الفترات الماضية. ومع ذلك ، فإن التدفقات الوافدة المسجلة في تونس في عام 2002 كانت الأعلى منذ عام 1990 والتي قدرت بـ 821 مليون دولار، وتقريباً ضعف التدفقات المسجلة في عام 2001 (486 مليون دولار). وبذلك ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس من 11.7 مليار دولار عام 2001 إلى 14 مليار دولار عام 2002.

المطلب الثاني: تطور تدفقات ال IDE في المغرب وتونس

1. تطور تدفقات ال IDE في المغرب:

مع بداية عملية الخصخصة في عام 1993 وتحويل الديون الخارجية إلى الاستثمار، شهد المغرب نمواً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في نوفمبر 2005، وضعت السلطات المغربية برنامج طموحاً يهدف إلى وضع سياسة استباقية وهادفة لتنمية الاقتصاد المغربي. يقترح هذا البرنامج ، المسمى "Plan Emergenc"، استراتيجية صناعية جديدة من خلال استهداف قطاعات معينة تعتبر من الأولويات والاستفادة من الإمكانيات القوية للبلد، ويمكن تفسير تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب من خلال عمليات الخصخصة في هذه الفترة.

الجدول 18: تدفقات ال IDE إلى المغرب خلال الفترة 2001-2008 بالمليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
IDE	2.82	0.48	2.31	0.9	1.67	2.46	2.82	2.46

Source : Banque mondiale

كانت البداية في عام 1997 نتيجة لخصخصة 11 شركة ، بما في ذلك ⁵⁷ SAMIR مقابل 368 مليون دولار وامتنياز محطة كهرباء الجرف الأصفر الحرارية التي مثلت حوالي 60 % من تدفقات ال IDE. بين

⁵⁷ -Société Anonyme Marocaine de l'Industrie de Raffinage.

سبتمبر 1998 ومنتصف 1999 ، توقف برنامج الخصخصة بسبب مراجعة قانون الخصخصة ، مما أدى إلى انخفاض حاد في تدفقات ال IDE إلى المغرب.

صعد الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بعد 2001، فبعدما كان رصيد ال IDE في بداية العقد الأول من القرن الحالي أكبر في تونس منه في المغرب ، فإن هذه المخزونات أصبحت متكافئة تقريباً منذ عام 2002، مع وجود ميزة طفيفة للمغرب في 2005. سجل ال IDE في عام 2001 مبلغ 2.82 مليار دولار ، وهو ما يمثل 8.5 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد بيع 35% من أسهم شركة الهاتف العمومية "اتصالات المغرب" لشركة Vivendi Universal، بقيمة 2.72 مليار دولار⁵⁸ ومساهمة شركة Compagnie Téléphonique في Midi Télécom بمبلغ 180 مليون يورو⁵⁹.

في عام 2002 ، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة نسبياً (حوالي 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي) بينما شهدت السنوات التالية تطورت ملحوظة. ففي سنة 2003 ، شهد المغرب انتعاشاً كبيراً في ال IDE بفضل الاستثمار من قبل شركة FADESA الإسبانية بمبلغ 1.5 مليار يورو لبناء مجمع سياحي من ثمانية فنادق وذلك بفضل تدفقات ال IDE خاصة من دول الخليج⁶⁰. في نفس السنة، باعت الدولة المغربية 80% من شركة Compagnie Régie des Tabacs مقابل 1.7 مليار دولار إلى الشركة الفرنسية الإسبانية⁶¹ Altadis.

كانت البلدان المتقدمة هي المستثمر الرئيسي في المغرب. مثلت عام 2002 ، حوالي 84 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. وكانت فرنسا ، أكبر مستثمر في المغرب ، وتأتي بشكل عام في المركزين الثاني والثالث، إسبانيا وألمانيا. في هذه الفترة إستوعب القطاع الثالث 92% (حوالي 392 مليون دولار) من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب في عام 2001 و خاصة قطاع السياحة ، ثم 73% في عام 2002. وكانت أهم العناصر التي تمتص معظم ال IDE في قطاع الخدمات هي العقارات (31%) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (سنة 2002)، الاتصالات (81% من إجمالي التدفقات في عام

⁵⁸- جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب، دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، باتنة، 2015، ص 204

⁵⁹- Mansouri B., Effets des IDE et DE L'ouverture Commerciale sur La Croissance Economique au MAROC, Conférence Africaine-2009 (Addis-Abeba, 9-11 novembre 2009), United Nations Economic Commission for Africa.

⁶⁰- Idem.

⁶¹- جمال بلخباط، مرجع سابق

(2001). ومن الناحية المنطقية في الوقت نفسه ، إنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة لصناعة من 48% من تدفقات رأس المال في عام 1996 إلى 7% في عام 2001 و 20% في عام 2002. في عام 2004، تمثلت الصفقات الرئيسية التي تم إبرامها ببيع 26% من أسهم سوماكا (سيارات) وفيرتيما (للأسمدة) وسونير (طباعة) و 40% من كوماناف الشركة المغربية للملاحة البحرية. أيضا تميز العام 2004 بإدخال شركة المغرب للاتصالات السلكية واللاسلكية في بورصة باريس وبيع 16% من رأس مال هذه الشركة. خلال هذا العام ، سجل المغرب تدفقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 0.9 مليار دولار ، مسجلا انخفاض مقارنة بعام 2003. وعلى الرغم من تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي في عام 2004 والتي تعود إلى الصعوبات التي واجهها المغرب في تطوير ديناميكية مستقلة عن عمليات الخصخصة⁶² ، إعتبر المغرب الوجهة الرئيسية للاستثمارات في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

عام 2005 بلغ المغرب رقماً قياسياً قدره 1.67 مليار دولار. وترجع هذه الإيرادات بشكل أساسي إلى بيع 16% من رأس المال المغربي لشركة Vivendi Universal ، وخصخصة أربع مصافي لتكرير السكر ، وبيع 12% إضافية من أسهم شركة سوماكا ، والإستحواذ على حصة تصل إلى 10% من شركة التأمين المغربية RMA الوطنية. من ناحية أخرى ، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء الخصخصة تحدث في قطاع السياحة، المقاولاتية في مجال الملاحة الجوية والعقارات⁶³.

بعد عام 2005 ، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها تصاعديا مستمرا تجاوز 2.82 مليار دولار في عام 2007 ؛ العام الذي احتل فيه المغرب المرتبة الثانية بين وجهات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا بعد مصر. في عام 2008 ، سجل حجم الاستثمار الأجنبي في المغرب انخفاضا طفيفا مقارنة بالمبلغ الذي تم تسجيله في عام 2007 (تأثير الأزمة العالمية) ومع ذلك ، بالمقارنة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط الأخرى ، لم يشهد الاستثمار الأجنبي في المغرب انقطاعا كبيرا مقارنة بعام 2007. وبالفعل ، فإن الانخفاض المسجل في المغرب كان ضئيلاً مقارنةً بتلك التي شهدتها دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى. مثل تونس وتركيا .

ولكن يمكن القول أن ال IDE الموجه إلى المغرب هو عبارة عن استثمار سوقي أفقي. هذا النوع من الاستثمارات لم يسمح للمغرب بالاندماج في التجارة. فبالنسبة لتونس فقد اهتمت بالصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية، حتى أن ال IDE في صناعة النسيج سمحت لتونس

⁶² - Ambassade de France, fiche de synthèse de la mission économique : investissements directs étrangers et présence française au Maroc, octobre 2005.

⁶³ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement du Maroc, janvier 2007, P 6

الدخول في التجارة العالمية . أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الصناعة في المغرب فيتغير من سنة إلى أخرى، وأكبر الشركات التابعة للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات توجد في القطاع الصناعي وتعمل في إنتاج الخام غير المعدني والمعدات الكهربائية والإلكترونية والمنتجات الغذائية.

الجدول 19: تدفقات ال IDE إلى المغرب في الفترة 2009-2018 بالمليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
IDE	1.97	1.24	2.52	2.84	3.36	3.52	3.25	2.15	2.68	3.54

Source : Banque Mondiale

من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول يمكن القول أنه في الفترة من 2009 إلى 2018 ، حققت التدفقات التراكمية لل IDE مستويات أعلى بكثير من المتوسط المسجل بين عامي 2001 و 2008 ، بمتوسط سنوي قدره 2 مليار دولار. كما استطاع المغرب تحقيق أداء جيد من حيث تدفقات ال IDE عندما تأثر الاقتصاد العالمي بشدة بعواقب أزمة الرهن العقاري. وتدل المبالغ التي حققها المغرب خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 على حقيقة أن جاذبية البلاد أصبحت مستقلة عن الوضع الاقتصادي الدولي وعمليات الخصخصة.

وصل المغرب إلى مستوى مرتفع في عام 2014 (3.5 مليار دولار)⁶⁴ ، كما سجلت تدفقات الاستثمار المغربي المباشر في الخارج ، بحسب الأونكتاد في 2014 ، زيادة بنسبة 34% ، لتصل إلى 444 مليون دولار مقابل 332 مليون عام 2013 . وبذلك يكون المغرب هو الدولة الإفريقية السادسة التي تنبعث منها استثمارات مباشرة إلى الخارج في عام 2014 ، بعد جنوب إفريقيا (6.9 مليار دولار) وأنغولا (2.1 مليار دولار) ونيجيريا (1.6 مليار) وليبيا (940 مليون) وتوغو (464 مليون)⁶⁵.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقاها المغرب بنسبة 8% في عام 2015 (إلى 3.2 مليار دولار) وبنسبة 29% في عام 2016 (2.15 مليار دولار). و وفقًا للاتجاه الملحوظ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل ، انخفضت تدفقات ال IDE إلى الداخل بنسبة 23% على المستوى العالمي ، بينما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 34% في عام 2015 ، وانخفضت بنسبة 11% في عام 2016. وعلى الرغم من انخفاضها في 2015-2016 ، إلا أن تدفقات ال IDE إلى المغرب كانت

⁶⁴ - OCDE, Examen des Statistique D'investissement Direct s Internationaux au Maroc, 2018, p 07

⁶⁵ -Maryem AAZI, Impact des Investissements Directs Etrangers sur la Balance des Paiements (Cas du Maroc), revue Internationale des sciences de gestion, N° 5, 2019, p499

في ارتفاع بشكل عام منذ الأزمة المالية ، حيث زادت بنسبة 11% سنوياً منذ عام 2010 ، ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2018 ، عند 3.54 مليار دولار. وبالمقارنة ، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمتوسط -14% سنوياً منذ عام 2010⁶⁶.

2. تطور تدفقات ال IDE إلى تونس:

في الواقع ، حدد قانون 1972 مزايا للاستثمار الأجنبي وقطاع التصدير من خلال نظام خاص والذي هدف إلى تشجيع الشركات على الاستثمار وخلق فرص العمل والتصدير من خلال إنشاء شركات مصدرة بالكامل. وقد تعززت هذه المزايا بإصدار قانون حوافز الاستثمار في عام 1993. هذا ما جعل رصيد ال IDE ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، مرتفعاً للغاية مقارنة بمعظم البلدان الأخرى .

في تونس ، يتم دعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي من خلال الاستثمار في أنشطة التنقيب عن النفط (308 مليون دولار في 2002) والقطاعات الصناعية (179 مليون دولار في 2002). على عكس المغرب ، تجتذب صناعة الفنادق استثمارات أجنبية مباشرة أقل ، فقط 15 مليون دولار في عام 2002. المستثمرون الرئيسيون في هذه القطاعات هم الشركات الأوروبية ، وخاصة الفرنسية ، والبريطانية ، والألمانية ، والإيطالية ، ولكن الدول العربية موجودة أيضاً من خلال ليبيا⁶⁷.

تنشط ال IDE أيضاً في قطاع المحروقات ففي عام 2002 ، ولدت ثلاثة وأربعون استكشافاً ، ومع ذلك ، فإن الاستثمار البريطاني في "حقول غاز مسكار" في أوائل التسعينيات لا يزال يمثل أكبر استثمار أجنبي في هذا المجال في تونس. باستثناء الطاقة، لم يشهد الاستثمار الأجنبي أي تقدم يذكر في السنوات الأخيرة في تونس. ومع ذلك ، فإن قطاعي الأسمنت والمنسوجات هما اللذان اجتذبا أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي ، يليهما الأحذية والجلود ، ومكونات السيارات ، والإلكترونيات ، والأدوية ، والأغذية ، والبرمجيات.

البلدان المتقدمة هي المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس ، فقد مثلت حوالي 85 % من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد في عام 2001. بلجيكا (مع لوكسمبورغ) وبريطانيا وألمانيا هي على التوالي البلدان المستثمرة الأولى والثانية والثالثة في تونس. ويمثل القطاعان الأول والثاني حصصاً متساوية تقريباً من الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

⁶⁶-OCDE, op cit, p07.

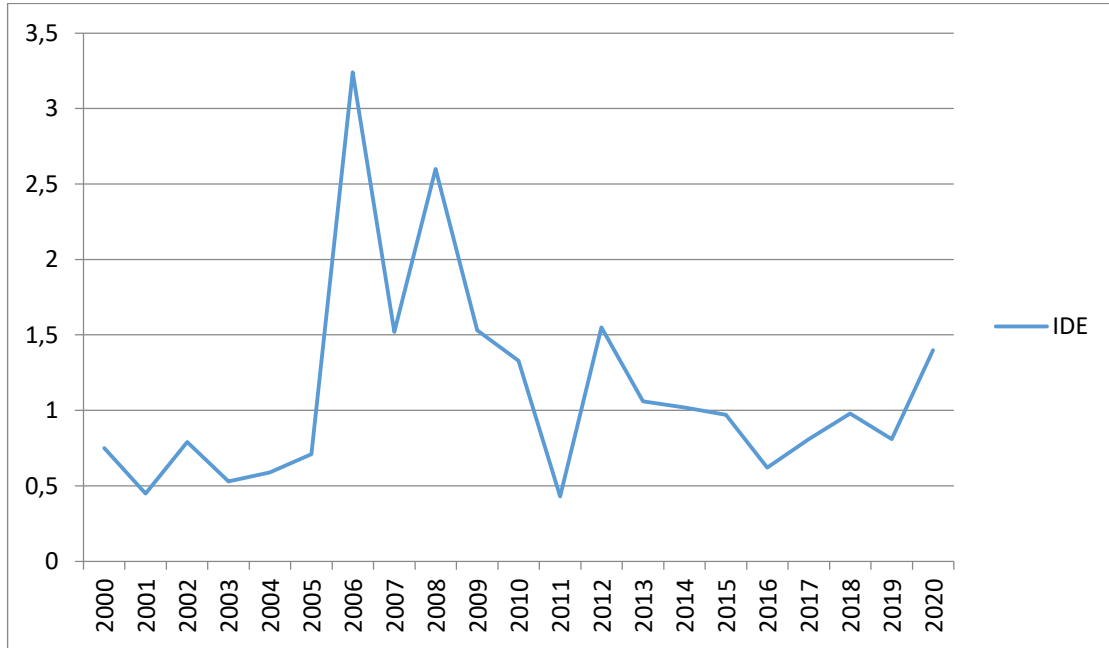
⁶⁷ - اثنان من FMNs من سويسرا (Nestlé Morocco و Holcim Morocco) ، وواحد من هولندا (ST Microelectronics Morocco). من ناحية أخرى ، فإن أكبر ثلاث شركات تابعة لشركات FMN الأجنبية في تونس تأتي من هولندا (Société Shell de Tunisie ؛ Lee Cooper Tunisie) وفرنسا (Cablea Tunisie) وتعمل في مجال التنقيب عن النفط وإنتاج المنسوجات.

بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة في عام 1972 بعد أن قدم القانون التونسي التاريخي حوافز ضريبية للشركات المصنعة للتصدير. في البداية لقطاع النسيج ، ثم توسعت الحوافز في وقت لاحق للصناعات الميكانيكية. بحلول نهاية القرن ، انضمت تكنولوجيا المعلومات إلى القائمة. تشكل الشركات الفرنسية والألمانية والإيطالية الجزء الأكبر من الاستثمار لدول الإتحاد الأوروبي.⁶⁸

حتى عام 2011 ، تمتعت البلاد بمناخ اقتصادي كلي مستقر. كانت إمكانية الوصول إلى وسائل النقل جيدة بشكل معقول وكانت مجموعة العمال المهرة جذابة ، وكذلك أسلوب الحياة. لم تكن القواعد القانونية والمالية مزعجة للغاية بالنسبة للشركات الأجنبية ، التي عملت في الغالب في القطاع الخارجي.

توفر أربعة قطاعات فرصًا كبيرة لإقامة علاقات مشتركة مع شركات الاتحاد الأوروبي ونقلها إلى الخارج: معالجة الأغذية ؛ طاقة متجددة؛ كلية الصيدلة العامة وتكنولوجيا المعلومات. بالنسبة لقطاع معالجة الأغذية ، فإن الشركات الأوروبية تنشط في قطاعي زيت الزيتون والتمور. تضاعف الإنتاج التونسي من زيت الزيتون ثلاث مرات منذ عام 2000 ، مع تصدير كميات متزايدة من زيت الزيتون البيولوجي عالي الجودة إلى جميع أنحاء العالم. ويجري تطوير منتجات زراعية متخصصة أخرى مثل التمر واللوز وزيت الأوكالبتوس.

الشكل 03 : تدفقات صافي الـ IDE في تونس خلال الفترة 2000-2020



Source : Banque Mondiale

⁶⁸ - Francis Ghilès, ENHANCING ECONOMIC COOPERATION BETWEEN EU AND MAGHREB COUNTRIES: Algeria, Morocco and Tunisia, CIDOB notes internacionales, 2021, p4

شهدت تونس تطوراً في تدفقات الـ IDE في السنوات العشرين الماضية، ويعود ذلك إلى استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي قامت بها تونس. لكن وبعد 10 سنوات من النمو المتواصل والذي وصل إلى 5%، سجلت تونس إنحفاً في نسبة النمو سنة 2008 والذي قدر بـ 4.6%. يرجع ذلك لعدة أسباب أولها ظروف الإقتصاد العالمي آنذاك (الأزمة العالمية)، والتي أثرت على جل القطاعات في الإقتصاد التونسي فبالنسبة للزراعة سجلت نمو سالب قدر بـ 0.7% سنة 2008 بعد أن كان 3.3% سنة 2007⁶⁹. تأثر قطاع المحروقات كذلك نتيجة لإنخفاض الطلب العالمي. عوضت هذه الخسارة في القطاع الأول والثاني بالنمو الذي شهده قطاع الخدمات الذي سجل سنة 2008 نسبة 8% بعدما كان في السنة التي قبلها 7.5%.

في عام 2018، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في تونس (لتصل إلى 988 مليون دولار)، واستمراراً في الاتجاه التصاعدي الملحوظ من عام 2017، بعد عدة سنوات من الانخفاض بين عامي 2012 و 2016. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بمقدار 9% في عام 2018، بينما انخفضت بنسبة 18% في عام 2017.

بين عامي 2008 و 2011، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في عام 2011، عند 432 مليون دولار (مقابل 2.6 مليار دولار في عام 2008). ثم تضاعفت في عام 2012، لتصل إلى 1.55 مليار دولار أمريكي، قبل أن تعود إلى الاتجاه الهبوطي بين عامي 2013 و 2016⁷⁰.

تم دمج تونس والمغرب بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية على مدى نصف القرن الماضي، لكن الجزائر سارت في الاتجاه المعاكس منذ عام 2008.

بالنسبة لتحليل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توجه نحو الصناعات الكهربائية والإلكترونية، تليها السياحة والصناعات الميكانيكية والاتصالات السلكية واللاسلكية وصناعة الأغذية وصناعة الأدوية.

من بين الصناعات التحويلية، فقد قطاع الغزل والنسيج، الذي لا يتميز بكثافة في التكنولوجيا ورأس المال البشري، مكانته لصالح القطاعات الأكثر كثافة في رأس المال البشري والتكنولوجيا. وبالتالي، يتركز الاستثمار

⁶⁹-Ambassade de France en Tunisie-mission économique, Situation économique et financière de la Tunisie, 2009, p01.

⁷⁰- Banque Mondiale.

الأجنبي المباشر بشكل أكبر في القطاعات ذات الإمكانيات العالية من حيث الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحديد المواقع الدولية.

- مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس:

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى تونس في نهاية عام 2018 نحو 27 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 17 مليار دولار أمريكي في عام 2005 ، أي ما يعادل 64% من إجمالي الناتج المحلي. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تمثل أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد 34% من إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أي أقل بقليل من نسبة 40% المسجلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأعلى من النسبة المسجلة لمجموعة العشرين (29%).

في نهاية عام 2018 ، كان لدى تونس خامس أكبر رصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، حيث يمثل 5.0% من الإجمالي ، بعد المملكة العربية السعودية (43%) ، ومصر (22%) ، والمغرب (12%) والأردن (6.5%).

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من تونس في نهاية عام 2018 ما قيمته 454 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 52 مليون دولار أمريكي في عام 2005 ، وهو ما يمثل 1.1% من ناتجها المحلي الإجمالي. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، تمثل أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة 9% من إجمالي الناتج المحلي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بينما يمثل إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين ، على التوالي ، 44% و 28% من إجمالي الناتج المحلي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين. في نهاية عام 2018 ، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من تونس 0.3% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وكان كبار المستثمرين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم المملكة العربية السعودية (61%) والكويت (19%) والبحرين (11%).

استحوذت الشركات الخارجية على 80% من الشركات الأجنبية التي تأسست في تونس عام 2016 يعمل بها ما لا يقل عن 10 موظفين ، فإن 6 من أصل 10 شركات خارجية مملوكة للأجانب. ترافق الحضور القوي

للشركات الأجنبية مع ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى العقود الماضية ، مما يؤكد جاذبية تونس وقدرتها التنافسية.⁷¹

خلاصة

الجزائر من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني من تفشي عدة ظواهر سلبية ما أثر على مناخ الأعمال لديها بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، رغم الجهود التي تقوم بها الهيآت المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال من خلال سن القوانين والتنظيمات و اللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية، إلا أن كثرة هاته المشاكل وعدم القدرة على السيطرة عليها كضعف المنظومة المصرفية والمالية، مشكل العقار الصناعي وغلائه الفاحش وأحيانا حتى و ان وجد عدم ملائمتها للمعايير الأساسية، ضعف البنية التحتية في الجزائر، تغير القوانين والتشريعات التنظيمية وعدم وضوحها، تعقد وطول الإجراءات والوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيآت المكلفة بالاستثمار وتعدد الجهات الوصية، ضف على ذلك أكبر عائق تعاني منه الإدارة الجزائرية وهو مشكلة الفساد الذي لم يعد حالة عرضية يمكن معالجتها، بل أصبح آفة يصعب اقتلاع جذورها من الأساس، بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحته أو حتى الوقاية منه، إلا أنها باءت بالفشل لسوء تطبيق هذه التشريعات والقوانين على أرض الواقع.

⁷¹ - - Francis Ghilès, op. cit.

الفصل الثالث:

دراسة بيئة الإستثمار في الجزائر اعتمادا على نموذج *SWOT*

تمهيد

تواجه الجزائر اليوم تحديًا كبيرًا لزيادة تنويع اقتصادها للهروب من تقلبات سوق النفط الدولية وتقلبات المنتجات الزراعية. لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج تعافي النمو المطبقة منذ عام 2001. وقد تم تحديد محاور الأولوية ووضعت السلطات أدوات لتشجيع وتسهيل الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.

وضعت الجزائر برنامجا لتطوير القدرة التنافسية الصناعية من خلال اتباع نهج جديد لدعم القطاع الإنتاجي وسهلت عمليات الشراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية. وقدرت احتياجات الجزائر من الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 570 مليار دينار تراكمي بحلول عام 2010.

حاولت الجزائر تقليص الدور المهيمن للدولة في الاقتصاد. ولكن رغم ذلك لا تزال مالكة لمعظم الأراضي الزراعية ، وتهيمن إلى حد كبير على الاستثمار. ومع ذلك ، فقد تم فتح العديد من القطاعات للخصخصة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل البحري والجوي والزراعة والسياحة والتعدين وكذلك قطاع الطاقة وغيرها. والتي تقدم فرصا استثمارية كبيرة.

في هذا الفصل تم الإعتماد على نموذج SWOT لفهم الوضع الحالي والآفاق المستقبلية للبلد في نفس الوقت. من أجل تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف لمناخ الإستثمار في الجزائر وربطها بالفرص المتاحة ، وهذا ما قد يسهل علينا تحديد معايير المفاضلة بين الإستثمارات الأجنبية في الفصل الموالي.

المبحث الأول: ماهية نموذج SWOT

المطلب الأول: تعريف وعناصر نموذج SWOT

1. تعريف نموذج SWOT:

SWOT هي أداة عمل إستراتيجية اخترعها مجموعة من أساتذة جامعة هارفارد: Learned و Christensen و Andrews و Guth تهدف إلى تحديد الخيارات الإستراتيجية بناءً على العوامل الداخلية والخارجية. يطلق عليه التحليل الثنائي أو تحليل الموقف، فهو يجمع بين دراسة نقاط القوة و نقاط الضعف في منظمة أو إقليم أو قطاع... إلخ، مع تلك الفرص والتهديدات من بيئتها، من أجل المساعدة في تحديد استراتيجية التنمية. يعرف النموذج باسم SWOT والتي هي اختصار لـ Threats¹، Opportunities، Strength، Weakness، ومن إختصار التسمية يمكن لنا القول أن نموذج SWOT هو نهج يعتمد على تحديد نقاط القوة والضعف، فضلاً عن فرص السوق والتهديدات التي تنتمي إلى البيئة الخارجية التي لا يمكن التحكم بها.

الجدول 20 : منطق تحليل SWOT

SWOT	إيجابي	سلبي
داخلي	نقاط قوة	نقاط ضعف
خارجي	فرص	تهديدات

2. عناصر نموذج SWOT

1.2. النقاط الداخلية (القوة والضعف)

نقاط القوة والضعف هي عناصر لتحليل البيئة الداخلية، الهدف منها تحديد السلبيات والإيجابيات داخل الشركة أو الدولة.

¹ -Homburg, Ch. , Marketing Management, Wiesbaden, N°5, 2015, pp 494-495.

- نقاط القوة:

نقاط القوة هي عبارة عن الميزات التي تعطي أفضلية تنافسية للشركة عن الشركات الأخرى (أو الدولة) قد تكون براءة اختراع تكنولوجيا معينة، موارد بشرية متميزة، أو قد تكون نظام عمليات متطور وفعال وغيرها. نقاط قوة أي منظمة هي عبارة عن مصادرها وقدراتها المتوفرة والتي يمكن استخدامها لتحقيق ميزات تنافسية، أو هي المزايا والإمكانيات التي تتمتع بها المنظمة أو المحيط المدروس مقارنة بما يتمتع به المنافسون، والذي يؤدي بالضرورة إلى فعالية آدائها.

- نقاط الضعف:

على عكس نقاط القوة ، فإن نقاط الضعف هي جوانب سلبية داخلية يتم التحكم فيها أيضاً من قبل المنظمة ، والتي يوجد بها مجال كبير للتحسين. مثل السمعة السيئة، أو نقص في القدرات والإمكانيات، بالمختصر إنعدام نقاط القوة ماهو إلا نقاط ضعف وهذه الأخيرة تؤثر على القرارات المتخذة، أو الإستراتيجيات المتبعة ولذلك يجب التقليل منها أو القضاء عليها كلما أمكن ذلك.

2.2. النقاط الخارجية (الفرص والتهديدات):

هذه العناصر تستخدم لتحليل البيئة الخارجية التي قد تؤثر على الأداء. فباستخدام تحليل SWOT يمكن فهم التهديدات التي يمكن أن تواجهها مثلاً تغيرات اقتصادية في السوق، تغيرات معينة في القوانين والأنظمة التي قد تؤثر بشكل سلبي، مشاكل في التوزيع، ديون كبيرة، وغيرها .

وبنفس الوقت نستطيع إكتشاف فرص يمكن تطبيقها لزيادة الربحية والفعالية ومن بعض الأمثلة: ابتكارات جديدة، عادات جديدة أو الاتفاقيات والشراكات .

ولكن يجب العلم أن هذه العناصر يمكنها أن تتغير بشكل سريع ومفاجئ. فالفرصة يمكن أن تتحول لإحدى التهديدات في أي وقت. ومشاكل معينة في عناصر القوة قد تحولها إلى نقطة ضعف. لهذا لا يكفي فقط تحديد النقاط بل التأكد من الاستمرارية من خلال اتخاذ إجراءات مهمة كالتحوط من التهديدات الخطرة والحفاظ على نقاط القوة وتعزيزها.

- الفرص:

الفرص هي الاحتمالات الخارجية الإيجابية ، والتي يمكن الاستفادة منها ، في سياق نقاط القوة والضعف الحالية . فهي تتطور خارج مجال تأثير البلد أو على الهامش (على سبيل المثال ، تغيير ذوق المستهلكين في العالم فيما يتعلق بإنتاج بلد ما ، وتحسين اقتصاد بلد ، وتطوير التجارة الإلكترونية ، إلخ)

- التهديدات:

التهديدات هي مشاكل أو عقبات أو قيود خارجية يمكن أن تمنع أو تحد من تنمية البلد أو القطاع، غالبًا ما تكون خارج دائرة نفوذ الدولة أو على الهامش (على سبيل المثال: استياء المستهلك من منتج قطري مهم ، وارتفاع أسعار الطاقة بشكل حاد ، والانخفاض العام في مساعدات التنمية ، وما إلى ذلك)

المطلب الثاني: أهمية نموذج SWOT:

الغرض من التحليل هو مراعاة العوامل الداخلية والخارجية على حد سواء ، وتعظيم إمكانات نقاط القوة والفرص وتقليل آثار نقاط الضعف والتهديدات.

يسمح لنا نموذج SWOT بإعداد خارطة طريق ، من خلال تحديد نقاط القوة والفرص التي يمكنه الاعتماد عليها ونقاط الضعف والتهديدات التي مكن أن نتعرض لها في المستقبل. فكرة المقابلة المنطقية في النموذج بين الفرص و نقاط القوة من جهة، و نقاط الضعف والتهديدات من جهة أخرى، تمكن من وضع الإستراتيجية المناسبة والفعالة التي تستطيع أن تعزز نقاط القوة بالإعتماد على الفرص المتاحة، و تقليل أثر نقاط الضعف في محيط مليء بالتهديدات.

يسمح تحليل SWOT بتطوير عام للسياسة المراد تطبيقها، من خلال عبور نوعين من البيانات: داخلي وخارجي. المعلومات الداخلية التي تأخذ في الاعتبار ستكون نقاط القوة والضعف. أما بالنسبة للبيانات

الخارجية ، فسوف تتعلق بالتهديدات والفرص القريبة. لتحديد نقاط القوة والضعف ، يجب أن ينظر داخليا إلى الموارد المتاحة، سواء كانت بشرية ، أو مالية ، أو غير مادية (براءة اختراع) أو مادية (قدرة إنتاجية)².

بالإضافة إلى سهولة التنفيذ، فإن أحد الاهتمامات الرئيسية لـ SWOT هو أنه قابل للتطبيق على جميع أنواع الأساليب الاستراتيجية. في أغلب الأحيان، ويتم استخدامه على المستوى التنظيمي لتقييم مدى توافق المشروع مع أهداف نموه وعوامل نجاحه الرئيسية.

3. إختيار مستويات التحليل في SWOT:

- إذا كان مستوى التحليل هو الشركة، فسيكون موضوع التحليل الداخلي هو الشركة وهدف التحليل الخارجي، البلد.
- إذا كان الهدف الرئيسي للتحليل هو الدولة نفسها، فسيركز التحليل الداخلي على الدولة وسيركز التحليل الخارجي على البلدان المحيطة وبقية العالم .
- إذا كان موضوع التحليل قطاعًا ، فإن كل ما يمكن التحكم فيه من خلال الإجراءات في القطاع سيشكل داخليًا وكل شيء لا يمكن أن يكون خارجيًا.

المبحث الثاني: تحليل نقاط القوة لمناخ الإستثمار في الجزائر والفرص المتاحة حسب نموذج SWOT

وضعت الجزائر برنامجا لتنمية القدرة التنافسية الصناعية من خلال تنفيذ نهج جديد لدعم القطاع الإنتاجي تحسبا لتنفيذ برنامج خصخصة واسع النطاق .وعلاوة على ذلك، فإن الشراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية تتطور بقوة .قدرت احتياجات الجزائر في الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 570 مليار دينار متراكم عام 2010. وبحسب بعض الاقتصاديين ، يمكن للجزائر ، بتحسين مناخ أعمالها ، أن تجتذب ما بين 3.6 إلى 4.3 مليار يورو من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة³.

² - Eastwood Ch., Turner S., Goodman M., Ricketts K., Using a SWOT Analysis : Taking a Look at Your Organization, community and economic development publications, 2016.

³ - KPMG, Guide investir en Algérie, 2007.

المطلب الأول: نقاط القوة لبيئة الإستثمار في الجزائر

1. بيئة الإقتصاد الكلي

تتمتع الجزائر بأصول لا يمكن إنكارها من حيث الموارد الطبيعية، ولا سيما الطاقة، سوق كبير الحجم ، وبيئة اقتصادية كلية صحية وموقع جغرافي تحسد عليه ، مع قوة عاملة وفيرة (على الرغم من أن مؤهلاتها غير كافية فيما يتعلق باحتياجات الاقتصاد العالمي)⁴. يمكن للعناصر الأخرى مثل البنية التحتية التي يمتلكها البلد، برنامج الخصخصة، فضلاً عن وجود قطاعات نشاط ذات إمكانات كبيرة. أن تزيد من جاذبية بلد ما في نظر المستثمرين الأجانب، وهذا ماسنراه في النقاط التالية.

1.1 الطاقة وتوفر الموارد الطبيعية:

إحتلت الجزائر المرتبة 15 من حيث احتياطي النفط ، والمرتبة 18 في الإنتاج والمرتبة 12 في الصادرات . حيث بلغت طاقات التكرير الجزائرية 700 ألف برميل / يوم، سنة 2013.⁵ سنة 2017، إحتلت الجزائر المركز الثامن⁶ عالميا من حيث موارد الغاز الطبيعي المثبتة ، والخامس في الإنتاج والثالث في الصادرات ، بعد روسيا وكندا . في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مكانتها مهيمنة ، لأن الجزائر هي المنتج والمصدر الرئيسي للنفط والغاز الطبيعي. مع 50٪ من الاحتياطيات و 48٪ من إجمالي الإنتاج و 94٪ من صادرات الغاز الطبيعي ، ليس للجزائر منافس .إنما ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي ورابع أكبر مورد للطاقة .ونتيجة لذلك ، يمكن تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الاتحاد . وفي هذا الصدد ، بدأ بالفعل تشغيل خطي أنابيب لنقل الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر تونس والمغرب . وثالثًا ، ربطت (GME (Gazoduc Maghreb Europe الجزائر وأوروبا بشكل مباشر من خلال إسبانيا منذ عام 2011.

أما بالنسبة للكهرباء ، فلا يزال سعره الأدنى في دول البحر الأبيض المتوسط ، مع شبكة كهربية تبلغ 97٪.

⁴ - FEMISE, Profil pays Algérie, 2006. Visiter le 21-02-2020, lien <https://www.femise.org/le-r%C3%A9seau/membres/>

⁵ - 9ème journées scientifiques et techniques de Sonatrach à Oran, Avril 2013.

⁶ - Zoé Luçon, Inmaculada Ruiz, Charles Viellard Rostand et Cécile Alimi, Business Guide Opportunités de Croissance en Méditerranée », 2017, p28.

2.1. تحرير الإقتصاد وإصلاحه:

من أجل تحسين جاذبيتها والاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بدأت الحكومة الجزائرية في التسعينيات في سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتحرير التجارة الخارجية ، ولا سيما الخصخصة وفتح رأس مال المؤسسات العامة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني (الاتصالات السلكية واللاسلكية والكيمائيات والبتروكيمائيات والميكانيك والصلب والأسمنت والأغذية الزراعية)، وزيادة انفتاح الأسواق وبرنامج للإصلاحات المالية.⁷

مكن هذا البرنامج من إعادة تأسيس توازنات الاقتصاد الكلي ، وتحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطوير قطاع خاص أكثر ديناميكية ، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبذلك ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 3٪ سنويا في 2000-2002 ، إلى ما يقرب من 6٪ في 2003-2004 ، إلى 4.6٪ في عام 2007 واستقر عند 3٪ خلال الفترة 2012-2016 ثم هبط إلى 2٪ سنة 2018 ، مدعوما بشكل أساسي بالزيادة في إنتاج الطاقة وأسعار النفط العالمية مما جعل من الممكن تحقيق فوائض ملحوظة في الحساب الجاري.⁸

أيضا وبفضل الضرائب على النفط - التي تمثل أكثر من 60٪ من إيرادات الدولة - تتأثر الإيرادات العامة بشكل إيجابي فمئذ 2000 حتى السنوات الأخيرة حققت الدولة فائض في الميزانية، مما دفعها إلى الانخراط في الأنشطة العامة وإطلاق برنامج الدعم الاقتصادي والإنعاش (PSRE) ، والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، إلخ.

3.1. الإصلاحات:

في الوقت نفسه، شرعت الجزائر في سياسة التحرير باعتماد اقتصاد السوق وإنشاء آلية تشريعية جديدة تهدف إلى دعم المستثمر الوطني الخاص وإتاحة الفرصة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجانب .وقد تم الشروع في ما يسمى بإصلاحات "الجيل الثاني" بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية .وركزت هذه الإصلاحات على:

⁷-Dillman, B.L. 2000, State and Private sector in Algeria : The Politic of Rent-Seeking and Failed Development, West view Press, USA, 172 pages.

⁸- تمثل عائدات النفط والغاز 97٪ من عائدات الصادرات من السلع والخدمات.

- الإندماج في الإقتصاد العالمي:

تم التأكيد على الإندماج كوسيلة للتخلص من تبعية البلد إلى مجال الطاقة. وقد تجسد هذا القرار في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فإن إنضمام البلاد إلى منظمة التجارة العالمية من شأنه خلق مناخ أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر. دون أن ننسى، التكامل الإقليمي داخل اتحاد المغرب العربي الأمر الذي يزيد بشكل كبير من فرص التصدير للمنتجات الجزائرية. ومع ذلك، فقد تباطأت هذه العملية في السنوات الأخيرة وما زالت كذلك ومن الضروري إعادة إطلاق هذا المشروع من أجل الاستفادة قدر الإمكان من فتح الروابط الاقتصادية والتجارة مع الدول المجاورة.

- تشجيع الإستثمار وبيئة الأعمال:

يخص ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم الأعمدة في سياسات الإصلاح لما ينتج عنها من نمو وتوفير الوظائف. حيث يتم استهداف الإطار التنظيمي والمؤسسي (قانون الاستثمار، سياسة المنافسة، وضع المعايير، والملكية الصناعية) وكذلك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد خصصت الدولة للقيام بذلك ميزانية أولية بحوالي 30 مليون يورو.

- إصلاح القطاع العام و الخصخصة:

يتعلق الأمر بالقانون الجديد بشأن رأس المال السوقي للدولة والخصخصة وإنشاء وزارة للخصخصة ومشاركة الدولة.

- إصلاح القطاع المصرفي والمالي:

ويهدف إلى إعادة تنظيم البنوك والارتقاء التقني بنظام المدفوعات والإشراف وتحسينه وتحديثه.

- تحرير البنية التحتية:

تعديل القواعد التشريعية لرأس المال الخاص والأجنبي سيسمح بالوصول إلى قطاع الطاقة والتعدين (قانون التعدين المعتمد في 3 يوليو 2001، وقانون الكهرباء المعتمد في فبراير 2002).

في قطاع النقل، جمعت الاستراتيجية المنصوص عليها في خطة الإنعاش 2001-2004 استثمارات إعادة التأهيل / الإرشاد مع الانفتاح على مشاركة القطاع الخاص، والامتياز التدريجي لإدارة الموانئ، بالإضافة إلى استثمارات كبيرة في نظام الطرق (ولا سيما طريق شرق الغرب السريع، وهو أكبر استثمار تم القيام به في الجزائر) والسكك الحديدية. سمح برنامج دعم النمو التكميلي (PCSC) ببناء

خطوط عالية السرعة، واستكمال مترو الجزائر العاصمة ، ومحطة الجزائر ، فضلاً عن إنشاء مطار جديد ومنشآت ميناء.

- تحديث المالية العامة:

يمكن القول أن تحديث نظام المالية العامة في الجزائر مر بمرحلتين أساسيتين. كانت المرحلة الأولى سنة 2005، حين تبنت الجزائر مشروع عصنة أنظمة الميزانية، ولهذا الغرض أبرمت وزارة المالية عقدا مع مكتب إستشارات كندي CRC Sogema من أجل وضع خطة كاملة لإصلاح المالية العمومية، بقرض مالي مقدم من البنك العالمي Crédit N°7047-AL، توصلت اللجنة إلى صياغة جملة من الأهداف⁹:

- الإنتقال من إعداد الميزانية السنوية إلى نظام متعدد السنوات.
- تحسين عرض ونشر الميزانية العامة، بما يحقق الشفافية وسهولة الفهم.
- رقمنة عمليات التسيير المالي المحاسبي في إطار تحديث أنظمة الميزانية¹⁰، الأمر الذي تطلب تصميم وتطوير أنظمة معلومات مدمجة لعمليات التسيير.
- تقليص مدة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ الإجراءات المالية للدولة، من خلال إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقة العمومية، وإعادة صياغة الخطط المحاسبي للدولة. أوكلت هذه المهمة سنة 2007 إلى مجمع الإستشارات الفرنسي و الذي خلص إلى وضع أسس تنظيمية وتقنية للإطار المحاسبي الجديد للدولة، ووضع مخطط توجيهي لتكييف الواقع المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية.¹¹
- ومن أجل مكافحة الغش وزيادة الكفاءة الضريبية تم تحديث دائرة المشاريع الكبرى (DGE) مخصصة للشركات التي يتجاوز حجم مبيعاتها 100 مليون دينار. تم تشغيله منذ يناير 2006.

أما المرحلة الثانية فكانت بتبني الجزائر قانون عضوي جديد متعلق بقانون المالية، حيث إتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى مراجعة عميقة للقانون الأساسي المتعلق بقانون المالية 84-17، وتبني القانون الجديد 15-18 سنة 2018 المؤسس على مبدأ البرامج، يهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية

⁹ - حاج جاب الله أمال، تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة المالية، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، أيام 26-27 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص3.

¹⁰ - إيمان عيونس وسفيان بن بلقاسم، الإتجاهات الحديثة لأنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية كآلية لإبلاغ الأداء المالي الحكومي- دراسة مقارنة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13 (03)، الجزائر، 2019، ص28.

¹¹ - حاج جاب الله أمال، مرجع سابق، ص 4.

للإصلاحات المالية وتعزيز الشفافية والمصادقية في إعداد الميزانية العامة.¹² وتتمثل أحكام القانون العضوي الجديد في:

- التسيير القائم على البرامج والنتائج: أوضحت مواد القانون الجديد بأن قانون المالية يرخص مجمل الموارد والنفقات لسنة مالية لتحقيق برامج الدولة وفقا للأهداف الموضوعة والنتائج المرجوة.¹³
- مقارنة تعدد السنوات للميزانية: وضع تقديرات للموارد والنفقات لمدة 3 سنوات، بنفس مبدأ المعمول به في الإطار السنوي للميزانية إضافة لتوقعات السنتين الموالتين، وهذا لأن الرؤية متوسطة المدى تساعد في عملية إتخاذ القرار.¹⁴
- وضع مدونات للميزانية: بهدف توفير المصادقية والشفافية في الميزانية العامة، أيضا سهولة قراءتها وفهم أرقامها ومؤشراتها أمام الجمهور.

يجدر الإشارة هنا أن القانون العضوي الجديد لم يدخل حيز التنفيذ، بل حدد تدرج زمني لتطبيقه، وسيكون إعداد أول قانون مالية وتنفيذه وفق القانون العضوي الجديد سنة 2023.¹⁵

- البيئة والمياه:

يسعى المشروع إلى الزيادة في المرافق الصحية، هدفه الأساسي تحسين خدمة التزويد بالمياه وتقليل هدرها من خلال جهود تعبئة الموارد. كل هذا يكون مع التخطيط لمشاركة القطاع الخاص في الإدارة في وقت لاحق. ومن أولويات السياسات البيئية المطبقة الإدارة الاقتصادية للموارد الجوفية والطاقة.

2. تحسين الوضع الإقتصادي في الجزائر:

على الجزائر أن تعمل على تحسين وضع التنمية الإقتصادية في البلاد وهذا لما يمكن أن تحدثه النتائج الإيجابية لهذه الأخيرة على عوامل جذب المستثمرين الأجانب.

¹²- Sadoudi, A., Les Principaux Eléments De La Reforme Budgétaire En Algerie, Revue Algérienne de finances publique, vol (01) 7 , 2017, p23.

¹³- مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقانون المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية بالجزائر (04)، 2016، ص335 .

¹⁴- حدادي عبد الغني وبن زيدي عبد اللطيف، أهمية الإصلاح المالي في الإقتصاد الجزائري على مالية الدولة، قراءة مالية للقانون 15-18، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07(02)، 2019، ص52.

¹⁵- الهيثي نوزاد عبد الرحمان ولمثالي محمد عبد اللطيف، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.

منذ 1994، وبعد المشروطة التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، تطور الاقتصاد الجزائري بشكل إيجابي من حيث نتائج التجارة والتوازنات الاقتصادية الكلية، بوتيرة الإصلاحات المنفذة. رغم أنه بقي تابعا بشكل كبير إلى التقلبات في أسعار النفط على الصعيدين الاقتصادي (97% من عائدات التصدير) والميزانية (60% من إيرادات الدولة تأتي من ضرائب النفط).

عملت الحكومة الجزائرية على الاستفادة من الفوائض الكبيرة للميزانية والإحتياطات المتزايدة من النقد الأجنبي¹⁶ التي حققتها في السنوات الأخيرة (حيث وصل سعر البرميل سنة 2012 إلى أعلى سعر له قدر بـ 109 دولار أمريكي)¹⁷. وهدفت الحكومة الجزائرية إلى إعادة تشغيل الآلة الاقتصادية على المدى الطويل. وللقيام بذلك، أطلقت عام 2001 برنامجًا طموحًا لدعم الانتعاش الاقتصادي (PSRE) بميزانية قدرها سبع مليارات دولار أمريكي، بناءً على إجراءات تهدف إلى تنشيط الأنشطة الإنتاجية الزراعية وتعزيز الخدمات العامة في مجال الموارد المائية، النقل والبنية التحتية، وكذلك تحسين البيئة المعيشية والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

ليكملة في الفترة المالية التي تمتد من 2005 إلى 2009 برنامج الدعم التكميلي للانتعاش الاقتصادي (PCSC) خصص له مبلغ 55 مليار دولار. تمحور البرنامج حول خمس أهداف أساسية، أولها تحسين

الظروف المعيشية للسكان و التي خصص له حوالي 25 مليار دولار ، ثانيا تطوير البنية التحتية خصص له 22 مليار دولار، يليها فيما بعد دعم التنمية الاقتصادية بـ 4 مليار دولار، وحدد مبلغ 3 و قرابة مليار دولار لتطوير وتحديث الخدمة العامة، وإستحداث تقنيات الإتصالات الجديدة على التوالي.

برنامج إستثمار آخر في الفترة 2010-2015 ، أعلى مستوى من التمويل العام تم تحقيقه على الإطلاق منذ الاستقلال. تضمن البرنامج التزامًا ماليًا يبلغ حوالي 286 مليار دولار أمريكي، والهدف الأساسي منه هو تقليل الاعتماد على مداخل الطاقة. بلغة الأرقام ، خصص البرنامج 130 مليار دولار أمريكي لإكمال إنجاز المشاريع القديمة (سكك حديدية ، طرق ، مياه ، إلخ.) و 156 مليار دولار أمريكي للمشاريع الجديدة. يقوم بهذه المشاريع القطاع العام والخاص دون أي تمييز بينهما.

¹⁶ - 42.3 مليار في 2004 و 78 مليار في 2006 و 110 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2007 ، كما أوضح وزير المالية لوكالة الأنباء الجزائرية في 4 فبراير 2008 ، على هامش اجتماع حول تمويل الاقتصاد. وفقًا لبنك الجزائر ، قُدرت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي القائمة بنحو 189.768 مليار دولار في نهاية مارس 2013.

¹⁷ - Statista, Prix Annuel Moyen du Pétrole Brut de l'OPEP entre 1960 et 2021, visiter 15-01-2020 lien : <https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opec-1960/>

جاء بعد ذلك برنامج توطيد النمو الإقتصادي (PCCE)¹⁸ يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019. خصص له مبلغ قدر بـ 262 مليار دولار، وفق معدل سنوي قدر بـ 52.4 مليار دولار في 2015¹⁹، ونالت فيه المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.²⁰

بالنسبة لنواتج المحلي الإجمالي PIB، فقد ظل راكداً من عام 1995 حتى عام 1999، لينمو بعد الألفية الثانية هو الآخر متأثراً بأسعار البترول حيث سجل 51.5، 86، 135.3، 188 مليار دولار خلال السنوات 2001، 2004، 2007، 2011 على التوالي، سمحت هذه الزيادة برفع نصيب الفرد من PIB سنة 2007²¹. ثم تراجع PIB سنة 2015 إلى 166.4 مليار دولار و سنة 2016 إلى 160 مليار دولار، ليحقق بعدها ما يقارب 175.4 مليار دولار سنة 2018.²²

كما ساعدت السياسة النقدية المتبعة خلال هذه الفترة في خفض التضخم إلى 1.6% في عام 2005 على الرغم من اتجاهه صعوداً حتى وصل إلى 8.89% في عام 2012²³، ثم عاود الإنخفاض سنة 2014 ليصل إلى نسبة 2.92% و ليأخذ نفس المنحنى التصاعدي خلال 2015 و 2016 مسجلاً نسب 4.78% و 6.4% على التوالي. أما بالنسبة لمنحنى البطالة الذي شكل منحنى منخفض ليصل إلى 10% في عام 2010، إستقرت نسبة البطالة عند 10% أو أكثر بقليل خلال الفترة 2014-2015. لكنها في تزايد في السنوات الأخيرة حيث سجلت نسبة 12% سنة 2018.²⁴

في الدين الإجمالي، فإن التحسن واضح بنفس القدر. بلغ رصيد الدين الخارجي ذروته عند 32 مليار دولار أمريكي في عام 1996. ونسبة الدين الآن أقل بكثير من تلك التي لاحظتها البلدان الأخرى في المنطقة. سددت الجزائر جميع ديونها العامة قبل موعد استحقاقها لدائنها في نادي باريس و نادي لندن.

¹⁸ - Programme de Consolidation de la Croissance Economique.

¹⁹ - حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكمية للإقتصاد الجزائري، مجلة ميلف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، العدد 5، 2017، ص 338

²⁰ - القانون رقم 10-14 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015. القانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

²¹ - Indique le Bilan des résultats macroéconomiques pour 2007 présenté le 23 janvier 2008 par le Commissaire général à la planification et à la prospective, au Conseil du gouvernement et repris dans la presse nationale.

²² - Banque mondiale .

²³ - ONS.

²⁴ - Statista, Taux de chômage en Algérie de 2012 à 2026, 2021, visiter 15-01-2020 lien

<https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie/>

3. القرب الجغرافي من الأسواق المحتملة والبنية التحتية:

إقتصاديون مثل R.Lipsey, J.Truman, C.Emmert سنة 1999، و M.Obwona سنة 2001²⁵، وكذلك A.Chakrabarti سنة 2001، توصلوا من خلال دراساتهم حول محددات الجاذبة لـ IDE هي: حجم السوق، عوامل الاقتصاد الكلي، ومخزون رأس المال.

بل في الدراسة التي أجراها Chakrabarti، على حساب فترات الثقة لكل محدد محتمل لجاذبية. توصل أن حجم السوق للبلد المستقبل هو فقط المحدد المستقر والثابت بشكل كبير²⁶، في حين خلص Truman وEmmert سنة 1999²⁷ إلى أن حجم الأسواق في أمريكا اللاتينية ساهم بشكل كبير في تأسيس الشركات اليابانية في هذه المنطقة خلال الفترة 1979-1992.

بالنسبة للجزائر فهي تقع على أبواب أوروبا وإفريقيا والدول العربية، وهذا ما جعل موقعها الجغرافي استراتيجيا لتعزيز إمكاناتها الاستثمارية. حيث يشجع موقعها الجغرافي المتميز الاستثمار الأجنبي الموجه نحو التصدير والاستفادة من اتفاقية الشراكة مع الدول خاصة الاتحاد الأوربي لإنشاء منطقة تجارة حرة. مدعومة بسوق داخلي يضم 43 مليون مستهلك في عام 2019.

أما بالنسبة للبنية التحتية الأساسية فلقد تم تحليلها بالتفصيل في المبحث الأول.

4. التعليم والتدريب ومرونة سوق العمل:

لطالما كان التعليم والتدريب أحد اهتمامات الدولة الجزائرية، التي اختارت منذ استقلالها التعليم المجاني والإلزامي حتى سن 16. وبفضل جهود الدولة والميزانية المستمرة لمجال التعليم التي تمثل حوالي ربع ميزانيتها الإجمالية (المعدات والعمليات)، توفر الجزائر الآن إمكانية الوصول إلى المدرسة لحوالي 98٪ من الأطفال فوق سن الالتحاق بها. في عام 2012، غطت شبكة التعليم العالي الدولة بأكملها تقريبا، والتي ضمت 90 جامعة، بما في ذلك 38 جامعة متعددة التخصصات، والتي تستضيف أكثر من 1.250.000 طالب، 54 ٪ منهم إناث. ومن أجل الاهتمام بالتنمية البشرية، سخرت الدولة 114.4 مليار دولار أمريكي (ما يعادل

²⁵ - Obwona M., Determinants of FDI and Their Impact On Economic Growth in Uganda, African Development Review, vol 13(1), 2001, p p 46-81.

²⁶ - CHakrabarti A., The Determinant of foreign direct investment: Sensitivity analyses of Cross-Country Regressions, Kyklos, Vol 54, 2001, pp114-189

²⁷ - Truman J., et Emmert C. , Explaining Japanese Foreign Direct Investment in Latin America, 1979-1992, Social Science Quarterly, vol 80 (3), 1999, pp 539-541.

40% من إجمالي الميزانية) ل خطة الإنعاش الخمسية الأخيرة 2010-2014 التي قدرت ميزانيتها 286 مليار دولار أمريكي. توفر هذه الخطة البنى التحتية التي من شأنها أن تخفف بشكل كبير من العجز في الأماكن التعليمية والبنى التحتية الصحية. و لكن مما لا شك فيه أن تحسين التنمية البشرية يتطلب مبادرات من هذا النوع ، لكننا نعلم أيضا أنها تظل غير كافية في الوقت الحالي.

مما لا شك فيه أن العولة جعلت الجودة من العوامل المهمة والمطلوبة جدا على الصعيد العالمي، فمثلا من الأفضل تدريب 100 مهندس بمؤهلات لا يمكن تعويضها بـ 10000 من ذوي الجودة المتواضعة، وذلك لأن الأول سيكون قادراً على الابتكار وإنشاء الأعمال التجارية وتأسيسها وإنتاج الثروة للبلد. ولعل أفضل مثال على هذا الصين التي قامت بإنشاء الآلاف من مؤسسات التدريب الأكاديمي والمهني مع أفضل الكيانات العالمية لتأهيل غالبية المديرين التنفيذيين في مناصبهم بالإضافة إلى تدريب الأجيال القادمة بالمعايير الدولية . وكان هذا أحد عوامل النجاح الصيني. لكن في الجزائر ، لا يزال تدريب القوى العاملة غير كاف للاحتياجات الحالية لسوق العمل ، على الرغم من أن مرونة هذا الأخير قد تحسنت في السنوات الأخيرة من خلال الاعتراف ببحرية العمل ومن خلال إمكانية المتاحة لأرباب العمل لإبرام عقد عمل مباشرة مع العمال. ومع ذلك ، فإن التكلفة المنخفضة نسبيا للعمالة في الجزائر يمكن أن تساهم كخطوة أولى في زيادة القدرة التنافسية للبلاد وجاذبيتها للمستثمرين الأجانب . كما يمكن للجزائر الاستفادة من العوامل الخارجية التكنولوجية التي تفضلها سياستها في الانفتاح على رأس المال الأجنبي، شريطة أن تطور رأس المال البشري. لكن تطوير رأس المال البشري يتطلب إصلاحات مؤسسية عميقة ليس فقط في مستويات التدريب والتعليم المختلفة ، ولكن أيضًا من خلال القضاء على الأسباب التي تشجع الخريجين والأشخاص المؤهلين على الانتقال إلى الخارج.

5. الشركات الصغيرة والمتوسطة:

عرف القطاع الخاص في الجزائر خلال التسعينات تطورا إيجابيا وهذا ما يثبت نية الدولة في تغيير توجه هيكل الاقتصاد الجزائري ، وقد سجلت حصة القطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة الصناعية خارج المحروقات زيادة ملحوظة خلال أواخر التسعينيات.

2010، كانت مشاركة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي للجزائر أكبر من مشاركة القطاع العام ، وبلغت مساهمة القطاع الخاص في إجمالي إنتاج الدولة 53.2% مقابل 46.8% للقطاع العام²⁸. وكان القطاعات

²⁸ - ONS

الخاصة الأكثر ديناميكية هي صناعات البناء (البناء والأشغال العامة)، النقل والاتصالات. أيضا كان أداء القطاع الخاص أفضل حيث بلغ نمو حجم هذا الأخير 3.5% في عام 2004 بينما كان نمو القطاع العام 0.9% فقط. منذ عام 2000، تركز القطاع الخاص في الصناعات الغذائية أيضا، حيث حقق ما يقرب من 78% من القيمة المضافة عام 2004²⁹، وكذلك في قطاعي النسيج والجلود، حيث كانت حصته خلال نفس العام 76% و 83% على التوالي من القيمة المضافة.

بالإضافة إلى ذلك، يستمر عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزيادة، على الرغم أن أغلبها مسيطر عليه من قبل رأسمالية عائلية مترددة في فتح رأس المال، وموجهة نحو الواردات أكثر من توجهها نحو إنتاج وحتى في حالة الإنتاج فالسلع جد محدودة عبارة عن منتجات غذائية زراعية، الصيدلة، أو مواد البناء وبالتالي فهي غير قادرة على خلق اقتصاديات من الحجم المطلوب لتحسين الإنتاجية. وقد بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة PME سنة 2017 بحوالي 1.220.000 شركة. ولأهمية هذا القطاع وما يمكن أن يحدثه من نقلة نوعية في إقتصاديات الدول. تم إصدار قانون توجيه بشأن تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001. والذي بمقتضاه تم إنشاء حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل لإنشاء الأعمال التجارية وإجراءات المعلومات والتوجيه والدعم، بالإضافة إلى صندوق ضمان للشركات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بالإضافة إلى صندوق ضمان للشركات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME). كما أعدت برامج لتحسين القدرة التنافسية الخارجية للشركات وتمكينها من مواجهة المنافسة و في الإطار كانت هناك العديد من البرامج من بينها برنامج التنافسية الصناعية بقيادة وزارة الصناعة بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، كذلك برنامج التنمية الأوروبية EDPME بدعم من المفوضية الأوروبية. كذلك الدولة كان لديها برنامج أكثر طموحا بحوالي 10 مليار دينار لصالح تسوية أكثر من 2000 شركة تدريجيا، سنة 2007.

6. الخصخصة:

بالنسبة للخصخصة فهي أحد عوامل الجذب المهمة جدا، وقد شرعت البلدان النامية في هذه السياسة في التسعينات للحد من الضغط المالي على الموازنة الحكومية. تتيح الخصخصة تحفيز القطاع الخاص، وترسيخ

²⁹-OCDE, Perspective économique en Afrique 2005-2006, 2006, Visiter 16-04-2020 lien : <http://www.oecd.org/dataoecd/3/36/36784297.pdf>.

الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، من خلال مساهمة المستثمرين الأجانب الذين يمثل وجودهم وإشارة قوية إلى استعداد السلطات العامة للانضمام إلى برنامج إصلاح جاد يؤدي إلى تحرير بيئة الاستثمار.

الخصخصة والاستثمار الأجنبي المباشر مؤطران في قوانين الخصخصة والشراكة³⁰، ويتم تحديد العلاقة بينهما من خلال التحول من حقوق الملكية للمؤسسة العامة إلى القطاع الخاص الأجنبي في شكل نقل ملكية وأصول أو نقل السيطرة، أي في الحالة التي تقوم فيها الحكومة بتنازل عن السيطرة للمستثمر الأجنبي على أساس نهائي وكامل لشراء أي جزء من رأس المال (الخصخصة الكلية) أو في حالة الخصخصة الجزئية، التي تكون عن طريق شراء جزء من رأس المال. وتكون الخصخصة بالغة الأهمية في الفروع عالية التقنية أو عالية الأدد. حيث تسمح مشاركة رأس المال الأجنبي عادة إلى زيادة الإنتاجية، ورفع القدرة تكنولوجية، وظهور قدرة إدارية فعالة، والتوجه نحو الصادرات، وبالتالي دفع الإقتصاد الوطني إلى طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية للدولة المضيفة³¹

طريقة أخرى محتملة للخصخصة في الجزائر هي الشراكة المختلطة³² (عامة - خاصة / أجنبية)، أي إنشاء مشروع مشترك بين شركة اقتصادية عامة لديها إمكانيات معينة تنوي تطويرها (منشآت صناعية، عمالة، بيئة مواتية) في مكان آخر، وبمشاركة الإمكانات الأجنبية التي ستوفر من جانبها العناصر الناقصة في تنفيذ هذا الإجراء، وبالتالي مساعدتها على الانفتاح والإرتقاء على آفاق جديدة لا تستطيع هذه الشركة القيام بها من خلال العمل بمفردها. ولقد تم بالفعل تشجيع الاستثمار في إطار الشراكة "المشروع المشترك" منذ قانون عام 1982 الذي رفع حصة الشريك الأجنبي إلى 49%، ثم تم تعديل قانون الاستثمار لعام 1993 واستكمالها بالمرسوم رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001³³. وكان تحديث هذا القانون في عام 2009³⁴ ملزماً ومقيداً نسبياً فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب، حيث لا يمكن تنفيذ الاستثمارات الأجنبية في إنتاج السلع والخدمات إلا في إطار شراكة وتكون مساهمتها الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال. مثال تم تقديمه في سنة 2005 وعلى أساس اتفاقية امتياز بين مؤسسة ميناء بجاية والمتعامل السنغافوري

³⁰ - DGGSPM, Projet d'Aide à la Privatisation des Entreprises Publiques Suivi et Accompagnement, deuxième session du programme 2004 du 16 au 23 janvier 2005. Intervention de M.DANIEL TAPIN, avocat d'affaires cabinet émergence consult.

³¹ - (DGGSPM), La Privatisation et le Partenariat Politique et Programme', Juin 2008.

³² - Amriou M., « l'Entreprise Algérienne Face au Partenariat, journées d'étude sur l'industrie nationale, conjonctures et opportunités, 2001, MIPPI.

³³ - Frioux J., Le Cadre Des Investissements Etrangers en Algérie en 2011, Service Économique Régional d'Alger, Trésor, 2011.

³⁴ - Ordonnance n° 09-01 du 22 juillet 2009 portant loi de finances complémentaire pour 2009.

International Portek ولمدة 20 سنة³⁵ تم إنشاء مشروع مشترك نهائي حاويات بجاية المتوسطي، وتعود ملكيته لمؤسسة ميناء بجاية بنسبة 51% ونسبة 49% لـ International Portek بهدف تسيير واستغلال نهائي الحاويات سمحت هذه المعدات الحديثة بزيادة حركة الحاويات إذ ارتفعت من 33000 حاوية في سنة 2005 إلى 249032 حاوية في سنة 2013، كما أصبح هذا الأخير يعالج من 20 إلى 25 حاوية في الساعة مقابل 8 إلى 10 حاوية مكافئة في الساعة بالنسبة للموانئ الجزائرية الأخرى، وبفضل أداء المحطة³⁶ BMT وتسييرها الحديث، تم اختيار الميناء للمشروع الأوروبي " الطرق الملاحية السريعة " من قبل المفوضية الأوروبية على حساب ميناء الجزائر العاصمة، وهو ما يمنحه الزيادة على المستوى الوطني من حيث الكفاءة وجودة الخدمات.

تم خصخصة أو إغلاق ما يقرب من 400 مؤسسة عامة منذ بدء عملية الخصخصة ، ولكن ما زال هناك ما لا يقل عن 1200 جهة غير مخصصة. ولقد تم إحراز تقدم واضح في مجال المعلومات المتعلقة بالخصخصة (استخدام الإنترنت للحصول على معلومات عن الشركات التي يمكن خصصتها ، والتفاصيل الدقيقة - حجم الأعمال ، وحصص السوق ، وما إلى ذلك) . ويجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الوطني للخصخصة يجتمع مرتين في الشهر. يُطلب من المشتريين فقط تقديم مساهمة أولية بنسبة 30 ٪ ، ويستفيد الجزء المتبقي من تكلفة الاستحواذ من تسهيلات السداد . بهدف حماية الوظائف ، كما تطلب الدولة من المشتريين خطة مدتها 5 سنوات.

في الفترة من 2003 إلى ديسمبر 2005، تمت خصخصة 270 مؤسسة عامة، منها 102 مؤسسة في عام 2005 وحده. وتناول برنامج الخصخصة 300 مؤسسة عامة خلال النصف الأول من عام 2006. من عام 2003 إلى عام 2005 ، جلبت الخصخصة إلى الخزينة 800 مليون دولار أمريكي، وأتاحت استثمار 1 مليار دولار أمريكي وخلق 7000 فرصة عمل جديدة. وكانت الحكومة قد أعلنت أن جميع الشركات المملوكة للدولة تقريباً مؤهلة للخصخصة - باستثناء عدد قليل منها مثل سوناطراك وسونالغاز.

³⁵ - بوبكر ياسين، وسيلة بوطاعة، دور الشراكة الصناعية للمؤسسة الاقتصادية في التعلم وخلق القيمة المضافة في المؤسسة الشريكة - دراسة حالة الشراكة بين مؤسسة ميناء بجاية والمؤسسة السنغافورية بورتيك- PORTEK ، مجلة إقتصاديات المال والاعمال، العدد السابع، 2018، ص 416.

³⁶ - Le MOCI , Algérie le Nouvel Elan des Privatisations publi-supplémentaire au MOCI no 1735-1736 du 29 décembre 2005- 5 janvier 2006.

المطلب الثاني: الفرص المتاحة حسب القطاعات

أكبر تحدي يمكن أن تخوضه الجزائر نحو تحقيق التنمية الإقتصادية هو الإستفادة من الفرص التي يمكن أن يجلبها الـ IDE حسب إقتصادها من أجل العمل على تنويعه، والخروج من دائرة الإعتماد على المحروقات، ويكون ذلك من خلال تشجيع القطاعات الأخرى كالزراعة التي تأتي على رأس القائمة ولكن أيضا خدمات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة ... إلخ. وهذا من شأنه أن يخلق الوظائف اللازمة لاستيعاب القوة العاملة و التخفيف من حدة البطالة من جهة، وتطوير الاستهلاك والتقليل من اللجوء إلى الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر وما يمكن أن يجلبه من نقل التقنيات وتحسين القدرات الابتكارية في جميع القطاعات التي تتمتع بالإمكانات الكبيرة في الجزائر أن يحدث الفارق الكبير في حالة حسن المفاضلة بين الإستثمارات الواردة.

فوجود العديد من الفرص الاستثمارية في الجزائر في مختلف قطاعات النشاط وتوافر العديد من الأصول ، لا سيما موقع البلد في الفضاء المتوسطي والأفريقي ، فضلاً عن الإمكانيات البشرية القوية لشباب متعلم وديناميكي، يعد بيئة خصبة للـ IDE. خاصة في هذه الفترة بعد استجابة السلطات الجزائرية من خلال إدخال أحكام جديدة في قانون المالية التكميلي لعام 2020، والتي تشكل "إشارة قوية" لمجتمع الأعمال والمستثمرين الأجانب لوجود "اتجاهات جديدة" في الاقتصاد الجزائري والتي ستساهم في تحسين جاذبية الجزائر على المستوى الإقليمي والعالمي. عامل آخر ساهم في قلب الموازين لصالح الإقتصاد الجزائري ألا وهو الأزمة الصحية كوفيد-19، ففي دراسة أجرتها شركة Ernst & Young³⁷ حول حالة الاستثمارات في العالم في عصر كوفيد-19، أكد مارك ليرميت ، الخبير في الاستراتيجية الجيولوجية والأعمال التجارية ، أن 82% من المستثمرين الأوروبيين أرادوا نقل أنشطتهم إلى أوروبا و المغرب العربي. الجزائر يمكن أن تنتهز هذه الفرصة ، خاصة وأن لديها إمكانيات هائلة في مجالات التكنولوجيا الرقمية والسياحة والطاقة المتجددة. وبما أن الجزائر تسعى لتطوير الاستثمار الأجنبي ويعد أحد أولويات الحكومة الجزائرية (بعد إلغاء قانون 49-51) التي ترغب من خلاله تقليص الواردات وتعزيز الصادرات إلى دول إفريقية أخرى. فهناك العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصحة والبناء والتعدين والنقل وتكنولوجيا المعلومات الجديدة. لكن لكي تنجح الشركات

³⁷ - منظمة عالمية تتكون من مجموعة من الشركات الأعضاء. المقر الرئيسي العالمي لها في لندن في بريطانيا، أما المقر الرئيسي لفرعها في الولايات المتحدة الأمريكية فيقع في نيويورك، تأسست سنة 1849.

الأجنبية ، يجب عليها الاقتراب من السوق الجزائرية باتباع قاعدة العناصر الثلاثة: الحضور والصبر والمثابرة. فالوجود في الدولة يسمح لها بتطوير شبكتها ، والشبكة تبني الثقة ، والثقة تجلب الأعمال.

1. قطاع الصناعة:

تعتبر سوق المنتجات الصناعية في الجزائر سوقا مغرية تقدر قيمتها بأكثر من 5 مليار دولار أمريكي³⁸، لا يغطي الإنتاج الوطني فيها سوى جزء بسيط، يبلغ الاستهلاك السنوي للصلب 2 مليون طن، يلي الإنتاج الوطني فقط نسبة 30%. وذلك لضعف التكامل بين القطاعات والاعتماد المتزايد على الواردات. هذا ما جعل عملية إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة من أولويات السياسة الحكومية. حيث هدفت هذه الأخيرة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية³⁹ و هي تحسين الأداء الإنتاجي للمنشآت العامة، تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات والاندماج في السوق العالمية و التكيف معها. في مجال النقل.

سنة 2007 بدأت الحكومة في إستراتيجية جديدة ترغب من خلالها إحياء القطاع الصناعي بهدف تنويع مصادر دخل البلد. أطلق على المشروع إسم "الاستراتيجية الصناعية الجديدة" يشمل مرحلتين: استمرار سياسة تشجيع الصناعات البديلة للواردات وتطوير صناعة موجهة للتصدير. عرض تقرير "استراتيجيات وسياسات الانتعاش الصناعي والتنمية " الفروع ذات الأولوية التي ينبغي أن تدعمها الدولة، وتشمل الصناعات البتروكيماوية، الأغذية الزراعية، مواد البناء، الصناعات الإلكترونية، الصيدلانية والميكانيكية ، والهدف من إختيار هذه الأخيرة هو إنعاش القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي لها تأثير كبير على إقتصاد البلد. السلطات أيضا دعمت من خلال هذه الإستراتيجية صناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة (NTIC). الاستراتيجية مصحوبة بسياسات لدعم الابتكار وتعزيز التقنيات الجديدة وخلق القدرة على الذكاء الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، هدفت الحكومة أيضا إنشاء مناطق نشاط صناعي متكاملة (ZAI). إنشاء 13 مركب صناعي متكون من عدة مجموعات صناعية في قطاعات مختلفة، من أجل جعل الجزائر أكثر تنافسية على المستوى الدولي و إنشاء أرضية لجذب المستثمرين الأجانب. تتألف هذه الشركات الصناعية من شركات عامة وخاصة يمكن أن تفتح رؤوس أموالها أمام المستثمرين من القطاع الخاص. وأكدت الإستراتيجية كذلك على توافر العمالة منخفضة التكلفة وبالطبع الطاقة غير المتجددة. لكن لم يأخذ عامل

³⁸ - للمنتجات الصناعية مثل قطع غيار السيارات ، أدوات الآلات ، المنتجات شبه المصنعة ، الإلكترونيات... إلخ.

³⁹ - مكنت هذه السياسة بالفعل من تطوير شراكات بين الشركات الجزائرية والأجنبية. مثل شراكة SIDER / Mittal Steel في صناعة الصلب، كما هو الحال مع الشراكة التي تربط مجموعة Henkel الألمانية بشركة ENAD .

العمل في الجزائر على أنه ميزة نسبية، بحجة أن الميزة النسبية للأجور المنخفضة ليست مستدامة بسبب المنافسة الدولية بين الاقتصادات منخفضة الأجور.

بالنسبة للمناولة لا تزال الجزائر متأخرة مقارنة بالمغرب وتونس. في الواقع، لم تهتم الجزائر بالمناولة إلا في بداية التسعينيات. ففي 1992 وبمبادرة من ONUDI، تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة (BASTP). تعمل هذه المنظمة من خلال أربع شبكات (الشرق، الوسط، الغرب والجنوب) بتنسيق مع المجلس الوطني للمناولة. وعلى الرغم من أن هذه الجمعية هي فرصة ممتازة لتطوير المناولة والشراكة في الجزائر، إلا أن الجزائر لا زالت تستورد الأجزاء التي يستوجب إنتاجها في الداخل، بسبب القدرة التنافسية المنخفضة للإنتاج المحلي. ومن هنا نستنتج أن سوق المناولة يعتبر قطاعا واعدا على المستوى الوطني لم يأخذ حقه إلى الآن.

بعد فشل خطة الإنعاش الصناعي الأولى سنة 2007، تم وضع مشروع جديد في عام 2013 والذي يعتبر استمرارية لمشروع النهضة الصناعية لعام 2007. تسعى الإستراتيجية الجديدة إلى خلق مزايا تنافسية حيث أنها تركز على خلق قيمة مضافة، تطوير التعلم التكنولوجي والابتكار الناتج عن مساهمة الاستثمار الأجنبي ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ليس هذا فقط بل تركز أيضا على تطوير تكوين رأس المال البشري، ويكون ذلك من خلال تطوير التفاعلات والشبكات بين مختلف الجهات الفاعلة في الابتكار (الجامعة، الشركات، الدولة).

استمرت إستراتيجية 2013 في التركيز على الفروع والقطاعات المحركة ذات القدرة على تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والتكنولوجيا، وفقا لموقعها الهرمي ووظيفة التفضيل تكون متعددة المعايير بناء على المزايا النسبية للقطاع، وإمكانياته الصناعية، وقبل كل شيء قدرة الشركات على الاندماج في القطاع في السوق العالمية. والجديد في إستراتيجية 2013 هو أن تطور كل قطاع سيتم مراقبته من خلال خطة إرشادية وتقديم تقارير التقدم بدعم من الاتحادات المهنية حسب القطاع، لأهمية ذلك في نجاح المشاريع.

يتمثل تحدي الاستراتيجية الجديدة في تطوير قطاعات موجهة للتصدير، ببناء مجموعات صناعية رائدة في القطاعين العام والخاص والتي سيكون لها وظيفة دافعة وتنشيطية من خلال قدرتها على الابتكار والاستثمار في البحث. ويركز جهد خاص على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ومنافذ البيع لديها، وكذلك إنشاء برنامج تطوير المناولة. وهناك محور آخر مخصص لإنشاء أقطاب صناعية وتكنولوجية في مناطق مختلفة من الدولة.

إن تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة يبرره النمو الضعيف والمتقلب للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ، والذي إرتفع إلى 6% سنة 2011، بعد أن كان 5.2% سنة 2005، مدفوعًا بشكل أساسي بقطاع الخدمات وليس الصناعة. حيث أن الاقتصاد الجزائري لا يزال معتمدا على قطاع المحروقات وليس لديه قطاعات صناعية محركة للنمو الداخلي. وهذا ما شهدت الصناعة خارج المحروقات حيث سجلت انخفاضا مستمرا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منذ أواخر الثمانينيات. ولا يزال الاستثمار من قبل الشركات باستثناء الطاقة منخفضًا نسبيًا بنسبة 6.8 % من إجمالي الاستثمارات في عام 2009. ولذلك سوف تعتمد الإستراتيجية الجديدة على تطوير صناعة وطنية أساسها العلاقة المترابطة بين الصناعات مدعومة بتنوع الإنتاج المحلي، تتبنى التقنيات الحديثة والابتكار التكنولوجي لتناسب مع أنشطة التصميم والإنتاج الأكثر تعقيدًا.

ولتكوين نسيج صناعي قوي، دعمت إستراتيجية 2013 تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة لتكوين مجموعات كبيرة قادرة على جذب الإنتاج الصناعي من خلال وفورات الحجم. ولكن لا يمكن الإنكار أن التميز بين القطاع الصناعي العام والخاص لا تزال قائمة. حيث أن الصناعة الثقيلة يسيطر عليها القطاع الصناعي العام والصناعات الخفيفة يقودها القطاع الخاص. ويتركز القطاع الصناعي الخاص في المنسوجات والأغذية والجلود والأحذية والبناء. بينما يحتفظ القطاع العام بصناعة الحديد والصلب والميكانيك والاسمنت والمناجم والكيماويات. لذلك ، فإن المخاطرة تتمثل في اتباع سياسة غير متكافئة في تطوير المجموعات .

وأخيرا يمكن أن نلخص أهداف السياسة الصناعية لعام 2013 في رفع حصة الصناعة من 4.5 إلى 6% من PIB بحلول عام 2020 وتعزيز نمو القطاع الصناعي في المستقبل بمعدل 10% سنويًا، الهدف الثاني هو تلبية الطلب الوطني من خلال تكثيف سياسة إحلال الواردات وخفض حصة الواردات إلى 25% من PIB بحلول عام 2020، الهدف الثالث هو تنويع النسيج الاقتصادي الوطني من أجل تعزيز الصادرات ورفع حصة الصادرات الصناعية على التوالي من 5 إلى 25% بين عامي 2020 و 2030، الهدف الرابع هو تطوير الصناعة في جميع أنحاء الجزائر بما في ذلك المناطق المحرومة والجنوب، وأخيرًا الهدف الخامس هو تطوير الإقتان التكنولوجي لجعله ميزة صناعية مقارنة في البلد.

2. قطاع الزراعة وتربية الحيوانات:

لطالما تم التغاضي عن القيمة الاستراتيجية للزراعة رغم الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة لهذا القطاع لصالح الصناعات الثقيلة في الجزائر. سنة 2000، حدث تغيير في السياسة مع إطلاق البرنامج الوطني للتنمية

الفلاحية (PNDA). يهدف هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 3.8 مليار يورو. إلى خفض فاتورة الاستيراد التي تصل كل سنة إلى مايقارب 3 مليارات دولار أمريكي، وضمان الأمن الغذائي من خلال تنويع الإنتاج. خاصة الحبوب وزراعة الأشجار وزراعة الزيتون وزراعة الكروم و البستنة والقطاع الحيواني. يعني الزيادة في المساحات الزراعية وتحسن الغلة ، مكن البرنامج كذلك من توفير العديد من فرص العمل ومتوسط نمو سنوي قدر بـ 6.40%. أصدرت الحكومة قانونا بشأن التوجه الفلاحي سنة 2008، ينص على تدابير لإعادة العمل على ترشيد الزراعة من خلال خلق علاقة مع قطاع الأغذية الزراعية. ثم أطلقت الحكومة برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014، كمحاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، وخصصت له قيمة 1000 مليار دينار، وكان هدفه تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي ووصله إلى 8.33% بحلول 2014. جاء بعد ذلك نموذج النمو الإقتصادي والذي إنطلق سنة 2016 وسيتمدد حتى 2030، هو عبارة عن رؤية طويلة المدى، يهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة خلال العقد المقبل.

تساهم الزراعة بنسبة 12% في الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة للتشغيل فقد إرتفعت نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية من 14.2% سنة 2000 إلى 22.27% سنة 2007، وأصبحت تمثل 21% سنة 2016⁴¹. وارتفع معدل النمو إلى 4.2% في 2019 بقيمة إنتاجية 3.5 مليار دينار، ليغطي الاحتياجات الوطنية حتى 73%. يعد تطوير هذا القطاع ضروريا، وهو أحد القطاعات القليلة التي لم تتعرض لانتكاسة خلال النصف الأول من عام 2020. تبقى الواردات السنوية 3 مليارات دولار أمريكي ، ولا سيما في الحبوب والحليب ومنتجات الألبان والسكر والبن والبقول، ويبقى قطاع تصنيع الأغذية يعاني من عجز كبير وبالتالي يقدم فرصا استثمارية في مجالات المعالجة والحفظ والتعزيز والبيع ، وهي المجالات التي تكون فيها الخبرة الدولية ونقل التكنولوجيا ضروريين. حيث تمثل صناعة الأغذية الزراعية (40% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد) تلقت في عام 2020 ، 299 مليون يورو من واردات المعدات بفضل رغبة الدولة في الإنتاج محليا ، فإن القطاع الزراعي في الوقت الحالي مزدهر. وبحسب زعيم اللجنة الجزائرية الفرنسية ، فإنها "بحاجة إلى معدات لتلبية إرادة السلطات العامة لتطويرها في جنوب البلاد.

⁴⁰ -Ministère de l'Agriculture et du Développement rural.

⁴¹ - عائشة بن النوي، التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03 (02)، 2020، ص 165.

تم فتح عدة فروع تجارية في الجزائر من قبل American Cargill و Danish Arla Foods ،... إلخ. وموقع الإنتاج من قبل EIIC الإماراتية ، و Lacralis الفرنسية ، و Nestlé السويسرية ، Heineken الهولندية ، Savola السعودية ، و Danone الفرنسية،... إلخ.

في الشق الثاني من مؤشرات الأمن الغذائي توجد السلع الغذائية ذات المصدر الحيواني، دونها لا يمكن التحدث عن أمن غذائي متكامل. نتيجة تطبيق الدولة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والعمل على إعادة إعمار الأرياف إرتفع الإنتاج الحيواني وتربية الماشية، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع صادرات الجزائر للحوم الحمراء إلى 0.24 مليون دولار سنة 2014 بعدما كانت لا تتعدى 0.1 مليون دولار⁴².

أما شعبة الأسماك فقد انخفض حجم صادراتها بشكل متواصل من سنة 2002، ولدعم هذه الأخيرة استفاد صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خطة ماثلة للزراعة بميزانية قدرها 4.9 مليار دينار جزائري (53 مليون يورو). منذ عام 2003 ، تم التوقيع على عدة بروتوكولات اتفاق بشأن الصيد والحفظ ومرافق الموانئ بين الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين والشركات الأجنبية. وهكذا ، تم إطلاق مشروع مزرعة تربية الأحياء المائية باستثمار 8 مليون يورو ، ويديره المكتب الوطني لتنمية الاستزراع المائي بدعم من المنظمة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية. بالإضافة إلى الإمكانيات الكبيرة للسفن، ومعدات الملاحة الإلكترونية ، ومعدات الصيد. وبالمثل ، هناك احتياجات للمساعدة الفنية والتدريب وتقييم الموارد السمكية. توجد كذلك منافذ عديدة لصناعة المعالجة، خاصة التعليب ومعالجة المأكولات البحرية.

3. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن أسواق كبيرة وغير مستغلة وغير قادرة على المنافسة. قطاع الاتصالات في الجزائر يمثل كل ذلك. حيث تعد من أكبر الأسواق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق ، أكد كبير الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، على دور الشباب في مكافحة وباء فيروس كورونا ، من خلال العديد من المشاريع المنفذة في مجالات التكنولوجيا الرقمية والرقمنة. والتجارة الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكترونية. وتشير التقديرات إلى أن رقمنة مختلف قطاعات النشاط ، التي

⁴² - محفوظ مراد . سعيح منيرة، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2017، مجلة الإبداع، المجلد 07(08) ، 2017، ص161.

بدأت في سياق مكافحة الوباء ، يمكن أن تشكل رافعات لتغيير الاقتصاد الوطني ، وهذا لأن ذلك سيعزز إنشاء "اقتصاد الشبكة".

أما في مجال تكنولوجيا المعلومات ، يجب أن تنشر الدولة 11000 كيلومتر من الألياف الضوئية ، منها 2400 موجودة بالفعل. ولا بد من القول إن الجزائريين متحمسون للإنترنت ولديهم 43.5 مليون مشترك بينهم 39 مليوناً على الهواتف المحمولة ". كل هذا يشكل فرصة حقيقية أمام البلد للاستفادة من المستثمرين الأجانب.

كانت سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محتكرة من طرف الدولة سواء لشبكة الهاتف الثابت أو الخدمات الأخرى ذات الصلة. بلغ حينها عدد الهواتف الثابتة حوالي مليوني خط بما في ذلك أكثر من 70% اشتراك للإدارات والشركات، وكان ولا يزال معدل الاتصال المنزلي منخفضا للغاية. ولكن مع قانون 5 أوت 2000 بشأن الاتصالات الذي ألغى احتكار هذا القطاع من طرف الدولة وأعطى الفرصة للمشغلين الخاصين والأجانب للاستثمار فيه شهد هذا القطاع تغيرات جذرية. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء هيئة تنظيم البريد والاتصالات (ARPT) التي تضمن الامتثال للوائح وحرية المنافسة و تنظيم القطاع في استقلالية تامة. (تقوم بمهام المراقبة ، الرقابة، الاستشارات والتحكم في سوق الاتصالات، وللحفاظ على استقلاليتها لدى ARPT مواردها المالية الخاصة). سمح إصلاح هذا القطاع بتحويل إتصالات الجزائر، من إدارة تقليدية إلى شركة تجارية ذات أسهم، والتي بلغ حجم مبيعاتها 1.885 مليار دولار أمريكي، سنة 2005.

مكن إصلاح 2000 من إنشاء أول مشغل خاص للاتصالات المتنقلة، أوراسكوم تليكوم الجزائر تحت العلامة التجارية دجيزي ، وثاني مشغل خاص في أغسطس 2004، الوطنية للاتصالات الجزائر تحت العلامة التجارية نجمة. كما تم منح ترخيص الهاتف الثابت أيضا في أبريل 2005 بمبلغ 65 مليون دولار أمريكي لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة بالشراكة مع المصرية للاتصالات. وكانت هذه العملية عبارة عن فرصة مثيرة للاهتمام لمصنعي المعدات. كما وقعت الشركة المصنعة للمعدات الفرنسية Alcatel عقدا لنشر شبكة GSM مع المشغل Orascom ، والذي يمثل أكثر من 50% من البنية التحتية، ويتم توفير باقي المعدات من قبل شركة Siemens الألمانية.

بفضل وجود المشغلين الثلاثة الناشطين في مجال الهاتف المحمول (دجيزي ، موبيليس ونجمة) ، انتقلت التغطية السكانية لشبكة الهاتف المحمول في الجزائر من نسبة 0.26% في عام 2000 ، أي 54000 مشترك إلى

نسبة تجاوزت 98% سنة 2016. أما بالنسبة إلى استخدام الأنترنت، فقد ارتفع عدد مستخدميه من 10000 في عام 2000 إلى 4 ملايين مشترك في نهاية سبتمبر 2007، ووصل إلى 37.83 مليون مشترك في نهاية 2017 من بينهم 34 مليون مشترك في الهاتف النقال⁴³، كما بلغ عدد مستخدمي الجيل الثالث 3G نسبة 62.64% سنة 2017، أما بالنسبة لاستخدام 4G فقد بلغت النسبة 28.99% لنفس السنة رغم أن إطلاقها كان لا يزال حديثا (سنة 2016).⁴⁴ وبهذا فقد ساعد الهاتف المحمول على انفتاح سكان العالم الريفي، وساهم في التغيير الثقافي لصالح تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) وكان له تأثير إيجابي على القطاعات الاقتصادية، و قطاع الخدمات على وجه الخصوص.

أيضا سمح للمستثمرين الأجانب المتخصصين في شبكة الإنترنت بالإستثمار في الجزائر عن طريق شركات يحكمها القانون الجزائري. مثل شركة SLC المتخصصة في تقديم الخدمات والاتصالات السلكية واللاسلكية للشركات، التي تم إنشاءها في مايو 2001⁴⁵ لتوفير الأنترنت اللاسلكي. العرض المقترح هو نتيجة شراكة مع مزود الإنترنت AnwarNet، وهي شركة تابعة لشركة Anwar الأردنية وإتصالات الجزائر وتستهدف هذه الشراكة في المقام الأول الشركات.

4. قطاع الخدمات:

منذ اعتماد قانون النقد والائتمان⁴⁶ في عام 1990 والأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003 المعدل له، تم وضع بيئة مصرفية ومالية جديدة، تتماشى بشكل أكبر مع تحرير اقتصاد الدولة. يكرس هذا القانون الطابع العالمي للنظام المصرفي والمالي الجزائري من خلال إتاحة المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية. تم تزويد النظام المصرفي والمالي بأدوات قانونية لمكافحة غسل الأموال⁴⁷ ورفع السرية المصرفية⁴⁸. يتضمن القطاع المصرفي الآن ما يقرب من 26 مؤسسة مصرفية ومالية، بما في ذلك 6 مؤسسات عامة⁴⁹ و 14 مملوكة للقطاع الخاص.

⁴³ - وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا والرقمنة، مرجع سابق.

⁴⁴ - بوججيش خالدية والبشير عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مخرجات الابتكار-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، مرجع سابق، ص172.

⁴⁵ - هي شبكة نقل بيانات مخصصة للشركات. اليوم توظف أكثر من 150 شخصا، من بينهم 80 مهندسا وفنيا مؤهلا.

⁴⁶ - Loi n°90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit, JORA n°16 du 18 avril 1990.

⁴⁷ - Loi cadre sur la prévention et la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, loi n°05-01 du 6 février 2005, JORA n°11 du 09 février 2005.

⁴⁸ - A la faveur de la loi de finance 2003.

⁴⁹ - Banque d'Algérie, Communiqué de Presse Evolution des Situations Monétaire et Prudentielle à fin 2020, 2021.

يهدف كل هذا إلى تحسين الخدمات المصرفية في الجزائر التي لا تزال دون المستوى فعلى الرغم من توسيع الشبكة المصرفية مع 40 فرعاً مصرفياً جديداً في عام 2020 ليصل العدد الإجمالي إلى 1690 فرعاً عبر التراب الوطني، إلا أن هذا الرقم لا يزال بعيداً جداً عن المعايير الدولية وهو وكالة واحدة لكل 10000 في حين أنها في الجزائر وكالة واحدة لـ 26000 نسمة. و بالتالي هناك فرص عمل كبيرة في هذا القطاع في شكل مصارف، شركة التأجير...إلخ.

إضافة إلى ذلك ، بذلت الدولة جهداً كبيراً في توحيد ديون البنوك العامة وإعادة رسملة رؤوس أموالها، بهدف تحديث عملياتها والارتقاء بها إلى مستوى المعايير الدولية ، لتسهيل عمليات التخصيص أو فتح رأس مال المصرف. وتخطط الدولة لبيع بعض البنوك المملوكة للدولة إلى مشترين أجانب استراتيجيين.

تشارك البنوك الفرنسية بشكل خاص في السوق الجزائرية، Natixis، أول بنك فرنسي وافقت عليه السلطات النقدية الجزائرية في عام 2000، كذلك BNP Paribas و Société Générale ، لكل منهما حوالي خمسين فرعاً منتشرة في جميع أنحاء البلاد ولديها استراتيجية تنمية طموحة. حصل Calyon، وهي شركة تابعة لشركة Crédit Agricole على موافقتها من تنفيذ النشاط المصرفي في عام 2007. حصل HSBC ، وهو فرع من HSBC France ، أيضاً على ترخيص في عام 2009. تليها البنوك العربية مثل بنك البركة، والمؤسسة المصرفية العربية ABC وهو بنك بحريني جزائري، البنك العربي، بنك الخليج، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، وبنك السلام البحريني.

تركز البنوك الخاصة والشركات التابعة لمجموعات دولية كبيرة على الأنشطة الأكثر ربحية مثل تمويل التجارة الخارجية من خلال منح الائتمان المستندي Credoc ، المفروض بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2009.

يركز تحديث القطاع المصرفي على جانبين: تحديث أنظمة الدفع وتحسين الحوكمة المصرفية بما يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة لتمويل الاستثمار. من المفترض أن يساعد تسريع تحديث أنظمة الدفع وأنظمة المعلومات المحاسبية في تحسين جودة وتوقيت نقل البيانات بشكل كبير ، وكذلك تسهيل الإشراف على البنك المركزي. كذلك تحديث العمليات والخدمات المصرفية ، ولا سيما بدخولها حيز التنفيذ منذ عام 2006 لنظام الدفع في الوقت الفعلي للمبالغ الكبيرة⁵⁰ والدفع العاجل المعروف باسم ARTS . كما سعت الدولة إلى نشر في جميع أنحاء

⁵⁰ - نظام ARTS هو نظام دفع بين البنوك للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها 10 ملايين دينار ويسمح بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح.

أراضي محطات الدفع وموزعين أجهزة الصراف الآلي، وكذلك الترويج لبطاقات السحب. ومع ذلك ، لا يزال الوصول إلى الائتمان محدودًا. في الواقع ، يحد رأس المال المحدود للبنوك الخاصة من قدرتها الائتمانية بسبب تطبيق المعايير الاحترازية. ومن المقرر أن يتغير هذا الوضع بالنظر إلى إرادة السلطات الجزائرية لدفع البنوك إلى زيادة رؤوس أموالها.

تظهر المؤسسات الخاصة المتخصصة في سوق المال مثل شركة التأجير العربية (برأس مال جزائري ، خاص وعامة ، ورأس مال سعودي وبمشاركة SFI). ولتحسين الخدمات المصرفية ، دعت الحكومة عام 2013 ، المؤسسات المالية والمصرفية إلى تسهيل فتح الحسابات ومنح القروض المصرفية.

بالنسبة لقطاع التأمين فتح هو الآخر أمام رأس المال الخاص دون تمييز في الأصل. فمنذ صدور الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمين، تم إنشاء سبع شركات تأمين خاصة، اثنتان منها برأس مال أجنبي. هو أيضا قطاع واعد جدا للاستثمار الأجنبي من حيث أن سوق خدمات التأمين بعيد جدا عن التشبع. في عام 2010 ، حصلت شركة التأمين الفرنسية Axa على الضوء الأخضر للعمل في الجزائر، بالشراكة مع مستثمرين محليين. وكانت الجزائر وفرنسا قد وقعتا في أبريل 2008 في باريس اتفاقية لتسوية الخلاف بين البلدين الذي نشأ عام 1966 حول تأمين شركات التأمين الفرنسية في الجزائر، والتي اضطرت شركات التأمين الفرنسية إلى وقف أنشطتها في الجزائر. من ناحية أخرى، لتنشيط السوق المالية ، قررت الدولة إدخال جزء كبير من رأس مال المؤسسات الاقتصادية الكبيرة المخصصة جزئيًا في البورصة. في عام 2012 ، تم إدخال تعديلات على اللوائح العامة لبورصة الجزائر بهدف إعادة تنظيم سوق الأوراق المالية الوطنية. تم إنشاء ثلاث أقسام: سوق رئيسي مخصص للشركات الكبيرة ، وسوق مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وسوق ثالث مخصص للتفاوض على سندات معادلة للخزينة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وبعد جائحة كوفيد-19 ومع النقص الكبير الذي عاشته الجزائر وجميع دول العالم في قطاع الصحة، تسعى الجائر لتجسيد 445 مشروعًا لرفع من مستوى القطاع الصحي في البلد، وبذلك سيوفر قطاع الصحة أيضًا عددًا من الفرص الاستثمارية.

5. الأشغال العامة والنقل والبنية التحتية

تلقى هذا القطاع ما يقرب من نصف الظرف المالي ببرنامج دعم النمو التكميلي (PCSC) بالإضافة إلى إنشاء الطريق السريع بين الشرق والغرب، بالإضافة إلى أعمال فنية تتعلق بالنقل البري والموانئ والمطارات

والجسور والقنوات والسدود والمدن الجديدة . خصصت خطة دعم النمو الإضافية (2005-2009)، 700 مليار دينار جزائري للنقل (مترو، TGV، ترامواي) ، 600 مليار دج للاستثمار العامة، 400 مليار دج لسدود ، خطوط أنابيب... إلخ. تم أيضا أيضا إنهاء مشروع مترو الجزائر العاصمة، الذي تم إطلاقه منذ أكثر من 20 عامًا، والذي بدأ تشغيله بشكل فعال منذ نهاية عام 2011.

بالنسبة لشبكة الطرق المعبدة (100,000 كم) لا تزال غير كافية بالنظر إلى ضرورات التنمية في البلاد. وتمثل الطرق المعبدة 72٪ من الشبكة الوطنية ربعها في حالة سيئة. مشروع الطريق السريع بين الشرق والغرب العابر للمغرب العربي بطول 1216 كم الذي انطلق في عام 1987 والذي يهدف إلى ربط مدينتي تلمسان وعنابة، هو جزء من مشروع طريق الوحدة المغاربية السريع (7000 كم من نواكشوط إلى طرابلس) ، وتم منحه للصينيين واليابانيين ، هي الأهم ضمن سلسلة من الأعمال الكبرى التي تم إطلاقها في جميع أنحاء البلاد .

على المدى الطويل ، من المخطط البدء في تشييد ما يقرب من 2700 كيلومتر من الطرق بحلول عام 2025 . في هذا السياق ، أطلقت وزارة الأشغال العامة 358 في مارس 2008 دعوة لتقديم عطاءات لدراسات الطريق الدائري للهضبة العليا . من المتوقع أن يتم الانتهاء من هذا الطريق السريع المجاني الذي بلغ طوله 1020 كم في عام 2015. تخطط البلاد لبناء 6000 كيلومتر من السكك الحديدية ويخطط مترو الجزائر العاصمة لتمديد 25 كيلومترًا من 15 كيلومترًا التي تم بناؤها بالفعل ، دون احتساب مشروع طريق سريع في الهضبة العليا.

يعتبر سوق معدات ومواد الأشغال العامة أيضًا سوقًا ديناميكيًا للغاية واستخدام الواردات ضخمة جدًا. المورد الرئيسي لمعدات البناء هو فرنسا ، تليها ألمانيا والولايات المتحدة.

وهكذا ، تم تكليف تحالف بقيادة SIEMENS France ، المرتبط بـ VINCI و CAF الأسباني ، في أوائل عام 2006 لتسليم المعدات الدارجة والتجهيزات الداخلية لمحطات المرحلة الأولى من الخط الأول من مترو الجزائر العاصمة ، بما في ذلك الافتتاح المقرر في نهاية صيف 2009 دخول الخدمة في 2011. تشمل البنية التحتية للمطار الوطني 55 منصة. من بينها 35 مطارًا مفتوحًا أمام الحركة الجوية العامة مع 12 مطارًا من الدرجة الدولية و 10 من الدرجة الوطنية و 13 من الدرجة الإقليمية. كجزء من PCSC والبرامج الخاصة للجنوب والهضاب العليا ، تم إطلاق عشرات المشاريع الجديدة لتعزيز وإعادة تأهيل المسارات. آخر إنجاز للمطار ، وهو عرض للجزائر ، هو مطار الجزائر الدولي ، الذي تم افتتاحه في 7 يوليو 2006. تساعد ADPM (إدارة مطار باريس) السلطات المحلية في إدارة هذه البنية التحتية ، في إطار عقد إدارة لمدة 4

سنوات. في الوقت الحالي ، لا تزال قدرات البنى التحتية للمطارات غير مستغلة بشكل كافٍ ، وتعلق المشاريع الكبرى بتوسيع المطارات ، ولا سيما مطار الجزائر - الموكلة إلى الشركة الصينية CSCEC - ومعدات الملاحة الجوية والمحطات. تركز آفاق التنمية على المدى المتوسط على تعزيز مدارج المطارات وتنفيذ المشاريع لفتح الهضبة المرتفعة والمناطق الجنوبية ، وإنشاء مدارج مطار ثان في وهران وحاسي مسعود.

تتكون البنى التحتية للميناء من 11 ميناء مختلط ، بما في ذلك 3 متخصصة في المحروقات و 21 للصيد وواحدة للمتعة فقط. تدار جميعها من قبل شركات الموانئ التي تملكها الشركة القابضة العامة. SOGEPORT ومع ذلك، منذ عام 2005، كان هناك انفتاح تدريجي على القطاع الخاص من خلال منح امتياز محطات الحاويات للمشاريع المشتركة التي تربط شركات الموانئ بمشغلين أجانب مثل بورتيك في بجاية وموانئ دبي العالمية في الجزائر. تمر حركة البضائع (عدا المحروقات) بشكل رئيسي عبر الجزائر (25%) ، بجاية (20%) ، عنابة (18%) و وهران (14%).

بشكل عام ، لا تزال قدرات الموانئ غير مستغلة بالكامل. آفاق التنمية عديدة وتتعلق بما يلي: الحفاظ على التراث الحالي ، وتحديث البنى التحتية وتكييفها مع وسائل النقل بالحاويات (تكييف محطات وهران ، وأرزو ، وتينس ، وسكيكدة) وخلق قدرات الموانئ. الأخبار في المنطقة الوسطى موجهة نحو التعامل مع حركة مرور الحاويات. على المدى الطويل ، من المخطط بناء 19 ميناء صيد و 16 مرسى بحلول عام 2025.

كذلك الجزائر لديها أيضا برنامج بناء 300000 منزل جديد في السنة. قطاع البلاستيك الذي يمثل السوق الأول في شمال إفريقيا والثالث في القارة الأفريقية ، سيطور 20 مشروعًا بحلول عام 2024 بقيمة إجمالية 36 مليار دولار أمريكي.⁵¹ كل هذا يعتبر فرص استثمارية جد مربحة لرجال الأعمال في المنطقة.

6. قطاع السياحة:

الجزائر غنية بإمكانيات طبيعية مهمة للغاية تتنوع من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، تجمع بين خصائص الطبيعة المختلفة، أولها خط ساحلي بطول 1200 كم يمتد من مرسات بن مهدي على الحدود مع المغرب إلى ميناء القلعة الصغير في أقصى شرق البلاد⁵² الذي يطل البحر الأبيض المتوسط ، من جهة

51- Christine Gilguy, Algérie : des opportunités dans des secteurs clés, consulté 13-02-2020, lien :

<https://www.lemoci.com/algerie%e2%80%af-des-opportunités-dans-des-secteurs-clés/>

52- Office National du Tourisme, Algérie Balnéaire, 2015, consulté 22-08-2019, lien : <http://ont.dz/visiter-lalgerie/algerie-balneaire>

أخرى تعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر منطقة صحراء في العالم بمساحة تقترب من مليوني كيلومتر مربع، ويتناوب الجنوب الجزائري الكبير بين المناظر الطبيعية البركانية مثل جبال الهقار والقمرية مثل طاسيلي ناجر والتي أدخلتها اليونسكو في قائمة التراث العالمي سنة 1982⁵³ والسهول الحجرية، والسهول الرملية، مما يشكل منتجا سياحيا متميزا. رغم ذلك تعد الجزائر الأضعف من حيث النشاط السياحي في منطقة MEDA لأسباب تتعلق قبل كل شيء بالعشرية السوداء التي مرت بها البلاد ولكن أيضا لغياب سياسات التنمية لهذا القطاع في الماضي.

تضاعف عدد الفنادق والمنشآت المماثلة بين عامي 1993 و 2006 من 537 إلى 1064 وزادت الطاقة الاستيعابية للفنادق بنسبة 17%. ومع ذلك ، بقية محدودة و 49% منها متركز في المناطق الحضرية، وسيئة التكيف مع السوق الدولية (حوالي 10% من المؤسسات تفي بالمعايير الدولية). لذلك وضعت السلطات المحلية استراتيجية توسعية طموحة تستند إلى تطوير 22 (مناطق التوسع السياحي) ، الواقعة على 3/4 من الساحل. وعملت الحكومة من خلال هذه الإستراتيجية إلى خصخصة المؤسسات العامة المرتبطة بالسياحة والفنادق وسعت إلى جذب المستثمرين من القطاع الخاص ، وخاصة المستثمرين الأجانب ، من خلال نظام ضريبي تحفيزي⁵⁴. تزايد العدد الإجمالي للمنشآت الفندقية في السنوات الأخيرة بمتوسط معدل سنوي يعادل 5.42% ، وزيادة إيجابية بنسبة 6.18% في عام 2018 ، أي 79 فندقًا وبالتالي ارتفع من 1289 في عام 2017 إلى 1368 في 2018. وبنسبة 4.71% بين 2016 و 2017. كما أطلقت الجزائر 3250 مشروعًا جديدًا في عام 2019، بهدف استهداف عدة ملايين سائح في عام 2025⁵⁵. وتسعى البلاد إلى شراكات مع مشغلين أجانب ، مثل السويسريين، لتدريب الفندقية الاحترافي. ومع ذلك ، لا يزال هذا القطاع يعاني من سياسة السياحة غير الجذابة.

شهد عدد السياح إرتفاعا في الفترة ما بين 1999-2013، عام 2012 ، استقبلت الجزائر 1600000 سائح، جلهم جزائري يعيشون في الخارج وسجلت عائدات سياحية بقيمة 215.3 مليون دولار، ثم انخفض هذا العدد بشكل حاد بين 2014 و 2018 ، فقد قدر الانخفاض مثلا بـ 14.02% في 2018 مقارنة بعام 2017. يمكن أن يفسر هذا الوضع بتوجه الجزائريين غير المقيمين (المهاجرين) نحو وجهات تنافسية أخرى خاصة مع الثورة التكنولوجية وتطور تسويق السياحة الرقمية في العالم. وسجل عدد السياح الأجانب زيادة

⁵³-UNESCO

⁵⁴- القانون رقم 01-03 المؤرخ 17 فبراير 2003 بشأن تطوير السياحة بمنح إعفاءات ضريبية على مدى 10 سنوات.

⁵⁵- Département fédéral des affaires étrangères DFAE, Rapport Économique Algérie, 2020, p2.

ملحوظة من عام 1999 حتى عام 2018 عندما سجلت الجزائر دخول 2.018.753 سائحًا أجنبيًا (في عام 2018)⁵⁶ بزيادة قدرها + 18.17٪ مقارنة بعام 2017. يمكن أن يكون لهذا عواقب إيجابية على اقتصاد البلاد لأن الزيادة في الإيرادات السياحية الأجنبية تسمح أيضا بزيادة الإيرادات السياحية وبالتالي تحسين مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني.

شهدت المشاريع الإستثمارية السياحية خلال الفترة من 2002 إلى 2014، نموا ملحوظا من 2015 إلى 2018، وهو ما يمكن تفسيره بأنه في هذه الفترة، وضعت الحكومة السياحة بين القطاعات ذات الأولوية لتنمية الاقتصاد الوطني مما شجع على إنشاء الاستثمارات السياحية. تم تسجيل أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية قيد التنفيذ في عام 2018 (799 مشروعًا) بزيادة قدرها 4.58٪ مقارنة بعام 2017، ويمكن أن يكون لهذه التحسينات انعكاسات إيجابية على تحسين قطاع السياحة بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام ، لأنها تساعد في خلق فرص عمل وبالتالي تقليل معدل البطالة.

عند مقارنة متوسط معدلات النمو السنوية لعرض السياحة في الجزائر (+ 5.42٪ للمنشآت الفندقية ، + 3.12٪ للطاقة الفندقية ، + 17.09٪ لوكالات السياحة والسفر و + 6.11٪ لمشاريع الاستثمار السياحي قيد التنفيذ) ، على الرغم من العديد من سياسات التنمية السياحية، فإن الجزائر لا زالت تفشل في الاستفادة من إمكاناتها السياحية. والدليل على ذلك هو ترتيب المنتدى الاقتصادي العالمي في تنافسية السياحة. و يتطلب تحسين جاذبية الجزائر للاستثمارات السياحية الأجنبية عددا من الإجراءات الإضافية كتعزيز بيئة الأعمال بشكل عام وتبسيط اللوائح والشفافية وكفاءة العمل الإداري ، وإطلاق ديناميكية حقيقية للتنمية الإقليمية. كذلك تنفيذ سياسة تنمية سياحية وطنية متماسكة، من خلال تحديد أهداف التنمية السياحية، وتطوير البنية التحتية الأساسية لها.

بعد هذه النظرة العامة للعوامل التي تعزز جاذبية الجزائر، نلقي نظرة على العناصر التي يمكن أن تغير بشكل سلبي نظرة المستثمرين الأجانب إلى البلد.

المبحث الثالث: مواطن ضعف مناخ الإستثمار والتهديدات حسب نموذج SWOT

المشكل الأساسي للإقتصاد الجزائري هو إرتباطه الكلي بقطاع الطاقة، وهذا الأمر لا يتضاءل عبر السنين حيث لا يزال هذا القطاع المحرك الأساسي لنمو الجزائر، ومكانتها الخارجية وقبل كل شيء وضع

⁵⁶ - Ministre du tourisme et de l'artisanat , Tableaux de bord des statistiques du tourisme, Alger, 2018.

ميزانيتها. من جهة أخرى البطء في التكيف الهيكلي للاقتصاد الجزائري. كما يتضح من تراجع قطاع التصنيع وقطاعات كاملة من الاقتصاد الجزائري، والتي لا تزال تحت سيطرة المؤسسات العامة، وعلى الرغم من الدعم المالي الذي تتلقاه تصل دائما إلى نتائج غير مقنعة. ولا تزال الإجراءات الحكومية تتسم بالروتين والفساد المتفشى... كل هذه الأسباب تنعكس آثارها السلبية على قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مواطن ضعف الاقتصاد الجزائري

1. تباطؤ في تنفيذ برنامج الخصخصة:

مرت الجزائر في العقود الأخيرة بمرحلة انتقالية من نظام اقتصادي مركزي إلى اقتصاد السوق ، الأمر الذي أجبر الحكومة الجزائرية على الانخراط في سلسلة من الإصلاحات. لكن إرث الاقتصاد المركزي والمخطط، والذي يتولى فيه القطاع العام دورا مهما، لا يزال واضحا. ونتيجة عن ذلك عانت برنامج الخصخصة من تباطؤ حاد. ففي الواقع ، لكي يكون لبرنامج الخصخصة أي فرصة للنجاح ، يجب أن يكون العرض جذابا، كخصخصة الشركات الأكثر ربحية وتلك التي تدر دخلا كبيرا. ليس أن تقتصر الخصخصة على الشركات الأقل الربحية من أجل إنقاذها.

الجزائر لازلت تؤكد على الطبيعة الاستراتيجية لبعض الشركات وتقول أنها غير خاضعة للبيع رغم الغموض المحيط بهذا المعيار. فالعديد من الشركات الكبيرة المملوكة للدولة ليست قابلة للخصخصة، وهي إرث مؤسسات الاقتصاد العام السابقة، الغريب أن جلها لا يعاني فقط من عجز مالي مزمن، بل أيضا ليس لديها إمكانية المنافسة أو الربحية بسبب المعدات وتقنيات الإنتاج القديمة. فحين أن أساس الخصخصة ، في الجزائر وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ، هو جعل الشركات أكثر كفاءة وتنافسية ثم إخضاعها لمزيد من المنافسة.

يتطلب إنشاء صفقة الخصخصة الخبرة والمهارة التي تسمح باستخدام أساليب الخصخصة الفعالة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية المواتية والأداء الجيد لسوق الأوراق المالية. مما يعني أن سرعة برنامج الخصخصة تعتمد على متغيرات خارجية لا تتحكم فيها السلطات العامة، وللأسف الجزائر لا تزال دون المستوى في العناصر المذكورة .

كان من المبرمج خصخصة 1200 مؤسسة اقتصادية عامة ولكن على الرغم إبداء الحكومة رغبتها في تسريع وتيرة الخصخصة، إلا أن الخصخصة لا تزال بطيئة للغاية. بسبب القرارات المترددة والتراجع المستمر بشأن

خصخصة بعض المؤسسات الحكومية. ولعل أفضل مثال على ذلك CPA البنك العام الذي تم تأجيل افتتاح رأس ماله عدة مرات ليتم تعليقه نهائيا إلى أجل غير مسمى بسبب تأثير أزمة الرهن العقاري على بعض المرشحين. و بالتالي نستنتج أن الخصخصة ليست عبارة عن حلول مؤقتة، ولا تساعد في حل مشكلة البط العرجاء سواءا في الصناعة الثقيلة الجزائرية⁵⁷، أو وفي جميع القطاعات الأخرى، فطالما لم يتم تنفيذ سياسة إعادة هيكلة حقيقية، فإن الخصخصة الواسعة التي بدأتها الحكومة لن تصل إلى المستوى المطلوب سواء كانت وطنية أو دولية. ولكن يجدر القول هنا أنه رغم أن الخصخصة في الجزائر يمكن أن تزيد من الكفاءة الاقتصادية، إلا أن تركيز الحكومة ينصب على عواقبها الاقتصادية والاجتماعية. بما في ذلك تدمير الوظائف، والحد من القطاع غير الرسمي للاقتصاد، وبالتالي التأثير على العمالة في القطاع الخاص وحتى في بعض الشركات المتبقية.

2. صعوبة الحصول على الأراضي الصناعية:

تعتبر مسألة الحصول على الأرض عنصرا مركزيا في النقاش حول إنعاش الاستثمار. غالبا ما يتم تقديم عنصر الأرض كعامل مانع من خلال عدم توفرها وكذلك من خلال شروط إدارتها. إذ يصعب الوصول إلى الأراضي الصناعية بسبب الندرة أو عدم توفر الأرض وتكلفتها ومناورات المضاربة.

في الجزائر، لا يزال الوصول إلى الأراضي يمثل تحديا كبيرا للشركات. ويوجد تأخيرات كبيرة في التحسين التنظيمي لهذا الجانب. فوفقا للبنك الدولي سنة 2005، تقول ربع الشركات الأجنبية إنها مترددة في احترام حقوق الملكية الخاصة بها من قبل المحاكم الوطنية بعد حصولها على الأراضي. وهذه الإجراءات والتعقيدات تكلف الشركة حوالي 36.6% من الدخل. علاوة على ذلك، العدالة، لا تؤدي دورها كحكم في المنازعات. فهي لا تزال تعتمد على السلطة السياسية، إذ أنها لا تمتلك مجموعة قانونية من القواعد التي يمكنها فرضها. هذا هو الحال بشكل خاص مع قانون الملكية الخاصة الذي، على الرغم من ضمانه بموجب دستور عام 1989، إلا أنه لا يقوم على أي قاعدة موثوقة.

ومع ذلك، فقد اتخذت الجزائر مبادرات مهمة للغاية لتحسين سياستها المتعلقة بالأراضي، كتطوير السجل العقاري، واسترداد الأصول المتبقية للمؤسسات العامة، والترخيص القانوني ببيع وامتياز الأراضي المعلن عنها بعد حل المؤسسات العامة. تم اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية مثيرة للاهتمام بهدف تسوية قضية الأراضي، بما في

⁵⁷ - Wladimir Andreff, Les Privatisations à l'Ouest, Un Modèle Exportable?, published in stratégies de privatisation: comparaison Maghreb-Europe, Toukbal et L'Harmattan, 1995, pp.15-54.

ذلك الأمر رقم 04-08 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 ، والذي يحل محل المرسوم الصادر في أوت 2006. إذا كان قانون 2006 يتعلق فقط بالامتيازات ، القانون الجديد يشمل أيضاً التنازلات. وعقب المرسوم بنصان تشريعيان لتنفيذه⁵⁸.

تم إنشاء نظام Calpiref وهو عبارة عن قاعدة بيانات لتوريد الأراضي على مستوى كل ولاية، لمساعدة المستثمرين في تحديد مواقع المشاريع الاستثمارية ، لتشجيع جميع مبادرات الترويج للأراضي العامة أو الخاصة المجهزة والمخصصة لتلقي الاستثمارات. يعطي قانون المالية لعام 2006 إمكانية التنازل عن أراضي الدولة للمستثمرين على أساس اتفاق متبادل. حيث تُمنح أراضي الدولة المخصصة لاستقبال المشاريع الاستثمارية لمدة لا تقل عن 20 سنة قابلة للتجديد. كما أنشئ بموجب مرسوم 2007 ، الوكالة الوطنية للوساطة وتنظيم الأراضي ANIREF وتتمثل مهمتها في إدارة الأصول المخصصة للاستثمار والوساطة وتنظيم الأراضي والعقارات. تدير ANIREF مرصدا اقتصاديا للأراضي والذي يبلغ السلطات العامة عن العرض والطلب على الأراضي. و لدى Calpiref و ANIREF مهمة مشتركة تتمثل في الترويج للأراضي وخلق مساحات جديدة للاستثمار. لجعل نظام المساعدة للمستثمرين أكثر فعالية من أجل الاستجابة بسرعة لطلباتهم الخاصة بالأراضي.

3. خلل في معدات البنية التحتية:

لا تزال جودة البنية التحتية في الجزائر متخلفة وتشكل حالة طوارئ للدولة الجزائرية. يتعلق هذا على وجه الخصوص بالبنية التحتية للنقل التي تعد ناقلاً لأي تنمية اقتصادية والبنية التحتية للطاقة والبنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعد الآن ضرورية للعمل الجيد لأي اقتصاد.

هذه العقبة هي أصل أعلى تكلفة تتحملها الشركة الناشطة على التراب الجزائري. وقدر البنك الدولي تكلفتها سنة 2005 بنسبة 8% من حجم الأعمال. يشمل الخلل في معدات البنية التحتية خسارة الإيرادات من المبيعات بسبب الانقطاعات في خدمات الكهرباء والاتصالات ، فضلاً عن فقدان أو تلف البضائع أثناء النقل. يجب القول أن الاستثمارات في البنية التحتية لم تكن دائماً الشغل الشاغل للدولة. وبالفعل ، لم يتجاوز

⁵⁸- المرسوم رقم 152-09 بشأن شروط وأحكام امتياز أراضي الدولة المخصصة للاستثمار والرسوم رقم 153-09 بشأن شروط وأحكام الامتياز وإدارة الأصول المتبقية وفوائض المؤسسات العامة. يتم التنفيذ في كلتا الحالتين إما عن طريق المزاد العلني أو بالاتفاق المتبادل.

حجمها 25% من موازنة الدولة خلال الفترة من 1970 إلى 2000⁵⁹. بذلت الجزائر جهودًا في السنوات الأخيرة لتطوير بنيتها التحتية الأساسية في إطار برامج PSRE و PCSE حيث ارتفع المبلغ من 8.9% إلى 47.50% في عام 2006. الجزائر اليوم لديها شبكة توزيع غاز وكهرباء جيدة ، مما يضمن تغطية مقبولة للاحتياجات المنزلية والصناعية. بلغ معدل الكهرباء الوطنية 98% في عام 2008 ، مقارنة بـ 84.6% قبل عشر سنوات. ارتفع معدل توصيل الغاز من 30.2% في عام 1998 إلى 38.4% في عام 2006⁶⁰. خلال هذه الفترة ، كان لدى الدولة موارد كافية من عائدات النفط والغاز، ولذلك نرى أن الدولة قد خصصت ميزانية كبيرة نسبياً بين 2010-2015 لتطوير البنية التحتية الاقتصادية والإدارية والتي تراوحت في هذه الفترة بين 30% و 52% كأكبر نسبة من ميزانية الدولة سنة 2012. ثم تراجعت هذه المصروفات بين 2016-2017 في أعقاب انخفاض أسعار النفط في 2014، حيث تراجعت الميزانية المخصصة للبنية التحتية 23% و 10% على التوالي، لتصل إلى حدود 27% تقريباً سنة 2018⁶¹. ومن هذا نلاحظ أن الإنفاق على البنية التحتية له وزن كبير إلى حد ما في ميزانية الدولة ، وأي حد منه سيؤثر بشكل منهجي على إنجازات هذه الأخيرة. وبما أنها تشكل رافعة التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تعتمد فقط على رأس المال العام المرتبط بإيرادات الطاقة. ففي سياق العولمة والتغيرات السريعة في التكنولوجيا وقيود الميزانية الحكومية ، تشكل الاستراتيجيات التعاونية حلاً لمثل هذه المشاكل⁶²، وتقدم الشراكة بين القطاعين العام والخاص استراتيجية مبتكرة وحكيمة لحل هذه المشاكل⁶³. هنا يدخل دور الـ IDE الذي سيسمح بالوصول إلى رأس مال جديد وبالتالي تقليل الإنفاق الحكومي. فالاستثمارات الحكومية لا تستطيع تمويل وتنفيذ مشاريع تحويلية في عدة مجالات تتطلب بنية تحتية جديدة مثل الطاقة والمياه والنقل والبنية التحتية للأشغال العامة ، وخاصة في ظل الأزمات المتتالية التي يشهدها العالم والتي تؤثر على أسعار الطاقة. فالشريك الخاص يمكن له توفير رأس المال وأيضاً توفير المعرفة الإدارية. أن فتح رأس المال هو الحل الذي يسمح للدول بضمان الاستدامة الوظيفية والمالية من خلال الشراكة

⁵⁹- Benabdallah Y., Le Développement des Infrastructures en Algérie : Quels Effets sur la Croissance Economique et l'Environnement de l'Investissement ?, CREAD, Alger, 2008, p 11.

⁶⁰- Mécanisme africain d'évaluation par les pairs, Rapport d'évaluation du MAEP N°4, Rapport d'évaluation de la république algérienne démocratique et populaire, Juillet 2007, P 54.

⁶¹- loi de Finance, 2018.

⁶²- Ring P. S., ANDREW H., VAN DE VEN, Structuring Cooperative Relationships Between Organization, strategic management journal, Vol 13, 1992, p 483-498 .

⁶³- Bernier P., Nouveaux Partenariats Entre le Public et le Privé : Conditions d'Emergence d'un Modèle Québécois, revue d'analyse comparée en administration publique Vol 12 (1), 2005, p 22.

بين القطاعين العام والخاص (يمكن أن يكون أجنبي) من أجل القدرة على استيعاب العوامل الخارجية⁶⁴. وبالتالي يمكن أن توفر هذه الشراكة بنية تحتية ذات جودة أفضل وبأسعار معقولة، إضافة إلى إدخال أساليب إدارة حديثة .

4. التمويل البنكي:

عائق رئيسي آخر في مناخ الأعمال للجزائر، قائمة النقاط السلبية طويلة. نظام دفع بطيء للغاية مما يشجع المعاملات النقدية حتى بالنسبة للمبالغ الكبيرة ، الافتقار إلى سوق مالي خاصة عندما يتعلق الأمر بالتمويل. يجب على المستثمر المحتمل أن ينتظر أربعة أشهر في المتوسط لمعرفة مصير أي طلب للحصول على ائتمان تشغيلي وما يقارب ستة أشهر للحصول على ائتمان استثماري...إلخ .

ولكن رغم ذلك، لا يمكن إنكار الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال ولازالت، والتي تمثل هدفها الرئيسي في التغلب على الفجوة التي اتسعت بين البنوك الخاصة والعامة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال القطاع المصرفي الجزائري خاضعا لسيطرة البنوك العامة الكبيرة، والتي تمثل حوالي 92.7% من إجمالي أصول البنوك التي تمول الاقتصاد الجزائري إلى حد كبير (أنشأتها الدولة الجزائرية من أجل تمويل قطاعات النشاط التي تعتبر استراتيجية مثل الإسكان والزراعة والصناعة).

أصبحت معايير الأهلية للمستثمرين للتمويل المصرفي صارمة للغاية في أعقاب حالات الإفلاس التي كان لها تداعيات سلبية على البنوك الأخرى وعلى القطاع المالي بأكمله ، وخاصة من خلال فقدان الثقة والمدخرين والمستثمرين. وبلغت الكثافة المصرفية للوكالة 30.000 نسمة ، كما أن الوصول إلى البنوك غير كافٍ بشكل ملحوظ مقارنة بأوروبا ، حيث هذا الرقم هو 5000 ، أو حتى مع تونس الذي يمثل 10000.

كذلك تم إنشاء صندوق الاستثمار القومي ، تقدم الدولة موارد إضافية وتستجيب لتوقعات المستثمرين بنهج جديد. ولد هذا الصندوق من إعادة هيكلة بنك الجزائر الهدف من إنشائه تعزيز التمويل المصرفي المحلي. كما يهدف إلى تعزيز سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إتاحة إمكانيات التمويل المحلي للمستثمرين الأجانب ، جاء هذا في الوقت الذي بدأ المستثمرون الأجانب تقليص استثماراتهم بسبب الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم منذ يوليو 2008.

⁶⁴ - Benabdallah Y., Le Développement des Infrastructures En Algérie : Quels Effets Sur la Croissance Economique et l'Environnement de l'Investissement?, op. cit, p14.

سنة 2014 ، استهدفت الآلية الاحترازية الجديدة الناتجة عن الإصلاحات المصرفية التي نفذها بنك الجزائر تعزيز الاستقرار المالي للنظام المصرفي الجزائري. نتيجة للتدابير الجديدة ، اضطرت البنوك إلى أن تكون قوية ماليًا حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في أي وقت . على هذا النحو ، فإن نسبة الملاءة المالية للبنوك ، المحسوبة على أساس معدل حقوق الملكية فيما يتعلق بالمخاطر المتكبدة فيما يتعلق بالقروض التشغيلية والسوقية ، قد تم تخفيضها إلى 9.5% كحد أدنى مقابل 8% سابقًا .

بالإضافة إلى ذلك ، طلب هذا النظام الجديد من البنوك أن تشكل ما يسمى بغطاء الأمان المقدم من رأس المال الأساسي وتغطي 2.5% من المخاطر المرجحة. في المقابل ، في عام 2013 ، ظلت نسبة الملاءة المصرفية مرتفعة عند 15%. وفي نفس الوقت قرر مجلس النقد والتسليف في بنك الجزائر زيادة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للبنوك والمؤسسات المالية إلى 20 مليار دينار مقابل 10 مليارات دينار ، فيما ارتفع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمؤسسات المالية إلى 6.5 مليار دينار مقابل 3.5 مليار دينار. هذا القرار السابق لزيادة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب اعتبارًا من ديسمبر 2008 بعد انتشار أزمة الرهن العقاري في العديد من البلدان حول العالم . يجب أن نتذكر أن هذه التدابير الجديدة ، مع مراعاة السياق الدولي وتوحيد النظام الاحترازي الذي أوصت به لجنة بازل (3) ، تهدف إلى رفع مستوى التعديل الاسمي فيما يتعلق بالعتبة التنظيمية الدنيا التي يعود تاريخها إلى عقد من الزمن وإعطاء المركز المصرفي والمالي إشارة قوية من حيث تعزيز قاعدته المالية واستقراره في نهاية المطاف ، كما يمنح البنوك والمؤسسات المالية قدرة أكبر من حيث التدخل في تمويل الاقتصاد الوطني.

أما عن مشاركة البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الجزائري تظل متواضعة مقارنة بالدول المجاورة (المغرب وتونس). رغم ذلك تساهم هذه الأخيرة بطريقة ما في تطوير القطاع المصرفي الجزائري ، من خلال تحديث وسائل الدفع وأنظمة المعلومات ، وتنويع المنتجات ، وجودة الخدمات ، وتقديم دعم أفضل لتدريب موظفيهم. القطاع المصرفي.

5. الاستقرار السياسي:

تطور درجات المخاطر الاقتصادية والمالية الجزائرية التي تم الحصول عليها عموما في تصنيف Coface مع تطور الوضع المالي للبلاد، وبشكل أكثر دقة ، فهي تختلف باختلاف أسعار النفط . بالنسبة للفترة 2000 إلى 2014، إتسم الاقتصاد الجزائري بمخاطر منخفضة للغاية ، أي التصنيف "A" أو "B" (التراجع من A إلى B

يفسر بالأزمة المالية التي هزت العالم بأسره في عامي 2007 و 2008 ، ولكن بقي تأثيرها ليس بنفس خطورة إنخفاض أسعار النفط⁶⁵.

منذ عام 2009، وضعت Coface الجزائر تحت المراقبة السلبية بسبب بيئة الأعمال المتدهورة، والإجراءات الحمائية من جهة أخرى ، وأشارت Coface بأصبع الاتهام إلى قانون المالية التكميلي الصادر في 2009. حصلت الجزائر سنة 2013 على درجة B أي مخاطر منخفضة مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة. ويعود ذلك لشكوى التي أيدتها Coface ضد الجزائر والتي تتعلق بعدم استقرار الوضع الأمني. وحتى لو اعتبرت هذه المنظمة أن هذا الأخير تحسن نسبيا في السنوات السابقة، فإنها تشعر بالقلق من نشاط الجماعات الإسلامية خاصة على حدود البلاد، الأمر الذي أكده الهجوم الإرهابي في يناير 2013 على موقع غاز "عين أميناس" . ولهذا حصلت الجزائر التي حافظت على درجتها A4 منذ ديسمبر 2005، على الدرجة B لتقييم بيئة أعمالها في 2013.

في فبراير 2019، دخلت السلطات الجزائرية في مواجهة مع المظاهرات الشعبية، بعد إعلان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ترشحه⁶⁶، استمرت هذه المظاهرات المنتظمة (المعروفة باسم الحراك) ، مما أدى إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية مرتين، والتي أجريت في الأخير في ديسمبر 2019.

وبسبب وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى توقف الاقتصاد العالمي فعليا، وبسبب التدابير المتخذة لمنع انتشار المرض. وجدت الجزائر نفسها أمام مواجهة مرضين عوض واحد، فمن جهة وجب عليها اتخاذ التدابير الصحية لإحتواء المرض والحد من إنتشاره الأمر الذي أضعف الوضع الاجتماعي والاقتصادي⁶⁷ ، ومن جهة أخرى كان عليها تسير أزمة التباطؤ في الاقتصاد العالمي والذي نتج عنه إنخفاض الطلب على النفط، المصدر الرئيسي لعائدات النقد الأجنبي في البلد (21% من الناتج المحلي الإجمالي و 93% من الصادرات). أدى كل هذا إلى ارتفاع معدل البطالة (16.5% في عام 2020 مقابل 12% في عام 2019) وانخفاض التحويلات من المغتربين (1.1% من الناتج المحلي الإجمالي) نتيجة الأزمة الصحية في أوروبا. ورغم المساعدات الاجتماعية التي نفذتها الحكومة، والتي هي الأخرى تعتبر جد متواضعة حيث مثلت 0.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي،

⁶⁵ - يعتبر تصنيف Coface قصير المدى و تم إنشاؤه باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تم تجميعها في سبع مجموعات معرضة للخطر متدرج من A ، وكل منها يخضع لتقييم فردي، الاستقرار السياسي وهشاشة الظروف الاقتصادية ، وخطر السيولة أزمة العملات الأجنبية وسلوك الدفع للشركات.

⁶⁶ - الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، تولى السلطة منذ 1999، حتى أبريل 2019، أي بقي في الحكم 20 سنة.
⁶⁷ - من جهة القيود المفروضة بموجب اتفاقية أوبك التي ستستمر في تقييد إنتاج النفط حتى عام 2021، من جهة أخرى فرض الحكومة تدابير احتواء في وقت مبكر من فبراير 2020 ، مثل إلغاء الرحلات الجوية التجارية

إضافة إلى تجميد الاستثمارات (37% من الناتج المحلي الإجمالي) وخاصة العامة ، والتي تتعلق بشكل أساسي بالطاقة والبنية التحتية والإسكان. كل هذا أدى إلى انتشار الفقر ونقص فرص العمل والبيئة الاقتصادية الصعبة ، واستمرار عدم اليقين السياسي والاقتصادي. هذه التطورات السلبية جعلت انخفاض ترتيب الجزائر في تصنيف Coface يكون أكثر حدة في السنوات الأخيرة حتى الوصول إلى الدرجة "D" ، ي أمخاطر اقتصادية ومالية مرتفعة⁶⁸.

6. مشكلة الحوكمة والتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات:

القطاع غير الرسمي كبير ومتزايد و يلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك ، من بين العقبات التي يتم التنديد بها بانتظام من قبل الفاعلين الاقتصاديين ، الفساد وانعدام الشفافية في الإجراءات لا تزال مشاكل هيكلية في الجزائر. ولا شك أن الفساد هو أحد العوامل التي تنفر المستثمرين الأجانب، فهو يشكل عائقا كبيرا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. يوضح WEI S. J. أن زيادة مستوى الفساد من بلد مثل سنغافورة أو المكسيك سيكون له تأثير على الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر ، كزيادة 18% إلى 50% في الضرائب على رأس المال⁶⁹. وفي دراسة أخرى سنة 2009 ، توصلت إلى أن أكثر من ثلث قادة الأعمال الدوليين يؤكدون أن الفساد يزيد من تكاليف المشاريع الدولية بأكثر من 10% ، بينما يعتقد سدسهم أن الفساد يضخم التكاليف إلى أكثر من 25%.

تختلف نسبة الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر حسب الجهة المعلنة عنها حيث قدرت بـ 30% من الإقتصاد الوطني بأكمله من قبل وزارة التجارة الجزائرية، و 34% من قبل البنك الدولي وأكثر، 40% من قبل وفد المفوضية الأوروبية. وقد ظهرت هذه الظاهرة في نهاية السبعينيات بسبب الفجوة بين العرض والطلب على السلع⁷⁰. في الثمانينيات ، كانت هناك زيادة في الدخل الحقيقي للأسر التي لا يمكن تلبية طلبها من خلال العرض الوطني. والواردات من القطاع العام أيضا لا تلي تماما متطلبات الأسرة ، هنا ظهر "Trabendo"، حيث يقوم الأفراد بإعادة بيع المنتجات المشتراة من الخارج بأموالهم الخاصة. هذا ما أدى إلى ظهور السوق السوداء في التسعينيات ، ومع الانتقال من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، أثناء تنفيذ التعديل الهيكلي

⁶⁸ - Guide risque-pays de la Coface, Edition 2020 , consulté 14-06-2020, lien :

<https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie>

⁶⁹ - WEI S. J., How Taxing is Corruption on International Investors, review of economics and statistics, vol 82(1), 2000, p 1-11.

⁷⁰ - Selon une analyse du Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD).

تحت رعاية صندوق النقد الدولي في عام 1994 ، فقدت الآلاف وظائفهم. هذا ما أدى إلى زيادة في عدد العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين المؤقتين ، ومساعدى الأسرة في وظائف محفوفة بالمخاطر في القطاع غير الرسمي. وبالتالي لعب القطاع غير الرسمي دور "الحماية الاجتماعية". في تلك الفترة. أيضا عدم كفاءة النظام المصرفي أدى إلى إنتشار ظاهرة التداول الموازي للعملات، والذي يعتبر سوق عملات موازية مربحة للغاية لأولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الصرف الرسمي وإعادة البيع في السوق السوداء.فتح سوق الصرف الأجنبي الرسمي أمام جميع الفاعلين الاقتصاديين (السماح بالاستيراد الحر للبضائع المشتراة من الخارج) عام 1994 ، وترخيص مكاتب الصيرفة ، ساري المفعول منذ يناير 1997 ، الأمر الذي جعل من الغير الممكن الحد تماما من التشوه القائم بين التبادل الرسمي والتبادل الغير رسمي.

ويعتبر القطاع غير الرسمي الجزائري ديناميكيا للغاية، بما في ذلك القطاع المالي .ليس من المستغرب أن يكون من بين العقبات التي يتم التنديد بها بانتظام من قبل المشغلين الاقتصادية ، الوطنية أو الأجنبية. حيث يساهم الاقتصاد غير الرسمي الموازي بنسبة 50-60 % في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا للهروب من أي إمكانية للتتبع أو المحاسبة أو الضرائب .في حين أن تطوير قطاع خاص حقيقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتشكل ببطء. وهذا لأن هيكل الاقتصاد الرسمي لا يزال خاضعا لسيطرة الشركات الكبيرة المملوكة للدولة، ومن قبل القلة المقربة جدا من الحكومة⁷¹.

ومع ذلك، لا يمكننا فهم عامل الفساد دون إبراز جودة كل من المؤسسات والحوكمة في البلدان المضيفة. في هذا السياق ، يعتقد M. Alaya و D. Nicet-Chenaf و E. Rougier في دراسة أجريت سنة 2007، أن المؤسسات ونوعية المؤسسات تظل في قلب سياسات الجاذبية⁷².

كما أظهر Trebbi, Subramanian ، Rodrik سنة 2004⁷³ أيضا Johnson، Acemoglu ، Robinson سنة 2004⁷⁴ أن نمو الدخل في أي اقتصاد يرتبط ارتباطا مباشرا بقدرة المؤسسات على إرساء سيادة القانون وحماية حقوق الملكية، والحد من الفساد ، وتنظيم الأسواق بشفافية وكفاءة وضمان الاستقرار

⁷¹- Département fédéral des affaires étrangères DFAE, Rapport Économique Algérie, Représentation suisse en Algerie, 2019, p3

⁷²- Alaya M., Nicet-chenaf D. et Rougir E., Politique d'Attractivité des IDE et Dynamique de Croissance et de Convergence dans les Pays du Sud Est de la Méditerranée, cahiers du Gretha, 2007.

⁷³- Rodrik D., Subramanian A. et Trebbi F., Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, journal of economic growth, vol 9(2), 2004.

⁷⁴- Acemoglu D., Johnson S. et Robinson J., Institutions as The Fundamental Cause of Long-Term Growth", nber working paper N° 10481, May 2004.

السياسي. وفي دراسة أخرى أجراها Chan و Gemayel سنة 2004 توصلوا أن المخاطر وعدم الاستقرار السياسي لا تزال هي المحدد الأساسي لانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.⁷⁵

7. الفساد:

في دراسة أقيمت لشرح العلاقة بين مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا ، استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية وغطت الفترة من 1984 إلى 2017 ، وأظهرت النتائج أن هناك تغيرات إيجابية فيما يتعلق بمكافحة الفساد. أثبتت الدراسة أن مكافحة الفساد من شأنه أن يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة.⁷⁶

يسود في الجزائر شعور عام بالإفلات من العقاب ، ولا يوجد خوف حقيقي من الجهات الرقابية. في عام 2018 ، كشف مؤشر مدركات الفساد IPC الخاص بالمنظمة غير الحكومية TI⁷⁷ ، أن الجزائر دائما تحصل على مراتب متدنية في مؤشر الشفافية حيث أنها في أغلب السنوات تحصلت على ترتيب يفوق 100 وهذا انما يدل على تفشي ظاهرة الفساد التي اعتبرت حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2011-2012 كثال عامل يحد من استقطاب ال IDE بعد مشكل التمويل، والبيروقراطية على التوالي.⁷⁸

بين عامي 2004 و 2005 ، زادت الجرائم المالية من 1600 إلى 1800 حادثة ، ويتعلق جزء من هذه الجرائم بجرائم غسيل الأموال. يمكن الاستشهاد بفضيحة جماعة آل خليفة كمثال على سوء الإدارة والفساد من ناحية وإرادة السلطات الواضحة لمكافحة الفساد من ناحية أخرى. الوثائق الصادرة عن المحكمة الفرنسية تفيد بأن المجموعة نقلت إلى الخارج بشكل غير قانوني ما قيمته 689 مليون يورو.⁷⁹

أيضا إحدى الحالات التي تشمل مشغلين أجانب. في يوليو 2006 ، أكملت هيئة التفتيش العامة للشؤون المالية (IGF) التحقيق في المشروع الجزائري الأمريكي المشترك Brown و Roots Condor ، نتيجة شراكة

⁷⁵ - Chan K.K. et Gemayle E. R., Risk Instability and The Pattern of FDI in Men". IMF working paper, 2004.

⁷⁶ -Zangina S., Hassan S. , Corruption and FDI inflow to Nigeria: a Nonlinear ARDL Approach, journal of financial crime, 2020.

⁷⁷ - أسست هذه المنظمة من قبل المواطن الألماني (بيتر إيكين) في عام 1993، ويرمز لها اختصاراً (TI) واتخذت من العاصمة الألمانية برلين مقراً لها وهي منظمة دولية غير حكومية معنية بمكافحة الفساد بمختلف أنواعه لا تهدف إلى تحقيق الربح وتتألف من (100) فرع محلي.

⁷⁸ - Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports , World Economic Forum, Switzerland, 2011-2012, p 94.

⁷⁹ - Mécanisme Africain d'Evaluation des Pairs (MAEP) , Rapport sur l'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance. MAEP/Point Focal National, novembre 2008.

بين Sonatrach و Halliburton. عملاء BRC الرئيسيون هم سوناطراك ووزارة الدفاع. تقرير IGF مدين: بين عامي 2001 و 2005 ، حصلت BRC على واحد وأربعين عقداً خارج البورصة ، في انتهاك لقانون المشتريات العامة ، بمبلغ إجمالي قدره 2.1 مليار دولار أمريكي.

جاء هذا في وقت طالب فيه رئيس الجمهورية رئيس وزرائه برقابة صارمة ورقابة متزايدة على مناصب المسؤولية حيث احتمالات الفساد هي الأعلى لأن الدولة تستثمر ، عاما بعد عام ، في المتوسط 30 مليارا دولار. في جهود إعادة البناء .وإذا التزمنا بالتقدير العالمي لرشاوى 10% في المشتريات العامة فسيشكل ذلك نهب ماقيمته 3مليار دولار سنويا.

وفي هذا الإطار ، اعتمدت الدولة في عام 2006 القانون رقم 06-01 المتعلق بمنع ومكافحة الفساد .وقد نتج عن هذا الأخير 680 قضية نظرت فيها المحاكم لعام 2006 بإدانة 930 شخصا ، و 1054 قضية على مستوى المحاكم بما في ذلك 681 قضية تم الحكم عليها لعام 2007 بإدانة 1789 شخصا، و 622 قضية بما في ذلك 484 قضية تم الحكم عليها في النصف الأول من عام 2008 ، مع إدانة 1126 شخصا.

على الرغم من استعداد الحكومة الجزائرية لتقليص حجم هذه الظاهرة ، لا تزال الشركات تقع ضحية الفساد ، لا سيما في المشتريات العام. أظهر مسح قام به البنك الدولي أن التكاليف الإضافية التي تصل إلى 7.5% من حجم الأعمال تتحملها الشركات المؤسسة في الجزائر ، بسبب الفساد الذي يمثل التكلفة الإجمالية للرشاوى من النبيذ. وبالمثل ، فإن التكاليف المتعلقة بالجرائم المختلفة المتعلقة بالחסائر المرتبطة بالسرقة ، والتكاليف المتكبدة للأمن والمصروفات المصروفة لغرض الحماية ، تتحملها الشركة بنسبة 2% من رقم الأعمال.

تشير اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان CNCPPDH ، من جانبها ، في تقرير نُشر في 7 يوليو 2013 ، إلى أن الفساد في الجزائر يؤثر على جميع القطاعات ، لا سيما تلك التي تصنع الثروة و التي تكون أعلى مستويات التسلسل الهرمي للدولة.

أخيراً ، يجدر بنا أن نذكر أن للآليات السياسية والاجتماعية دور كبير في تأجيج الفساد وتعميمه. فالطابع النظامي الذي يتمثل في ضعف تداول النخب الحاكمة واستمرارها في السلطة، ودوام الأسماء نفسها في مناصب صنع القرار، والعلاقة الغير سببية بين النخبة الحاكمة في الدولة و الطبقة البرجوازية المقربة من النظام⁸⁰ هذا من

⁸⁰ - Fatiha Talahite, Économie administrée, corruption et engrenage de la violence en Algérie, revue tiers-monde, vol 41 (161), 2000, p 49-74.

جهة. من جهة أخرى الجمود السياسي الذي يميز الجزائر وعدم قدرتها على التحول إلى الديمقراطية عاملان يساهمان في الفساد. وبالتالي، الفساد في الجزائر ، ليس فقط ظاهرة اقتصادية بحتة ، بل يعبر أيضا عن ظاهرة سياسية بارزة. وتؤخذ العوامل المؤسسية والسياسية في الاعتبار بصورة متزايدة من جانب التحليلات الاقتصادية ذاتها ، سواء كانت "حوكمة" رديئة أو افتقارا إلى الشفافية أو الإصلاحات⁸¹. أو حتى نظام انتخابي مرتبط بالفساد⁸².

كل هذه العوامل أدت إلى حركة الاحتجاج الشعبية الكبرى سنة 2019، والتي أطلق عليها إسم "الحراك" والذي نتج عنه اعتقال مسؤولي البنوك والطبقة المقربة من نظام الرئيس. وأدى هذا إلى شل الإقتصاد ككل، حيث تأثرت كل القطاعات. تأثر قطاع البناء والأشغال العامة بشكل خاص حيث توقفت 60% من الشركات عن أنشطتها. كما أدى تجميد الأسواق العامة إلى زيادة حادة في الفواتير المتأخرة والبطالة بين عامي 2019 و 2020 ، فضلاً عن انخفاض ثقة المستثمرين الأجانب. كذلك امتنعت البنوك عن منح القروض للشركات الخاصة، مع إحجام إضافي عن اللجوء إلى التمويل الأجنبي، ما أدى إلى تضخم مرتفع وهبوط إضافي في قيمة العملة الوطنية سنة 2020.⁸³

8. البيروقراطية:

تعد البيروقراطية من العناصر التي تجعل المناخ صعبا لتشجيع المستثمرين الأجانب. فغالبا ما تكون القرارات مركزية على مستوى واحد ، وهذا ما يجعل الإجراءات الرسمية معقدة للغاية. تشمل البيروقراطية شقين في الجزائر. فمن جهة ، التأخيرات الطويلة بين صياغة القوانين وبدء نفاذها، غالبا ما تتعدى السنة تأخذ على سبيل المثال ، حالة الشيك بدون رصيد الذي تم تعزيز نظام منعه ولكن الأمر إستغرق ما لا يقل عن ثلاث سنوات ونصف لإدخال تعديلات على القانون التجاري للعمل به. أما من جهة ثانية بالنسبة للإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس شركة في الجزائر فتصل في المتوسط إلى ثلاثين يوما. أي بفارق يقدر بـ 11 يوما مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE. فحسب تقرير البنك العالمي لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019، تحسّلت الجزائر على ترتيب 150 في مؤشر بدء النشاط التجاري، مرتبة 129 في استخراج تراخيص البناء،

⁸¹- George T., Abed and Hamid R. Davoodi, Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance in the Transition Economies, IMF working paper, July 2000.

⁸²- Torsten Persson, Guido Tabellini, Francesco Trebbi, Electoral Rules and Corruption, Working paper 8154, National bureau of economic research, Cambridge, mars 2001.

⁸³- Département fédéral des affaires étrangères DFAE, Op.cit, p2

وبالنسبة لتسجيل الملكية سجلت الجزائر ترتيب 165. وبالتالي نلاحظ أن الجزائر تحتل في الغالب مراتب متأخرة على مجموع الدول الذي يقدر بـ 180 دولة.

وقعت مؤسسة التمويل الدولية⁸⁴ SFI ، وهي مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي ، والمسؤولة عن العمليات مع القطاع الخاص ، اتفاقية مع الحكومة الجزائرية ، ممثلة بوزارة المشاركة وتعزيز الاستثمارات MPPI . للمساعدة في تبسيط إجراءات الاستثمار في الجزائر ، يقود المشروع الفرع التابع لمؤسسة التمويل الدولية PEP-MENA ، والمسؤول عن مشاريع المساعدة الفنية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إنطلق المشروع من الموقع التجريبي البليدة. يسعى إلى مساعدة الحكومة الجزائرية على تبسيط إجراءات الاستثمار وتقليل أو حتى إزالة العوائق ذات الطبيعة البيروقراطية على المستويين الإقليمي والوطني. وهدفه الرئيسي إصلاح الإجراءات لتقليل التكاليف وحالات التأخير من أجل تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر⁸⁵. فالجزائر لن يحالفها التوفيق، إذا لم تأخذ في المقام الأول تصحيح الخلل الكبير الموجود على مستوى المنظومة الإدارية، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالإستثمار.

المطلب الثاني: التهديدات

يعتبر الترحيب بالاستثمار الأجنبي جزءاً من سياسة إقتصادية وإجتماعية شاملة تهدف عموماً إلى اغتنام فرص التنمية وهذا لأن هذه الأخيرة تساهم إلى حد ما في نمو البلدان. ولكن في بعض الأحيان والتي يمكن أن يكون فيها الاختيار خاطئاً يمكن أن يسبب ذلك عدة نتائج سلبية على إقتصاد البلد ، وسنتطرق فيما يلي إلى بعض التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها البلد المضيف.

- يُنظر أحياناً إلى وجود الشركات متعددة الجنسيات على أنه تهديد شرير لسيادة البلد المضيف. هذه حجة صحيحة بشكل خاص في حالة البلدان النامية التي غالباً ما يُنظر إليها على أنها عرضة للقوة والتأثير العالمي للشركات متعددة الجنسيات. غالباً ما تخضع برامج التنمية الاقتصادية الخاصة بها للشروط التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. يُنظر إلى الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسيات على أنها أدوات لتنفيذ قرارات إدارة الشركة الأم ، وهي

⁸⁴ - Société Financière Internationale, créée en 1956.

⁸⁵ - للقيام بهذا المشروع تم التعاون بين مؤسسة التمويل الدولية ، من خلال PEP-MENA ، و MPPI ، والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار Andi ، ووزارة المالية ، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي ، ووزارة الإسكان وتخطيط المدن ، ووزارة التخطيط الإقليمي والبيئة ووزارة التجارة ووزارة الداخلية والسلطات المحلية.

قرارات قد لا تتوافق بأي حال من الأحوال مع احتياجات وتطلعات البلد المضيف. في هذا السياق ، غالبًا ما يُتهمون بالاستعمار الجديد.

- قد تكون التكنولوجيا التي تقدمها شركة متعددة الجنسيات غير كافية أو غير مناسبة لاحتياجات البلد المضيف. قد تتطلب أساليب الإنتاج القائمة على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة على سبيل المثال (الأساليب التي قد لا يكون لدى البلد المضيف عمالة ماهرة بما فيه الكفاية أو الصناعات الداعمة)، أو نظام إنتاج كثيف رأس المال، وهذا ما قد لا يؤدي إلى طرح فرص عمل ضخمة في سوق البلد مثل ما قد ترغب الحكومة. أحد الآثار المهمة لنقل التكنولوجيا الحديثة هو أن الشركات متعددة الجنسيات قد تنتهي بالسيطرة على الصناعة باستخدام ميزتها التكنولوجية كحاجز فعال أمام دخول الشركات الوطنية أو الدولية إلى السوق.

- تعتبر مسألة الهيمنة الصناعية وثيقة الصلة بشكل خاص في حالة الشركة متعددة الجنسيات التي قد تستخدم خصوصيتها كميزة لدفع حكومة البلد المضيف لتقديم تنازلات. فمثلاً في بداية تطوير صناعة الكمبيوتر، حاولت الشركات في كثير من الأحيان الحصول على حقوق حصرية بحيث يتم إنتاج علاماتها التجارية فقط و تسويقها وفرض خدمة ما بعد البيع الخاصة بها. كما أرادوا أن يكونوا الوحيدين الذين يقومون بالصيانة ؛ بعبارة أخرى ، استبعدوا الموردين المحليين. و بالتالي فإن أحد الاهتمامات الرئيسية بشأن هذا الموقف المهيمن هو أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم قوتها ونفوذها للتدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية لحكومات البلدان المضيضة من أجل تلبية مصالحها الخاصة.

- يعد التأثير الثقافي للشركات متعددة الجنسيات موضوعاً مثيراً للجدل ويثير السخط الوطني عندما يتعلق الأمر بوجودهم وسلوكهم في البلدان المضيضة. من خلال إدخال تقنيات جديدة وأساليب عمل جديدة والتشكيك في مفهوم الإدارة ، فإن الشركات متعددة الجنسيات هي أصل التغيرات الثقافية في البلدان المضيضة. فمثلاً إن وصول ماكدونالدز إلى موسكو في أوائل التسعينيات، أدى إلى نشر مفهوم جديد تماماً في صناعة المواد الغذائية. تمت إعادة هيكلة أنظمة التسويق والخدمات اللوجستية بالكامل والأهم من ذلك ، تغيرت عادات الأكل لدى سكان موسكو.

- وهناك أيضاً خطر أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات إلى استبعاد الاستثمار المحلي وهروب رأس المال مما قد يعرض آفاق النمو على المدى الطويل للبلد للخطر.

- وفي بعض الحالات ، يمكن لعمليات الاندماج والاستحواذ التي تنظمها الشركات متعددة الجنسيات أن تحقق المنافسة المحلية وتنبط روح المبادرة.
- يمكن أن يكون التأثير على الموردين المحليين محدوداً في بعض الأحيان إذا كانت الشركة متكاملة رأسياً وتنتج معظم العناصر والمكونات نفسها.

الجدول 21: المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن IDE

عناصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
البيئة	- تجهيز البنية التحتية الأساسية في المناطق النائية - إقامة مشاريع صناعية مصاحبة للبيئة. - إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب.	- زيادة التلوث المائي أو الهوائي الناتج عن إقامة IDE. - إنتاج سلع تضر بصحة الإنسان وجلب ثقافة إستهلاك جديدة للدول المضيفة.
العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج - إستعانة الـ IDE بالعمالة المحلية. - المساهمة في رفع دخل العمالة الماهرة المحلية. - رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية.	- عدم الإهتمام بتدريب العمالة المحلية. - تسريح العمالة المحلية و الإستعانة بالخبرة الأجنبية فقط - إرتفاع نسبة البطالة.
الرفاهية	- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة. - إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار منخفضة نسبياً.	- خلق طبقات في المجتمع من خلال الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والمحلية. - عدم إحترام المنافسة و القضاء على الصناعات المحلية. - إنتاج سلع لا تحترم مقاييس الجودة العالمية موجهة إلى الدول النامية.
البحوث والتطوير	- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. - قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الإقتصادي.	- قد ينقل الإستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير منافسة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيدها الفنية. - قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: مُجَدُّ الفضيل، حول مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، الأهرام الإقتصادي، العدد 1480، 1997،

الخلاصة

من خلال نموذج SWOT تمكنا من تحديد عوامل جاذبية الجزائر سواء نقاط قوتها أو ضعفها. البلد مليء بفرص الاستثمار في مختلف القطاعات التي لا تزال غير مستغلة. وينطبق هذا بشكل خاص على السياحة والتعدين والأغذية الزراعية والإلكترونيات والقطاع المصرفي والمالي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. ويعتبر اليوم تنويع الاقتصاد الجزائري ضرورة ملحة بشكل متزايد مع انخفاض عائدات النفط والغاز التي تمثل الدخل الرئيسي لبلاد. ويمكن أن يعتمد هذا التنويع على المؤسسات العامة والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن مختلف الحوافز والإمكانيات الممنوحة للمستثمر الأجنبي داخل الجزائر، يؤكد بأن الجزائر من الدول المهمة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أنها تمتاز بمقومات طبيعية، اقتصادية وبشرية جيدة جدا مقارنة ببعض الدول، غير أن هذه الحوافز والمقومات لم تكن حافزا جيدا للاستثمارات الأجنبية نتيجة لوجود العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تدفع بالمستثمرين الأجانب بالتوجه الى دول أخرى. ومن هنا نستنتج أن الجزائر تعاني من الكثير من التشوهات والفساد الإداري.

الفصل الرابع: مناقشة معايير الـ IDE في الجزائر

تمهيد

يعتبر استخدام الحوافز لإستهداف وتوجيه الإستثمار الأجنبي المباشر لصناعات وقطاعات معينة من أنجح السياسات التي إسعملتها الدول للوصول إلى أهدافها التنموية، مثل الصين، ماليزيا وسنغفورة. حيث يتم الربط العريض بين الحوافز وتقديم التسهيلات في مجالات معينة لإستغلال إستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات لتنمية المهارات وتنمية التقنية ، بغرض تحسين القدرة التنافسية للبلد. في هذا الفصل سوف نتطرق لأهم القطاعات التي إرتأينا أنها الأفضل لتوجيه الإستثمارات الأجنبية إليها، والتي تطورها يمكن أن يحدث الفارق في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: المعايير الاقتصادية

المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI

1. أهمية الشركات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد:

عند النظر في أهداف التنمية الصناعية وزيادة التوظيف، غالبًا ما تركز السياسة على الجهود المبذولة لتفضيل الشركات الناشئة أو الصغيرة. تستحق شبكات الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضًا النظر إليها لأنه في البلدان أو المناطق الناشئة، غالبًا ما تفشل التدخلات من جانب الشركات الكبيرة لإنشاء مصانع إنتاج في المناطق منخفضة التكلفة في مختلف البلدان عبر العالم. وذلك لعدة أسباب ومشاكل، بما في ذلك: البنية التحتية الغير ملائمة لدعم المصانع الكبيرة، استنزاف موارد الطاقة المحدودة، وعدم كفاية و / أو سوء إستعداد العمال، وإنعدام الثقة بين العمال المحليين والمديرين غير المحليين.

في ضوء الصعوبات المذكورة أعلاه التي تواجه الشركات خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الأقل نموًا والتي قد تأخذ عملية تهيئتها في البلدان الناشئة عدة سنوات، يقودنا التفكير في نموذج التنمية المستدامة طويلة الأجل الذي يستند إلى أن النمو يكون من القاعدة إلى القمة. إذ يجب أن تنمو الشركات الصغيرة من جذور محلية من أجل البقاء، وحتى الازدهار، دون الاعتماد على الإعانات الكبيرة.

يعتبر النمو التصاعدي القائم على ال PME مصدرًا لزيادة فرص العمل، بما في ذلك العمل للحساب الخاص، وأيضًا تعتبر ال PME طريقة لإدماج الجهات الفاعلة المستبعدة من التنمية الاقتصادية مثل النساء والشباب. وهذا لأن إشراك المزيد من الناس في التنمية الاقتصادية له آثار إيجابية مختلفة على الاقتصاد المحلي وجعله أكثر حيوية. ثانيًا، يساعد تعدد المشاركين النشطين على ضمان الاستقرار الاجتماعي اللازم للتنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى تميل العديد من الشركات الصغيرة، خاصة إذا كانت تنشط في نفس القطاع الصناعي، أو في الشركات التكميلية، إلى زيادة الاتجاه نحو التخصص. يُنظر إلى هذا التخصص على أنه أحد العوامل الرئيسية في نجاح شبكات ومجموعات ال PME. على وجه الخصوص، يسمح التخصص للاستخدام المركز للموارد، وعلى الأرجح أن المناطق ذات الأنظمة الموحدة للشركات الصغيرة و المتوسطة المتخصصة من المرجح أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. أثر التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات:

فيما يتعلق بالواردات، يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تساهم أيضًا في تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف، لا سيما من خلال إنتاج سلع تم استيرادها سابقًا (إحلال الواردات)، وبالتالي بعد فترة من الزمن يمكن تصديرها بعدما كان البلد يستوردها، و بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أيضًا تحسين حساب رأس المال الخاص بالدولة المضيضة (إستثمار حقيقي)، وبالتالي تحسين ميزان مدفوعات البلد المضيف.

أما من ناحية الصادرات¹، هناك عدة أسباب تفسر إلزام الدول بالتجارة الدولية. فالصادرات تعد مصدر لتدفق العملات الأجنبية التي تساهم في تمويل الواردات كمرحلة أولى، تليها مرحلة اقتصاديات التخصص ووفورات الحجم. وبالتالي يمكن أن يكون الـ IDE ذو فائدة كبيرة للبلدان النامية، لأن النشاط الرئيسي للـ IDE هو دمج الأسواق عبر الحدود الوطنية. تقول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها تعزيز الطابع التصديري للاقتصاد الوطني من خلال الأصول التي تشمل: الجودة الممتازة لمنتجاتها، والاعتراف بالعلامة التجارية والوصول إلى الأسواق العالمية، هذا كله يؤدي إلى تأثير طويل المدى على القدرة التنافسية الدولية لقطاع نشاط البلد المضيف.

3. توجه الـ PME إلى التصدير:

إن استخدام المدخلات والتقنيات الأجنبية تزيد من قابلية التصدير لمشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير المباشر، وهذا لأنه قد يساعدها في القليل من القيود المفروضة عليها²، تشير الأدبيات إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة مقيدة في مشاركتها في أسواق التصدير بسبب:

- حجم الشركة: الشركات الكبيرة قادرة على استغلال وفورات الحجم وتقليل التكاليف الهامشية مما يسمح لها بإدارة التكاليف الثابتة المرتبطة بالتصدير بشكل أفضل.
- الحصول على الائتمان: تكافح الـ PME، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية، للحصول على قروض للاستثمار في المهارات أو رأس المال أو الوسطاء المستوردين.

¹ - Alaya M., Op.cit. p3

² - OECD, Small and Medium-Sized Enterprises in Global Markets: A Differential Approach for Services?, OECD Trade Policy Papers, N° 165, 2014.

- القدرات الفنية: تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بقدرات محدودة ليس فقط بسبب ميلها للاستثمار بشكل أقل في البحث والتطوير ولكن أيضًا بسبب وصولها المحدود إلى العمال ذوي المهارات العالية.
- الخبرة والمعرفة والمعلومات: تميل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون "أصغر سنًا" وبالتالي لم تجمع المعرفة التي تمتلكها الشركات الأكبر سنًا بشأن الانخراط في شبكات الإنتاج أو التصدير إلى أسواق مختلفة، وقد تجد أيضًا صعوبة في جمع المعلومات عن فرص السوق.

الإستثمار الأجنبي المباشر لديه القدرة على مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على معالجة بعض هذه القيود. حيث يمكن أن يساعدها في زيادة الوصول إلى الوسائط المستوردة ذات الأسعار التنافسية والتقنيات الجديدة، ومن تما الاقتراب من الحدود التكنولوجية وزيادة قدرتها التنافسية. وقد يوفر ذلك لل PME مزيدا من الفرص للانضمام إلى قطاعات الإنتاج العالمي بشكل مباشر بالنظر إلى أنه مع زيادة الإنتاج الجزأ ، قد تقدم الشركات الصغيرة والمتوسطة مهامًا متخصصة أو عناصر مكونة للمنتجات النهائية.

من خلال دراسة قام بها البنك الدولي في تغطية جغرافية واسعة (ضمت عدة شركات من البلدان النامية) لمعرفة ما يمكن أن تضيف روابط المدخلات الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق مكاسب أفضل للوصول إلى الأسواق الدولية. أكدت النتائج أن ال PME تميل إلى أن يكون لديها ميل أقل للتصدير من الشركات الأكبر، حيث يلعب الحجم دورا مهما في تحديد المشاركة حتى داخل أنواع الشركات (أي ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تميل الشركات الصغيرة والمتوسطة الأكبر حجمًا إلى أن يكون لديها ميل تصدير أعلى)، إضافة إلى أن إمكانية الحصول على الائتمان والخبرة الإدارية والاستثمار في الأصول الثابتة تعتبر قيودًا كبيرة أمام ال PME للوصول إلى أسواق التصدير. فيما يتعلق بالمدخلات، تظهر النتائج أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على نسبة أعلى من الوسطاء من الخارج لديها ميل أعلى للتصدير ، وتلك التي لديها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية أو المعرفة الإدارية، وأيضًا تلك التي تمتلك شهادة من المعايير المعترف بها دوليًا (ISO) هي أيضًا أكثر عرضة للتصدير. لذلك قد تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من سلاسل القيمة العالمية من خلال هذه القنوات لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة ومواجهة تكاليف التصدير. تمكن سلاسل القيمة العالمية البلدان النامية من التخصص في أحد أجزاء سلسلة الإنتاج وتوليد قيمة مضافة ذاتية دون الحاجة إلى بناء أو تطوير قاعدة صناعية كاملة، وتعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إستراتيجية نمو هامة بالنسبة لهذه الدول، لما لها من أثر إيجابي على نصيب الفرد وانخفاض البطالة ونمو الإستثمار والتجارة العالمية.

يمكن لشركات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التكامل العالمي بجوانب مختلفة، فالانخراط في التصدير يسمح لل PME بزيادة الإيرادات، وتحسين وفورات الحجم، والتأثيرات غير المباشرة على المعلومات والمعرفة بفضل التعامل مع العملاء الأجانب، وبالتالي تحسين الإنتاجية³. يمكن أن تساعد الواردات أيضًا ال PME في الوصول إلى مدخلات عالية الجودة ونقل التكنولوجيا من الموردين الأجانب⁴، مما يؤدي إلى إنتاجية أعلى وتنوع أكبر في محفظة المنتجات ورفع مستوى سلسلة الإنتاج⁵.

علاوة على ذلك، يُقترح أن الروابط مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون قناة جيدة تسمح من خلالها لل PME الاندماج بشكل غير مباشر في سلاسل القيمة العالمية دون دفع تكاليف دخول عالية إلى الأسواق الأجنبية⁶. يمكن أن تساعد هذه الروابط في نقل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والمعرفة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية⁷. وهكذا، من خلال هذه الروابط، يمكن لل PME أن تعزز قدرتها التنافسية وقدرتها على المشاركة مباشرة في سلاسل القيمة العالمية.

4. مشاركة ال PME في سلاسل القيمة العالمية من خلال ال IDE:

وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2013)، يمكن اعتبار الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات الصغيرة والمتوسطة (IDE-PME) بمثابة تعاون تجاري بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية. يمكن أن يكون الارتباط إما أفقيًا (بين الشركات في نفس المرحلة من عملية الإنتاج) أو عموديًا (بين شركات من مراحل مختلفة على طول عملية الإنتاج). من خلال التعاون مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية ترقية التكنولوجيا تدريجيًا لتلبية متطلبات الشركاء الأجانب، والحصول على معلومات بشأن الفرص المتاحة للصادرات/واردات.

بذلت محاولات عديدة لاستكشاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أنشطة الاستيراد / التصدير للشركة. توصل Aitken وآخرون سنة 1997⁸ إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقدم مدخلات لم تكن متاحة

³ - Lopez-Gonzalez, J. , Mapping the participation of ASEAN small- and medium- sized enterprises in global value chains (OECD Trade Policy Papers N° 203), 2017, p 23.

⁴ - Kowalski, P., Gonzalez, J. L., Ragoussis, A., & Ugarte, C., Participation of Developing Countries in Global Value Chains (OECD Trade Policy Papers, N°179), 2015, p15.

⁵ - Lopez-Gonzalez, J. , Op.cit, p13.

⁶ - Idem

⁷ - Tran, T.T., Productivity Spillovers From Foreign Direct Investment: What if Productivity is No Longer a Black box? The South East Asian Journal of Management, vol 5(1), 2011, pp 1–18.

⁸ -Aitken, B., Hanson, G. H., & Harrison, A. E., Spillovers, Foreign Investment And Export Behavior, journal of International economics, 43(1–2), 1997, 103–132.

من قبل، مما يسهل مشاركة الشركات المحلية في سوق التصدير. كما توصلوا بأن القرب من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطاً إيجابياً مع احتمال توجه الشركة للتصدير.

بناءً على وجهة النظر هذه، درس Greenaway تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الشركات المحلية في المملكة المتحدة باستخدام بيانات من 1992-1996⁹. أظهرت نتائج نموذج الدراسة أن الروابط مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد الشركات المحلية على الحصول على معلومات حول الأسواق الخارجية، وبالتالي تعزيز أنشطة التصدير. هناك أيضاً آثار غير مباشرة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الشركات. فكثافة هذا الأخير في الصناعات التحويلية تزيد من احتمالية تصدير الشركات المحلية. ويكون التأثير إيجابياً عند المنافسة الشديدة¹⁰. بل وإن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تؤثر على صادرات الشركات في نفس الصناعة فحسب، بل تؤثر أيضاً على الشركات في الصناعات الأخرى من خلال الروابط الرأسية¹¹.

في دراسة أخرى أجريت بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات التعداد السنوي للمؤسسات التابع لمنظمة الإحصاء العامة الفيتنامية (GSO) من 2004 إلى 2008 للتحقيق في آثار روابط الاستثمار الأجنبي المباشر على الشركات الفيتنامية الصغيرة والمتوسطة في قطاع التصنيع. خلصت الدراسة إلى أن الروابط مع كيانات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مصدر جيد لنمو الإنتاجية ومن ثم فهي تؤثر على فرصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الارتباط بشبكة الإنتاج العالمية.¹² وأفاد البنك الدولي (2017) أن 46% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تستورد مدخلاتها، بينما كان هذا المعدل 21% فقط في مجموعة الشركات غير المرتبطة. تمثل الإحصائيات في بلدان أخرى مثل الصين وماليزيا وتايلاند أيضاً نفس الوضع عند إظهار ارتباط إيجابي بين الروابط وأنشطة استيراد الشركات.

ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن بعض المدخلات ذات جودة منخفضة و / أو غير متوفرة في السوق المحلية، وبالتالي تميل الشركات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى استيراد المزيد لتلبية متطلبات شركاء

⁹ - Greenaway, D., Sousa, N., & Wakelin, K. , Do Domestic Firms Learn to Export from Multinationals, european journal of political economy, vol 20(4),2004, 1027–1043.

¹⁰ - Ruane, F., & Sutherland, J. M. , Foreign Direct Investment and Export Spillovers: How do export platforms fare, SSRN Electronic journal, 2005, 41–90.

¹¹ - Kneller, R., & Pisu, M. , Industrial Linkages and Export Spillovers from FDI. SSRN Electronic journal, 2007,141–169

¹² - Thangavelu, S. M. , Globalization and Performance of Small and Large Firm: Case of Vietnamese firms, economic research Institute for ASEAN and East Asia, 2014, pp. 29–35.

الاستثمار الأجنبي المباشر. وبعبارة أخرى ، قد تؤثر حالة الارتباط بمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في قرارات الشركات بشأن الصادرات والواردات

5. تأثير ال IDE على بلدان شمال أفريقيا للدخول في سلسلة التوريد العالمية:

ال IDE ليس فقط قناة مهمة لتبادل رأس المال عبر البلدان ، بل هو أيضاً وسيلة أساسية للتدفق الدولي للسلع والخدمات والمعرفة ويعمل على ربط وتنظيم الإنتاج عبر البلدان. مع إنشاء الشركات الأجنبية التابعة للشركات متعددة الجنسيات، يمكن أن يلعب الاستثمار دوراً رئيسياً في تعزيز مشاركة البلد المتلقي في سلاسل القيمة العالمية. تشكل دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر نوع ومدى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية¹³.

في منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، يتركز ال IDE في القطاعات كثيفة رأس المال (الموارد الطبيعية والعقارات والبناء) أو أنشطة التصنيع الخفيفة ذات الميل المنخفض لتعزيز نقل التكنولوجيا والخبرة الإدارية، مما جعل من الصعب أن تستفيد المنطقة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. بلدان شمال إفريقيا الأقل مشاركة في سلاسل القيمة العالمية إضافة إلى الأردن ولبنان على الرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي. فمثلاً في الأردن، اجتذبت المنطقة الاقتصادية المؤهلة QIZ¹⁴ شركات النسيج الآسيوية الكبيرة التي حولت بسرعة بلدًا بدون صناعة ملابس إلى مُصدر إقليمي رائد للملابس. ومع ذلك ، لم تستثمر الشركات التابعة للمؤسسات المتعددة الجنسيات في قطاعات المنبع من صناعة النسيج في الأردن (مثل البحث والتطوير أو تصميم الملابس) ، مما حد من القيمة المضافة الناتجة عن الصادرات واستدامتها.¹⁵ ليس الأمر مماثلاً بالنسبة لتونس والمغرب ، وبدرجة أقل مصر فهذه البلدان تجمع بين إرتفاع نسبة مشاركة ال IDE إلى الناتج المحلي الإجمالي وسلاسل القيمة العالمية مقارنة بالدول الأخرى. إلى جانب وجود قاعدة صناعية، أدت الحوافز الضريبية السخية وتدابير تيسير التجارة الممنوحة لشركات التصدير الأجنبية ، مثل نظام Offshore¹⁶ في تونس أو المناطق الحرة في مصر ، إلى دفع هذه البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

¹³- Kowalski, P. et al., Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies, OECD Trade Policy Papers, N° 179, Paris, 2015.

¹⁴- المناطق الصناعية المؤهلة أو QIZ (Qualified Industrial Zone): هو تشريع للكونغرس الأمريكي سن عام 1996 يسمح للأردن بتصدير منتجات للولايات المتحدة الأمريكية معفاة من الجمارك ودون حصص محددة.

¹⁵-Azme, S. and K. Nadvi, Asian Firms and the Restructuring of Global Value Chains, *international business review*, vol 23(4), 2014, pp 708-717.

¹⁶- Off shore هو مصطلح يتعلق بمجال الضرائب، ما سمي بمناطق Off shore هي مناطق أو دول تتراكم فيها رؤوس الأموال الأجنبية نظراً لإعفاءات وشروط ضريبية خاصة في تلك المناطق. وتعني هذه العبارة لغوياً «عبر الشاطئ»، أو «من الداخل إلى الخارج». وهي تشير إلى تمركز الشركة في بلد معين، في حين أنها تنفذ أعمالاً في بلد آخر يخضع لسيادة دولة أخرى .

تجدر الإشارة هنا إلى أن الشركات المتواجدة في الجزائر وليبيا تعمل على زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات في مجال معالجة الموارد الطبيعية ولكنها تساعد فقط إلى حد ضئيل في توصيل هذه البلدان بقطاعات جديدة من سلسلة التوريد.

لكي يكون لل IDE أثر إيجابي لدمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، يجب أن يدعم هذا الأخير علاقات سلسلة توريد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل إيجابي، اعتمادًا على مدى وشدة الروابط ، والقدرة الاستيعابية للشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع النشاط. فمثلا تشتري الشركات التابعة للمنشآت متعددة الجنسيات في مصر والمغرب والأردن أكثر من نصف مدخلاتها من الشركات (المحلية والأجنبية) التي تنتج محليًا. ولكن في تونس تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات أكثر على المدخلات المستوردة.

يمكن أن يفسر هذا الاختلاف في الهيكل القطاعي للاقتصاد، والمكانة ضمن سلاسل القيمة المحددة، وعوامل السياسة المتباعدة عبر البلدان. على سبيل المثال ، يمكن أن تكون المصادر المحلية لها قدرة عالية لإنتاج مدخلات محددة ، مما قد يفسر الحصة الأكبر من المصادر المحلية من قبل الشركات المصنعة الأجنبية في بلدان مثل تايلاند، حيث توجد قدرات الموردين المحليين المتقدمة في بعض القطاعات الرئيسية مثل السيارات والآلات والمعدات.¹⁷ يمكن أيضًا أن يكون السبب القوانين المختلفة والقيود المفروضة على الواردات أو المتطلبات القانونية والتنظيمية على المصدر للتعامل مع الموردين المحليين والأجانب. في مصر مثلاً ، يقدر التمويل المحلي في قطاعات محددة مثل صناعة السيارات حتى 45% ، بسبب الإجراءات المطولة على الواردات ، وهذا ما يفرض زيادة حصص التوريد المحلي من قبل الشركات الأجنبية¹⁸ .

6. الارتقاء بال PME حسب النموذج الإيطالي:

تشتهر إيطاليا بتركيزها العالي على الشركات الصغيرة والمتوسطة. في الواقع ، على الرغم من أن العديد من البلدان الأخرى لديها عدد كبير من ال PME ، إلا أن إيطاليا مثيرة للاهتمام لأنها من بين أكبر الاقتصادات في العالم ، ومع ذلك ، فإن 98% من الشركات الصناعية لديها أقل من 100 موظف، و ما يقارب من 90% من الشركات لديها أقل من عشرين عاملاً.

¹⁷ - OECD , Mapping of Investment Promotion Agencies: Middle East and North Africa - OECD, Paris, 2019.

¹⁸ - OECD , OECD Investment Policy Reviews: Egypt 2020, OECD Investment Policy Reviews, Paris, 2020.

تعتبر إيطاليا مثيرة للاهتمام بشكل خاص من حيث أنها فريدة من نوعها في الاتحاد الأوروبي، لارتفاع نسبة الشركات متناهية الصغر والصغيرة في إقتصادها. في قطاعات التصنيع، تسجل إيطاليا أعلى نسبة في الاتحاد الأوروبي من ال PME . وبهذا أظهرت إيطاليا أنه من أجل الحصول على اقتصاد متطور للغاية، ليس بالضرورة أنه يجب أن يعتمد على الشركات الكبيرة.

تميل الشركات الإيطالية الصغيرة الناجحة دوليًا إلى تصدير سلع عالية الجودة. عادة ما تكون هذه السلع إستهلاكية، وغالبًا ما تكون مرتبطة بصناعات الأزياء ، أو غيرها من المنتجات ذات القيمة للتصميم عالية الجودة، والتي يُنظر إليها على أنها إيطالية نموذجية. وتُجدر الإشارة إلى أن الشركات الإيطالية الصغيرة والمتوسطة هي أيضًا مصدر قوي للمنتجات الزراعية والصناعية والغذائية.

تعد إيطاليا من بين رواد التصدير في العالم في: أدوات الآلات، وآلات النسيج، وآلات الجلود والأحذية ، وآلات تصنيع الأغذية، والآلات الزراعية، وآلات التعبئة والتغليف، وآلات معالجة الأخشاب، وآلات السيراميك، وآلات تشغيل المعادن، من أفضل الأمثلة على ذلك: الآلات الزراعية في Reggio-Emilia والآلات الأوتوماتيكية في بولونيا، تعد إيطاليا أيضًا مُصدِّرًا رائدًا للمنتجات عالية التخصص مثل الأجهزة المنزلية الصغيرة والنظارات والبوصلة وغيرها.

يمكن أن نتساءل هنا كيف يمكن للشركات الإيطالية الصغيرة أن تكون قادرة على المنافسة رغم شدتها؟ الإجابة هنا تمثل سر نجاح ال PME الإيطالية، حيث لا ينظر إلى هذه الأخيرة ككيانات فردية ، بل كأجزاء من مجموعات من الشركات المتجمعة معًا ، وبالتالي هذه المجموعات تكون قادرة على إنشاء ما لن تكون قادرة على إنشائه كشركات فردية، ولهذا السبب أنشأ ما يسمى بـ "المناطق الصناعية" أو "التجمعات" .

هذه الكيانات هي عبارة عن مجموعات من ال PME الموجودة في منطقة جغرافية محددة نسبيًا وتعمل في إنتاج نفس النوع من المنتجات. على الرغم من وجود منافسة قوية بين الشركات ، غالبًا ما يكون هناك أيضًا درجة عالية من التعاون بين الشركات حيث يتم تقسيم عمليات الإنتاج إلى مراحل متميزة مع شركات منفصلة مسؤولة عن مراحل مختلفة من الإنتاج.

لذلك ، تقسم الشركات الصغيرة المتخصصة عملية العمل، وتعيد التجميع ، اعتمادًا على متطلبات السوق، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الشركات مترابطة ، ولكنها لا تمتلك بالضرورة علاقات تبعية، حيث تميل

الشركات الصغيرة إلى أن تكون مستقلة نسبياً حتى لو كانت مترابطة. يسمح هذا النموذج بالمرونة وأوقات الاستجابة القصيرة التي لا تستطيع الشركات الكبيرة التي لديها خطوط تجميع ثابتة في كثير من الأحيان توفيرها. يوجد أيضاً نوع آخر من التكتلات و التي تشمل الشركات الكبيرة المحاطة بمقاوليها، والتي تكون الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تعتمد بعض التجمعات على عملية إنتاج واحدة وتشمل الأخرى الأنشطة ذات الصلة والصناعات المنفصلة، هنا يستخدم مصطلح الكتلة ليشمل كل هذه الاختلافات.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في نهاية النصف الأول من عام 2021 ، بلغ إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة 1,267,220 ، 56% منهم أشخاص اعتباريون ، بما في ذلك 225 مؤسسة اقتصادية عمومية، أما البقية فتتكون من اشخاص طبيعيين بنسبة (44%) منهم 20.46% من المهن الحرة و 23.53% من الانشطة الحرفية.

الجدول 22: إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة سنة 2021

نوع ال PME	العدد	النسبة %
PME الخاصة	1 266 995	99.98
شخص معنوي	709 571	55.99
شخص طبيعي	557 424	43.99
1. المهن الحرة	259 236	20.46
2. الأنشطة الحرفية	298 188	23.53
PME العمومية	255	0.02
شخص معنوي	225	0.02
المجموع	1 267 220	100.00

Source : Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME N°39, 2021.

مثل عدد ال PME العمومية فقط 225 شركة خلال النصف الأول من عام 2021، مقارنة بـ 239 شركة خلال النصف الأول من عام 2020 ، أي بانخفاض قدره - 5.85%. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة بعض القطاعات، مع إرتفاع في ال PME الخاصة والتي مثله نسبة 99.98% من إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة. يمكن القول أن الفترة الأخيرة شهدت نموا متسارعا لقطاع ال PME نتيجة

السياسات التي إتخذتها الدولة لدفع وتيرة النمو للأمام خاصة سنة 2001 بإصدار القانون التوجيهي 18-01 لترقية ال PME، حيث قفز عدد هذه الأخيرة في الفترة 2008 إلى 2019 من 519 526 إلى 1 171 945 مؤسسة على التوالي (السداسي الأول لسنة 2019) أي بزيادة قدرت ب 652 419 مؤسسة¹⁹.

في الأغلب يكون رأس مال هذه المؤسسات عائليا أو حتى شخصا. 97.57% من ال PME هي صغيرة جداً، أو حتى مؤسسات متناهية الصغر توظف أقل من 10 موظفين، تمثل الشركات الصغيرة التي يعمل بها من 10 إلى 49 موظفًا 2.19% فقط، أما تلك التي توظف بين 50- 250 موظفا فلا يتعدى عددها 0.24%.²⁰

بالنسبة لتوزيع الجغرافي لل PME، فيعرف إختلالا في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن، خاصة بين الشمال والجنوب، حيث تتركز أغلب ال PME في الشمال على حساب المناطق الجنوبية رغم المساحة الشاسعة التي تمثلها هذه الأخيرة. أما مؤشر ال PME في الجزائر بعد أن كان بمعدل 11 مؤسسة لكل 1000 نسمة سنة 2005، صعد إلى ما يقارب 24 ثم 26 مؤسسة لكل 1000 نسمة سنة 2015 و 2017 على التوالي.²¹ ليصل إلى عتبة 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة ويستقر عليه حتى السداسي الأول لسنة 2021²². ورغم أن المعدل مقبول بملاحظة التطور الذي شهده هذا القطاع خلال الفترة المدروسة ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات لخلق وترقية ال PME إلا أن المؤشر يبقى دون المعدل المقبول دوليا والذي يقدر ب 45 مؤسسة لكل 1000 نسمة²³.

يعد مؤشر ال PME الجزائري أقل مرونة من نظيره في المغرب وخاصة تونس ، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك استثمار رأس المال الوطني. وهذا يتوافق جيداً مع حقيقة أن الجزائر متأخرة عن المغرب وبعيدة عن تونس ، في القدرة على ممارسة الأعمال التجارية²⁴. وهذا يؤثر على جلب المستثمرين الأجانب الذين يعتبرون الكفاءة والتنظيم هي الأكثر أهمية بالنسبة للأداء الجيد في سهولة القيام بالأعمال²⁵.

¹⁹ - وزارة الصناعة والمناجم، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، 16- 35، بالفترة 2008-2019.

²⁰ - Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME N°39, 2021, p 8.

²¹ - ONS

²² - Ministère de l'industrie, op cit.

²³ - بوقادير ربيعة و مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة إقتصادية شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 278.

²⁴ - Doing Business 2007, rapport de la Banque Mondiale cité par Quotidien d'Oran du 9-9-06.

²⁵ - The world bank, Doing business report , 2019.

الجدول 23: توزيع ال PME العمومية حسب قطاع النشاط سنة 2021

النسبة %	العدد	القطاع
32.44	73	الصناعة
24.89	56	الخدمات
36.44	82	الزراعة
5.33	12	البناء والأشغال العامة
0.89	2	المناجم
100.00	225	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME N°39, 2021

تعمل ال PME العمومية في جميع القطاعات، توظف ما يقارب 38.42% من القوى العاملة. ونلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأولى بنسبة 36.44% من الشركات الصغيرة والمتوسطة يعود إرتفاع PME في قطاع الزراعة إلى التسهيلات التي قدمتها الدولة إلى المستثمرين في الأنشطة المرتبطة بالزراعة لتنفيذ مشاريعهم أو التوسع فيها منذ سنة 2001 بعد إهمال دام عدة سنوات، وكانت هذه المساعدات في المدى القصير، المتوسط والطويل إضافة إلى تقديم الدعم والمساعدة التقنية. يليه قطاع الصناعة 32.44%، ثم قطاع الخدمات 24.89% وبالتالي يمكن القول أن قطاع الفلاحة هو قطاع إستراتيجي بالنسبة لل PME العمومية حيث سجل أعلى نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولكن بالنظر إلى السنوات السابقة نلاحظ أن عدد ال PME العمومية في هذا القطاع في تناقص مستمر حيث سجل سنة 2014 عددا قدر بـ 182 مؤسسة ليهبط سنة 2019 إلى 93 مؤسسة فقط أي بنسبة 38.11% ليعاود الهبوط إلى 36.44 % في 2021²⁶. يفسر ذلك بوجود إختلالات هيكلية من جهة، ومن جهة أخرى التخلي التدريجي لدولة على قطاع ال PME لصالح القطاع الخاص.

تساهم ال PME العمومية الناشطة في قطاع الفلاحة فقط بنسبة ضئيلة من الدخل حيث سجلت نسبة 0.02% سنة 2016 وكان عددها 181 مؤسسة في القطاع، وهذا لأن عدد ال PME العمومية قليل جدا مقارنة بال PME الخاصة.

²⁶- وزارة الصناعة والمناجم، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، 25- 35، بالفترة 2014-2019

الجدول 24: توزيع ال PME الخاصة حسب قطاع النشاط سنة 2021

النسبة %	العدد	القطاع
0.62	7827	الزراعة
0.25	3197	المحروقات، المناجم والخدمات المتصلة
15.62	197 925	البناء والأشغال العمومية
8.58	108 689	الصناعة
51.39	651 169	الخدمات
23.54	298 188	الحرف
100.00	1 266 995	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME N°39, 2021

بالنسبة لـ PME الخاصة بلغ إجمالي عددها بنهاية النصف الأول من عام 2021 حوالي 1 266 995.

تتركز جل ال PME الخاصة في قطاع الخدمات 51.39% (النقل على وجه الخصوص) وهذا إذا ما دل على شيء فإنه يدل على عزوف الأشخاص على الإستثمار في القطاعات المنتجة، إضافة إلى القيود والعراقيل مثل البيروقراطية والفساد التي تحد من قيام المشاريع ونموها.

جاء في المرتبة الثانية الصناعة التقليدية والحرف بنسبة قدرت بـ 23.54%، حيث سجلت CASNOS تطوراً في الحرف قدر بـ 9 464 شركة منتسبة، مما رفع العدد الإجمالي للحرفيين اعتباراً من 2021/06/30 إلى 298 188 شركة صغيرة ومتوسطة في هذا المجال. يليها بعد ذلك قطاع البناء بنسبة 15.62%²⁷.

الجدول 25: مناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الوظائف	971 142	99 793	73 062	30 570	20 986	47 358	79 257

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية

²⁷ - Idem.

نلاحظ من خلال الجدول أن الوظائف المستحدثة من الصناعة التقليدية وصلت ذروتها بعدد قدر بـ 971 142 منصب سنة 2015، ثم بعد ذلك بدأ في الانخفاض من 99793 إلى 73062 حتى وصل إلى 20986 خلال 2016، 2017، 2019 على التوالي، بعد ذلك إرتفع عدد مناصب الشغل في هذا القطاع إلى 79257 منصب سنة 2021.

قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا فعالا في التخفيف من حدة البطالة وذلك بإستقطاب عدد كبير من طالبي مناصب الشغل من فئة الشباب، بإعتبار أن إنشاء مشروع حرفي لا يتطلب رأس مال كبير، إضافة إلى ذلك سهولة وبساطة إستخدام الأدوات الحرفية. يعمل هذا القطاع على رفع المستوى المعيشي إلى حد ما، حيث كشف مكتب الدراسة والإستشارات أن القيمة الإجمالية لمداخل الحرفيين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف تقدر بـ 10.5 مليار دينار جزائري، حيث يوفر مداخل شهرية تتراوح بـ 10.000 و 30.000²⁸. وبالتالي يجب على الدولة حماية هذا القطاع ودعم نموه.

الجدول 26: مناصب الشغل المستحدثة من ال PME في الجزائر

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مناصب الشغل	1915495	2082304	2238233	2487914	2601958	2690246	2818736	2920769	3083503

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME , 2013-2021

يتضح من خلال الجدول أن مساهمة ال PME في التوظيف لا بأس بها مقارنة بالتوسع الذي شهده الإقتصاد الجزائري، خاصة وأنه قطاع واعد لا سيما على مستوى ال PME الخاصة والتي توظف حوالي 99.35% من إجمالي هذه المؤسسات.

إن الجزائر لم تولي أهمية كبيرة لـ PME إلا في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن أثبتت الدراسات أهمية هذا القطاع في الرفع من إقتصاديات الدول، لإمكانية مساهمته في رفع الناتج المحلي من خلال دعم القيمة المضافة وتنشيط الصادرات كثيفة العمل والتخفيض من الواردات، خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الإستثمارات الأجنبية، وبالتالي تحسين الميزان التجاري وزيادة معدلات النمو الإقتصادي.

²⁸- جليل بن العمودي، واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية، مجلة إضافات إقتصادية، مجلد 2، عدد 3، 2018، ص291.

ولكن ما يمكن ملاحظته أنه ليست هناك سياسة توجيهية من قبل السلطات الجزائرية، ما جعل هذا القطاع ينمو بشكل غير متوازن، حيث لاحظنا أن جل المشاريع الجديدة توجهت إلى قطاعات الخدمات، سجلت سنة 2019 عدد 358 936 لتصل سنة 2021 إلى 651 169 بنسبة تتعدى كل سنة ال 50 %، أما بالنسبة لل PME الناشطة في قطاع الزراعة مثلاً فسجلت إنخفاضاً رغم تضاعف المشاريع، فقد سجلت سنة 2019 عدد 7275 مؤسسة على مجموع 659 573، أما سنة 2021 فبقي عدد المشاريع مستقراً في 7827 بزيادة طفيفة في حين أن عدد المشاريع الإجمالية وصل إلى 1 266 995، أي إنخفضت النسبة من 1.10 % إلى 0.62 %. وبصرف النظر عن حالة عدد قليل من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات الغذائية أو بعض الصناعات الأخرى، يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبي بشكل أساسي في وحدات كبيرة كما هو الحال في قطاع الطاقة. و بالنظر إلى الهيكل غير الموازي للشركات الصغيرة والمتوسطة وبيئتها، بعيداً عن قطاع الطاقة والاتصالات وإلى حد ما العقارات، فإن بقية PME في الإقتصاد الجزائري لا تستفيد شيئاً تقريباً من تيار نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا ما جعل الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تتمكن من تجاوز حجمها الصغير في مواجهة رأس المال الأجنبي الذي له اليد العليا والذي في الغالب لا تتمكن من التعامل معه. هذا ناتج بشكل أساسي عن عاملين:

- من جهة، أقدمية المؤسسة قصيرة بسبب مخلفات الناجمة عن الاستعمار ومحاولة التحرير منذ الثمانينيات.

- من ناحية أخرى، المستوى الحالي للتطور النسبي، بما في ذلك مجال المعلومات.

ويمكن أن يبرر ذلك من خلال توافر موارد طبيعية محددة تضمن مستوى عالٍ من الدخل. ما جعل الدولة تركز على إدارة هذه المشاريع (الطاقة) للوصول من خلالها للاقتصاد العالمي. كما هو الحال في جميع البلدان المصدرة بشكل أساسي للطاقة. خارج هذا القطاع، تكون ال PME نظراً لضعف قيمتها المضافة، لا تؤثر على البيئة والمنطق الذي يحكمها. بل تكون أغلب القوانين تخدم قطاع الطاقة الذي يولد الفائض المتزايد، والذي يمثل القوة والدعم للبلاد. كل هذا يؤدي إلى حالة من الهيمنة بما في ذلك على المستوى السياسي، الذي يأخذ في الغالب اتجاه غير موات للقوانين المنظمة لل PME.

يمكن للجزائر الإعتماد على مجموعة من السياسات والإجراءات التي من شأنها تنمية صناعاتها وزيادة صادراتها. وذلك بالإعتماد على النموذج الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر وأولين والذي يعتمد على نظرية ديفيد ريكاردو للميزة النسبية من خلال التنبؤ بأنماط التجارة والإنتاج استناداً إلى توفر عوامل إنتاج في منطقة تجارية معينة.

يكون ذلك من خلال الترويج للصادرات بتعزيز القدرة التنافسية للتجارة، من خلال أنظمة التسهيلات التجارية وتمويل التجارة وسلاسل التوزيع، وإقامة علاقات تجارية ثنائية وإقليمية لتحفيز التجارة في المنطقة.

يجب على الجزائر اليوم تركيز خطط التنمية على قطاع التصنيع ، هذا ما لم نلتمسه في سياسات دعم ال PME التي قامت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أن أكثر من 42% من المشاريع المعلنة على مستوى ANDI هي شركات في قطاع النقل ، في المرتبة الثانية شركات صناعية بحوالي 23% من إجمالي 61910 مشروع. وجب على الجزائر توفير المناخ الأمثل لجذب الإستثمارات وتنويع مصادر دخلها، و يمكن أن يكون ذلك بالتركيز على الصناعات الكثيفة العمالة كالمنسوجات مثلا والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. تشجيع التصدير من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير، وجذب مستثمرين أجانب من خلال تقديم حوافز مادية، وإنشاء المناطق الحرة، ومن تم إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتوسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الإقتصادية ومن ثم تعميق القاعدة التكنولوجية. الأمر الذي سيؤدي بالضرورة لتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارة.

المبحث الثاني: المعايير الإجتماعية

المتوقع من الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة كبيرة من العملات الأجنبية، وخلق فرص عمل جديدة ، وتطوير البنى التحتية من خلال إنشاء وحدات إنتاج على الأراضي الوطنية ، واستيعاب المهارات الأجنبية لبعض المنتجات أو الخدمات، وتطوير الشركات الوطنية وإنشاء شبكات من الشراكات والامتيازات.

المطلب الأول: التشغيل

مثلت هجرة الوظائف إلى الجنوب مصدر قلق كبير لكل من البلدان المتقدمة والنامية منذ الألفية الثانية، فبالنسبة للدولة المتقدمة، يؤدي حدوثه إلى إغلاق المصانع وإعادة التوطين و بالتالي فقدان الوظائف وزيادة معدل البطالة، ومن المفارقات أن هذه البلدان هي في حالة انخفاض في عدد السكان النشطين اعتبارًا من عام 2006.²⁹

²⁹ - OREM , Quelles Stratégies Innovantes des Entreprises Face aux Pénuries de Main d'œuvre, Colloque, Lyon, février 2005.

عكس ذلك، تتمتع بلدان الجنوب بميزة نسبية من خلال العمالة الوفيرة منخفضة التكلفة الموجودة تحت تصرفها. بالنسبة إلى رواد الأعمال في الشمال، الذين يضعون أنفسهم في منطق تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف، فإن بلدان الجنوب تمثل فرصًا من حيث الثروة التي يمكن تحقيقها. فهي تعبر عن أسواقًا جديدة غير مشبعة، وتجمع بين الطلب المتزايد والعمالة الرخيصة. وإدراكًا من الدول النامية للمشاكل التي تثقل كاهل اقتصاداتها، بما في ذلك معدلات البطالة المرتفعة، وعجز الميزانية، والاختلالات في ميزان المدفوعات، والديون، والمنافسة الخارجية القوية، وإدراكًا منها لمزايا مواردها الطبيعية والبشرية، فقد تبنت بلدان الجنوب منذ التسعينيات سياسات واستراتيجيات لفتح أسواقها المحلية أمام الشركات الأجنبية.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على العمالة الصناعية ذات المهارات العالية، هذا ما أثبتته معظم الدراسات البحثية السابقة، التي تجادل بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي يزيد من الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة وعالية. فمثلا في دراسة أجراها Waldkirch وآخرون سنة 2009 في المكسيك كان لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع تأثير إيجابي على التوظيف. وكشفت دراسة أخرى أجراها Cota سنة 2011، أن تدفقات ال IDE كان له تأثير إيجابي على العمالة التي تتطلب مهارات عالية في الصناعة التحويلية. وأكدت هذه النتائج من خلال عدة دراسات دولية لبلدان مختلفة مثل Rauf و Hafd سنة 2014³⁰، و Hoxhaj وآخرون سنة 2016³¹... إلخ.

لكن طرح فرص عمل جديدة في سوق عمل البلد المضيف يستوجب إتفاقيات تأسيس مشاريع جديدة، وليس عمليات الإستحواذ على شركات قائمة مسبقا، والتي قد تسعى إلى التقليل من اليد العاملة أو إستبدالها بأخرى أكثر كفاءة، فمثلا في المغرب في عام 2003، أدت عمليات الإستحواذ إلى خسارة وظائف بنسبة 1.5% من القوة العاملة المكونة من 17000 وظيفة لصالح موظفين مؤهلين بشكل أفضل من خلال تشجيع المغادرة الطوعية والتقاعد المبكر. وهذا ما قد يفسر معدل التوظيف المنخفض في بعض حالات ال IDE في بعض البلدان النامية.

³⁰ - Raouf R., Hafd H., Relocation and inequalities between skilled and unskilled in Northern Countries: simulation using a CGE model, international journal finance economics, vol 4(4), 2014, p 758-772 .

³¹ - Hoxhaj R., Marchal L., Seric A., FDI and Migration of Skilled Workers Towards Developing Countries: from-Level Evidence from Sub-Saharan Africa, journal of African economies, vol 25(2), 2016, p 201-232.

وفقاً لـ Mucchielli يعتمد تأثير ال IDE على العمالة³² ، على مجموعة من العوامل مثل التمييز بين التأثير المباشر والتأثير غير المباشر على العمالة ، وطريقة تأسيس الاستثمار الأجنبي المباشر (إنشاء، إستحواذ أو شراكة) ، الاستراتيجية التي تتبعها الشركة المتعددة الجنسية (استراتيجية السوق أو استراتيجية التصدير) ، قطاع النشاط (الإنتاج المكثف في رأس المال أو في العمل) ، العلاقات التنافسية أو التكميلية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية.

ويمكن القول أن ال IDE يمكن أن يخلق فرص عمل في البلدان المضيفة بثلاث طرق. الأولى هو التوظيف المباشرة للسكان في عمليات داخل الاقتصاد الوطني. والثاني هو من خلال الروابط الخلفية والأمامية أي يتم إنشاء الوظائف في الشركات التي تعمل كموردين أو مقدمي خدمات، النمط الثالث لخلق فرص العمل هو من خلال النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى وظائف جديدة على الصعيد الوطني³³. ومع ذلك تبقى الطريقة الأخيرة (مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في البلد المضيف) نتيجتها فعالة في تسريع خلق فرص العمل.

1. أثر ال IDE على النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل. والواقع أن المساهمة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل تكمن في تأثيره الإيجابي على تحفيز النمو الاقتصادي في البلد المضيف ، مما سيسمح بتسريع خلق فرص الشغل. تؤكد العديد من الدراسات التي تناولت هذه القضية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عامل يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره الإيجابي على العديد من المتغيرات الاقتصادية. مثل نقل التكنولوجيا والمعرفة ، تنمية رأس المال البشري وتسريع الاستثمار الوطني³⁴. كل هذه الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي وتؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة³⁵ فمثلا في الصين أدى وصول ال IDE إلى المقاطعات والمدن الصينية إلى رفع النمو الاقتصادي المحلي في البلد³⁶. ولكن

³² - Mucchielli, J.L., Les Firmes Multinationales : Mutations et Nouvelles Perspectives, édition Economica, 1998.

³³ - Ibi Ajayi, S. , L'IDE Et Le Développement Économique En Afrique, Congrès International ADB/AERC sur l'Accélération du Développement de l'Afrique les cinq premières années du 21ème siècle, Tunisie, novembre, 2006.

³⁴ - Blomström, M. and Kokko, A. , Multinational corporations and spillovers , Journal of Economic Surveys, vol 12 (3), 1998, 247-277

³⁵ - Ram, R. and Zhang, K. H. , Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Cross-Country Data for the 1990s , Economic Development and Cultural Change, vol 51(1), 2002, 205-215.

³⁶ - Madariaga, N. and Poncet, S. , FDI in Chinese Cities: Spillovers and Impact on Growth, The World Economy, 30(5), 2007, 837-862.

لتحقيق هذا الأثر الإيجابي لل IDE على النمو الاقتصادي، يجب أن يكون لدى البلد المضيف حد أدنى من رأس المال البشري مناسب واستقرار اقتصادي وأسواق متحررة³⁷.

توصلت دراسة لعينة من 84 دولة خلال الفترة 1970-1999، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعطي نتائج إيجابية تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، إذا كان البلد يحتوي على مستوى رأس المال البشري³⁸. إضافة إلى أن ال IDE يساهم في النمو الاقتصادي في البلدان المضيف ذات الأنظمة المالية المحلية المتقدمة³⁹.

في الوقت الحالي، يميل الاقتصاديون إلى إبراز التأثير الإجمالي الإيجابي لل IDE على نمو البلدان النامية، ولكن مع وجود فروق دقيقة في الكثير من الأحيان بين إقتصاديات الدول، تنوعت المواقف المحتملة. فمثلا الهند، يزيد معدل نموها عن 5% مع أن الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض، في أنغولا، يسير ال IDE جنبا إلى جنب مع النمو السليبي، ماليزيا والصين، يسير الاستثمار الأجنبي المباشر جنبا إلى جنب مع النمو. يفسر ذلك بأن نتائج وتأثير IDE يعتمد على نمو وتطور بعض المتغيرات بسبب أهميتها، في حالة البلدان النامية المتغيرات تشمل: التنمية البشرية، الاستثمار الوطني، السياسة التجارية، والحد من الفقر⁴⁰.

في عام 2001، اجتذبت عشر دول 70% من الاستثمار الأجنبي المباشر وفي حين أن 100 دولة أقل حظاً لم تستقطب سوى 1% فقط. يؤكد هذا على أن رأس المال لا يذهب بالضرورة إلى الأماكن الأكثر ندرة، لأن عوائد الاستثمار تكون أكبر حيث تكون القوى العاملة مدربة بشكل أفضل والبنية التحتية أكثر تطوراً، فعوامل مثل مخزون رأس المال البشري ضرورية في تحديد حجم تأثيرات IDE على النمو. يوضح عمل Barro و Lee سنة 1994، Borensztein، وكذلك Lee و Gregorio سنة 1998، أنه في البلدان التي يكون فيها مستوى رأس المال البشري منخفضاً للغاية، تكون تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر سلبية.

وفقاً لعبد المجيد بوزيدي (خبير اقتصادي)، فإن فرضية أن النمو الاقتصادي السابق هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تكاد تكون مؤكدة على أرض الواقع. حيث يجذب النمو الإقتصادي السابق ال IDE وبعد

³⁷ - Bengoa, M. and Sanchez-Robles, B., Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America, European Journal of Political Economy, vol 19(3), 2003, 529-545.

³⁸ - Li, X. and Liu, X., Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship, World Development, vol 33(3), 2005, p 393-407.

³⁹ - Alfaro, L., Kalemli-Ozcan, S. and Volosovych, V., Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation, The Review of Economics and Statistics, vol 90(2), 2008, p 347-368.

⁴⁰ - Claire Mainguy, L'Impact des Investissements Directs Etrangers Sur Les Economies en Développement, revue région et développement, N° 20, 2004, p71.

ذلك يرتفع النمو الإقتصادي للبلد هو الآخر، يعني أن أحدهما يغذي الآخر.⁴¹ فمثلا تجذب الصين والهند والبرازيل وتونس الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تظهر معدلات نمو اقتصادي عالية بانتظام.

الجدول 27: تأثير ال IDE و سعر البترول على تطور PIB في الجزائر بالمليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
PIB	161207	200019	209059	209755	213810	165979	160034	170097	175415	171158
IDE	2301	2580	1499	1697	1507	-584	1637	1232	1506	1402
سعر البترول \$	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.28	54.12	71.44	64.49

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات UNCTADstat و U.S. Energy Information Administration, Crude Oil Prices: Brent – Europe [DCOILBRENTU], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis;
<https://fred.stlouisfed.org/series/DCOILBRENTU> 2021.

نلاحظ من خلال الجدول أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لاتزال منخفضة، ولا تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا سنة 2012 رغم انخفاض قيمة IDE إلى 1499 مليون دولار بعدما كانت 2580 في السنة السابقة إلا أن PIB إرتفع من 200019 سنة 2011 إلى 209059 مليون دولار سنة 2012، نفس الملاحظة بالنسبة للفترة 2013-2014 الذي إنتقل فيها IDE من قيمة 1607 إلى 1507 مليون دولار على التوالي، فإن PIB صعد من 209755 سنة 2013 إلى 213810 مليون دولار سنة 2014.

وعلى الرغم من أنه من الضروري مراعاة الطبيعة المتأخرة للانفتاح الحقيقي للجزائر على ال IDE. إلا أن الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه لا تعكس السياسة المتخذة من طرف الحكومة لجذب ال IDE المناسب. في عام 2011 مثلا، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 11.7% فقط من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر، في حين مثل 46.2% و 67.8% على التوالي في المغرب وتونس، أي بفارق جد كبير مقارنة بالدول المجاورة.

⁴¹ - Bouzidi A., Investissements Directs Etrangers: Utiles, mais Coûteux, Le soir d'Algérie, 27-06-2007, p24.

تتركز غالبية هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة وبدرجة أقل في قطاعات النشاط الأخرى مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والأدوية وإنتاج مواد البناء (الأسمنت بشكل أساسي) والسياحة والحديد والصلب وقطاع الكيماويات.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هيكل التصدير الأحادي هذا والضعف الهيكلي للصادرات خارج المحروقات يؤثر على مسألة القدرة التنافسية الخارجية للاقتصاد خاصة في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

من جهة أخرى نلاحظ أن PIB في الجزائر مدعوم بشكل أساسي بالزيادة في إنتاج الطاقة وإرتفاع أسعار النفط العالمية التي تحقيق فوائض كبيرة في الحساب الجاري، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن PIB يرتفع بإرتفاع أسعار البترول في العالم. وبفضل الضرائب على النفط (التي تمثل أكثر من 60% من إيرادات الدولة) تتأثر الإيرادات العامة بشكل إيجابي مما يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزانية .

2. أثر ال IDE على توفير فرص العمل:

يؤثر ال IDE على العمالة أثرا مباشرا في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي بدلا من عمليات الاستحواذ أو الشراكة⁴². وهذا لأن إنشاء وحدة إنتاج جديدة في البلد المضيف يترتب عنه توظيف عمالة محلية كبيرة.

أما بالنسبة للآثار الإيجابية غير المباشرة ، فهي ربما أكثر أهمية والتي يمكن أن تحدث عندما تسعى شبكات FMN إلى إنشاء أنشطة جديدة حولها (الموردين ، المداولة ، والموزعين ، والمنافسين ، وما إلى ذلك). وبالتالي هي تعبر عن الوظائف التي يتم إنشاؤها من خلال الروابط الخلفية التي تقيمها الشركات الأجنبية مع المشغلين المحليين في البلد المضيف⁴³.

يجدر الإشارة هنا بأن أهمية التأثير المباشر للشركات الأجنبية على التوظيف يعتمد أيضا على قطاعات النشاط، فالاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي يتمتع بميزة خلق وظائف كبيرة مباشرة وغير مباشرة بفضل الآثار العرضية،

⁴²-Chudnovsky, D. and López, A., Globalization and Developing Countries: Foreign Direct Investment and Growth and Sustainable Human Development, Paper for the UNCTAD/UNDP Global Programme on Globalization, Liberalization and Sustainable Development, Geneva, 1999.

⁴³-CNUCED, Transnational corporations, employment and the workplace, World investment report, Unites Nations Publication, New York et Genève, 1994.

في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات لا يخلق في كثير من الأحيان الكثير من الوظائف الغير المباشرة⁴⁴.

قدر الأونكتاد سنة 1994 أنه يتم إنشاء وظيفة واحدة أووظيفتين على الأقل بشكل غير مباشر لكل عامل تستخدمه الشركات متعددة الجنسيات. وقد تأكد هذا "الأثر المضاعف" على العمالة في العديد من الدراسات التجريبية على البلدان النامية. في هذا السياق ، يشير Aaron سنة 1999 إلى أن ال IDE في البلدان النامية في عام 1997 نتج عنه ما يقرب من 26 مليون وظيفة مباشرة و 41.6 مليون وظيفة غير مباشرة⁴⁵.

في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2018، أجريت دراسة مكونة من 32 ولاية مكسيكية، تناولت العمالة منخفضة المهارة وعالية المهارة في قطاعات التصنيع والخدمات، كونهما أكبر قطاعين متلقين لل IDE في المنطقة بنسبة 60 و 90% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد. توصلت نتائج الدراسة إلا أن زيادة تدفقات ال IDE في قطاع التصنيع تؤدي إلى زيادة في كل من التوظيف منخفض المهارات وعالي المهارات. أكدت هذه النتائج من خلال الدراسة التي قام بها Waldkirch وآخرون سنة 2009⁴⁶، والذي حلل أنشطة التصنيع في البلد خلال الفترة 1994-2006 في قطاع التصنيع، ووجد أن لل IDE تأثير إيجابي على التوظيف. كما أن تدفقات ال IDE لها تأثير إيجابي على العمالة التي تتطلب مهارات عالية في الصناعة التحويلية⁴⁷. وأسفرت دراسة أجريت في غانا سنة 2008 على نفس النتائج⁴⁸.

ومع ذلك ، أظهرت دراسات أخرى أجريت على ثلاث دول آسيوية (باكستان والهند والصين) بين عامي 1985 و 2008 ، أنه لا يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على خلق فرص الشغل في البلد المضيف. بل إن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي له تأثير كبير على مستوى التوظيف ، مما يعني أن ال IDE يمكن أن

⁴⁴ - Chudnovsky, D. and López, A., op.cit.

⁴⁵ - Aaron, C. , The Contribution of FDI to Poverty Alleviation. Washington, DC: Foreign Investment Advisory Service, Singapore, 1999.

⁴⁶ - Waldkirch, A., Nunnenkamp, P., Bremont, J.E.A., Employment effects of FDI in Mexico's non-maquiladora manufacturing, Journal of Development Studies, vol 45(7), 2009, 1165-1183 .

⁴⁷ - Cota, J.E.M., Impact of foreign direct investment on the growth of manufacturing in Mexico, Problemas Del Desarrollo, vol 42(167), 45-69.

⁴⁸ - Abor, J. and Harvey, S. K. , Foreign direct investment and employment: host country experience, Macroeconomics and finance in emerging market economies, vol 1(2),2008 , 213-225.

يكون له تأثير إيجابي على التوظيف من خلال النمو الاقتصادي ، ووجد هؤلاء الباحثون أيضًا أن هذا التأثير يمكن أن يختلف باختلاف الصناعات⁴⁹.

وتوضح دراسة Jenkins سنة 2006 التي درست الآثار غير المباشرة لل IDE على التوظيف في فيتنام خلال التسعينيات الآثار المختلطة أو السلبية في بعض الأحيان، وعبرت هذه النتائج المتناقضة على العلاقة بين المستثمرين الأجانب مع المستثمرين المحليين بين تعاون أو مزاحمة للإستثمار الوطني⁵⁰.

وباختصار ، فإن إنعكاسات صافي تأثير ال IDE على العمالة متباينة. من بلد إلى آخر وحتى داخل البلد من فترة إلى أخرى وبالتالي من الصعب إصدار حكم نهائي في هذا الموضوع. ومع ذلك ، يمكننا أن نقول أن تأثير ال IDE على التوظيف في البلد المضيف يمكن أن يحدث على مرحلتين. في البداية، يكون التأثير الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر على التوظيف (على المدى القصير) ضعيفًا أو سلبياً في بعض الأحيان بسبب قيود المنافسة وفقدان الحصة السوقية التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات على الشركات المحلية. المرحلة الثانية قد يكون فيها هذا التأثير إيجابياً (على المدى الطويل) بفضل الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها ال IDE على الشركات الوطنية وعلى الاقتصاد المضيف ككل.

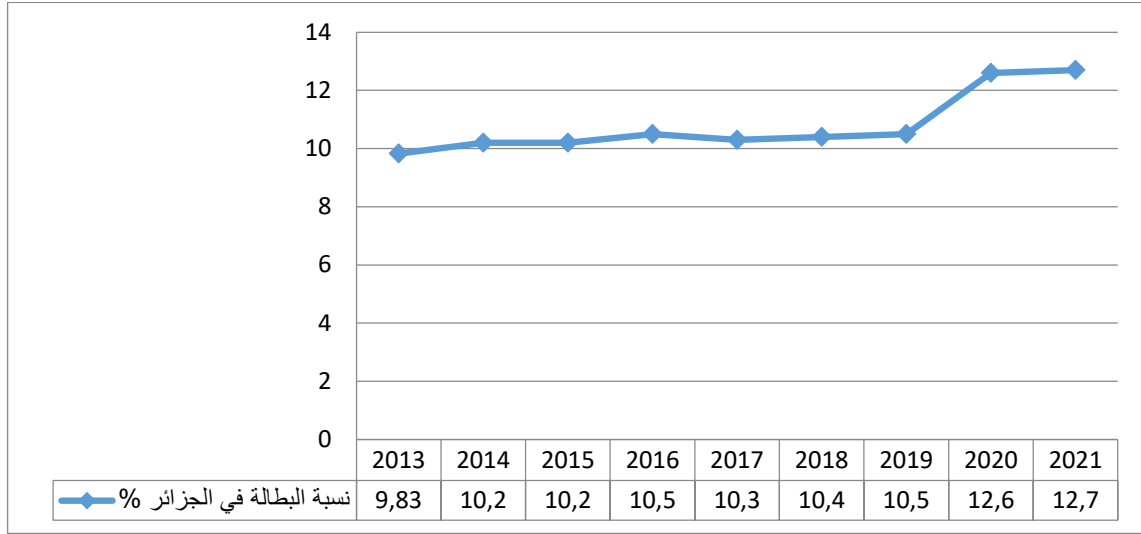
3. البطالة في الجزائر

بالنسبة لمجموعة البنك الأفريقي للتنمية (2014) ، فإن الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر يرجع إلى استمرار العديد من المشكلات ، أولها ارتفاع معدل بطالة الشباب ، وصعوبة اللوائح ، وتعقيد اللوائح وزيادة تكاليف المعاملات بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية.

⁴⁹ - Rizvi, S. Z. A. and Nishat, M. , The impact of foreign direct investment on employment opportunities: Panel data analysis (Empirical evidence from Pakistan, India and China) ,The Pakistan Development Review, vol 48 (4),2009, 841–851.

⁵⁰ - Jenkins, R. , Globalization, FDI and Employment in Viet Nam , Transnational Corporations, vol 15(1), 2006,115–142

الشكل 04: تطور نسب البطالة في الجزائر



Source : Banque Mondiale

تعرض هذه الإحصائية تطور معدل البطالة في الجزائر من 2013 إلى 2021. في هذه الفترة وصل معدل البطالة في الجزائر إلى 10% منذ 2014 ، إعتبرت الحكومة إنخفاض البطالة إلى هذا المعدل أمر جد مقبول بل ومشجع بالنظر إلى النسبة التي وصلت إليها سنة 2004 والتي بلغت 17.7%. إستقر عند هذه النسبة حتى سنة 2020 حين وصلت البطالة إلى ذروتها والتي قدرت بأكثر من 12%. وفقاً لصندوق النقد الدولي تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة في الجزائر من المتوقع أن يرتفع بشكل حاد إلى حوالي 19% بحلول عام 2026. وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الوطني (ONS) في مسحه نصف السنوي حول التوظيف والنشاط والبطالة في الجزائر في مايو 2019⁵¹، بلغ معدل البطالة 11.4% من السكان النشطين. في المجموع ، هناك 1.449 مليون شخص يبحثون عن عمل، ويمكن ملاحظة التفاوتات بين السكان:

- الجنس: معدل بطالة الذكور 9.1% والإناث 20.4%.
- العمر: معدل بطالة الشباب (16-24 سنة) 26.9%
- الشهادات: 45.8% ليس لديهم شهادة ، 26.5% خريجو تدريب مهني و 27.8% خريجو تعليم عالي.
- بالنسبة لمعدل المشاركة في القوى العاملة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر (أو معدل النشاط الاقتصادي) بلغ 42.2%. ومقسمة بين الجنسين بنحو 66.8% للرجال و 17.3% للنساء.

⁵¹ - Office Nationale des Statistiques

قطاعات العمل الرئيسية هي: البناء: 16.8% من إجمالي القوى العاملة ، الإدارة العامة: 16.1% ، التجارة: 15.7% ، العمل الصحي والاجتماعي: 14.9% . ويجب الإشارة هنا إلى أن القطاع الخاص يستوعب 62.2% من العمالة مقابل 37.8% للقطاع العام⁵². وأن نسبة 60.2% من العاطلين عن العمل هم في بطالة لأكثر من سنتين.

4. تأثير ال IDE على التشغيل في الجزائر:

تتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في بعض القطاعات المحدودة. ويهيمن قطاع الحروقات على الحصة الأكبر من هذه التدفقات. يوضح جدول التوزيع القطاعي لتدفق ال IDE إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2016. حيث بلغ عدد مشاريع ال IDE الوافد 822 مشروعا. وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشاريع التي توظف 119525 ألف عامل تقترب من 2216699 مليون دينار جزائري.

الجدول 28 :توجهات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الفترة 2002-2016

القطاع	عدد المشاريع	%	رأس المال	%
الزراعة	14	1.70	4373	0.20
البناء	137	16.67	77661	3.50
الصناعة	495	60.22	1783922	80.48
الصحة	6	0.73	13572	0.61
النقل	25	3.04	14820	0.67
السياحة	14	1.70	113772	5.13
الخدمات	130	15.82	119139	5.37
الإتصالات	1	0.12	89441	4.03
المجموع	822	100	2216699	100

Source : ANDI

⁵² -Organisation internationale du travail, L'Oit en Algerie, consulté le 20-02-2020, lien <https://www.ilo.org/africa/countries-covered/algeria/lang--fr/index.htm> ,

في هذه الفترة تصدر القطاع الصناعي كل القطاعات الاقتصادية في جذب ال IDE على كافة المستويات (من حيث عدد المشاريع ، تكلفة المشروع ، عدد الوظائف الجديدة) بنسبة (60.22% ، 80.48% ، 59.23%) على التوالي. وبلغ عدد المشاريع الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة 495 مشروعاً تمثل 60.22% من إجمالي المشاريع الاستثمارية، وتركزت معظم المشاريع في هذا القطاع في مجالات الطاقة والنفط التي تتميز بإقبال كبير وهي المشاريع التي تحتاج مبالغ طائلة مقارنة بالقطاعات الأخرى. أما المشاريع الصناعية خارج قطاع الطاقة فتمثلت في المواد الغذائية، الكيماويات، البلاستيك، الخشب والورق ، وكذلك المنسوجات والجلود ومواد البناء والزجاج. وجاء قطاع البناء في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع الأجنبية المستثمرة في الجزائر والتي بلغت 137 مشروعاً بنسبة 16.67% من إجمالي المشاريع بتكلفة 77661 مليون دينار. أما قطاع الخدمات فجاء في المرتبة الثالثة حيث بلغ إجمالي عدد المشاريع 130 مشروعاً مشاريع الاستثمار الأجنبي ، وبلغت حصته 15.82% من إجمالي المشاريع ، بينما كان عدد المشاريع المنجزة في قطاع النقل ضئيلاً ، حيث تم إنجاز 25 مشروعاً فقط من إجمالي المشاريع بنسبة 3.04%. أما باقي القطاعات الباقية فلم تتعدى نسبة الاستثمار بها 2%.

الجدول 29: توجهات الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر سنة 2018

قطاع الإستثمار	%
الصناعة	62
السياحة	18
البناء	7
الزراعة	4
الخدمات	3

Source: ANDI

بالنسبة لعامي 2017 و 2018 ، بلغت مشاريع الشراكة المسجلة 146 مليار دينار جزائري (9% من إجمالي حجم الاستثمارات المسجلة التي قدرت بـ 20 مشروع)، مما سمح بتوفير 9654 فرصة عمل. من حيث التوجه القطاعي، تركزت هذه الاستثمارات بشكل أساسي في الصناعة 62% من إجمالي عدد المشاريع، بما

يعادل 18 مشروعًا بقيمة 130 مليار دينار ، والتي خلقت نسبة 75% من عدد الوظائف أي ما يعادل 7194 وظيفة.

وكان توزيع ال IDE داخل القطاع كما يلي: الحديد والصلب والميكانيكية والمعدنية والكهربائية (6 مشاريع) ، والمواد الكيميائية المطاطية والبلاستيكية (4 مشاريع) ، ومواد البناء - السيراميك - الزجاج (3 مشاريع) ، الصناعات الغذائية (3 مشاريع) وورق الفلين (مشروعان) . ويجدر الإشارة إلى أن هذه الإستثمارات تأتي في الغالب من الاتحاد الأوروبي والعالم العربي.

ولكن لا يزال توفير مناصب الشغل من طرف IDE ضئيلا مقارنة بما يوفره سوق العمل المحلي.

الجدول 30: عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الاستثمار المحلي والأجنبي⁵³

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الإستثمار المحلي	62 334	98.58	11 780 833	82.38	1 098 011	89.15
IDE	901	1.42	2 519 831	17.62	133 583	10.85
المجموع	63 235	100	14 300 664	100	1 231 594	100

المصدر: ANDI

يوضح لنا الجدول أن عدد الوظائف التي يوفرها سواء الإستثمار المحلي أو الأجنبي في سوق العمل، ويمكن أن نلاحظ من الوهلة الأولى تواضع مساهمة ال IDE في سوق العمل. فخلال الفترة (2002- 2017) لم يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل الجزائري سوى بنسبة 10.85% والتي تعادل 133583 فرصة عمل من خلال عدد مشاريع قدر ب 901 مشروعًا. في حين أن الإستثمار المحلي خلال نفس الفترة سجل نسبة 89.15% أي وفر فرص عمل وصل عددها إلى 1098011 متخطيا ال IDE بما يعادل 964428 فرصة عمل. وهذا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضعيف نسبياً بسبب عدم وجود تنوع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تقتصر النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر على مجال البترول، بعض الصناعات التي لا تتطلب يد عاملة كبيرة (مثل الخدمات) ومجال استخراج الموارد الطبيعية.

بشكل عام ، فإن الاتجاه الأساسي الذي يجب ملاحظته في الجزائر كما هو الحال مع جل البلدان الأفريقية الأخرى هو طبيعة مشاريع ال IDE الواردة ، والتي غالبًا ما تؤدي إلى عدد معين من الاختلالات في القطاعات

⁵³- Idem.

المستهدفة. ففي الواقع الجزائر لا تزال توجه ال IDE إلى الصناعة الاستخراجية، مع بداية نمو وظهور إستثمارات في الخدمات والصناعات الاستهلاكية.

وبالتالي يمكن القول وإستنادا على الملاحظات المذكورة أعلاه ، أن الجزائر تميل إلى التخصص في قطاعات على حساب قطاعات أخرى غير مستثمرة بل وتستمر في تجاهلها وعدم توجيه المستثمرين الأجانب إليها رغم أنها يمكن أن تحدث الفارق وتساهم في خلق التنوع الذي يسعى إليه البلد من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تستوعب هذه الطاقات البشرية الهائلة في البلد سواء كانت ماهرة او غير ماهرة.

يدعو إقتصاد السوق إلى تحفيز التوظيف من خلال خلق ميزة تنافسية تكمن في جعل تكلفة العمالة مرنة، خاصة في تلك البلدان التي تمتلك طاقة بشرية كبيرة. هذا ما يجعل سوق العمل في البلد أكثر جاذبية من ناحية السعر، خاصة في المراحل الأولى لجذب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الخارجية.

يمكن للجزائر أن تعتمد هذه السياسة لجذب رؤوس الأموال الخارجية، وصلت نسبة البطالة بها إلى 12% سنة 2020 ومن المتوقع أن تصل إلى 19% بحلول 2026. هذا ما سيؤدي بالضرورة إلى إرتفاع معدلات الفقر التي هبطت من 2.1 إلى 1.4% من سنة 2013 إلى سنة 2019 على التوالي، وجاءت بهذا الترتيب بعد تونس التي سجلت معدل 0.8%، متخطية المغرب الذي سجل نسبة 6.1%⁵⁴

ولا يخفى علينا أن الفقر والبطالة من العوامل التي تزعزع إستقرار المجتمعات، والتي ينتج عنها إنعدام الأمن وتفشي الجريمة... إلخ، إضافة إلى أنها تخفض من قدرة البلد على جذب رأس المال والإستثمار، وهذا ما صرح به مجموعة البنك الإفريقي للتنمية سنة 2014، والذي إعتبر أن البطالة في الجزائر تعد أول عامل لإنخفاض تدفقات IDE في المنطقة.

جاء في نظرية رأس المال البشري لـ G.Becker والتي حاز بها على جائزة نوبل أن أي مشكلة تواجه الإنتاج يمكن حلها إما بالإعتماد على الحلول السلوكية لصالح العمل أو الحلول الرأسمالية الآلية، وتوصل Becker أن المستثمرون يفضلون اللجوء إلى الحلول الرأسمالية والتي تعتبر أكثر مرونة لتسريع الإنتاج، بل والأهم من ذلك أنها لا تحتاج إدارة وتسيير كما هو الحال مع العمالة.⁵⁵

⁵⁴ - Banque Mondiale

⁵⁵ - LEBIG M.B., BENDI A., Investir Pour L'emploi, Revue des sciences économiques, Sidi Bel Abbès, N 01, 2006, 59-68.

ولكن هذه الحلول المادية لا تزيد الأمر إلا تعقيدا في المجتمعات ذات الطاقات البشرية الكبيرة، والتي لا يفضل فيها الاعتماد على الآلة على حساب العمالة، خاصة في الحالات التي يمكن فيها الوصول إلى نفس النتائج بالاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة العمالة.

وهذا لأن الاعتماد على الاستثمار الرأسمالي فقط في هذه البلدان سيؤدي إلى إرتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الإنفاق والإنتاج في الدولة، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي. زد على ذلك نقص الإيدار العائلي الذي يمثل قرابة خمس الإيدار الوطني في الجزائر، مما جعله منبعاً لتمويل الإقتصاد المتعثر في حالة تراجع مداخيل بعد إنخفاض سعر النفط خاصة في الآونة الأخيرة، وبالتالي تعطيل عجلة النمو. فمن الأفضل توجيه الميزانية للاستثمار في اتجاه التصحيح الذي يسعى إلى التوظيف. ومع ذلك ، حتى لو أدى ذلك إلى تحسين دخل الفرد ، فسيظل غير كافياً لدفع عجلة التنمية البشرية. ولهذا جاءت مساهمات Amartya والذي تحدث عن مؤشر التنمية البشرية كمؤشر للرفاهية الاجتماعية.

المطلب الثاني: مؤشر التنمية البشرية IDH

1. تعريف مؤشر التنمية البشرية:

مؤشر التنمية البشرية (IDH) هو مؤشر مركب يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD كل عام لتقييم مستوى التنمية في البلدان لا يعتمد على بيانات اقتصادية بحتة ، ولكن على أساس نوعية حياة مواطنيها. يأتي مؤشر التنمية البشرية على شكل رقم بين صفر وواحد ، الرقم الأخير يرمز إلى أعلى مستوى. وقد تم إنشاؤه في عام 1990 من قبل Amartya Sen وحاز به على جائزة نوبل سنة 1998.

دليل التنمية البشرية هو مقياس موجز لتقييم التقدم على المدى الطويل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية ، والوصول إلى المعرفة ومستوى معيشي لائق. يقاس العمر الطويل والصحي بمتوسط العمر المتوقع. يُقاس مستوى المعرفة بمتوسط سنوات الدراسة بين السكان البالغين ، وهو متوسط عدد سنوات الدراسة التي يتلقاها الأشخاص الذين يبلغون من العمر 25 عامًا فما فوق في حياتهم ؛ والوصول إلى التعلم والمعرفة عن طريق سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة. يقاس مستوى المعيشة من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معبراً عنه بالدولار الدولي الثابت لعام 2017 المحول باستخدام معدلات تحويل تعادل القوة الشرائية PPP.

لضمان أكبر قدر ممكن من المقارنة بين البلدان ، يعتمد دليل التنمية البشرية في المقام الأول على البيانات الدولية للأمم المتحدة (بيانات متوسط العمر المتوقع)، ومعهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (متوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة لبيانات الدراسة) والبنك الدولي (بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي).

2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على IDH:

منذ التسعينيات ، ركز الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان التي تقدم مزايا مالية وإعانات وحوافز أخرى. يمكن تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية البشرية من ثلاثة مناظير على الأقل. في البلدان النامية، تركز أولويات الحكومة على التعليم والخبرة الحياتية والناتج المحلي الإجمالي للفرد والحد من الفقر وتحسين الرفاهية. يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساهم في تحقيق هذه الأهداف من خلال خلق فرص العمل وتطوير المهارات المحلية وتحفيز التقدم التكنولوجي.

على الرغم من وجود توافق في الآراء على المستوى النظري فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي لل IDE على النمو الاقتصادي ، ورأس المال البشري ، والدخل ، والعمالة ، ونقل التكنولوجيا ، والحد من الفقر ، فإن نتائج الدراسات التجريبية التي حاولت التحقق من ذلك لم تأتي كلها إيجابية، وأن الشرط الضروري لتحقيق ذلك هو التأثير الإيجابي لل IDE على النمو الاقتصادي.

تؤكد الدراسات أن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمتوسط دخل الفقراء. يمكن أن يكون لل IDE في البلد المضيف آثار مباشرة وغير مباشرة على الحد من الفقر، يتجلى التأثير غير المباشر في تأثير ال IDE على النمو الاقتصادي ، والذي ينعكس في تحسين مستويات المعيشة بسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وتحسين الإنتاجية⁵⁶.

1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل المعرفة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر لديه فرصة ضئيلة لنقل التكنولوجيا، ويكون له تأثير إيجابي على النمو إذا كان هناك حد أدنى من رأس المال البشري في البلد المضيف. وفي حالة ما إذا كان ال IDE والاستثمار المحلي

⁵⁶ - Kakwani N. , Growth and Poverty Reduction: An Empirical Analysis, Asian Development Review, N° 18, 2000, 74-84.

مكملين لبعضهما البعض ، فسيكون لكل نقطة مئوية إضافية من نسبة PIB / IDE ، يكون معدل النمو أعلى بمقدار 0.8 نقطة⁵⁷.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الإيجابي يتطلب توافر العمالة المؤهلة كشرط قوي لفعاليتها. هذا هو الأهم لأن إنتاجية العامل تعتمد عليه أيضًا. كما أن نقل التكنولوجيا بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها لا يتم فقط من خلال الآلات والمعدات وحقوق براءات الاختراع ونزوح المديرين والفنيين إلى الخارج ، ولكن أيضًا من خلال تدريب الموظفين المحليين في الشركات التابعة.⁵⁸

2.2. الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري:

يمكن للبلدان النامية أن تستفيد من IDE لنقل المعرفة الفنية ولتحسين أساليب الإدارة وجودة العمل المحلي، وأنظمة الإدارة والتعليم والتدريب. يتيح هذا التحسن للدول النامية اللحاق بالتنمية الاقتصادية للدول الصناعية. ساهم تطوير اليد العاملة بشكل خاص في حالة التطور السريع لاقتصادات تاوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ ، والتي تعتبر الآن، نظرًا لقدرتها التصديرية الكبيرة ، أسرع البلدان الصناعية الجديدة نموًا. يعتبر التعليم والأنشطة التدريبية ودفع الأجور من الآليات الرئيسية التي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلالها في تراكم رأس المال البشري.

وفقًا للأبحاث التي قام بها Blomstrom و Kokko سنة 1996 ، فإن "نقل التكنولوجيا بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها لا يتم فقط من خلال الآلات والمعدات وحقوق براءات الاختراع ونزوح المديرين والفنيين إلى الخارج، ولكن أيضًا بفضل تدريب الموظفين المحليين في الشركات التابعة. يغطي هذا التدريب معظم المستويات الوظيفية ، من العمال البسطاء إلى الفنيين وكبار المديرين، بما في ذلك رؤساء العمال.

نفس المؤلفين يصرون على الأهمية النسبية لشبكات FMN في التعليم العالي. في الواقع ، يشير المؤلفان إلى أنه على الرغم من أن دور الشركات متعددة الجنسيات هامشي للغاية في التعليم الابتدائي والثانوي ، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون له تأثير واضح على التعليم العالي في البلدان المضيفة. والأهم من ذلك على الأرجح في جانب الطلب. سيؤدي هذا الطلب على العمالة الماهرة من قبل الشركات متعددة الجنسيات

⁵⁷-Borensztein E., De Gregorio, J., & Lee, J. W., How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, IMF working paper N° w5057,1994.

⁵⁸-Blomström M., & Kokko A. , The Impact of Foreign Investment on Host Countries: A Review of the Empirical Evidence, Policy Research working paper, N° 1745,1996.

أيضًا إلى تشجيع الحكومات على زيادة الاستثمار في التعليم أو التعليم العالي. "على سبيل المثال ، في ماليزيا ، تم إنشاء العديد من مراكز تنمية المهارات بشكل مشترك من قبل الحكومة والشركات متعددة الجنسيات . كان "مركز تنمية المهارات بينانغ" الناجح للغاية أول مركز يتم إنشاؤه في بينانغ من خلال هذا التعاون بين الشركات متعددة الجنسيات والحكومة الماليزية⁵⁹ .

كما سبق وذكرنا ان تأثير ال IDE على النمو يكون بمدى إرتفاع مستوى رأس المال البشري، و كلما كان مستوى هذه الأخيرة ضعيف كلما أدى ذلك إلى آثار سلبية في البلد.⁶⁰ يستفيد البلد المضيف من مكاسب النمو الإقتصادي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عند الوصول إلى عتبة معينة من مستوى التعليم الثانوي، ويمكن القول أن معظم البلدان النامية قد وصلت بالفعل إلى عتبة التنمية المطلوبة.

أظهر دراسة أجريت سنة 2001، داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، أن الاستثمار في التعليم وأشكال أخرى من رأس المال البشري ضروري لبلد ما لتوفير مناخ ملائم لل IDE. والواقع أن رصيد رأس المال البشري هو عامل يحدد كمية ونوعية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ، وآلية يمكن تطويرها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.⁶¹ وذلك لأن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في التدريب أكثر من الشركات المحلية، ولعل أفضل مثال على ذلك الدور المهم الذي لعبته هذه الأخيرة في نمو جنوب شرق آسيا، وإندونيسيا، من خلال زيادة الاستثمار في تدريب الشركات المحلية.⁶²

توصلت الكثير من الدراسات على الأهمية النسبية للشركات متعددة الجنسيات في التعليم العالي، وعلى الرغم من أن دورها هامشي للغاية في التعليم الابتدائي والثانوي ، إلا أن ال IDE يمكن أن يكون له تأثير واضح على التعليم العالي في البلدان المضيفة. ولكن لا تزال البحوث المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال البشري تحتاج المزيد من التحقيق وتثير التساؤل عن السياسات العامة التي ينبغي تنفيذها لتحسين القدرة الاستيعابية للبلدان المضيفة.

⁵⁹ - Alaya M., Investissement Direct Etranger et Croissance Economique : Une Estimation à Partir d'un Modèle Structurel Pour Les Pays de la Rive Sud de la Méditerranée, LES Cahiers de L'IRD, Paris, AUF, 2006, p5.

⁶⁰ - Borensztein E., De Gregorio J., & Lee, J. W., op cit.

⁶¹ - Temple J. , Growth Effects of Education and Social Capital in the OECD Countries, OECD economic studies, N° 33, 2001, p 57-101.

⁶² - Ritchie B. K. , Foreign Direct Investment and Intellectual Capital Formation in Southeast Asia, OECD Development Center, technical papers, 2002, p 47.

3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر والحد من الفقر:

يعتبر ال IDE مهم للغاية طالما أنه مصدر لرأس المال، وفي الحالات التي يكون فيها مكمل للاستثمار المحلي ويخلق فرص عمل جديدة ، ويساهم في نقل التكنولوجيا فهذا سيؤدي بالضرورة إلى تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة. هذا التأثير يُترجم في تحسين مستويات المعيشة ، نتيجة زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وتحسين التكنولوجيا والإنتاجية ، فضلاً عن التنمية الاقتصادية. و من خلال زيادة العمالة وانخفاض مستويات البطالة، يقل عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان المضيفة.⁶³

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد ارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيع الدخل ، بغض النظر عن مستوى الدخل. ففي دراسة أجريت لعينة من 26 دولة. وهم يعتبرون 13 دولة نامية و 10 دول متقدمة و 3 اقتصادات ناشئة جديدة، وجدوا أنه بغض النظر عن فئة البلد، فإن التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر يكون من خلال التوظيف وتدريب القوى العاملة.⁶⁴

في الفترة الممتدة من 1990 حتى 2000، شهدت فيتنام زيادة في تدفقات ال IDE ، صاحب ذلك نمواً اقتصادياً مرتفعاً وتراجعاً ملحوظاً في مستوى الفقر وشروط تجارية أفضل. وهذا لتأثير ال IDE في هذه الفترة على سوق العمل من خلال خلق فرص شغل. كذلك التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و مساهمته في الميزانيات المحلية. وتفاعله بشكل إيجابي مع رأس المال البشري المحلي. كل هذا أدى إلى خفض معدلات الفقر في فيتنام متأثرة بشكل مباشر بالنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.⁶⁵ وهذا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالتصنيع يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالتنمية والحد من الفقر وهذا لأنه يساهم في خلق مناصب شغل من جهة، وتطوير رأس مال البشري من جهة أخرى. خاصة إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتحفيز الشركات المحلية ولا تدخل في مزاحمة مع الإستثمار المحلي.

⁶³-Jalilian H., & Kirkpatrick C., Financial Development and Poverty Reduction in Developing Countries, International journal of finance and economics, N° 7,2002, p 97-108.

⁶⁴-Mirza H., & Giroud A. , Regional Integration and Benefits from Foreign Direct Investment in ASEAN, Asian development review, N°21,2004, p 66-98.

⁶⁵-Nguyen T. P. H., Vietnam's Impetus and the Role of Education Policy, Welt Trends, 2007.

لكن لا ينطبق الأمر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، فهذا النوع من الإستثمارات يعزز النمو ولكنه يزيد من عدم المساواة. لذلك ، فإن الزيادة في ال IDE في الصناعات الاستخراجية ستبعتها زيادة في معدل الفقر المطلق.⁶⁶

4.2. الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والحد من الفقر والدخل:

تشير الدراسات أن تدفقات ال IDE الوافدة تحسن النمو الاقتصادي وتحد من الفقر. ومع ذلك ، يصبح توزيع الدخل بشكل عام أكثر تفاوتاً. وهي تظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من عدم المساواة في الدخل ، على المدى القصير على الأقل. تتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة أجريت بشأن البلدان النامية التي وجدت أن ال IDE يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل في البلدان.⁶⁷ إضافة إلى أن ال IDE يزيد من الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية.

وفي دراسة أخرى درست العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر لعينة من 40 دولة متقدمة ونامية. أظهرت نتائج الدراسة أن أفقر الأفراد يحصلون على حصة أقل من الدخل الناتج عن ال IDE مقارنة بأغنى الأفراد في هذه البلدان. وخلصت الدراسة أن ل IDE يؤثر على مستويات الدخل لمختلف المجموعات في كل بلد بشكل غير متساوي.⁶⁸

أجرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2005 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر لعينة من 40 دولة خلال السنوات 1980-2008. أظهرت النتائج أن ال IDE إما يزيد من دخول الفئات المتوسطة والفقيرة، ويؤثر سلباً على دخول المجموعات الأكثر ثراءً. أو يزيد من دخول المجموعات الغنية والفقيرة ، ويقلل من دخول الفئات المتوسطة. ويفسر ذلك أن التأثير المباشر وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الحد من الفقر يمكن أن يختلف اعتماداً على العوامل الكمية أو النوعية (العمالة ، رأس المال المكثف) ، نوع

⁶⁶ - Arenalto M., & Bond S., Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations, The review of economic studies, N°58, 1991, p 277-297.

⁶⁷ - Tsai P. L., Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth, journal of economic development, N°19, 1994, p 12-36.

⁶⁸ - Koc S. , The Effect of Foreign Direct Investment on Poverty: Panel Regression Analysis for 40 Selected Underdeveloped and Developing Countries, University of Sousse, 2012, p378

الاستثمار (مخصصة، استثمار حقيقي)، قطاع الاستثمار ، والتحسينات التكنولوجية ، والضرائب التي يدفعها الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية إنفاقها ، وكفاءة سياسات الأجور المتبعة.⁶⁹

و للحصول على نتائج أكثر تحديداً بشأن الرفاهية بدأ استخدام متغير مؤشر التنمية البشرية IDH بدلاً من استخدام الناتج المحلي الإجمالي. تمكنت الدراسة من إظهار أن هناك علاقة سببية بين IDE ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك ، يقلل هذا الأخير من الفقر ويزيد من الرفاهية. ولكن يجدر الإشارة أن الرفاهية تتفاوت من بلد إلى آخر. على سبيل المثال ، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاهية في وسط وشرق أفريقيا، ولكن تأثيره في الشمال والجنوب لا يزال ضئيلاً.

لذلك ، من مصلحة السلطات تقديم حوافز في القطاعات كثيفة العمالة لإعادة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الأنشطة التي يكون فيها الفقراء أكثر نشاطاً. لكي تكون آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات المذكورة سابقاً إيجابية وذات مغزى.

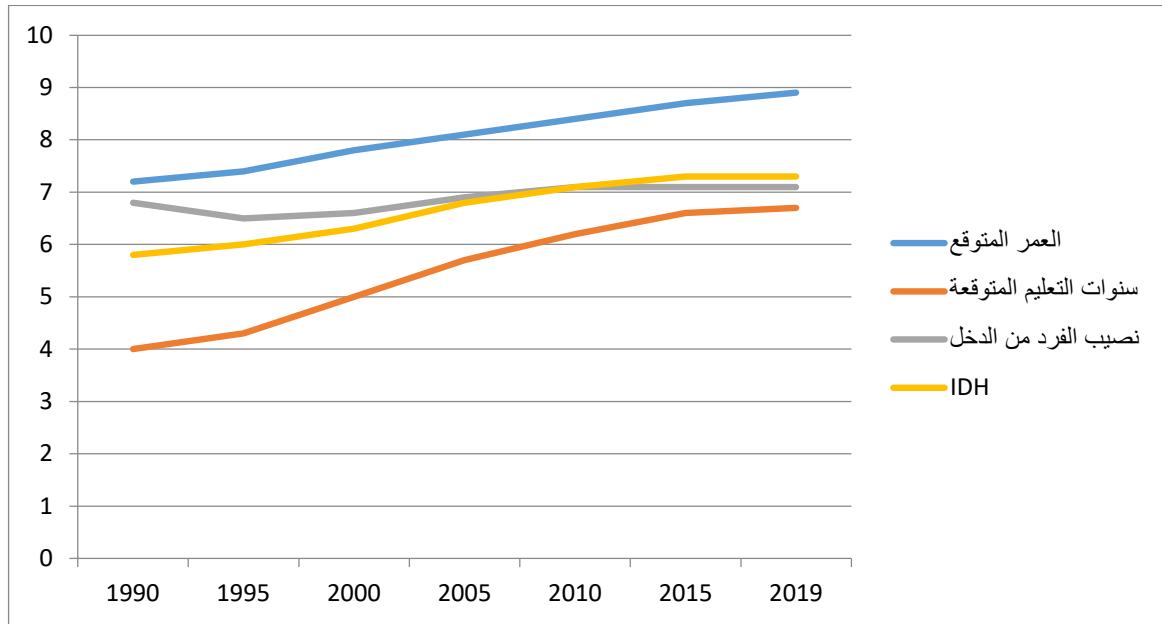
3. مؤشر التنمية البشرية IDH في الجزائر:

1.3. قيمة وترتيب دليل التنمية البشرية للجزائر:

تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية للجزائر لعام 2019 0.748 ، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية العالية، بترتيب 91 من أصل 189 دولة ومنطقة. بين عامي 1990 و 2019 ، ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية في الجزائر من 0.572 إلى 0.748 ، بزيادة قدرها 30.8%. وسنلاحظ هذا التطور في الشكل الموالي.

⁶⁹ - Shahbaz M., & Aamir, N., Direct Foreign Investment and Income Distribution: A Case Study for Pakistan, International research journal of Finance and economics, N°21, 2008, p 7-18.

الشكل 05: أبعاد مؤشر التنمية البشرية في الجزائر 1990-2019



Source: Franz Baumann , The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene: UNDP Human Development Report 2020, science and policy for sustainable Development, vol 63(3),2021, p34-40.

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه التقدم الذي أحرزته الجزائر في كل من مؤشرات دليل التنمية البشرية. بين عامي 1990 و 2019 ، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر بمقدار 9.9 سنوات ، وزاد متوسط سنوات الدراسة بمقدار 4.4 سنوات ، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 5.0 سنوات. ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الجزائر بنحو 30.0 % بين عامي 1990 و 2019.

مؤشر التنمية البشرية لعام 2019 للجزائر البالغ 0.748 هو أقل من متوسط 0.753 لدول مجموعة التنمية البشرية المرتفعة وأعلى من المتوسط البالغ 0.705 لدول العربية. أما بالنسبة للترتيب في دول المغرب العربي فقد تحصلت ليبيا وتونس على المرتبة 105 و 95 على التوالي⁷⁰.

بالنسبة لعدم المساواة في الجزائر، فعندما يتم خصم قيمة عدم المساواة ، ينخفض مؤشر التنمية البشرية إلى 0.596 ، أي خسارة بنسبة 20.3%. تونس تظهر خسارة في ال IDH بسبب عدم المساواة بنسبة

⁷⁰ - Franz Baumann , The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene: UNDP Human Development Report 2020, environment: science and policy for sustainable development, vol 63(3),2021, p 34-40.

19.5%. يبلغ متوسط الخسارة بسبب عدم المساواة في البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المرتفع 17.9 % وفي الدول العربية 24.7 في المائة.

2.3. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في الجزائر:

في عام، 2010 قدم تقرير التنمية البشرية مؤشر MPI ، يقيس هذا المؤشر أوجه الحرمان المتداخلة المتعددة التي يعاني منها الأفراد في ثلاثة أبعاد: الصحة، التعليم ومستوى المعيشة. يتم استخدام درجة حرمان تبلغ 33.3% للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، إذا كانت درجة الحرمان 33.3 % أو أكثر ، يتم تصنيف الأسرة (وكل من فيها) على أنها فقيرة متعددة الأبعاد. يصنف الأفراد الذين يعانون من الحرمان بنسبة تزيد أو تساوي 20% و أقل من 33.3% على أنهم عرضة للفقر متعدد الأبعاد، وأخيرًا ، الأفراد الذين يعانون من حرمان بنسبة 50% أو أكثر يتم تصنيفهم على أنهم يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد.

الجدول 31: مؤشر MPI بالنسبة للجزائر

السنة	MPI	شدة الحرمان	المساهمة في الفقر العام%		
			الصحة	التعليم	المستوى المعيشي
2012-2013	0.008	38.8	29.9	46.8	23.2

Source : Idem

تشير أحدث بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD ل 2020 أن آخر معلومات متاحة لتقدير MPI الجزائري كانت ل 2013/2012 والذي سجل 0.008. جاء في التقرير أن 2.1% من السكان في المنطقة يعانون من فقر متعدد الأبعاد (مايعادل 887 ألف شخص)، بينما 5.8% من السكان معرضون للفقر متعدد الأبعاد (2465 ألف شخص). قدر متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها الأشخاص 38.8%.

المبحث الثالث: نقل التكنولوجيا و المعرفة

المطلب الأول: نقل التكنولوجيا

باختصار ، نقصد بنقل التكنولوجيا مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة شركة أو مؤسسة على إتقان المهارات والقدرات اللازمة للاستخدام الفعال لتكنولوجيا جديدة. لذلك ، فإن نقل التكنولوجيا

يسمح بإتقان عمليات إنتاج معينة بالإضافة إلى نقل المعرفة والمعرفة الضمنية والتنظيمية. قام Edwin Mansfield سنة 1968 بتقديم تعريف أولي لنقل التكنولوجيا على أنها تقنية تستخدم في عملية الإنتاج. إذن، هذه التكنولوجيا هي الطريقة التي يدير بها المجتمع المعرفة فيما يتعلق بالفن الصناعي⁷¹.

يعد نقل التكنولوجيا الأجنبية إحدى الآليات الرئيسية التي سمحت للعديد من البلدان الأخرى باكتساب القدرات الاجتماعية اللازمة بسرعة أكبر للحاق بالبلدان المتقدمة. ويمكن أن يتم هذا التحويل من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، الأمر الذي يتطلب نظامًا مناسبًا وفي الوقت المناسب لجلب رأس المال الأجنبي.

ويكون نقل التكنولوجيا في شكل الدراية الفنية وتقنيات الإدارة وأساليب التسويق. وينتج عن ذلك تحويل بعض التكاليف إلى الخارج وفوائد إيجابية تعود بالنفع على الشركات المحلية وحتى لفروع معينة من القطاع العام. تستفيد الشركات المحلية أيضًا من شبكة التحالفات والموردين متعددة الجنسيات ، وبالتالي يمكنها تحسين إنتاجيتها. هذا يمهّد الطريق للإصلاحات اللازمة للتحديث. المؤسسات ، وبالتالي زيادة إنتاجية رأس المال.

1. دور التكنولوجيا في تحقيق التنمية:

"عملية تبادل ونقل المعلومات التكنولوجية تمثل وحدة من أهم وسائل تعجيل التنمية في الدول النامية". هذا ما جاء في احد خطابات الجمعية العامة للأمم المتحدة. أي أن العلاقة ما بين التكنولوجيا والتنمية علاقة تأثير متبادل (أخذ وعطاء) فبقدر التطوير التكنولوجي في بلد ما، بقدر ما يتحدد معدل التنمية فيه. فلتطور التكنولوجي دور مهم في دعم النمو الاقتصادي ، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الرفاهية المجتمعية ، ومن المثير للاهتمام أن الابتكار يخلق فرصًا في البلدان المتقدمة وكذلك في البلدان الأقل نموًا⁷². المهم هو كيفية إدارة وتطوير رأس المال البشري. على الرغم من اعتقاد معظم الناس أن الموارد الطبيعية هي المصدر الرئيسي للدخل لأي بلد ، إلا أن هناك العديد من البلدان التي لا تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية ولكنها تتمتع بنمو وتطور اقتصادي مرتفع في جميع المجالات ؛ ويرجع ذلك إلى الاهتمام برأس المال البشري من حيث التعليم والتدريب⁷³

⁷¹ - Guerraoui D., Richet, Les Investissements Directs Etrangers : Facteurs d'Attractivité et de Localisation, l'Harmattan, Paris, 1997, p48.

⁷² - Dincer O., Does corruption slow down innovation? Evidence from a cointegrated panel of U.S. states, european journal of political economy,° 56, 2019, p 1-10.

⁷³ - Alawamleh M., Ismail L.B., Aqeel D., Alawamleh K.J., The bilateral relationship between human capital investment and innovation in Jordan, journal of Innovation and entrepreneurship, N°8, 2019, p 6.

ومن ثم ، يشير رأس المال البشري إلى المعرفة والمهارات التي تمتلكها القوى العاملة والتي توفر قيمة اقتصادية محتملة أو فعلية.

لو راجعنا ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية للدول لعام 1974 لوجدناه ينص على أن : لكل دولة الحق في إمتلاك جزء من التقدم و الابتكار العملي و التكنولوجي لتعجيل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية فيها. ونقصد بالإبداع و الابتكاري إمكانية تحويل المعلومات إلى معرفة وهذا بدورها إلى منتج متميز عن غيره، ففي الآونة الأخيرة إزداد المكون المعرفي في المنتج سواء كان سلعيًا أو خدميًا إلى حد كبير.⁷⁴

2. التكنولوجيا و الاستثمار:

أدت العولمة الاقتصادية وفتح أسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها من الصادرات ، وبالتالي يلعب ال IDE هنا دورًا مهمًا في تضيق الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والمتقدمة من خلال نقل التكنولوجيا.

يحفز التقدم التكنولوجي النمو الاقتصادي من خلال خلق عوامل خارجية تعوض عن الانخفاض في رأس المال⁷⁵، وتحسين كفاءة رأس المال في الإنتاج بسبب التغيير التقني الموجود في الأصول الرأسمالية، وتعزيز انتشار المعرفة المنتجة في المجتمع ، مما يساعد على زيادة مستوى إنتاجية الاقتصاد. يساعد التقدم التكنولوجي على خلق منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية ، وبالتالي توسيع ونشر التكنولوجيا ونقل المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية الشركات المحلية. وبالتالي زيادة في معدل النمو الاقتصادي. هذا الأخير يؤثر أيضا على IDE كل واحد منهم يحفز الآخر ، أي أن هناك علاقة سببية. قد يؤدي وجود حوافز التصدير في البلدان المضيفة إلى تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان. علاوة على ذلك ، فإن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز المزيد من الواردات لتلبية متطلبات الإنتاج التي لم يتم إنتاجها في السوق المحلية للبلدان المضيفة⁷⁶

التكنولوجيا هي معارف إنتاجية تستهدف زيادة العائد الإنتاجي ذاته وبالتالي تمثل قدرة إنتاجية، ومن هذا المنظور تعد احد عوامل الإنتاج ومن ثم أحد العناصر الأساسية في عملية الاستثمار المباشر . أصبحت

⁷⁴ - السيد احمد عبد الخالق ، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل إتفاق ترتيب دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص 1.

⁷⁵ - Romer P., Human Capital and Growth: Theory and Evidence, National Bureau of Economic Research: Cambridge, MA, USA, vol 32, 1989, p 251-263.

⁷⁶ - Weiner J.M., Ault H.J., The OECD's report on harmful tax competition, national tax journal , N°51, 1998, p 601-608.

التكنولوجيا مؤخرا في عدة تشريعات للدول النامية شرطا أساسيا لقبول الاستثمار في حدودها من عدمه. فقد أصبح اليوم ال IDE عبارة عن تدافقات مالية تدافقات تكنولوجية .⁷⁷

3. قنوات الإستفادة من التقدم التكنولوجي لل IDE

هناك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشركات المحلية أن تستفيد منها من تداعيات تكنولوجية ال IDE⁷⁸ ، وهذه القنوات هي: تأثيرات العرض، تحركات ودوران القوى العاملة، الروابط الرأسية .

1.3. تأثيرات العرض:

إن تفوق تقنيات الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يقود الشركات المحلية إلى تعلم طرق إنتاج جديدة. حيث أن وجود شبكات FMN في البلد المضيف يسهل على الشركات المحلية الوصول إلى المعلومات وتقنيات الإنتاج الجديدة. ولكن شرط إنتاج مثل هذا التأثير هو وجود صناعة محلية مماثلة لتلك الخاصة بـ FMN، فإن توفر هذا الشرط يمكن الشركات المحلية من الإستفادة من تأثيرات العرض عن طريق التقليد وبالتالي زيادة المنافسة في السوق المحلي ودفع ال FMN من تسريع وتيرة الابتكار للمحافظة على تقدمها.⁷⁹

ولهذه الغاية ، يعتبر القرب الجغرافي حجة قوية لتأثيرات العرض بالنسبة للبلدان النامية الأقل اندماجًا في الاقتصاد العالمي ، والتي لديها قنوات بديلة قليلة لاستيعاب التقنيات الأجنبية⁸⁰ . يسهل هذا القرب الجغرافي النشر الدولي للبحث والتطوير والابتكارات. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن فوائد البحث والتطوير لا تتوقف في اقتصادات المنشأ ، فمثلا ساهمت أنشطة البحث والتطوير الأجنبية بنمو الإنتاجية في فرنسا بنسبة 87%، في حين أن 60% من نمو الإنتاجية في اليابان مدفوعة بجهود البحث والتطوير الأمريكية⁸¹ .

⁷⁷ - وفاء مزيد فلحوط ، مرجع السابق ، ص 193-196.

⁷⁸ - Saggi K. , Trade, Foreign Direct Investment, and International Technology Transfer: A Survey, The World Bank research observer ,vol 17 (02), 2002, p 191-235.

⁷⁹ - Blomström M., Steven, G., & Kokko A. , The Determinants of Host country spillovers from Foreign Direct Investment: A Review and Synthesis of the Literature, National Institute of Economic and Social Research, 2001, p 34-65.

⁸⁰ - Saggi K. , op.cit.

⁸¹ - Eaton J., & Kortum S. , Technology, trade, and growth: A unified framework, european economic review, N°45, 2001, p742-755.

2.3. دوران العمالة:

تؤكد الأعمال المتعلقة بنقل التكنولوجيا من خلال ال IDE على أن دوران العمالة هو قناة حاسمة ، حيث يمكن لشركات المحلية الوصول إلى المهارات المتراكمة والمكتسبة أثناء التلمذة الصناعية في الشركات متعددة الجنسيات. إن عامل "العمالة الماهرة" لديه قوة قادرة على دفع المستوى التكنولوجي في الممارسة العملية أثناء عملية الإنتاج ولكن في ظل قيود معينة ، المتمثلة في الأجور لدى الشركات المحلية و مستوياتها التكنولوجية . ولهذا يصعب الوصول إلى تأثير هذه القناة في نقل التكنولوجيا بسبب القيود التي ذكرناها سابقا زد عليها الفرق في أنظمة العمل بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية و توجهات توظيف العمالة الجديدة. فإن سياسات التوظيف في البلدان المضيفة له تأثير كبير على حركة العمالة ، على سبيل المثال القوانين التي تحظر انتقال العمالة من شركة إلى أخرى أو تلك التي تحدد المدة التي تفصل بين هذه الحركة.⁸² إذن مستوى العمالة والشركات المحلية هو المفتاح المحدد لوقوع هذه الآلية.

3.3. الروابط العمودية مع الشركات متعددة الجنسيات:

يمكن أن يكون نقل التكنولوجيا أيضا في البلد المضيف عن طريق عمليات نقل التكنولوجيا بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية عن طريق تطوير الروابط الرأسية بينهما. تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس تأثيرًا إيجابيًا في البلد المضيف من خلال الروابط الخلفية والأمامية⁸³ تعد التداعيات الرأسية أكثر فائدة من التداعيات الأفقية نظرًا لأن الشركات متعددة الجنسيات لديها حافز لتحسين إنتاجية مورديها (وليس منافسيهم) ولهذا تهدف الشركات متعددة الجنسيات لتطوير علاقاتها مع الموردين.⁸⁴ تضع الشركات متعددة الجنسيات تعاقدات مع الشركات المحلية: عقود الترخيص ؛ الامتياز التجاري؛ عقود الإدارة والتسويق⁸⁵... إلخ. مثلما حدث في المكسيك حيث تأثرت الشركات المحلية من خلال الروابط الرأسية في صناعة السيارات المكسيكية .

⁸²- Saggi K. , opi.cit.

⁸³- Idem.

⁸⁴-YuriyGorodnichenko J. S., & Katherine T., Vertical and Horizontal FDI Spillovers in Transition Economies: Do Institutions Matter?, University of Michigan, 2006, p 06.

⁸⁵-Blomström M., & Wolf E. N., Multinational Corporations and Productivity Convergence in Mexico, Working Papers, Center for Applied Economics, New York University, 1989.

4. التعلم التنظيمي

التعلم هو مفتاح ضمان الأداء والميزة التنافسية وتطوير الموارد البشرية في المنظمة. إذ يعتبر أن التعلم هو القدرة على استغلال المعرفة واستخدامها لتحقيق ميزة تنافسية. هو ظاهرة جماعية لاكتساب المهارات وتنميتها ، والتي تعدل بشكل أو بآخر إدارة المواقف.⁸⁶ التحدي الرئيسي للتعلم هو ضمان نشر المعرفة الفردية في جميع أنحاء المنظمة، إذ يعتبر هذا الأخير عملية ذات طبيعة اجتماعية تسمح بإنشاء ديناميكية معينة تهدف إلى تطوير ونقل المعرفة ، وضمان التبادل الدائم بين الأفراد.

تشير الأبحاث إلى أن التزام المنظمة بالتعلم يمنحها قدرة على التعامل مع البيئة المتغيرة، وتم تحديد التعلم على أنه الطريقة الوحيدة للحفاظ على المنظمات مع الحفاظ على ميزة تنافسية على المنافسين. يناقش التعلم الجماعي ، ويجادل بأن الفريق المعني يجب أن يتعلم كيفية تسخير إمكانيات العديد من العقول لتصبح أكثر ذكاءً من عقل واحد. وبالتالي ، يصبح التعلم القائم على الفريق في المؤسسة أمرًا بالغ الأهمية لنجاحها ، حيث تتعلم المنظمات القائمة على الفريق بشكل أسرع وأفضل.

1.4. تعريف التعلم في المؤسسة:

التعلم هو عملية اجتماعية تجعل من الممكن إنشاء ديناميكية معينة تهدف إلى تطوير ونقل المعرفة ، وضمان التبادل الدائم بين الأفراد ونقل هذا التعلم الفردي في النهاية إلى المستوى التنظيمي.

يحدث التعلم التنظيمي على عدة مستويات في المنظمة:⁸⁷

- التعلم الفردي: يعبر عن التغيير النسبي في سلوك الفرد، والذي يحدث نتيجة الخبرة المكتسبة من التجارب والممارسات السابقة. من شروطه أن يكون للفرد هدف معين يسعى لتحقيقه، وإملاك القدرة على التعلم، لتصبح بذلك عملية خلق وإكتساب المعارف نابعة من الشخص.
- التعلم في الفريق: يعبر عن تعزيز وبشكل مستمر القدرات الجماعية وتحسين فعالية الفريق، يركز التعلم الفردي على العمل الجماعي والحوار وتبادل الأفكار والمهارات لحل المشاكل، وتحقيق الأهداف الجماعية.

⁸⁶ - Koenig Gérard , L'apprentissage organisationnel: repérage des lieux, revue française de gestion, N° 97, 1994, p 76-83.

⁸⁷ - Easterby-Smith M., Disciplines of organizational learning: contribution and critiques, Human relations, vol 50(9), 1997, p 1085-1113.

- المستوى التنظيمي الداعم: يشير إلى أن ثقافة المنظمة يجب أن تسهل التعلم المستمر لجميع أعضائها، فالوعي بحاجة إلى التعلم المستمر في جميع المستويات، بمشاركة المعرفة وتطبيقها والإستفادة منها. وبالتالي على كل فرد داخل المنظمة أن يكون مستعدا لعملية التعلم والتحسين المستمر وتبادل المعارف والتكيف مع تغيرات البيئة المحيطة، ويكون هذا من خلال الثقافة التنظيمية المنفتحة من أجل إزالة الحواجز التي تعيق التعلم الجماعي ويمنح فرصة التعلم المستمر إلى جميع أعضاء المنظمة.

2.4. أشكال التعلم التنظيمي:

يمكن للشركة القيام بالتعلم التنظيمي من خلال ثلاث أشكال إما التعلم من خلال علاقة الشركة ببيئتها، النابع عن تعلم التكيف مع التغيرات البيئية. التكوين الثاني يكون من خلال علاقة الشركة بنفسها، هنا نتحدث عن كيف يمكن للشركة اكتشاف الخلل الوظيفي الداخلي ، تصحيحه والاستفادة من التجربة. التكوين الثالث ، يمكن أن يأخذ التعلم شكل التعلم بين المنظمات. أي يمكن للشركة أن تتعلم من خلال التفاعل مع المنظمات الأخرى التي يمكنها تبادل المعرفة ومشاركتها معها.

- التعلم عن طريقة البيئة:

ينشأ ذلك بمحاولات الشركة التكيف مع التغيرات المحتملة في البيئة. يعتمد نجاح أداء الشركة بشكل كبير على القدرة على التكيف. وفقا لهذا المفهوم يجب على الشركة تغيير سلوكها لأن البيئة هي التي تبني السلوك التنظيمي بها. وبالتالي يجب على الشركة أن تكون في وضع يمكنها من الاستجابة للتغيرات في البيئة، لأن التغيرات البيئية هنا تعتبر الحافز أما التعلم فيعبر عن الإستجابة.

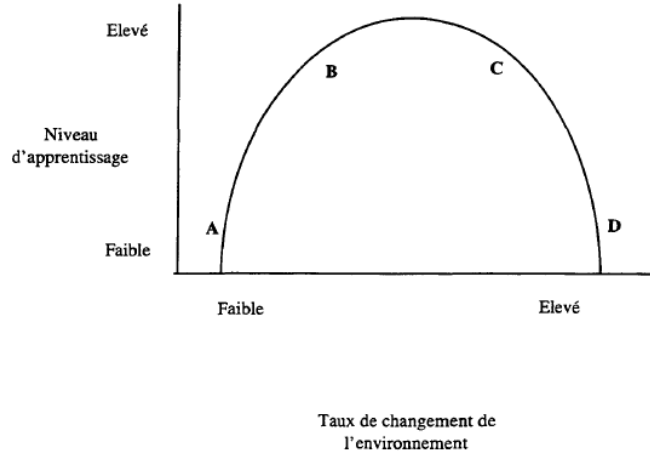
تجدر الإشارة هنا أن التغيرات البيئية الكثيرة المؤدية إلى عدم الاستقرار يمكن أن تجعل التعلم صعبا والمعرفة غير صالحة ، مما يحد إلى حد كبير من تحليل البيئة. أي كلما كانت البيئة أكثر استقرارًا نسبيًا ، زادت إمكانية التنبؤ بها وأصبحت تكلفة المعرفة أقل.⁸⁸ ومع ذلك ، فإن البيئة الجامدة يمكن أن تضر أيضًا بالتعلم التنظيمي⁸⁹ لأن الحافز غير كافٍ. وبالتالي يمكن القول أن التعلم ينشأ في بيئة من الاستقرار والتغيير. ولذلك تم تحديد مجال يعبر عن عتبة معدل التغير البيئي التي يمكن أن يحدث فيه التعلم⁹⁰.

⁸⁸- Fiol Marlène C., et Marjorie A. Lyles, Organizational Learning, The Academy of Management Review, vol 10(4), 1985, p 803-813.

⁸⁹- Hedberg B.L, How organizations learn and unlearn, in Nystrom, P. and Starbuck, W. (Eds), Handbook of Organizational Design, Oxford University Press, vol. 1, 1981, P 3-27.

⁹⁰- Fiol and Lyles, Op.cit.

الشكل 06: التعلم عن طريقة البيئة



يجادل الباحثان Fiol و Lyles بأن النقطة A تمثل المنظمات البيروقراطية. في هذا النوع من التنظيم ، هناك غياب / قليل من التعلم لأن محفزات التعلم محدودة والبيئة غير محفزة للتغيير. تمثل النقطة D بيئة مضطربة للغاية وغير متوقعة. أما بالنسبة لنقطة B تعبر عن تغيير صغير بمستوى عالٍ من التعلم. في هذا السياق ، يمكن للشركة توقع التغييرات في البيئة. والنقطة C ، تمثل تغييراً مهماً جداً ومستوى تعليمياً قوياً. في هذه الحالة يجب على المنظمة إظهار المزيد من المرونة من أجل متابعة شدة التغيير.

- التعلم النابع من الشركة:

يعتبر تعلم الشركة تعلمًا داخليًا أي عمل المنظمة على نفسها. يتم العمل على التعلم الداخلي بشكل عام من خلال الحاجة إلى التغيير أو الأخطاء المرتكبة التي تؤثر على الحياة اليومية العادية للمؤسسة.

إن تفعيل التعلم يعني تنفيذ نهج نشط ومنظم ومركز، الشركات التي لديها موارد كبيرة قادرة على إطلاق عمليات التعلم بسرعة. تقدم الشركات ذات الموارد الكافية أو الزائدة باستمرار تقنيات جديدة وأدوات جديدة في إدارة مؤسساتها ، وهي تدعو باستمرار إلى التعلم دون اكتشاف أخطاء أو أعطال. ولكن تجدر الإشارة إلى أن فائض الموارد لا يؤدي بالضرورة إلى التعلم.⁹¹

الخبرة أيضا تعتبر كمحفز للتعلم، حيث أن التعلم الداخلي هو التعلم الذي تديره التجربة. ما يحفز التعلم هنا هو تكرار العمليات وتراكم الخبرة، ويتم التعامل مع التعلم باعتباره عملية التكرار⁹². حيث أن تأثير تكرار الإنتاج يجعل من الممكن توحيد المهام ، مما يسمح بتسريع تنفيذ المهام. يعرض منحنى التعلم تكلفة وحدة متناقصة

⁹¹ - Hedberg B.L, op.cit.

⁹² - Koenig G., L'apprentissage organisationnel, in Joffre, P et Koenig, G. (Eds), Encyclopédie des Sciences de Gestion, Editions Economica, 1997, p 171-187.

لإنتاج منتج / خدمة مع كل إنتاج تراكمي. لذا فإن انخفاض التكاليف ناتج عن وفرة الحجم ولكن أيضًا من تأثير التعلم من التكرار.

- التعلم من خلال الشركاء

في سياق التكوين التنظيمي للتعلم ، يعتمد التعلم إلى حد كبير على الخصائص التنظيمية للشركاء. مثلما يتطلب التعلم العديد من الأجهزة التنظيمية لتحقيق أقصى استفادة من العلاقات مع الشركاء. يقترح نهج التعلم بين المنظمات أن المنظمات تشكل المعرفة المهمة التي لا يمكن للمؤسسة خلقها بشكل فردي. ويحدد أن المعرفة تشكل المورد الرئيسي الذي يجب تبادلها وتعلمه على المستوى المشترك بين المنظمات. في هذا التكوين ، يعتبر التعلم عملية معقدة ومتعددة المستويات. إنه ينطوي على سلوك شركاء ، القدرة على التعلم ، في ظل ظروف غير مؤكدة من أجل تحقيق أهداف الشريكين. وبالتالي فهو يتطلب القدرة على التعلم وجودة تعاون الشركاء مما يسمح للمنظمات بتطوير معرفة جديدة والوصول إلى الأهداف المرسومة.

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في نقل التكنولوجيا

يدرك العالم اليوم أن التكنولوجيا والابتكار أمران حاسمان لبقاء الشركة. حيث يرتبط وجودها في السوق بقوة قدرتها على اكتساب التقنيات الجديدة وإتقانها. لكن من الواضح أن هذا هو نفس العامل الذي تفتقر إليه اقتصادات وشركات البلدان النامية ، بما في ذلك الجزائر. ومع ذلك ، فإن هذه المشكلة ليست مستعصية الحل: فقد أثبتت البلدان النامية ، ولا سيما مجموعة البلدان الناشئة ، أنها يمكن أن تتقن هذه التكنولوجيا وتتفوق بها وليست فقط حكرًا للبلدان المتطورة. حتى لو كانت الدورة التكنولوجية تتضاعف بشكل متسارع. بهذا المعنى ، لم تتوقف الجزائر ، منذ استقلالها ، عن تصميم استراتيجيات التنمية وخاصة الحلول الخاصة بنقل التكنولوجيا والمعرفة.⁹³

⁹³ - Abdelhakim chachoua , Transfert de technologie À travers les IDE Investissement direct étranger Cas de l'Algérie, journal de recherche juridique et économique, vol 2 (01), 2020, p586-598.

1. الإستثمار الأجنبي المباشر والتقدم التقني في الجزائر:

ترتكز عملية نقل التكنولوجيا في الجزائر على ثلاثة عناصر رئيسية:

أولا الدور الرئيسي للدولة ، بصفتها الجهة الفاعلة الرئيسية في التطور التكنولوجي، ثانيا قابلية اكتساب التكنولوجيا وإتقانها من قبل القدرات المحلية التي تعبر عن مستوى اليد العاملة الوطنية ، ثالثا العقود الدولية المختارة في التعاقد.

تحقيقا لهذه الغاية ، مع ظهور حوار بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالمعرفة الفنية والاستحواذ التكنولوجي في الستينيات والسبعينيات ، كان اللجوء إلى النهج التعاقدي أحد أساليب نقل التكنولوجيا. المستخدمة في حالة التجربة الجزائرية ، حيث نميز بين نوعين من العقود بين الشركات العامة الوطنية والشركات متعددة الجنسيات ، وهما العقود المدججة والعقود المركبة.⁹⁴

■ العقود المدججة أو المتكاملة (Les Contrats Intégrés): كان هذا النوع من العقود هو الأكثر استخدامًا من قبل الشركات العامة الجزائرية في عملية التصنيع خلال الفترة 1970-1977⁹⁵. هذه العقود المتكاملة هي عقود يتم نقل التكنولوجيا الخاصة بها من خلال الحصول على حزمة تكنولوجية. بمعنى آخر ، هو نقل لنظام تكنولوجي كامل بدلاً من معدات مدججة للتكنولوجيا. تكمن السمة المميزة لمثل هذا العقد في التنفيذ السريع ، وكذلك في تغطية أوجه القصور في المصب من حيث وسائل التنفيذ على المستوى المحلي.

من ناحية أخرى ، فإن عيوب هذه العقود أكثر من مميزاتها، فهي تستبعد العميل (المستفيد) من مجال التفاوض والتنفيذ ، الأمر الذي يؤدي من جهة إلى اختيار ثابت لسعر التنفيذ ومن جهة أخرى إلى تقليل إمكانيات التعلم عن طريق القيام بنقل المعرفة ونقل التكنولوجيا، ثانيا تهميش الموارد والقدرات المحلية وهذا لأن مزود التكنولوجيا (الأجنبي) يقوم باستكمال جميع مراحل عملية نقل التكنولوجيا لوحده. يوجد عدة أمثلة على هذه العقود نذكر منها نوعين رئيسيين التي تم تطبيقها في حالة التجربة الجزائرية: عقود "تسليم المفتاح" وعقود "المنتج في متناول اليد".

⁹⁴-Djeflat, A., & Oufriha, F. Z. , Industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement : cas de l'Algérie, Paris: OPU-PUBLISUD, 1986.

⁹⁵- Perrin, J. , Les transferts de technologie (2e édition), Paris: La découverte, 1984.

■ العقود المركبة (Les Contrats Décomposés): تبنت السلطة الجزائرية صيغة العقود المركبة لاكتساب التكنولوجيا الأجنبية منذ البداية. هذه الصيغة عبارة عن مجموعة من العقود التي تسمح بشراء سلع بسيطة مدمجة للتكنولوجيا (آلات ، معدات) ، براءة اختراع ، ترخيص ، أو خدمة تكنولوجية أخرى. في الواقع ، تكمن مزايا هذه الصيغة في إمكانية إشراك المشتري (البلد المضيف) أثناء عمليات نقل التكنولوجيا ، الذي ينتج عنها التعلم واكتساب مهارات جديدة. الميزة الأخرى هي استخدام بعض المدخلات المحلية أثناء العملية.

يمكن تفسير عيوب هذه الصيغة بطول عملية الإنتاج الناتجة عن عدم توافق الوسائل (القدرات) المحلية مع تلك الخاصة بالموارد الأجنبي ، مما يلزم السلطة المتعاقدة باللجوء إلى قدرات أكثر تطوراً، كما كان الحال ، أثناء إنشاء مجمع الحجار. ولهذا السبب تفضل الجزائر اختيار صيغة العقود المتكاملة.

سنة 2007، ولتحفيز وتعزيز إنشاء قاعدة صناعية تنافسية ، من خلال الاستفادة من العوامل الدولية للبحث والتطوير والخبرة الفنية ونقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ، اختارت الحكومة الجزائرية استراتيجية صناعية جديدة ، وهي مختلفة تمامًا عن استراتيجية السبعينيات.

تركز هذه الاستراتيجية الجديدة على إستراتيجية تطوير مفتوحة في التصنيع تمكن الشركات من استهداف السوق المحلية وأن تكون قادرة على المنافسة داخلها ، ومن تم الذهاب إلى السوق الدولية. تقوم الإستراتيجية على إعادة تعديل عميقة للهياكل الصناعية القائمة، يكون ال IDE عامل قويا في تطوير وإعادة هيكلة الصناعة التحويلية،⁹⁶ ومن هنا يمكن للشركات المحلية نقل تقنيات الشركات متعددة الجنسيات.

تتم هيكلة هذه السياسة الصناعية في ثلاث مراحل رئيسية:

1- تهتم السياسة الأولى بالتحديد المكاني القطاعي للأنشطة الصناعية ، ولا سيما صناعات معالجة المواد الخام ، وصناعة التجميع التي تخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC وصناعة السيارات.

يتم اختيار إنشاء مناطق تنمية صناعية متكاملة ZDII بهدف الاستفادة من القرب الجغرافي كمحفز لنقل التكنولوجيا بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية. ومع ذلك ، تم استهداف ثلاثة أنواع من ZAI في هذه السياسة. الأولى متعددة الأغراض حيث يشكل التفاعل بين الاقتصادات الخارجية عوامل النمو والقدرة التنافسية ، وتقع في الجزائر العاصمة وهران ومستغانم وسطيف وغرداية وعنابة والبليدة وبرج بوعرييج وبومرداس وتيزي وزو ؛ مناطق متخصصة تتركز فيها الشركات في أرزيو وحاسي مسعود وسكيكدة وهران ، والتي تتم

⁹⁶ - Boualam F. , L'investissement direct à l'étranger : cas de l'Algérie, (thèse de Doctorat), Université Montpellier, France, 2010, p 364.

أنشطتها في مجالات معالجة المواد الخام. الثانية عبارة عن مناطق متخصصة في أنشطة التكنولوجيا العالية تقع في الجزائر العاصمة [سيدي عبد الله] ، بجاية ، سيدي بلعباس ، وأخيراً هناك حدائق متخصصة في الخدمات.

2- تسعى السياسة الثانية إلى تعزيز القدرة على استيعاب التكنولوجيات الأجنبية وتكييفها ، من خلال الارتقاء بالمؤسسات المحلية ، وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتنمية رأس المال البشري ودعم التدريب ، والتعلم من خلال "دوران العمالة" .

3- السياسة الثالثة هي توفير بيئة اقتصادية ومؤسسية مواتية للتنمية الصناعية.

2. أمثلة عن عقود التكنولوجيا في الجزائر:

وقعت شركة SEAAL عقداً مع مجموعة SUEZ الفرنسية في نوفمبر 2005: يستند العقد على نقل المعرفة وخطة التدريب لـ 3000 موظف من شركة المياه والصرف الصحي بالجزائر العاصمة (SEAAL) هذا العقد تم تجديده لمدة 5 سنوات في 2011 ولمدة سنتين في 2016 ولمدة 3 سنوات في 2018.⁹⁷

وفقاً لشركة المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة (SEAAL) في تصريح لها سنة 2018، دعمت SUEZ عمال مياه الشرب (ADE) والصرف الصحي (ONA) في تحسين أدائهم الفني من خلال إجراء التشخيص، ووضع خطط عمل استراتيجية وتنفيذ دعم فني .

وفي عام 2011 ، تم وضع برنامج الهدف منه نقل المعرفة الإدارية المطلوبة إلى المشرفين المحليين لإدارة المياه والصرف الصحي بشكل فعال ومستدام. بالإضافة إلى ذلك ، منذ عام 2006 ، قام خبراء SUEZ بدعم موظفي SEAAL في الميدان على أساس يومي في تعزيز ممارساتهم الإدارية وتعلم أدوات الإدارة الحديثة ، وقدمت القيام بأكثر من 170000 يوم تدريب. في عام 2020 قررت الجزائر عدم تجديد العقد مع مجموعة SUEZ الفرنسية.

شركة Schneider Electric المتواجدة في الجزائر منذ التسعينيات، والتي لديها قوة عاملة من 80 شخصاً ، من بينهم 50 مهندساً . مكنت العقود التجارية مع الموزعين المحليين وبناء اللوحات من خلق حوالي 100 وظيفة إضافية. الجودة هي إحدى أولوياتها، وهذا يتطلب مستوى معين من الأداء من شركائها. وإدراكاً منها لأهمية المعرفة والخبرة في القدرة التنافسية ، فقد أنشأت شنايدر في أكتوبر 2002 مدرسة تقدم تدريباً تقنياً في مختلف المجالات (التحكم الصناعي ، التوزيع الكهربائي ، إلخ) من قبل مدربين مؤهلين. ينشط معهد شنايدر

⁹⁷ - Chachoua A., Saadaoui M., & Amouri I., Transfert de Technologie à travers les IDE Investissement Direct Etranger- cas de l'Algérie -, op.cit.

للتدريب في الجزائر في مجال تصميم وتشغيل وصيانة التركيبات الكهربائية ، تشغيل وصيانة الحماية الرقمية لـ Sepam ، تصميم وتشغيل وصيانة التركيبات الكهروميكانيكي ، تشغيل وصيانة محركات إلكترونية متغيرة السرعة للمحركات غير المتزامنة، البرمجة والتشغيل والصيانة ووظائف الأعمال والاتصال بوحدات التحكم المنطقية القابلة للبرمجة.

الهدف الرئيسي لهذه المدرسة ضمان ليس فقط تدريب لموظفيها ، ولكن أيضا ضمان الجودة لعملائها⁹⁸ هذه السياسة الاستباقية لنقل المعرفة وتطوير المهارات مفيدة للبلد.

وبحسب الموقع الرسمي لـ (Schneider Electric الجزائر ، 2015) ، فقد تم افتتاح أول مركز جزائري فرنسي للتدريب التقني الفني في سباعات الرويبة (الجزائر العاصمة) في أكتوبر 2015 ، مركز التميز هذا هو نتيجة اتفاقيات ثنائية متعددة أطلقتها وزارة التعليم الوطني والبحث الفرنسية لتعزيز التعليم الفني في جميع أنحاء العالم.

شركة Henkel-Enad الجزائر، تأسست في مايو 2004 كمشروع مشترك بين الشركة الوطنية للمنظفات ومنتجات التنظيف Enad ، و Henkel فرنسا ، وهي شركة تابعة لمجموعة Henkel الألمانية، سنة 2004 قامت شركة Enad ببيع 40% من أسهمها لشركة Henkel بعدما كانت تمتلك أغلبية الأسهم (60%)، تم "نقل المهارات" بفضل برامج التدريب داخليا مع الشركة الأم ، ولكن أيضا من خلال شركات التدريب الجزائرية. حتى أن شركة Henkel تمكنت من إنشاء نظام مكافآت جديد يعتمد على جودة المنتج وليس على المعايير الكمية.⁹⁹

لم يتجاوز نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر التدريب الذي توفره الشركات متعددة الجنسيات ، ولم تشهد البلاد أي أشكال أخرى، يعود ذلك إلى عدة أسباب أولها التقييم الضعيف للتقنيات الأجنبية المقترحة، وضعف التفاوض على شروط الحصول على التقنيات (من حيث الظروف المالية وطبيعة التكنولوجيا وشروط نقلها) من جهة، من جهة أخرى الغياب الفعلي لروح المبادرة في مجال الابتكار التكنولوجي، بسبب بيئة الأعمال في الجزائر التي تعاني الكثير من التأخير ، وخاصة ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر التي لا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

⁹⁸ - CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, New York et Genève, 2004, p 21.

⁹⁹ - Bouzar C., & Traeb F., Les Ide Canal De Transmission De Transfert De Technologie : Une Option De La Politique De Développement Industriel En Algérie, recherches économiques et managériales, N°6, 2009, p 83.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المعايير التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر للمفاضلة بين الإستثمارات الأجنبية التي يمكن من خلالها تنويع مصادر دخلها بما يتماشى ومناخها الإستثماري، يمكن أن يكون ذلك بالتركيز على الصناعات الكثيفة العمالة كالمنسوجات مثلا والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. تشجيع التصدير من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وحوافز للتصدير ، وجذب مستثمرين أجانب من خلال تقديم حوافز مادية، وإنشاء المناطق الحرة، ومن تم إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير وتوسيع العلاقات الخارجية وتوسيع القاعدة الإقتصادية ومن ثم تعميق القاعدة التكنولوجية. الأمر الذي سيؤدي بالضرورة لتحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف وتجهيز القوة العاملة ذات المهارة.

كذلك يجب أن تكون المعرفة هي الفكرة المهيمنة الأساسية لتعزيز وتطوير جميع القطاعات. تعتمد الجزائر على نقل المعرفة. يجب أن تثبت الشركات العامة والخاصة بالفعل قدرتها على المشاركة بشكل أفضل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعطاء مكانة خاصة لمفهوم الشركة المتعلمة واستخراج المعرفة. يجب على الشركة أن تجعل التدريب المستمر عنصراً من عناصر ثقافتها المؤسسية لاستخراج المعرفة في جميع المجالات .

فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، من الواضح أن نجاح عملية النقل يعتمد إلى حد كبير على ظروف الاستقبال كما يعتمد على شكل إنشاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لا يوجد نقل للتكنولوجيا دون الوجود المسبق للقدرات لتلقي هذه التكنولوجيا وفهمها وتكييفها واعتمادها. كأصول غير ملموسة ، تعتمد التكنولوجيا والمعرفة وقدرات الابتكار بشكل مباشر على الموارد الحالية في البلدان المضيفة والشركات المستفيدة

الخاتمة العامة

في عملية انتقالها من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق التي بدأت في نهاية عام 1988، فرضت الحكومة الجزائرية على نفسها سياسة إصلاحات هيكلية. جعلت من الممكن استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحرير الاقتصاد، و دعم البنية التحتية الحديثة والحد من مخاطر البلد. وقد سمحت هذه الإصلاحات بزيادة تدفقات ال IDE إلى الجزائر، ومع ذلك ، ظلت النتائج أقل من الإمكانيات الاستثمارية للبلاد، حيث أن الجزائر لا تجذب ما يكفي من الشركات الأجنبية مقارنة بالدول المجاورة. وذلك لأن جل ال IDE متوجه الى قطاع المحروقات التي أدت عائدات صادراته إلى عدم إمكانية إنشاء نسيج صناعي تنافسي والسماح للاستثمار المنتج بلعب دور أكثر أهمية في اقتصاد البلاد. وحتى بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، تم توجيه معظم الجهد الإنتاجي الخاص نحو اقتصاد المضاربة على حساب الاقتصاد المنتج. وهذا ما يؤكد عدم وجود إستراتيجية لإستهداف ال IDE المحتمل، ما يضع البلاد في موقف إنتظار إختيارات الشريك الأجنبي الذي هدفه تعظيم ربحيته.

فحاولنا تقييم مناخ الأعمال في الجزائر وإتجاهات ال IDE في المنطقة من عدة نواحي، وتوصلنا إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعتبر في الوقت الحاضر سيئا وغير جذاب حسب تقرير المؤسسات الدولية. وهذا ما يفسر سبب موافقة معظم الشركات الأجنبية على التجارة في الجزائر دون القيام باستثمارات ضخمة، بينما يستفيد أقرب جيراننا من المزايا التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، بعد Renault التي اختارت إنشاء أول مصنع أفريقي لها في المغرب، جاء دور شركة Latécoère المقاول الرئيسي لشركة Airbus، لنقل مصنعها من تولوز إلى المغرب العربي، وهذه المرة نجحت تونس في جذب هذا الاستثمار الكبير الذي يخلق ألف وظيفة، وهذا ما يؤكد لنا الفرضية الأولى والثانية حيث أن النشاط التجاري المتعلق بالواردات هو السائد وهذا بسبب الربحية العالية مقارنة بالنشاط الاستثماري. بالإضافة إلى الأسباب السابقة، يمكن أن يعزى الانخفاض في الاستثمارات إلى كثرة الأنشطة غير الرسمية التي تمثل ربع النشاط الاقتصادي؛ هذا الوضع لا يسمح لأي مستثمر بالاستثمار في سوق تهيمن عليه السوق السوداء، هذه القضية حساسة ويجب التعامل معها بحكمة لأنها توظف أكثر من 1.2 مليون عامل. كما أن عدم كفاءة المؤسسات المصرفية خاصة القطاع الخاص وعدم تطورها، وإغلاق بعض البنوك بسبب عدم وفائها بالتزاماتها تجاه العملاء، أدى إلى تفضيل المستثمرين الأجانب الإستثمار في قطاعات معدل الخطر بها أقل. أيضا، وجود سياسة اقتصادية واضحة سيكون حافزا للاستثمار في مختلف المجالات. فالحكومة التي تعمل في ظروف مستقرة وواضحة أفضل من الحكومات التي تتميز بالتقلب والتغيير في السياسة الاقتصادية. لأن هدف المستثمر معرفة المناخ والبيئة

الاقتصادية التي يمارس فيها نشاط، خاصة وأن الاستثمار في الأصول الثابتة هو عملية طويلة الأجل يمكن أن تصل إلى 50 عامًا. كما أن مصداقية الحكومات المتعاقبة تعتبر عاملاً رئيسياً في تشجيع الاستثمار لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للجزائر أثر على مصداقيتها.

إن الصعوبات في تهيئة مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي بشكل خاص والأعمال التجارية بشكل عام في البلدان النامية، وفي الجزائر على وجه الخصوص، لا تُعزى إلى الافتقار إلى الموارد المالية بقدر ما تُعزى إلى العقلية، والسلوكيات، والممارسات. إن بلادنا غير قادرة على الاستفادة من المزايا التي يوفرها قربها الجغرافي من أوروبا ولا احتياطاتها من الطاقة، بسبب الروتين في المعاملات الإدارية والقيود البيروقراطية التي تولدها إدارة مشبعة بثقافة الاقتصاد المركزي، بالإضافة إلى التغييرات المتكررة في الإطار القانوني للاستثمار الذي يغذي شعور المستثمرين بانعدام الأمن القانوني، هذا ما أدى إلى أن الجزائر تجتذب بشكل أساسي الـ IDE المضاربة، ذات كثافة رأسمالية منخفضة للغاية والتي تولد أرباح كبيرة وسريعة. وهنا وجب تسليط الضوء على موقف السلطات العامة التي ينبغي لها تحويل الـ IDE إلى القطاعات الإنتاجية، تلك التي تسمح بالتنوع وتحقيق نقل حقيقي للتكنولوجيا، وبالتالي **الفرضية الثالثة** هي الأخرى صحيحة.

بالنسبة **للفرضية الرابعة** فلقد لاحظنا أن الـ IDE الوارد لم يساهم في تنوع مصادر الدخل، بل حتى PIB في الجزائر مدعوم بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط العالمية، ولم يساهم الـ IDE في رفع القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية كوسيلة لنقل التقنيات الحديثة أو حتى خلق وظائف جديدة. حيث كانت مساهمة الـ IDE في سوق العمل الجزائري بنسبة 10.85% فقط، ويعود ذلك إلى عدم وجود تنوع في الـ IDE الواردة، التي تقتصر على مجال البترول، وبعض الصناعات التي لا تتطلب يد عاملة كبيرة (مثل الخدمات) ومجال استخراج الموارد الطبيعية، من جهة أخرى بلغت قيمة دليل التنمية البشرية للجزائر لعام 2019 قيمة 0.748، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية العالية، بترتيب 91 من أصل 189 دولة ومنطقة وهذا لدعم الجزائر في السنوات الماضية قطاع التعليم والصحة في البلاد. ولكن عندما يتم خصم قيمة عدم المساواة، ينخفض IDH إلى 0.596، أي بخسارة قدرت بـ 20.3%. وهذا لأن التأثير المباشر للـ IDE على الفقر يكون من خلال التوظيف وتدريب القوى العاملة. لكن لا ينطبق الأمر على الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الصناعات الاستخراجية، فهذا النوع من الإستثمارات يعزز النمو ولكنه يزيد من عدم المساواة. لذلك، فإن

الزيادة في ال IDE في الصناعات الاستخراجية ستبعتها زيادة في معدل الفقر المطلق. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأخيرة.

ومع ذلك، لا يزال بإمكان الجزائر الاستفادة من جذب المزيد من ال IDE من خلال تقديم مزايا أكثر جاذبية لتلك الإستثمارات التي تغذي المزايا النسبية التي تتوفر عليها البلاد، لأن البلاد بها فرص استثمارية في مختلف القطاعات ما زالت غير مستغلة. كالمناجم حيث يمكن للبلاد استغلال موارد معدنية كبيرة والتي لا تزال مستغلة إلا قليلاً ، لا سيما الفوسفات والأغذية الزراعية والإلكترونيات وتقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة. كذلك قطاع السياحة بشكل خاص ، والتي لا يتم استغلالها بكفاءة بالنظر إلى الإمكانياتها العالية (1200 كم من الساحل ، والصحراء ، وما إلى ذلك) خاصة وأن هذا القطاع إستطاع صنع الفارق في دول مجاورة مثل تونس والمغرب.

تلعب السلطات العامة الدور الأساسي من خلال تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، من خلال زيادة إنتاجية العمالة غير الطاقوية ، يكون ذلك بتطوير وتعزيز الاستثمار المنتج ، وإحياء القطاع الخاص من خلال إنشاء ال PME المتخصصة والتي يمكن لها أن تساعد على إمتصاص معدلات البطالة التي لازالت في نمو مستمر والتي قد تصل إلى حوالي 19% بحلول عام 2026 حسب FMI، وتوجيه ال IDE إلى قطاع الزراعة والأغذية، خاصة أن الجزائر الآن تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للمنتجات الغذائية والزراعية، والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من 42 مليون نسمة بمتوسط 2.5 مليار دولار سنويا.

كما أن التعليم وأشكال أخرى من رأس المال البشري هي أيضا آلية يمكن تطويرها من خلال ال IDE في الجزائر، خاصة وأن هذه الأخيرة تدخل ضمن الإستثمارات غير المكلفة نسبيا، والمرححة لكلا الطرفين وأن نسبة خريجي الجامعات في الجزائر في إزدیاد مستمر. فإن تطوير نظام التعليم، وتعزيز رأس المال البشري في البلد، من شأنه أن يكون فيما بعد عامل جذب لل IDE وامتصاص التقنيات الأجنبية. وبعبارة أخرى، يزيد رأس المال البشري المؤهل من تسهيل عملية نقل التكنولوجيا بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها. وهذه العملية لا تتم فقط من خلال الآلات والمعدات وحقوق براءات الاختراع، ولكن أيضاً بفضل تدريب الموظفين المحليين في الشركات التابعة على سبيل المثال في ماليزيا تم إنشاء العديد من مراكز تنمية المهارات بشكل مشترك بين الحكومة والشركات متعددة الجنسيات. وكان مركز تنمية مهارات بينانج Penang Skills

(PSDC) Development Centre قد حقق نجاحًا كبيرًا لتصبح المؤسسة التعليمية الرائدة في البلاد ، والمكرسة لتلبية احتياجات الموارد البشرية الفورية لمجتمع الأعمال.

ولهذا، فإن الجزائر مدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان جذب إستثمارات أجنبية، تسعى إلى خلق التنوع الإقتصادي، والتي تساهم في تطوير نقاط قوة البلد. من هنا يمكن أن نقدم بعض التوصيات:

- خلق أرضية خصبة (بيئة تجارية ، قوانين ضريبية ، تحسين المستوى المعيشي والحضري... إلخ) قادرة على الترحيب بالمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، ونقل التكنولوجيا بما يتماشى وطبيعة الإقتصاد الجزائري.
- تشجيع الـ IDE في القطاعات كثيفة العمل، والتي تسعى إلى تدريب العنصر البشري لإعتبره أهم عنصر في حلقة نقل التكنولوجيا .
- تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، والحد من الفساد الإداري من خلال التحول الرقمي للمنظمات والحكومة الإلكترونية.
- الدراسة الدقيقة للعقود، وشروط الحصول على التقنيات والمعرفة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

• المراجع باللغة العربية:

- أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الانتاجية في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.
- أسماء بن طراد وشريف عابد، آليات تهيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 72.
- اسماعيل عرباجي، إقتصاد المؤسسة : أهمية التنظيم ديناميكية الهياكل ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- إيمان عيدوس وسفيان بن بلقاسم، الإتجاهات الحديثة لأنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية كآلية لإبلاغ الأداء المالي الحكومي - دراسة مقارنة، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13 (03)، الجزائر، 2019.
- بحيح عبد القادر، تحديات الإقتصاد الجزائري أمام صدمات تقلبات أسعار النفط بين أزمة 1986-2015، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، 2018.
- بلقاسم حسن بهلول، تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- بوبكر ياسين، وسيلة بوطاعة، دور الشراكة الصناعية للمؤسسة الاقتصادية في التعلم وخلق القيمة المضافة في المؤسسة الشريكة - دراسة حالة الشراكة بين مؤسسة ميناء بجاية والمؤسسة السنغافورية بورتيك - PORTEK ، مجلة إقتصاديات المال والاعمال، العدد السابع، 2018.
- بوجحيش خالدية والبشير عبد الكريم، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير مخرجات الابتكار-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، 2017.
- بوقادير ربيعة و مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة إقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

- جليل بن العمودي، واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية، مجلة إضافات إقتصادية، مجلد 2، عدد 3، 2018.
- جمال بلخباط، جدوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، باتنة، 2015.
- حاج جاب الله أمال، تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة المالية، المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني، أيام 26-27 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.
- حدادي عبد الغني وبن زيدي عبد اللطيف، أهمية الإصلاح المالي في الإقتصاد الجزائري على مالية الدولة، قراءة مالية للقانون 15-18، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 07(02)، 2019.
- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الإقتصادية الكمية للإقتصاد الجزائري، مجلة ميلف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، العدد 5، 2017.
- ريجان الشريف و هوام لمياء، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد الأول، 2014.
- السيد احمد عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل إتفاق ترتيب دار النهضة العربية، القاهرة 2005.
- صندوق النقد العربي، تنافسية الاقتصادات العربية، العدد الثاني، 2017.
- عائشة بن النوي، التنمية الزراعية في الجزائر: العقبات والتحديات، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03 (02)، 2020.
- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، الجزائر، 2008.
- مبطوش العجلة، دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي بإستخدام نموذج الجاذبية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تيارت، 2014.
- محفوظ مراد . سعيح منيرة، البرامج التنموية والسياسات الزراعية وتأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر، خلال الفترة 2000-2017، مجلة الإبداع، المجلد 07(08)، 2017.
- محمد صلاح، الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة، مطبوعة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.

- مُجّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي - النظرية والمفهوم ، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.
- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر: مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2018.
- مداني بن شهرة، دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة تيارت، تيارت، 2014.
- المرسوم التشريعي رقم 93-12، مؤرخ في 5 أكتوبر 1993، متعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 64 صادرة في 10/10/1993.
- المرسوم رقم 09-152 بشأن شروط وأحكام امتياز أراضي الدولة المخصصة للاستثمار والرسوم رقم 09-153 بشأن شروط وأحكام الامتياز وإدارة الأصول المتبقية وفوائض المؤسسات العامة. يتم التنفيذ في كلتا الحالتين إما عن طريق المزاد العلني أو بالاتفاق المتبادل.
- مصطفى يوسف كافي، الحسابات الاقتصادية القومية واستخداماتها في التخطيط والتنمية، ج1، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2014.
- المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية ، الكويت، 2016.
- مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 17-84 ومشروع القانون العضوي الجديد لقانون المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية بالجزائر (04)، 2016.
- منصور لطيف، مؤشرات التنافسية العالمية وأثرها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط السياحة المصرية، مجلة المدير الناجح، 2017.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، " تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2004.
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسنطينة، الجزائر، 2007.
- الهيثي نوزاد عبد الرحمان وملتالي مُجّد عبد اللطيف، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006.

- وزارة الصناعة والمناجم، نشرات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، 16-35، بالفترة 2008-2019.

■ المراجع باللغات الاجنبية:

- Aaron, C., The Contribution of FDI to Poverty Alleviation. Washington, DC: Foreign Investment Advisory Service, Singapore, 1999.
- Abdelhakim chachoua , Transfert de technologie À travers les IDE Investissement direct étranger Cas de l'Algérie, journal de recherche juridique et économique, vol 2 (01), 2020.
- Abor, J. and Harvey, S. K. , Foreign direct investment and employment: host country experience, Macroeconomics and finance in emerging market economies, vol 1(2),2008 .
- Acemoglu D., Johnson S. et Robinson J., Institutions as The Fundamental Cause of Long-Term Growth”, nber working paper N° 10481, May 2004.
- Agence japonaise de coopération internationale (JICA), Etude de JICA Relative à la Situation du Climat Des Investissements en Algérie, février 2018.
- Aitken, B., Hanson, G. H., & Harrison, A. E., Spillovers, Foreign Investment And Export Behavior, journal of International economics, 43(1-2), 1997.
- Ajayi, S. , L'IDE Et Le Développement Économique En Afrique, Congrès International ADB/AERC sur l'Accélération du Développement de l'Afrique les cinq premières années du 21ème siècle, Tunisie, novembre,2006.
- Alawamleh M., Ismail L.B., Aqeel D., Alawamleh K.J. ,The bilateral relationship between human capital investment and innovation in Jordan, journal of Innovation and entrepreneurship, N°8, 2019.
- Alaya M., Investissement Direct Etranger et Croissance Economique : Une Estimation à Partir d'un Modèle Structurel Pour Les Pays de la Rive Sud de la Méditerranée, LES Cahiers de L'IRD, Paris, AUF, 2006.
- Alaya M., Nicet-chenaf D. et Rougir E., Politique d'Attractivité des IDE et Dynamique de Croissance et de Convergence dans les Pays du Sud Est de la Méditerranée, cahiers du Gretha, 2007.

- Alfaro, L., Kalemli-Ozcan, S. and Volosovych, V., Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation , The Review of Economics and Statistics, vol 90(2), 2008.
- Ambassade de France en Tunisie-mission économique, Situation économique et financière de la Tunisie, 2009.
- Ambassade de France, fiche de synthèse de la mission économique : investissements directs étrangers et présence française au Maroc, octobre 2005.
- Amriou M., « l'Entreprise Algérienne Face au Partenariat, journées d'étude sur l'industrie nationale, conjonctures et opportunités, 2001, MIPPI.
- Anima, 10 ans d'Investissements Etranger et Partenariats d'Affaires en Méditerranée 2006-20015 , novembre 2016.
- Anima, Les investissements du Golfe au Maghreb : coup d'arrêt ou simple pause? , Marseille, janvier 2010.
- Appendix A., Methodology and Computation of the Global Competitiveness Index 2017–2018.
- Arenallo M., & Bond S., Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations, The review of economic studies, N°58, 1991.
- Article 23, loi n°63_277, du 26/07/1963 portant code des investissements, journal officiel n°53.
- Azmeh, S. and K. Nadvi, Asian Firms and the Restructuring of Global Value Chains, international business review, vol 23(4), 2014, pp 708-717.
- Banque d'Algérie, Communiqué de Presse Evolution des Situations Monétaire et Prudentielle à fin 2020 , 2021.
- Banque mondiale : Groupe Développement Economique et Social Région Moyen-Orient et Afrique du Nord : Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb? Volume 1: Rapport principal. Novembre 2006.
- Banque mondiale, Perspectives économiques mondiales - Janvier 2020 : Croissance au ralenti et défis pour l'action publique, 2020, date de visite : 23/10/2020.
- Benabdallah Y., Le Développement des Infrastructures en Algérie : Quels Effets sur la Croissance Economique et l'Environnement de l'Investissement ?, CREAD, Alger, 2008.

- Benchenhou A., Planification et Développement en Algérie 1962/1980 », Alger, Ed. INIC, 1980.
- Bengoa, M. and Sanchez-Robles, B. , Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America, European Journal of Political Economy, vol 19(3), 2003.
- Benhouria T. et Benamrane J., Agriculture et Développement en Algérie SNED », Alger, 1980.
- Benmahammed S., Etude de La Législation de L'investissement Etranger en Algerie : La Regle 51/49 , journal of international management, educational and economics perspectives, vol 7 (1) , 2019.
- Bernier P., Nouveaux Partenariats Entre le Public et le Privé : Conditions d'Emergence d'un Modèle Québécois, revue d'analyse comparée en administration publique Vol 12 (1), 2005.
- Blomström M., & Kokko A. , The Impact of Foreign Investment on Host Countries: A Review of the Empirical Evidence, Policy Research working paper, N° 1745,1996.
- Blomström M., & Wolf E. N., Multinational Corporations and Productivity Convergence in Mexico, Working Papers, Center for Applied Economics, New York University, 1989.
- Blomström M., Steven, G., & Kokko A. , The Determinants of Host country spillovers from Foreign Direct Investment: A Review and Synthesis of the Literature, National Institute of Economic and Social Research, 2001.
- Blomström, M. and Kokko, A. , Multinational corporations and spillovers , Journal of Economic Surveys, vol 12 (3), 1998.
- BNP PARIBAS. 2022. Algerie: Les Investissements.
- Borensztein E., De Gregorio, J., & Lee, J. W., How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, IMF working paper N° w5057,1994.
- Boualam F. , L'investissement direct à l'étranger: cas de l'Algérie, (thèse de Doctorat), Université Montpellier, France, 2010.
- Boudjema R., Sadoudi M . La Mondialisation, Un Processus Historique Inachevé , vol 3(2) ,SD.
- Bounoua C. et Matallah S., The Impact of Institutional Quality in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria, topics in Middle Eastern and North African, electronic journal, vol 16 (02), Chicago, 2014.

- Bouzar C., & Traeb F., Les Ide Canal De Transmission De Transfert De Technologie : Une Option De La Politique De Développement Industriel En Algérie, recherches économiques et managériales, N°6, 2009.
- Bouzidi A., Investissements Directs Etrangers: Utiles, mais Coûteux, Le soir d'Algérie, 27-06-2007.
- Bouzidi A., Investissements Directs Etrangers: Utiles, mais Coûteux, Le soir d'Algérie, 27-06-2007.
- CHakrabarti A., The Determinant of foreign direct investment: Sensitivity analyses of Cross-Country Regressions, Kyklos, Vol 54, 2001.
- Chan K.K. et Gemayle E. R., Risk Instability and The Pattern of FDI in Men”. IMF working paper, 2004.
- Chudnovsky, D. and López, A., Globalization and Developing Countries: Foreign Direct Investment and Growth and Sustainable Human Development, Paper for the UNCTAD/UNDP Global Programme on Globalization, Liberalization and Sustainable Development, Geneva, 1999.
- Claire Mainguy, L'Impact des Investissements Directs Etrangers Sur Les Economies en Développement, revue région et développement, N° 20, 2004.
- CNUCED, Examen de la politique de l'investissement du Maroc, janvier 2007.
- CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie, New York et Genève, 2004.
- CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde (2019), les zones économiques spéciales, Conférence des nations unies sur le commerce et le développement, 2019.
- CNUCED, Transnational corporations, employment and the workplace, World investment report, Unites Nations Publication, New York et Genève, 1994.
- Cota, J.E.M., Impact of foreign direct investment on the growth of manufacturing in Mexico, Problemas Del Desarrollo, vol 42(167), 45–69.
- Debernis G., la Prospective Dans le Tiers-Monde : Un Mythe, revu tier-monde, Paris, N°47, 1971.

- Département fédéral des affaires étrangères DFAE, Rapport Économique Algérie, 2020.
- Département fédéral des affaires étrangères DFAE, Rapport Économique Algérie, Représentation suisse en Algérie, 2019.
- DGGSPM, La Privatisation et le Partenariat Politique et Programme, Juin 2008.
- DGGSPM, Projet d'Aide à la Privatisation des Entreprises Publiques Suivi et Accompagnement, deuxième session du programme 2004 du 16 au 23 janvier 2005. Intervention de M.DANIEL TAPIN , avocat d'affaires cabinet émergence consult .
- Dillman, B.L. 2000, State and Private sector in Algeria : The Politic of Rent-Seeking and Failed Development, West view Press, USA.
- Dincer O., Does corruption slow down innovation? Evidence from a cointegrated panel of U.S. states, european journal of political economy, N° 56, 2019, p 1–10.
- Djeflat A., Industrialisation and Technology Acquisition: Issues And Processes in The Steel Industry in Algeria 1967-1980, Louvain-la-Neuve Balgique, CERMAC, 1985.
- Djeflat, A., & Oufriha, F. Z. , Industrialisation et transfert de technologie dans les pays en développement : cas de l'Algérie, Paris: OPU-PUBLISUD, 1986.
- Doing Business 2007, rapport de la Banque Mondiale cité par Quotidien d'Oran du 9-9-06.
- Easterby-Smith M., Disciplines of organizational learning: contribution and critiques, Human relations, vol 50(9), 1997.
- Eastwood Ch., Turner S., Goodman M., Ricketts K., Using a SWOT Analysis : Taking a Look at Your Organization, community and economic development publications, 2016.
- Eaton J., & Kortum S. , Technology, trade, and growth: A unified framework, european economic review, N°45, 2001.
- Esso loesse J., L' Investissements Directs Etrangers : Déterminants et influence sur la Croissance Economiques », revue de politique économique et développement, N117, cellule d'analyse de politiques économiques du CIRES, 2005.
- Estrada M. A., The Impact of COVID-19 on the World Oil Prices. Social Security Research Centre (SSRC), University of Malaya (UM),

Malaysia, 2020, date de visit: 24/11/2020, lien: <https://www.researchgate.net/publication/340863394>

- Fatiha Talahite, Économie administrée, corruption et engrenage de la violence en Algérie, revue tiers-monde, vol 41 (161), 2000, p 49-74.
- FEMISE, Profil pays Algérie, 2006. Visiter le 21-02-2020, lien <https://www.femise.org/le-r%c3%a9seau/membres/>
- Fiol Marlène C., et Marjorie A. Lyles, Organizational Learning, The Academy of Management Review, vol 10(4), 1985.
- Francis Ghilès, ENHANCING ECONOMIC COOPERATION BETWEEN EU AND MAGHREB COUNTRIES: Algeria, Morocco and Tunisia, CIDOB notes internacionales, 2021.
- Franz Baumann , The Next Frontier—Human Development and the Anthropocene: UNDP Human Development Report 2020, environment: science and policy for sustainable development, vol 63(3),2021.
- Frioux J., Le Cadre Des Investissements Etrangers en Algérie en 2011, Service Économique Régional d'Alger , Trésor, 2011.
- George T., Abed and Hamid R. Davoodi, Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance in the Transition Economies, IMF working paper, July 2000.
- Greenaway, D., Sousa, N., & Wakelin, K. , Do Domestic Firms Learn to Export from Multinationals, european journal of political economy, vol 20(4),2004.
- Guerraoui D., Richet, Les Investissements Directs Etrangers : Facteurs d'Attractivité et de Localisation, l'Harmattan, Paris, 1997.
- Guide risque-pays de la Coface, Edition 2020 , consulté 14-06-2020, lien : <https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Algerie>
- Hamed Vares, Yahya Parvandi, Rohollah Ghasemi, Behzad Abdullahi, Transition from an Efficiency-Driven Economy to InnovationDriven: A Secondary Analysis of Countries Global Competitiveness, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences · April 2011.
- Hayes M., Algerian Gas to Europe: The Transmed Pipeline and Early Spanish Gas Import Projects , institute for public policy energy frum, University and the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, California, 2004.

- Hedberg B.L, How organizations learn and unlearn, in Nystrom, P. and Starbuck, W. (Eds), Handbook of Organizational Design, Oxford University Press, vol. 1, 1981.
- Herey et Hubert P., L'impact de la baisse du prix pétrole liée à la crise de la covid-19 sur entreprises et ménages français, 2020.
- Hichem Larbi, Options sur l'Economie Algérienne , SNED, Algérie, 1973.
- Hind Ouguenoune, « La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie », Thèse de Doctorat, Economies et finances. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, France, 2014.
- Homburg, Ch. , Marketing Management, Wiesbaden, N°5, 2015.
- Hoxhaj R., Marchal L., Seric A., FDI and Migration of Skilled Workers Towards Developing Countries: from-Level Evidence from Sub-Saharan Africa, journal of African economies, vol 25(2), 2016.
- Iván Martín, The Euro-Mediterranean Partnership and Inward FDI in Maghreb Countries, new york university , Spain.
- Jalilian H., & Kirkpatrick C., Financial Development and Poverty Reduction in Developing Countries, International journal of finance and economics, N° 7,2002.
- Jenkins, R., Globalization, FDI and Employment in Viet Nam , Transnational Corporations, vol 15(1), 2006.
- José Ugaz, Corruption Perception Index 2016, Transsparency International,2014-2018, seen 23-29-2019 at 09:01 link: https://www.transparency.org/files/content/pages/2018_CPI_Executive_Summary.pdf
- José Ugaz, Corruption Perception Index 2016, transsparency international",2016, p10, seen 23-09-2019 at 09 :27 link : [https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2016-/\\$FILE/ey-transparency-international-corruption-perception-index-2016.pdf](https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-transparency-international-corruption-perceptions-index-2016-/$FILE/ey-transparency-international-corruption-perception-index-2016.pdf)
- Julius E., Nuugulu S., Julius L., Estimating the Economic Impact of COVID-19: A Case Study of Namibia, MPRA Paper N° 99641, date de visit: 17/10/2020, lien: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99641/>
- Kaci, S. , L'effet de la pandémie de COVID-19 sur l'activité économique en Algérie. Les Cahiers du Cread, vol 36(03), 2020.
- Kakwani N. , Growth and Poverty Reduction: An Empirical Analysis, Asian Development Review, N° 18, 2000.

- Karsenty,J.C., la Politique Agricole Algérienne, revu maghreb-machrek, N°77, 1977.
- Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports 2017-2018, world economic forum, Switzerland, 2016-2017,pp 46-50 and 2017-2018.
- Klaus Schwab, “ The Global Competitiveness Reports 2010-2011”, World Economic Forum, 2010, Switzerland.
- Klaus Schwab, The Global Competitiveness Reports , World Economic Forum, Switzerland, 2016-2017,p 48 and 2017-2018.
- Kneller, R., & Pisu, M. , Industrial Linkages and Export Spillovers from FDI. SSRN Electronic journal, 2007.
- Koc S. , The Effect of Foreign Direct Investment on Poverty: Panel Regression Analysis for 40 Selected Underdeveloped and Developing Countries, University of Sousse, 2012.
- Koenig G., L'apprentissage organisationnel, in Joffre, P et Koenig, G. (Eds), Encyclopédie des Sciences de Gestion, Editions Economica, 1997.
- Koenig Gérard , L'apprentissage organisationnel: repérage des lieux, revue française de gestion, N° 97, 1994.
- Kowalski, P. et al., Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies, OECD Trade Policy Papers, N° 179, Paris, 2015.
- KPMG, Guide Investir en Algérie ,Edition 2015.
- Le MOCI , Algérie le Nouvel Elan des Privatisations publi-supplémentaire au MOCI no 1735-1736 du 29 décembre 2005- 5 janvier 2006.
- LEBIG M.B., BENDI A., Investir Pour L’emploi, Revue des sciences économiques, Sidi Bel Abbes, N 01, 2006.
- Li, X. and Liu, X. , Foreign Direct Investment and Economic Growth: An Increasingly Endogenous Relationship, World Development, vol 33(3), 2005.
- Liabes D., Etude sur l’Industrie Privée Actualité du Secteur Privé Industriel, 1969-1979 , MPAT-INEAP, Alger, 1980.
- Loi cadre sur la prévention et la lutte contre le blanchiment d’argent et le financement du terrorisme, loi n°05- 01 du 6 février 2005, JORA n°11 du 09 février 2005.
- Loi n° 82-11 du 21 août 1982 relative à l'investissement économique privé national.

- Loi n°90-10 du 14 avril 1990 relative à la monnaie et au crédit, JORA n°16 du 18 avril 1990.
- Lopez-Gonzalez, J. , Mapping the participation of ASEAN small- and medium- sized enterprises in global value chains (OECD Trade Policy Papers N° 203), 2017.
- M.Ecrement, Indépendance politique et libération économique. Un quart de siècle du développement de l'Algérie, 1962-1985, Politique étrangère, 1987.
- Madariaga, N. and Poncet, S. , FDI in Chinese Cities: Spillovers and Impact on Growth, The World Economy, 30(5), 2007.
- Mahmoudian M., Analysis of Canada's Global Competitiveness: A Way to Meliorate, university of Tehran, 2017.
- Mansouri B., Effets des IDE et DE L'ouverture Commerciale sur La Croissance Economique au MAROC, Conférence Africaine-2009 (Addis-Abeba, 9-11 novembre 2009), United Nations Economic Commission for Africa.
- Maryem AAZI, Impact des Investissements Directs Etrangers sur la Balance des Paiements (Cas du Maroc), revue Internationale des sciences de gestion, N° 5, 2019.
- McKibbin W. and Fernando, R., The Global Macroeconomic Impacts of COVID-19: Seven Scenarios, Retrieved, April 06 2020.
- Mécanisme Africain d'Evaluation des Pairs (MAEP) , Rapport sur l'état de mise en œuvre du programme d'action national en matière de gouvernance. MAEP/Point Focal National, novembre 2008.
- Mécanisme africain d'évaluation par les pairs, Rapport d'évaluation du MAEP N°4, Rapport d'évaluation de la république algérienne démocratique et populaire, Juillet 2007.
- Mekideche M, Problématique de la Restructuration Industrielle Pour l'Entreprise Publique, Chambre de Commerce Algérienne, Alger, mutations n°07,1994.
- Midoun S., Zairi B., The Determinants of Foreign Direct Investments Attractiveness to Host Countries: Case studied Algeria, European Journal of Business and Management, vol 6 (22), 2014.
- Ministère de l'industrie, Bulletin d'information Statistique de la PME N°39, 2021.
- Ministre du tourisme et de l'artisanat , Tableaux de bord des statistiques du tourisme, Alger, 2018.

- Mirza H., & Giroud A. , Regional Integration and Benefits from Foreign Direct Investment in ASEAN, Asian development review, N°21,2004.
- Mucchielli, J.L., Les Firmes Multinationales : Mutations et Nouvelles Perspectives, édition Economica, 1998.
- Nations-Unies : Commission Economique pour l'Afrique : Bureau de la CEA pour l'Afrique du Nord: La mobilité des capitaux en Afrique du nord : Etude régionale. O Draft 25 décembre 2007.
- Necati Alp Erilli , Economic Freedom Index Calculation Using FCM, alphanumeric journal The Journal of Operations Research, Statistics, Econometrics and Management Information Systems Vol 6(1), Turkey 2018.
- Nguyen T. P. H., Vietnam's Impetus and the Role of Education Policy, Welt Trends, 2007.
- Obwona M., Determinants of FDI and Their Impact On Economic Growth in Uganda, African Development Review, vol 13(1), 2001.
- OCDE, Examen des Statistique D'investissement Direct s Internationaux au Maroc, 2018.
- OCDE, Perspective économique en Afrique 2005-2006, 2006, Visiter 16-04-2020 lien : <http://www.oecd.org/dataoecd/3/36/36784297.pdf>.
- OECD , OECD Investment Policy Reviews: Egypt 2020, OECD Investment Policy Reviews, Paris,2020.
- OECD , Mapping of Investment Promotion Agencies: Middle East and North Africa - OECD, Paris, 2019.
- OECD, Small and Medium-Sized Enterprises in Global Markets: A Differential Approach for Services?, OECD Trade Policy Papers, N° 165, 2014.
- Office National du Tourisme, Algérie Balnéaire, 2015, consulté 22-08-2019, lien : <http://ont.dz/visiter-lalgerie/algerie-balneaire>
- Ordonnance n ° 09-01 du 22 juillet 2009 portant loi de finances complémentaire pour 2009.
- Ordonnance n°01-03 la 20/08/2001 relative au développement de l'investissement, journal officiel n°47 du 22/08/2001.
- Ordonnance n°66_284, du 15/09/1966 portant code des investissements, journal officiel n°80
- OREM , Quelles Stratégies Innovantes des Entreprises Face aux Pénuries de Main d'œuvre, Colloque, Lyon, février 2005.

- Organisation internationale du travail, L'Oit en Algerie, consulté le 20-02-2020, lien <https://www.ilo.org/africa/countries-covered/algeria/lang-fr/index.htm> ,
- Ouguenoune H, La Politique de Promotion et d'Attraction de l'Investissement en Algérie , Thèse de Doctorat, Economies et finances. Université de la Sorbonne nouvelle - Paris III, France, 2014.
- Perrin, J. , Les transferts de technologie (2e édition), Paris: La découverte, 1984.
- Pierre Jaquemot, La Firme Multinationale- une Introduction Economique-, édition economica, 1990.
- Rabah Abdoun , "L'économie algérienne à l'épreuve de l'ajustement structurel", NAQD , vol 01 (04), 1993.
- Rabah Tadjer, la Planification du Développement en Algérie : Structure, méthodes et problème , Africa Spectrum, vol 16 (1), 1981.
- Ram, R. and Zhang, K. H. , Foreign Direct Investment and Economic Growth: Evidence from Cross-Country Data for the 1990s , Economic Development and Cultural Change, vol 51(1), 2002.
- Raouf R., Hafid H., Relocation and inequalities between skilled and unskilled in Northern Countries: simulation using a CGE model, international journal finance economics, vol 4(4), 2014.
- Reiffers J. L. et Blanc F., Profil Pays Algérie , Institut de la méditerranée France et Economic research Egypt, 2006.
- Remouche, K. , Quotidien national d'information, sur Résultats d'une enquête réalisée par le ministère du Travail : Salariat, la lourde facture de la Covid-19, 2020, date de visite: 20/06/2020 lien: <https://www.reporters.dz/resultats-dune-enquete-realisee-par-le-ministere-du-travailsalariat-la-lourde-facture-de-la-covid-19>.
- Ring P. S., ANDREW H., VAN DE VEN, Structuring Cooperative Relationships Between Organization, strategic management journal, Vol 13, 1992.
- Ritchie B. K. , Foreign Direct Investment and Intellectual Capital Formation in Southeast Asia, OECD Development Center, technical papers, 2002.
- Rizvi, S. Z. A. and Nishat, M. , The impact of foreign direct investment on employment opportunities: Panel data analysis (Empirical evidence from Pakistan, India and China) ,The Pakistan Development Review, vol 48 (4),2009.

- Rodrik D., Subramanian A. et Trebbi F., Institutions Rule: The Primacy of Institutions Over Geography and Integration in Economic Development, *Journal of Economic Growth*, vol 9(2), 2004.
- Romer P., Human Capital and Growth: Theory and Evidence, National Bureau of Economic Research: Cambridge, MA, USA, vol 32, 1989.
- Ruane, F., & Sutherland, J. M. , Foreign Direct Investment and Export Spillovers: How do export platforms fare, *SSRN Electronic Journal*, 2005.
- Sadoudi, A., Les Principaux Eléments De La Reforme Budgétaire En Algérie, *Revue Algérienne de finances publique*, vol (01) 7 , 2017.
- Saggi K. , Trade, Foreign Direct Investment, and International Technology Transfer: A Survey, *The World Bank research observer* ,vol 17 (02), 2002.
- Selon une analyse du Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD).
- Shahbaz M., & Aamir, N., Direct Foreign Investment and Income Distribution: A Case Study for Pakistan, *International research journal of Finance and economics*, N°21, 2008.
- Temple J. , Growth Effects of Education and Social Capital in the OECD Countries, *OECD economic studies*, N° 33, 2001.
- Thangavelu, S. M. , Globalization and Performance of Small and Large Firm: Case of Vietnamese firms, *economic research Institute for ASEAN and East Asia*, 2014.
- The world bank, “Doing business report “, 2019.
- Torsten Persson, Guido Tabellini, Francesco Trebbi, Electoral Rules and Corruption, Working paper 8154, National bureau of economic research, Cambridge, mars 2001.
- Tran, T.T., Productivity Spillovers From Foreign Direct Investment: What if Productivity is No Longer a Black box? *The South East Asian Journal of Management*, vol 5(1),2011.
- Truman J., et Emmert C. , Explaining Japanese Foreign Direct Investment in Latin America, 1979-1992, *Social Science Quarterly*, vol 80 (3), 1999.
- Tsai P. L., Determinants of Foreign Direct Investment and Its Impact on Economic Growth, *Journal of Economic Development*, N°19, 1994.
- Tshepo S. Masipa, The Relationship Between Foreign Direct Investment and Economic Growth in South Africa: Vector Error

Correction Analysis , Independent Research Journal in the Management Sciences, 2018.

- United Nations, Economic Commission for Africa, Country Profile Algeria, 2016.
- Waldkirch, A., Nunnenkamp, P., Bremont, J.E.A., Employment effects of FDI in Mexico's non-maquiladora manufacturing, Journal of Development Studies, vol 45(7), 2009.
- WEI S. J., How Taxing is Corruption on International Investors, review of economics and statistics, vol 82(1), 2000.
- Weiner J.M., Ault H.J., The OECD's report on harmful tax competition, national tax journal , N°51, 1998.
- WEISS, F., Doctrine et Actions Syndicales en Algérie, Paris, Ed. CUJAS, 1970.
- Wladimir Andreff, Les Privatisations à l'Ouest, Un Modèle Exportable?, published in stratégies de privatisation: comparaison Maghreb-Europe, Toukbal et L'Harmattan, 1995.
- Yuriy Gorodnichenko J. S., & Katherine T., Vertical and Horizontal FDI Spillovers in Transition Economies: Do Institutions Matter?, University of Michigan, 2006.
- Zangina S., Hassan S. , Corruption and FDI inflow to Nigeria: a Nonlinear ARDL Approach, journal of financial crime, 2020.
- Zoé Luçon, Inmaculada Ruiz, Charles Viellard Rostand et Cécile Alimi, Business Guide Opportunités de Croissance en Méditerranée », 2017.
- Zoé Luçon, Inmaculada Ruiz, Charles Viellard Rostand et Cécile Alimi, Business guide opportunités de croissance en méditerranée , 2017.
- Zoran Borovic, Does Economic Freedom impact Economic growth: Decomposing the Effects for Bosnia and Herzegovina, acta economica, Vol XII (21) .
- Zouiten Abderrezak, L'investissement en droit AlgerienThèse de Doctorat, Droit de l'Entreprise. Université des Frères Mentouri Constantine, 2015.
- 9ème journées scientifiques et techniques de Sonatrach à Oran, Avril 2013.
- Krugman P., Obstfeld M., International Economic, New-York, 2001.
- Michalet CH. A., la Séduction des Nations, Economica, 1999.